إهـداء

تخليدًا لذكرى الزعيم الصيني دنغ شياو بينغ (1904-1997م)
الذي ساعدت أفكاره على تحول الصين، وكانت مصدر إلهام لهذا الكتاب

شُكْر

أهدي هذا الكتاب إلى كل من أسهموا في نهضة الصين المذهلة، التي غيرت مصير خُمس البشرية إلى الأبد، وكذلك إلى مخطط هذه النهضة صاحب الرؤية، زعيم الصين الراحل: دنغ شياو بنغ، الذي كان لي امتياز أن أكون المترجم الفوري الخاص به باللغة الإنجليزية، في منتصف الثمانينيات، والذي ألهمتني أفكاره العديدة لكتابة هذا الكتاب.

أدين فكريًّا لكثير من الأفراد الذين من المستحيل تذكرهم جميعًا، ولكن ينبغي أن أشكر بعض هؤلاء الأفراد، فبعضهم أصدقاء شخصيون أيضًا شاركوني آراءهم فيما يتعلق بقضايا متنوعة تم تناولها في الكتاب. ومن بين هؤلاء الأفراد: «لي جونرو» الذى ينتمي إلى مدرسة الحزب الشيوعي المركزية، و«إيريك لي»، و«جين زونجوي»، و«شا يي» من معهد شونكيو، و«شي تشنغفو»، و«شين بينغ»، و«جيانغ يهوا»، و«تشياو شيجيان» من جامعة فودان، و«بان وي» من جامعة بكين، و«تشانغ وينمو» من جامعة باهانج، و«وانغ تشاوجوانغ» من جامعة هونج كونج، و«وانغ وين» من جريدة جلوبال تايمز، و«جي جويبا» من جريدة وينهوي اليومية، و«فرانسيس فوكوياما» من جامعة ستانفورد، و«روبرت كوهن»، مؤلف كتاب «كيف يفكر قادة الصين».

وأود أن أعرب عن امتناني الخاص لـ «كيه كيه فوا»، و«هو يي كاي»، و«دونج ليشيي» وزملائهم في دار النشر وورلد ساينتيفيك. ومؤسسة «ورلد سينشري» للنشر، لدعمهما المهني الذي لا يقدر بثمن في تحرير هذا الكتاب باللغة الإنجليزية ونشره.

وأتقدم أيضًا بخالص شكري إلى «شين شين» و«هو داوي»، و«تشي هونج جون»، و«كاي شين» من مؤسسة شنغهاي سينشري للنشر، لمساعدتهم المهنية المخلصة في تحرير الطبعة الصينية للكتاب ونشرها. ولابد أيضًا أن أشكر «بان شياو لي»، و«تشي بي تينغ» لنصائحهما اللغوية، وبالأخص لاقتراح شياو لي

لعنوان الكتاب باللغة الإنجليزية. وأنا أيضا في غاية في الامتنان لزوجتي «هوي هوي»، وابني «ماركو يي- تشو» لتفهمهما ودعمهما الدائم لي.

وعلى الرغم من كل شيء، فأنا وحدي المسئول عن أي أخطاء قد تظهر في هذا الكتاب.

مقدمة الطبعة الإنجليزية

كُتِب هذا الكتاب في الأساس للقراء الصينيين، وأصبح بصورة غير متوقعة تمامًا من أكثر الكتب مبيعًا في الصين، منذ نشر لأول مرة في يناير 2011، حيث بيعت منه في أقل من عام حوالي مليون نسخة، بما في ذلك النسخ المقرصنة، وهذا أمر نادرًا ما يحدث في الصين بالنسبة لكتب واقعية، كما احتل الكتاب صدارة قائمة أكثر عشرة كتب جديدة تأثيرًا في الصين عام 2011. وهناك بعض الأسباب التي أدت إلى شهرة هذا الكتاب منها:

- أولًا: ليس من السهل على الأجانب إدراك نهضة الصين المدهشة، بل إن الأمر يصعب أيضًا على الصينيين أنفسهم الذين شهدوا أسرع تحول اقتصادي واجتماعي في العالم، على مدار ثلاثين عامًا متتالية، لذلك فإن الكثيرين منهم يرغبون في سرد هذا التحول بالنسبة لهم ولدولتهم.

- ثانيًا: يتمتع الصينيون بفضول شديد تجاه العالم الخارجي، ورغبتهم في عقد مقارنة بينهم وبين دول أخرى بعد ثلاثة عقود من التغير السريع، كما يأملون في تقييم موضوعي لإنجازات الصين ومشكلاتها ومستقبلها مقارنة بدول أخرى.

- ثالثًا: وربما الأكثر أهمية، فبينما تناقش بقية العالم نهضة الصين وتأثيرها العالمي، تنهمك الصين نفسها في نوع مختلف من النقاش، يتميز بالحدة حول حقائق نهضة الصين وطبيعتها. قد لا تكون هناك مبالغة في القول: إن مستقبل الصين قد يعتمد على نتيجة هذا النقاش، حيث تمثل آراء مختلفة بصورة كبيرة أشكالًا مختلفة لمستقبل الصين، وهذا الكتاب أصبح عنصرًا محوريًّا لهذا النقاش الوطني الظاهر.

هناك وجهتا نظر متضادتان في هذا النقاش. تفيد إحداهما بأن الصين مليئة بالأخطار الكامنة والأزمات، في حالة إذا لم تتبع الصين النموذج الغربي، وخصوصًا النموذج الأمريكي- على الرغم من الأزمات الراهنة في الولايات

المتحدة- ستصبح الصين دولة لا أمل فيها. وتفيد وجهة النظر الأخرى بأنه مهما كانت المشكلات التي تعانيها الصين، فالدولة في أفضل حالاتها في التاريخ الحديث، وينبغي على الصين أن تستمر في اتباع نموذج التنمية الخاص بها، فهو نموذج ناجح إلى حد كبير، مع قدرتها على استيعاب أي نماذج صالحة من الخارج، وإذا تخلت الصين عن نموذجها سيصبح مستقبلها مضطربًا.

ويؤيد هذا الكتاب وجهة النظر الأخيرة بوضوح، ويقول: إن نهضة الصين ليست نهضة دولة عادية، وإنما نهضة دولة فريدة من نوعها، أي إنها دولة متحضرة، فهي تمثل نموذجًا جديدًا للتنمية وخطابًا سياسيًّا جديدًا يشكك في كثير من الافتراضات الغربية بشأن الديمقراطية والحكم الصالح وحقوق الإنسان، وكل هذا من شأنه أن يبدأ موجة من التغيير غير المسبوق في تاريخ البشرية. يقول الكتاب أيضًا: إن الغرب قد يستفيد بالفعل من نهضة الصين فيما يتعلق بالسلطة والأفكار، تمامًا مثلما استفادت العديد من الدول ذات الاقتصاديات النامية أو الانتقالية.

ونظرًا إلى أن الكتاب كان موجهًا في الأساس إلى الطبقة العامة في الصين، وليس إلى القراء على مستوى العالم، فإن نشره باللغة الإنجليزية استلزم أكثر من مجرد ترجمة، مع الوضع في الاعتبار الفروق الشاسعة بين اللغتين الإنجليزية والصينية، وبين الثقافتين المختلفتين اختلافًا كليًّا، وفي الأساس الذي يمثل الاختلاف اللغوي. تملكتني الشجاعة الكافية لأتولى المهمة الصعبة في ترجمة الكتاب بنفسي لاعتقادي أن هذا يضمن تمثيلًا أكثر دقة لأفكاري المطروحة في الكتاب، ولكن سرعان ما تبادر إلى ذهني أن هناك تحديًّا مخيفًا بالفعل، فبالإضافة إلى الموعد الذي حددته دار النشر كان الأمر يحتاج أيضًا إلى الكثير من الجهد لترجمة كتاب موجه في الأساس إلى جمهور صيني، وتحويله إلى كتاب موجه إلى جمهور عالمي.

في نهاية الأمر، طبقت ما يمكن أن يطلق عليه طريقة 70/30، للانتهاء من هذه المهمة الصعبة، أي أن يكون 70 % تقريبًا من العمل ترجمة للنص الأصلي، حيث

أحاول نقل معنى النص الأصلي وأسلوبه وطابعه العام، وهي عناصر قد تكون غير محببة قليلًا واستفزازية لبعض المعارضين للنموذج الصيني، بينما تتمثل الـ 30 % المتبقية بصورة أساسية في إعادة الكتابة أو المراجعة، حتى يكون متاحًا بصورة أكبر للقراء غير الصينيين من جهة، ولمشاركة مزيد من المواد المثيرة للاهتمام خصوصًا مع القراء من جهة أخرى. على سبيل المثال، أضفت مزيدًا من المواد عن الإصلاح السياسي في الصين، وقمت بتبسيط نقاشاتي قليلًا حول مقارنة الصين مع بعض الدول، حتى يكون محتوى الكتاب سهل القراءة.

وقد أدرجت أيضًا مناظرتي مع البروفيسور «فرانسيس فوكوياما»، مؤلف كتاب «نهاية التاريخ والإنسان الأخير»، حول النموذج الصيني، حيث عقدت المناظرة بعد نشر الطبعة الصينية للكتاب، وقد استخدمت التسجيل الكامل لهذه المناظرة كخاتمة للطبعة الإنجليزية، مؤمنًا بأن المناظرة تغطي بدرجة كبيرة الموضوعات المطروحة في الكتاب، كما تتناول العديد من القضايا التي تهم كثيرًا الجمهور الدولي الذي يهتم بنهضة الصين وآثارها العالمية.

ولقد دونت ملاحظتي في نهاية الكتاب وقلت: «تعلَّمت الصينُ الكثيرَ من الغرب، وستستمر في التعلم لمصلحتها الشخصية، وقد يكون حان الوقت الآن في الغرب، لاستخدام جملة «دنغ شياو بينغ» الشهيرة «تحرير العقل»، والتعرف قليلًا على المنهج الصيني، أو حتى التعلم من الأفكار الصينية، بالرغم من أنها تبدو غريبة. هذا ليس فقط للحد من مزيد من سوء الفهم الذي تحركه الأيديولوجيا لهذه الأمة شديدة الأهمية، التي تمثل حضارة بحد ذاتها، ولكن أيضًا لإثراء حكمة العالم المشتركة في التعامل مع تحديات تتراوح بين القضاء على الفقر والأزمة المالية، إلى تغير المناخ وصدام أو صراع الحضارات.

تشانغ وي وي

شنغهاي

المحتويات

الفصل الأول

تجنب الفهم الخاطئ لأنفسنا

1-1 عالم سريع التغير:

إنه عالم سريع التغير. لفترة طويلة جدًّا، كانت الصين تأبى استخدام مصطلح «نهضة الصين» لوصف تنميتها السريعة خوفًا من إثارة ضغينة العالم الخارجي، الذي على الرغم من ذلك، استحسن استخدام المصطلح. حيث بحثت شركة Global Language Monitor(1) - في نهاية عام 2009، ووجدت أن نهضة الصين احتلت صدارة الأخبار في العقد الماضي، بنسبة أكثر من أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001. أو الحرب على العراق. صحيح أن البحث ركَّز على مواد باللغة الإنجليزية، مما لا يعكس - ربما - بصورة كاملة، أهم الأخبار في العالم، إلاّ أنه نظرًا لكون اللغة الإنجليزية وسيلة الاتصال الدولية الرئيسية اليوم، فقد يعكس بالفعل البحث باللغة الإنجليزية انتباه العالم لنهضة أمة تتميز بأكبر كثافة سكانية في العالم.

إن سرعة نهضة الصين مذهلة. لقد ازداد الناتج المحلي الإجمالي(2) الصيني 18 ضعفًا منذ عام 1979، وتتميز الدولة الآن بأنها ثاني أكبر اقتصاد في العالم، عند حساب ناتجها المحلي الإجمالي بالدولار وفقًا لسعر الصرف الرسمي. وإذا تم حساب الناتج المحلي الإجمالي وفقًا لنظرية تعادُل القوة الشرائية (PPP)، يمكننا أن نزعم أن الصين قد أصبحت بالفعل ثاني أكبر اقتصاد في العالم عام 1992. كما تجاوزت الصين ألمانيا كأكبر دولة مصدرة في العالم عام 2009. وعلى مدار العقود الثلاثة الماضية، تم ضخ 800 مليار دولار أمريكي في الاستثمارات الأجنبية في الصين، وأصبحت الدولة قوة محفزة للنمو على مستوى العالم على مدار السنوات القليلة الماضية. في عام 2009، أسهمت الصين بحوالي 50 % في الاقتصاد العالمي والنمو التجاري. حيث قدَّر «لورنس إتش سمرز»، وزير الخزانة الأمريكي السابق، بأنه إذا تضاعف مستوى معيشة

فرد في حياته خلال الثورة الصناعية البريطانية، فإن مستوى معيشة فرد صيني من شأنه أن يزداد سبعة أضعاف أثناء عملية التقدم في الصين.

وحتى عشر سنوات مضت، كان الإعلام الغربي يرثي لحال النظام البنكي الصيني، بسبب ديونه الهائلة متعثرة السداد. ولكن بحلول عام 2010، كانت ثلاثة من بين خمسة أكبر بنوك على مستوى العالم بنوكًا صينية. وحتى خمس سنوات مضت، جذبت القمة الاقتصادية السنوية لمجموعة «دول الثماني»(3) انتباه العالم. أما الآن فقد تولَّت وظيفتها مجموعة دول العشرين(4). منذ عام مضى، وكان لا يزال بعض العلماء الغربيين يتوقعون حدوث فوضى في الصين، بسبب تأثير الزيادة المالية المفاجئة. إلاَّ أنه تبين أن الصين أول دولة تخرج من الأزمة كما أنها أصبحت القوة المحفزة لنمو الاقتصاد العالمي.

من المثير للاهتمام، إنه على الرغم من الاعتراف الواضح بنهضة الصين في كل مكان، فإن البعض في الصين لا يزالون متشككين، أو حتى لديهم مشاعر عدائية تجاه هذه الحقيقة، ولا يريدون تقبلها. أتذكر أنه بعد رجوعي من رحلة إلقاء محاضرات في الهند في نهاية عام 2008، نشرت تعليقًا بعنوان «صدمتي وملاحظاتي على الأحياء الفقيرة في الهند»، في إحدى الجرائد الصينية الرائدة، ثم على الإنترنت. فترك لي أحد القراء رسالة مثيرة للاهتمام، تقول: «لماذا تقارن بين الصين والهند؟ وليس أوروبا الشرقية؟ فأجبت قائلًا: «عدت أخيرًا من زيارة مدينتي «وارسو» و«بودابست»، وانطباعي هو أنهما متأخرتان بحوالي عقد من الزمان عن «شنغهاي»، وهما في حالة يرثى لها». ونظرًا لعدم اقتناعه، سأل القارئ معقبًا: «إن وارسو وبودابست ليستا شيئًا. لماذا لا يتم مقارنة شنغهاي مع نيويورك؟» لقد كان من المستحيل مقارنة مدن كبيرة في الصين مع نيويورك منذ 30 عامًا، ولكن الأمر يستحق بالفعل المقارنة الآن. في الواقع، عقد «توماس إل فريدمان»، الكاتب الشهير في جريدة «نيويورك تايمز» هذه المقارنة. فبعد حضوره الألعاب الأوليمبية الصيفية عام 2008 في بكين، وزيارته لشنغهاي في طريق عودته إلى نيويورك، نشر مقالًا مثيرًا للاهتمام

بعنوان «سبع سنوات مقدسة» في جريدة نيويورك تايمز في 27 أغسطس 2008 قال فيه:

«وأنا جالس على مقعدي في ملعب بكين الوطني أشاهد آلاف الراقصين الصينيين وقارعي الطبول والمغنيين والعارضين، يقفون على ركائز يؤدون ألعابهم السحرية في حفل الختام، لم يسعني سوى التفكير في كيف قضت كل من الصين وأمريكا السنوات السبع الأخيرة، فكانت الصين تجهز للأولمبياد، بينما كنا نجهز لتنظيم القاعدة. كان الصينيون يشيدون ملاعب، ومترو الأنفاق، ومطارات وطرق وحدائق، وكنا نبني نحن أجهزة كشف معادن وعربات «الهامر المدرعة» وطائرات دون طيار. ولكي يبدأ اتضاح الفارق، فكل ما عليك هو عقد مقارنة عند الوصول إلى مبنى وصول الركاب بحالته المزرية في مطار «لاغوارديا» في نيويورك، وقيادة السيارة عبر مرافق البنية التحتية المتهالكة في منهاتن، أما عند الوصول إلى مطار شنغهاي الممهد وركوب القطار المغناطيسي المعلق بسرعة 220 ميلًا في الساعة، الذي يستخدم خاصية الدفع الكهرومغناطيسي بدلًا من عجلات وقضبان من الصلب، للوصول إلى أي مكان في لمح البصر. ثم اسأل نفسك: من يعيش في دولة من دول العالم الثالث؟».

وتابع قائلًا:

"وها هنا يظهر الأمر الجديد: تتميز المناطق الغنية في الصين، المناطق الحديثة في بكين أو شنغهاي أو داليان، الآن بأنها أكثر تطورًا من أمريكا الغنية، فالمباني مثيرة للانتباه بصورة أكبر، والشبكات اللاسلكية أكثر تطورًا، والطرق مشيدة بصورة أكثر كفاءة، والقطارات تعمل بصورة أكثر دقة. وأكرر أنهم لم يتوصلوا إلى كل ذلك باكتشاف البترول ولكن باكتشاف أنفسهم».

وأخيرًا:

«لا أريد أبدًا أن أخبر بناتي أن عليهن الذهاب إلى الصين لرؤية المستقبل».

من المحتمل أن يكون قد خاب أمل «فريدمان» كثيرًا في «جورج دبليو بوش»، وأنه كان محبطًا للغاية بسبب حقيقة إهدار كثير من المال والوقت الأمريكي، وإزهاق الكثير من أرواح الأمريكيين في العراق وأفغانستان، نتيجة تضليل بوش لهم. ففي الواقع، لا تزال المدن الصينية الكبيرة متخلفة عن نيويورك بطريقة أو بأخرى. وعلى سبيل المثال، فإن شنغهاي متأخرة عن نيويورك فيما يتعلق بالتمويل الدولي، والمساحة الثقافية المدنية، وموقعها من حيث العولمة. ولكن من نواحٍ أخرى عديدة، فإن شنغهاي الآن متقدمة، أو متقدمة كثيرًا عن نيويورك. إن «مؤسسات» شنغهاي، كالمطارات والموانئ، ومترو الأنفاق والطرق السريعة والقطارات عالية السرعة، وناطحات السحاب والمناظر الليلية الخلابة، أفضل من مثيلاتها في نيويورك. أما «أنظمتها»، أو المؤشرات الاجتماعية المهمة، مثل أمان الطرق ومعدل وفيات الأطفال ومتوسط العمر، فهي أيضًا أفضل من تلك المؤشرات في نيويورك. قد يكون أيضًا شعور قاطني شنغهاي بالسعادة أكبر من شعور سكان نيويورك.

بالطبع سيقول البعض إن المدن الكبيرة الصينية بالفعل رائعة، ولكن التفاوت بين الريف والحضر في الصين شاسع. وأنا أميل إلى الاتفاق مع الرأي الذي يقول إن الفجوة بين الريف والحضر في الصين أكبر منها في كل الدول المتقدمة. وستكون مهمة الصين الأساسية المقبلة هي تضييق هذه الفجوة. ولكن لابد أن نكون على دراية بأنه أثناء عملية العولمة، تصدت أيضًا الدول المتقدمة للقضية الشائكة المتعلقة بالفجوة بين الريف والحضر. وتضييق الفجوة سيأخذ وقتًا، ولا يمكن أن يحدث إلاّ من خلال عملية تدريجية، خصوصًا بالنسبة لدولة هائلة الحجم من حيث عدد السكان مثل الصين. وعلى الرغم من أن الريف الصيني لا يزال يعاني من نقص معايير الدول المتقدمة، فقد كان يتطور تطورًا سريعًا على مدار العقود الثلاثة الماضية، من خلال ملاحظتي، فهو بوجه عام أكثر تطورًا من أغلب الدول النامية في العالم. وسأناقش تلك النقطة بالتفصيل في الفصل التالي.

تَشَكَّكَ البعض في نهضة الصين بسبب الانتشار الملحوظ للفساد، فالفساد مشكلة خطيرة بالفعل في الصين اليوم، وتحتاج إلى حل جذري. ولكن هناك حقيقة أيضًا وهي أنه من وجهة النظر التاريخية، شهدت أيضًا الدول المتقدمة حاليًّا انتشارًا للفساد خلال ثوراتها الصناعية. ففي القرن التاسع عشر، كانت مقاعد البرلمان البريطاني تعرض للبيع، وكان يحكم الاقتصاد الأمريكي حينها ما يطلق عليه المؤرخون: «نبلاء لصوص». كما تعرض تاريخ عائلات كل من «كارنجي» و«روكفلر» للتشويه بسبب الفساد. وقد كشف المؤرخ البريطاني «إيريك هوبسباوم» 1848-1875م في كتابه عصر رأس المال: أن الولايات المتحدة في ذلك الوقت كانت أكثر الأماكن غير الخاضعة للقانون على وجه الأرض، إضافة إلى انتشار الفساد وتعيين «شرطة» سريّة لإعدام المجرمين حسب الأهواء، ولم يكن لدى الولايات المتحدة في ذلك الوقت حكومة على غرار النظام الأوروبي، لدرجة أن الشعب كان يشعر بعدم الأمان، وكان يضطر إلى الاعتماد على الدفاع عن النفس. فبدأت عادة امتلاك السلاح في أمريكا في ذلك العصر. وتتميز أيضًا فترة الإصلاح في عهد الإمبراطور «مييجي”(5) في اليابان - في النصف الثاني من القرن التاسع عشر - بالتواطؤ بين النظام البيروقراطي ورجال الأعمال. فقد بيعت حينها العديد من المؤسسات اليابانية الكبيرة اليوم، بأسعار زهيدة للغاية إلى أصحاب أعمال يتمتعون بعلاقات مع الدولة.

وفي كتابه «النظام السياسي في مجتمعات متغيرة»، كتب العالم السياسي الأمريكي «صامويل هنتنجتون”(6) قائلًا: «قد يكون الفساد أكثر انتشارًا في بعض الثقافات عن غيرها، ولكن في أغلب الثقافات يبدو أنه يكون أكثر انتشارًا خلال أكثر مراحل التحديث سرعة». لماذا يزداد الفساد مع التقدم بخطوات نحو التحديث؟ إن السبب الرئيسي هو أنه نادرًا ما يستطيع حكم القانون ومراقبة الدولة اللحاق بالتمدد السريع للثروة، وهذا للأسف شائع في حالات نهوض كل القوى العظمى وسيأخذ وقتًا طويلًا لحله».

علاوة على ذلك، فإنه إذا تمت السيطرة على نوع الفساد القديم، ففي الأغلب ستظهر أنواع جديدة. لقد أحدثت الأزمة المالية في عام 2008 ما أُطلِق عليه كثيرًا «الجيل الثاني للفساد» في الولايات المتحدة. فقد كان التزوير المالي في «وول ستريت»، خصوصًا المرابحة التنظيمية، صادمًا وأصاب العالم بالخراب. وفي الواقع، فإن محاربة الفساد عملية طويلة المدى، ويحتاج الحد منه إلى: سيادة القانون مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في المجتمع.

ومن وجهة نظر أخرى، يبدو أن التقارير السنوية التي يتم تجميعها من قبل مؤسسة الشفافية الدولية، وهي مؤسسة دولية موثوق بها في مجال دراسة الفساد، بالإضافة إلى ملاحظاتي الميدانية، يكشفان أن الدول النامية أو الاقتصاديات الانتقالية التي يمكن المقارنة بها، ذات كثافة سكانية أكثر من خمسين مليون نسمة، على سبيل المثال، تعاني فسادًا أكبر من الصين، كما يتضح في «الفلبين» و«تايلاند» و«بنجلاديش» و«الهند» و«باكستان» و«البرازيل» و«مصر» و«إندونيسيا» و«أوكرانيا» و«روسيا»، وكلها دول تبنت نوعًا من النظام السياسي الغربي، ناهيك عن الكثير مما يُطلَق عليها ديمقراطيات تعاني الفساد المتوطن في أفريقيا.

هل نهضة الصين حقيقية في ظل استفحال التدهور البيئي؟ في الواقع، تمثل حماية البيئة تحديًا آخر يواجه الصين، ولكن ينبغي ألا نحبط بصورة مبالغ فيها. فعلى مدار تاريخ التحول الصناعي، ربما كان عدد سكان أوروبا أكبر من الصين اليوم. وعلى سبيل المثال، ذُكِر أنه في عام 1952 مات في أسبوع واحد أكثر من أربعة آلاف شخص من التلوث بسبب الدخان الناتج عن الفحم في لندن. وقد أُعلِن من قبل أن الحياة البيولوجية في نهر «الراين» ميتة، حيث نفقت الأسماك وأصبحت السباحة مستحيلة، إلاّ أن أوروبا سيطرت على المشكلة في نهاية المطاف من خلال برامج الحماية البيئية واسعة النطاق، وهي تقود العالم الآن في مجال حماية البيئة. مع وجود التزام راسخ لتعزيز حماية البيئة، وفي الغالب ستلحق الصين في نهاية الأمر بأوروبا، حيث إن قوة

نموذج الصين تكمن في حقيقة أنه فور التوصل إلى إجماع، وتحديد الأهداف، يعمل النموذج الصيني بكفاءة أكبر من النموذج الغربي، وهذا يتضح في طريقة تحرك الصين نحو التنمية في مجال الطاقة المتجددة فخلال بضع سنوات تمكنت الصين من قيادة العالم في مجال طاقة الرياح، والطاقة الشمسية، وصناعة السيارة الكهربائية.

هل نهضة الصين حقيقية والفجوة بين الغني والفقير شاسعة؟ بمعامل جيني يصل إلى 0.45 أو حتى 0.47؟ في الواقع، هذه الفجوة بالتأكيد أكبر مما كانت من قبل على مدار تاريخ الصين، وتمثل الآن قضية شائكة ينبغي التعامل معها بتصميم واهتمام. إلى جانب تلك الفجوة، تتميز الصين بتقليد قوي جدًّا وهو: «عدم الخوف من عدم الكفاية ولكن من التوزيع غير العادل»، وستعوق هذه المشكلة التنمية في الصين، إذا لم تتم معالجتها كما يجب. لكن بالرغم من ذلك كله لا نزال نحتاج إلى وضع المشكلة في حجمها الطبيعي. فعلى سبيل المثال، يعتمد معامل «جيني» الذي يتم الاستشهاد به كثيرًا على الاختلاف في الدخل الناتج عن التحويل إلى نقود، ويتجاهل قيمة أراضي من هم معروفون بفقرهم في الصين، وممتلكاتهم وخصوصًا المزارعين الصينيين. وبالمقارنة، لم تشهد معظم الدول النامية قط قوانين إصلاح أراضٍ حقيقية، فلا يمتلك فقراؤهم أراضيَ أو سكنًا، وهم في الواقع أكثر فقرًا بكثير من نظرائهم الصينيين، الذين يمتلكون أراضيَ وسكنًا خاصًّا بفضل قانون إصلاح الأراضي في الدولة. إذا وضع معامل جيني قيمة الأراضي والممتلكات التي يمتلكها المزارعون الصينيون في الاعتبار، سيختلف الأمر بشكل ملحوظ.

إن الفجوة بين الغني والفقير في الصين نسبية، وحتى المجموعات ذات الدخل المنخفض، تعيش حياة أفضل اليوم مما كانت من قبل، بينما يرى من يتقاضون دخولًا عالية أن ثروتهم تزداد بصورة أسرع. إن طبيعة المشكلة التي تواجه الصين اليوم تختلف عن مجرد كونها مشكلة فقر في أغلب الدول النامية. فوفقًا للإحصائيات التي نشرها البنك الدولي، تحقق 70 % تقريبًا من الحد من

الفقر على مستوى العالم على مدار الأعوام العشرين الماضية في الصين(7).

في الواقع، يمكنك أن تقود السيارة لمدة عشرين ساعة من وسط البلد في بكين أو شنغهاي في أي اتجاه، ما دمت لا تعبر البحر أو تعبر الحدود، ومن المتوقع أن ترى العديد من القرى والمدن الصغيرة والكبيرة. ولكن كل الفقر الذي تراه على طول الطريق في الصين قد يكون أقل مما يمكنك أن تتوقع رؤيته إذا قدت السيارة لمدة ساعتين من وسط المدينة في «مومباي» في الهند، أو «كراتشي» في باكستان، أو «لاغوس» في نيجيريا، أو «القاهرة في مصر»، حيث سترى الكثير من شدة الفقر، وقد تم القضاء عليه بالفعل في الصين، فالأحياء الفقيرة ممتلئة بمئات الآلاف من الفقراء، وعدد لا يحصى من المشردين الفقراء. لقد انخفض عدد شديدي الفقر بصورة هائلة في الصين خلال ثلاثة عقود من الإصلاح منذ عام 1978، ولكن لا تزال أغلب الدول النامية الأخرى بعيدة عن تحقيق هذا الهدف.

هل نهضة الصين حقيقية إذا كانت أسعار السكن عالية بصورة هائلة لدرجة ألاَّ يستطيع خريجو الكليات أن يدفعوا ثمن شقة أو حتى بيت زوجية؟ ولكن أي شخص لديه معرفة بسيطة بأوضاع السكن في أي مكان آخر في العالم، سيعرف أن الصين من الدول القليلة جدًّا التي يستطيع فيها خريجو الكليات، وهم في منتصف العشرينيات أن يفكروا في شراء منزل وبإمكان أية فتاة أن تشترط بشكل علني امتلاك منزل كشرط مسبق للزواج. بصراحة، لم تصل أية دولة متقدمة إلى هذا المستوى. حيث يعرض مسلسل تليفزيوني مشهور، بعنوان «المسكن الضيق»، عجز الأشخاص فيما يتعلق بأسعار السكن المتزايدة في الصين، وتعبر الأنثى عن حزنها لزوجها قائلة: «إذا جمعنا عمرينا معًا، سيكون تقريبًا 70 سنة، ولكننا لا نزال لا نملك حتى بيتنا الخاص». حتى أكون صادقًا، قد يكون هذا النوع من التعبير عن الحزن نادرًا في دولة متقدمة مثل «سويسرا»، حيث تبلغ نسبة امتلاك منزل حوالي 36 %، وغير واقعي تمامًا لأغلب السويسريين أن يمتلكوا منزلًا في أوائل الثلاثين. يتزوج أغلب الأزواج

في الدول المتقدمة في منازل إيجار، وفي الحقيقة يبدو أن الطلب على السكن في الصين يفوق الطلب في الدول المتقدمة. توضح هذه الحقيقة الخطوات السريعة التي تلحق بها الصين الدول المتقدمة، وحتى أنها تتخطاها في مجالات متعددة.

وعلى الرغم من ذلك، فهناك بعض الممارسات الدولية التي تستحق التفكير فيها على سبيل المثال، قد يفكر أغلب الأفراد في التأجير أولًا والشراء فيما بعد عندما تتوافر لديهم مدخرات كافية. ولهذا فإن سوق الإيجار في الصين تحتاج إلى تنظيم أفضل. وينبغي أن نشجع وسائل ابتكارية لحل مشكلة السكن في الوقت نفسه. وبما أن الصينين يتمتعون بأقوى تقليد في العالم فيما يخص امتلاك منزل، فعلى سبيل المثال، فقد نفكر في الجمع بين تأجير وشراء منزل. ويستطيع المؤجِّر أن يشتري المنزل بسعر تفضيلي بعد تأجيره لعدد محدد من السنوات. يمكننا أيضًا الاستفادة من تجربة الصين في الإصلاح في مجال الإسكان عام 1998 لبدء «الحد الأدنى في برنامج الإسكان» (كبيع بيت صغير الحجم لأسر صغيرة مستحقة بتكلفة الإنشاء وبشروط محددة). وبالتالي، ستشهد الصين، على نطاق واسع، ازدهار أكبر طبقة تمتلك عقارات على مستوى العالم. وكما هو منتشر، يرغب من يمتلكون عقارات في الاستقرار، وسيكون امتلاك منزل ضمن اهتمام الصين طويل الأمد بالحفاظ على الاستقرار وإيجاد اقتصاد يحفزه الاستهلاك.

ولا تزال الصين تواجه العديد من الصعوبات والتحديات. فليس من السهل تحقيق تحديث كامل في دولة ذات كثافة سكانية ضخمة، ومساحة شاسعة مثل الصين. ولكن الصين أحسنت في القضاء على الفقر والتحديث على مدار الأعوام الثلاثين الماضية. ولا ترغب في الإعلان رسميًا عن نهضتها، ولكن نهضتها، ملحوظة جدًا، فهي تفضل تجنب لفت الأنظار إليها في الشئون الدولية، إلاَّ أنها أنجزت الكثير على المسرح العالمي. إن عملتها «اليوان»، ليست حرة قابلة للتحويل نظريًا، ولكنها في الواقع قابلة للاستبدال في مناطق عديدة

في أنحاء العالم اليوم. إنها تدّعي أنها دولة نامية، ولكن القليل من الأفراد خارج الصين يتعاملون مع هذا الادعاء بجدية. إن الصين غير راغبة في استخدام فكرة النموذج الصيني، ولكن بقية العالم تستخدمه على نطاق واسع في مناقشات عن الصين. وتتميز الصين، برؤيتها طويلة المدى، بالبساطة والتصميم، إلاّ أنه بغض النظر عن هذه البساطة، فإن نهضة الصين بالفعل مذهلة بالنسبة للعالم الخارجي بجميع المقاييس.

1-2 الصعود المذهل

أكثر الخصائص المثيرة للإعجاب في نهضة الصين، هي طبيعتها السلمية التي تتمتع بثبات ووحدة محلية، دون اللجوء إلى حروب مع دول أخرى، كما حدث في نهضة القوى الغربية في الماضي. ربما يعد ذلك معجزة في التاريخ البشري، حيث يوضح تاريخ العالم أن نهضة الغرب كان يصاحبها فوضى وحروب، ومثال ذلك الفترة من منتصف القرن التاسع عشر إلى أواخره كمثال، وذلك عندما شهدت أوروبا والولايات المتحدة الثورات الصناعية. شن البريطانيون «حرب الأفيون"(8) على الصين عام 1839، وقامت الثورات في جميع أنحاء أوروبا وعمتها الفوضى عام 1848. وبحلول النصف الثاني من القرن التاسع عشر، قسمت الدول الغربية الكبرى مثل بريطانيا وفرنسا أفريقيا، وانتشرت النزاعات بين القوى الغربية في مستعمراتها. بخلاف أفريقيا، اندلعت حرب القرم بين بريطانيا وفرنسا وتركيا وروسيا عام 1853، وغزت فرنسا شبه الجزيرة الهندية الصينية عام 1858، وأحكمت السيطرة عليها عام 1865. وشنت بريطانيا وفرنسا حرب الأفيون الثانية على الصين عام 1856، واحتلتا بكين ونهبا قصر الصيف القديم وأحرقاه. وفي عام 1860، دخلت فرنسا سوريا وأقحمت نفسها في المكسيك، من خلال دعم إمبراطور موالٍ لفرنسا (1861-1867). في الوقت نفسه، حققت إيطاليا وحدة وطنية (1859-1870) وسط إراقة الدماء. واتخذت فرنسا إجراءات صارمة ضد كومونة باريس (حكومة بلدية باريس) عام 1871. وقام بتوحيد ألمانيا المستشار بسمارك

الشهير بخطاب «الدم والحديد» بعد الحرب بين بروسيا وفرنسا (1870-1871) وهزيمة الإمبراطورية الفرنسية الثانية.

وأدى انتصار أمريكا في الحرب بين أمريكا والمكسيك (1846-1848) إلى سيطرة أمريكا على قطع كبيرة من الأراضي وموارد هائلة مكسيكية، من ضمنها كاليفورنيا. واندلعت الحرب الأهلية الأمريكية عام 1861 وقُتل 630.000 جندي (يمثلون 30-40 % من القوات الإجمالية). وكانت بريطانيا على وشك الحرب الأهلية، لأن الزراعة التي كانت تعتمد على العبيد في الجنوب أمدت الصناعات في بريطانيا بالمواد الخام. فمن وجهة النظر تلك، كانت الحرب الأهلية أيضًا حربًا داخلية أمريكية لإنهاء اعتماد أمريكا على بريطانيا. وبعد الحرب الأهلية، بدأت مجزرة ضد الهنود الأصليين عام 1867، وعندما مرر الكونجرس قانونًا لإجلاء الهنود وإنشاء مستوطنة هندية. بدأ الأمريكيون في الهجرة إلى أراضي البراري غرب نهر المسيسيبي. بحلول عام 1883، وبعد خمسة عشر عامًا من تمرير القانون، قُتِل عدد لا يحصى من الهنود، وحصلت الولايات المتحدة على حرية الوصول إلى أجزاء ضخمة من الأراضي، وكميات هائلة من الموارد الطبيعية. وكان مصير الصينيين أيضًا في الولايات المتحدة مأساويًا. شكل الصينيون ثلث سكان ولاية «أيداهو» عام 1870، وساعدوا في بناء طرق السكة الحديد العابرة للقارات ولكن، مثل الأفريقيين الأمريكيين، لم يكونوا يمتلكون أراضي ولم يكونوا يتمتعون بالحرية التي كان يتمتع بها رعاة البقر الذين هم الرجال البيض، الذين كانوا في الغالب مهاجرين فقراء من أوروبا.

يتردد بعض العلماء الصينيين اليوم في ذكر الحروب وإراقة الدماء خلال نهضة الغرب التي لا ينكرها أغلب العلماء الغربيين أنفسهم. هذا أمر يدعو للتشتت حيث يدرك أغلب الصينيين اليوم معنى «الوعاء الأول من الذهب»، أحد الأفراد يجمع ثروة بعد ثلاثين عامًا من الإصلاح والانفتاح. جاء « الوعاء الأول من الذهب» نهضة الغرب بالحروب وإراقة الدماء، وحدثت للأسف حوادث مناجم في بعض مناطق الصين، وأحيانًا ما توصف الثروة التي تم

تجميعها من صناعة التعدين في الإعلام بـ «الناتج المحلي الإجمالي الملطخ بالدماء». إن صح هذا التشبيه، فربما يكون من الأفضل وصف الناتج المحلي الإجمالي خلال نهضة القوى الغربية بـ «الناتج المحلي الإجمالي المنغمس في الدماء».

إن نهضة الصين ليست نهضة دولة عادية أخرى، بل نهضة خُمس سكان العالم. إنها نهضة دولة متحضرة ذات تاريخ طويل وأرض شاسعة. لقد حدثت العديد من المشكلات التي تواجهها اليوم من قبل في عصر نشأة الغرب، فخلال الثورات الصناعية في أوروبا، كانت هناك فجوات هائلة بين الفقراء والأغنياء، وظلم اجتماعي وفساد مستفحل ونهب عنيف. ولكن بالمقارنة مع الصين اليوم، كان بإمكان القوى الغربية حينها «حل» مشكلاتها بسهولة نسبية. فعلى سبيل المثال، كان بإمكان بريطانيا «تصدير» مجرميها إلى أستراليا، والعاطلين عن العمل إلى أفريقيا والمنشقين عن عقيدتها إلى أمريكا. كان يمكنها أن تضع كل «قواعد اللعبة» السياسية والاقتصادية العالمية، ولم يكن الأمر مهمًّا كثيرًا، عندما كانت الفجوة بين الفقراء والأغنياء أكبر بعشرات المرات من تلك الفجوة الموجودة في الصين اليوم، حيث كانت ممارسة إشراك ملايين العبيد والعمال غير البارعين أمرًا قانونيًّا.

بالمقارنة، تحتاج الصين اليوم إلى حل - على طريقتها - لكل المشكلات التي أدت إليها عملية التحول الصناعي، والتحديث والتحولات الاجتماعية المصاحبة لهما. عندما بدأت بريطانيا الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، كان عدد سكانها حوالي 10 ملايين نسمة، وهو عدد أقل من عدد سكان أية مدينة من مدن الصين الكبرى اليوم. وعندما كانت فرنسا في طريقها إلى التحول الصناعي في القرن التاسع عشر، كان عدد سكانها حوالي 20 مليون نسمة، ولكن الصين - اليوم بالفعل - أمة يبلغ عدد سكانها 1.3 مليار نسمة، وتحقق ثورات صناعية واجتماعية على نطاق واسع، في ظل ظروف غير مواتية تمامًا. إنها تحتاج إلى حل كل مشكلاتها محليًّا دون اللجوء إلى حروب،

وهي لا تنهب دولًا أخرى. في الواقع، أدت نهضتها إلى تحقيق كثير من الفوائد المادية لكل من الصين والعالم بوجه عام، حيث أصبحت الدولة محرك النمو الاقتصادي في العالم. انطلاقًا من وجهة النظر تلك، يعد نجاح الصين والنموذج الذي يدعم نجاحها أمرين عظيمين ولا يقدران بثمن. أحدث الصينيون معجزة بفضل اجتهادهم وتضحيتهم وحكمتهم، وكانوا روادًا بنموذج التنمية الخاص بهم، مما أدى إلى إعداد الصين للتعامل مع تحديات أخرى، في السنوات المقبلة وفتح آفاق واسعة لمستقبل الصين.

1-3 التفوق على اليابان

في عام 2010، تجاوز الناتج المحلي الإجمالي الصيني، الناتج المحلي الإجمالي الياباني، ولفتت تلك الأخبار انتباه العالم. ونشر الإعلام الغربي على الفور العديد من التعليقات الجيدة. فألقت جريدة « التايمز» في المملكة المتحدة الضوء على حقيقة أن قفزة الصين إلى المركز الثاني في العالم، تشير إلى تحول كبير في القوى الاقتصادية والسياسية العالمية. وأطلقت «نيويورك تايمز» على تلك الأخبار «علامة بارزة» في تقدم الصين، و«على الرغم من توقع الأمر لبعض الوقت، فإن أكثر دليل مثير للدهشة هو أن صعود الصين أمر حقيقي وسيتعين على باقي العالم أن يتعامل مع قوة اقتصادية جديدة». وعلقت صحيفة « فيجارو» اليومية الفرنسية أن تطلع الشعب الذي استمر طويلًا أصبح حقيقة، وهذا التوجه في التغيير سيستمر. الآن يتنبأ أغلب الاقتصاديين التقليديين الغربيين أنه ربما يتخطى الاقتصاد الصيني اقتصاد الولايات المتحدة خلال عشرة إلى عشرين عامًا.

بالمقارنة، فإن الإعلام الصيني صامت إلى حد كبير. فيؤكد أغلبه أن الصين لا تزال دولة نامية، وأن ناتجها المحلي الإجمالي للفرد لا يمثل سوى عُشر الناتج المحلي الإجمالي في اليابان، وبالتالي فإن كونها ثاني أكبر اقتصاد في العالم لا يعني الكثير. ومن وجهة نظري، تتبنى هذا الأسلوب المتواضع مجموعتان من الأفراد. المجموعة الأولى تفضل أن تكون متواضعة وحذرة، بما يتماشى مع

سياسة «دنغ شياو بينغ» الخاصة بـ«تجنب لفت الأنظار». فهم يرون بصورة أكبر الفجوة بين الصين والدول المتقدمة في العديد من المجالات، وهم قلقون من أنه ربما يؤدي التقدير العالي للناتج المحلي الإجمالي، إلى أعباء دولية ثقيلة لا داعي لها على الصين. أما المجموعة الثانية فهي مختلفة، حيث إنها تضم هؤلاء الذين لا يرون حقًّا، أو غير راغبين في الاعتراف بتنمية الصين السريعة. فهم يحاولون التقليل من أهمية تفوق الصين على اليابان، ولدرجة أنهم يذكرون واقعة هزيمة الصين في حرب الأفيون عام 1839-1840 عندما كانت الصين أكبر اقتصاد في العالم، ومع ذلك خسرت الحرب لصالح البريطانيين.

ولكن إدراكي للأمر هو أنه إذا ما كان تواضع الصين، هو ما يجعلها تتجنب لفت الأنظار إليها أم لا، فإنه لابد أن تكون الصين نفسها قادرة على تقييم الصين الحقيقية وقوتها الاقتصادية بموضوعية. وإذا كان «تجنب لفت الأنظار» يعني التقليل من قيمة النفس بإرادة شخصية، فقد يؤدي الأمر في نهاية المطاف إلى وضع يفقد فيه الصينيون الثقة في دولتهم، وفي نموذج التنمية الخاص في الصين. هذا أيضًا أمر خطير. في الواقع، هؤلاء الذين لا يريدون أن يروا نموذج الصين الناجح، غالبًا ما يضللون الشعب بهذه الطريقة، وقد نجحوا في تشكيل نوع من السلبية وضعف الهمة بين قطاع كبير من السكان الصينيين. لتغيير هذا التوجه، لابد أن نقول الحقيقة للشعب بشأن نهضة الصين.

على مدار العشرين عامًا الماضية، زرت أكثر من مائة دولة، وتعد الصين بلا شك الدولة التي حدث فيها أسرع تقدم إجمالي، والتي يشهد فيها مستوى معيشة الشعب أكثر التحسينات الملموسة. تتعامل الصين مع نوع المشكلات نفسها التي واجهتها قوى أخرى في الماضي، وقامت بحلها خلال عملية التنمية. ومن الضروري أن يكون أساسنا هو هذا الفهم الجديد، وأن نشكل إجماعًا وطنيًّا جديدًا فيما يتعلق بطريق الصين نحو التنمية. لابد أن «نتجنب لفت الأنظار» ولكن لابد أن يعتمد ذلك على الثقة بالنفس واحترام الذات والقوة الذاتية، وليس على السلبية وضعف الهمة. هذا سيسمح لنا بمواجهة التحديات الداخلية

والخارجية بصورة أكثر فاعلية، وفتح آفاق جديدة لمستقبل الصين.

من وجهة نظري، ستتغير بصورة كبيرة كل الإحصائيات والتقييمات الخاصة في الصين، لاسيما تلك المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي للفرد، إذا أُدخِل عاملان في المعادلة. الأول هو نظرية تعادل القوة الشرائية (PPP)، أي أن نقوم بالحساب على أساس نظرية تعادل القوة الشرائية، وليس سعر الصرف الرسمي. وهذه طريقة معقولة، فعلى سبيل المثال، إن وجبة في مطاعم اليابان عادة ما تكون أغلى عشر مرات من مثيلتها في بكين أو شنغهاي. وبالتالي فإن المطاعم اليابانية ستحقق ناتجًا محليًّا إجماليًّا أكبر عشر مرات عند إعداد وجبة مماثلة من الناتج المحلي الإجمالي في بكين أو شنغهاي، إذا اعتمد الحساب على سعر الصرف الرسمي. وبالطبع سيتضاعف الخطأ. وبوجه عام، تعد تقديرات نظرية تعادل القوة الشرائية أكثر مصداقية نسبيًّا، وقد استخدمت بصورة متزايدة في الوسط الأكاديمي لإجراء مقارنات دولية. بحث «أنجوس ماديسون»، وهو مؤرخ اقتصادي بريطاني مشهور، الناتج المحلي الإجمالي المعدَّل وفقًا لنظرية تعادل القوة الشرائية، وتوصل إلى استنتاج وهو: أن اقتصاد الصين تخطى بالفعل اقتصاد اليابان عام 1992، ثم تخطى الناتج المحلي الإجمالي مجتمعًا لاثنتي عشرة دولة أوروبية كبرى تحولت صناعيًّا، من ضمنها ألمانيا وبريطانيا وفرنسا، في عام 2009. كما استنتج أن الاقتصاد الصيني يمكن أن يتخطى اقتصاد الولايات المتحدة عام 2015 (9) وسأتحدث بمزيد من التفصيل عن قضية تعادل القوة الشرائية في الفصل التالي.

وبغض النظر عما إذا كانت الصين تتبع نظرية تعادل القوة الشرائية أم لا، فدائمًا ما كانت تقيم وكالة الاستخبارات الأمريكية قوة الصين استنادًا إلى نظرية تعادل القوة الشرائية. إن حديث الأمريكيين عن العلاقة الثنائية بين أمريكا والصين ليس عديم الأساس تمامًا. إنها نهضة الصين السريعة التي يجب على الولايات المتحدة تقبلها. فهي لم تطرح فكرة العلاقات الثنائية مع الصين أو الهند، ولا حتى مع أوروبا، ولكن مع الصين. هذا لأنه دون تعاون الصين، لا

تستطيع الولايات المتحدة حل أي من القضايا الشائكة التي تواجهها اليوم. وعلى الرغم من ذلك، فإنه من غير المحتمل أن تستمتع الصين بحفظ الأمن والنظام في العالم مع الولايات المتحدة، حيث إنه بفعل ذلك فإنها من وجهة نظر صينية، تميل إلى إيجاد أعداء حول العالم، وعلاوة على ذلك لا يتماشى هذا الأمر مع العقلية الصينية أو الطريقة الصينية في التصرف.

العامل الثاني هو امتلاك منزل. يمكن القول إن الصينيين يتمتعون بأقوى تقليد في العالم لامتلاك عقارات، وبالتالي بأعلى معدل لامتلاك منازل في العالم. إنه لمن الإنصاف التام أن نشير إلى مؤشر آخر ألا وهو القيمة الصافية المتوسطة للأسرة لإجراء مقارنات دولية؛ لأن هذا المؤشر من شأنه أن يعكس بصورة أكثر دقة لمستوى المعيشة الحقيقي للشعب من الناتج المحلي الإجمالي للفرد. تشير القيمة الصافية للأسرة إلى الأصول الإجمالية لأسرة ما، بما في ذلك عقارات ومدخرات وأسهم مالية، مطروحًا منها ديونها الإجمالية. يكشف تقرير بعنوان «كيف تقيم وضعك الاجتماعي ضمن الطبقة المتوسطة»، نُشِر في مارس 2010 في مجلة» يو إس نيوز آند ورلد ريبورت»، عن أن «أسرة أمريكية تقليدية تتمتع بقيمة صافية تصل إلى 84.000 دولار» بعد الأزمة المالية.(10) توضح الإحصائيات التي نشرها البنك الاحتياطي الفيدرالي في مارس 2010 أن الأصول الإجمالية لأسرة أمريكية انخفضت بنسبة 25 % تقريبًا بالقياس إلى المستوى الذي كانت عليه عام 2004 بسبب الأزمة. في تلك السنة بلغ متوسط القيمة الصافية لأسرة أمريكية 93.000 دولار أمريكي.(11)

ووفقًا لسعر الصرف الذي يفيد بأن دولارًا أمريكيًا واحدًا يساوي 6.37 يوانات، فإن 84.000 دولار أمريكي تساوي تقريبًا 535.000 يوان، و93.000 دولار أمريكي تساوي حوالي 593.000 يوان. وعند بلوغ الذروة عام 2007، كان متوسط القيمة الصافية لأسرة أمريكية حوالي 150.000 دولار أمريكي، أو حوالي مليون يوان، ولكن كم أسرة صينية اليوم تمتلك متوسط قيمة صافية يساوي 535.000 و593.000 يوان؟ كم أسرة بلغت مليون يوان؟ ليس لديَّ

حتى الآن بيانات رسمية عن هذا الأمر، ولكن تقديري هو أنه ربما يكون هناك بالفعل مائة مليون أسرة، أو ما شابه (أو ربع الأسر الصينية) يتمتعون بقيمة صافية تتراوح بين 535.000 و593.000 يوان. إن سرعة تكوين ثروة في الصين على مدار العقود الثلاثة الماضية تعد أمرًا فريدًا في تاريخ البشرية.

ولا يخفى أن الأمريكيين معتادين بصورة أكبر على الاستهلاك بالدين، وبالتالي أصبحوا أكبر سوق استهلاكي في العالم على مدار العقود القليلة الماضية. ولكن هذا أيضًا سبب رئيسي في الأزمة المالية الراهنة، ويذكرنا بضرورة عدم تقليد الممارسة الأمريكية في الاستهلاك الزائد بالدين. ومن وجهة نظري: إذا استطاعت الصين تحقيق مستوى معتدل من الاستهلاك بالدين، لاسيما اعتمادًا على أصول الأسرة الصينية الضخمة، فإن الصين ستصبح تدريجيًّا أكبر سوق استهلاكية في العالم.

أما بالنسبة لهزيمة الصين في حرب الأفيون عامي 1839-1840 على الرغم من كون ناتجها المحلي الإجمالي الأكبر في العالم، فقد كان السبب الرئيسي هو أنه لم تكن الصين دولة حديثة بعد، ولكن دولة تقليدية تحت إمرة حكومة مركزية ضعيفة غير متماسكة، كأنها كومة من الرمال، بينما كانت بريطانيا بالفعل دولة قومية حديثة تتمتع باقتصاد حديث وتماسك وطني قوي، وقدرة لا مثيل لها على التعبئة للحروب. لنفترض أن إحدى المقاطعات في الصين حينها تمكنت من الوصول بصورة تقريبية إلى مستوى دولة قومية حديثة، لنقل مقاطعة «كانتون»، بمستوى صناعة وتجارة يماثل المستوى البريطاني، لكان بالإمكان تجنب «حرب الأفيون»، حيث إنه يعني أن المقاطعة سيكون لديها الإمكانات الأساسية لحكم وصناعة وتجارة خارجية ودفاع ودبلوماسية تميز الدولة الحديثة، ولكانت أدت كل هذه الأمور إلى ردع بريطانيا. إن الوضع في الصين اليوم مختلف. ففي الواقع وبالرجوع إلى أوائل الخمسينيات، أقحمت بالفعل كل من الصين وبريطانيا بعضهما البعض في ميدان المعركة خلال «الحرب الكورية»، وواجه البريطانيون الكثير من المصاعب، الأمر الذي يوضحه مصير

كتيبة المشاة.

علاوة على ذلك، ينبغي أن ننظر بعمق أكبر قليلًا في التاريخ، خصوصًا في كيفية تجميع اليابان لرأس المال من أجل التحديث، وإلاَّ سيكون من الصعب تقدير أهمية نهضة الصين السلمية. ففي القرن التاسع عشر، كانت الصين متخلفة عن اليابان بخطوة في استيعاب عملية التمدن، وانتهى الأمر بتعرضها للهجوم والنهب من قبل قوى أجنبية. بعد نجاح فترة الإصلاح في عهد الإمبراطور «ميجي» في اليابان، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، احتلت اليابان مكانة بين القوى الغربية وبدأت الحرب اليابانية الصينية عام 1894. وبعد هزيمة الصين، حصلت اليابان عنوة على تعويض يساوي 230 مليون «تايل» من الفضة من الصين. ماذا يعني 230 مليون تايل من الفضة؟ كان يعادل تقريبًا إيرادات دولة الصين حينها لمدة ثلاث سنوات. وقد أنفقتها اليابان في تحسين التعليم، وإنشاء مصانع وبناء مدن وزيادة حجم الجيش. وبالتالي ازدادت قوة اليابان الاقتصادية والعسكرية الإجمالية سريعًا. كم من العمل الشاق والأموال والموارد الصينية التي اغتصبتها اليابان من أجل عملية التحديث الخاصة بها؟ كم حياة صينية فُقِدَت بسبب غزو اليابان للصين؟ أعداد هائلة لا تحصى. وبالمقارنة، فقد دفع الغزو الأجنبي، وتدفق الفضة إلى الخارج، ووجود خزانة فارغة في الصين نحو دوامة من الانحدار الحاد. بحلول عام 1900، تعرضت الصين للغزو من قبل حلف الدول الثماني، وأُجبِرَت على دفع تعويض يساوي 450 مليون «تايل» من الفضة، وحينها أصبحت الصين بالفعل «رجل شرق آسيا المريض». في تاريخ الصين الحديث، كانت التنمية الاقتصادية في الصين سريعة نسبيًا، وكانت قوتها الوطنية في ازدياد قبل الحرب اليابانية الصينية عامي 1894-1895- وحادثة منشوريا عام 1931. إلاَّ أن الحربين اللتين شنتهما اليابان فجأة أفقدتا الصين الدافع للتحديث، وتسببتا في تراجع الاقتصاد الصيني لعقود، وموت عشرات الملايين. كان يجب على الصين أن تبدأ مرة أخرى من جديد عام 1949. وبعد عدة عقود من الجهود المتواصلة والتنمية السريعة والسلمية، حققت الصين أخيرًا تقدمًا هائلًا،

وتفوقت على اليابان لتصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم. في الواقع، من وجهة نظري: يعد تفوق الصين على اليابان علامة بارزة في الشئون الدولية ذات دلالات طويلة المدى لمستقبل الصين وبقية العالم.

1-4 مفارقة الناتج المحلي الإجمالي

هناك شيء لافت للانتباه خاص بالناتج المحلي الإجمالي؛ لذا من الضروري توضيح مفهوم الناتج المحلي الإجمالي قليلًا. ففي أوقات كثيرة تكون الصين في وضع محرج. وعندما نتحدث عن تقدم الصين، يجب الإشارة إلى حقيقة وهي أن الاقتصاد الصيني بالفعل هو ثاني أكبر اقتصاد في العالم. وعلى الرغم من ذلك، وطبقًا لسعر الصرف الرسمي تُوصَف الصين أيضًا بأنها دولة نامية بناتج محلي، فإجمالي الفرد منخفض مثل نظيره الرسمي في «ألبانيا»، مما يجعل الصين تحتل المركز المائة على مستوى العالم. على الرغم من ذلك، فقد زرت العاصمة الألبانية «تيرانا» ومدينتها الساحلية «دراس» منذ خمس سنوات، وكان مستوى التنمية والازدهار فيهما أقل بكثير من نظيره في أية مدينة ساحلية متوسطة الحجم في الصين. ففي هذه المرحلة من مراحل التنمية في الصين، كان من الضروري تقديم شرح واضح وأمين لمفهوم الناتج المحلي الإجمالي، لاسيما الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

لدي قصة متعلقة بالناتج المحلي الإجمالي للفرد. ففي خلال جولة في «لاغوس»، أكبر مدن «نيجيريا»، في إبريل 2008، التقيت برجل أعمال صيني كان عائدًا للتو من غينيا الاستوائية، وهي واحدة من أصغر الدول الأفريقية. وتبادلنا الحديث، وسألته عن أكثر الدول تقدمًا هل غينيا الاستوائية أم نيجيريا؟ فكانت إجابته دون تردد «بالطبع، إنها نيجيريا»، وبدافع الفضول، سألته: «كيف يمكن ذلك؟ إن الناتج المحلي الإجمالي للفرد في غينيا الاستوائية يساوي حوالي 20.000 دولار أمريكي، بينما في نيجيريا فهو حوالي 2.000 دولار أمريكي». فقال موضحًا: «لا يهم مدى خراب لاغوس فعلى الأقل يوجد مياه جارية في المدينة، ولكن لا يوجد مياه جارية في أغلب المناطق في

عاصمة غينيا الاستوائية، ولا حتى يوجد نظام صرف صحي». وقال: «الأسوأ هو الملاريا. فكل الصينيين الذين عاشوا في غينيا الاستوائية، من بينهم السفراء الصينيون المتعاقبون، سقطوا ضحايا للملاريا واحدًا تلو الآخر». وتابع وصفه للرعب الذي تسببه الملاريا الأفريقية قائلًا: «حمى شديدة وألم في الجسم، وتشعر وكأن رأسك سينفجر، وأنك تريد بشدة ضرب رأسك في الحائط». من ملاحظتي، فإن «لاغوس» متأخرة عن بكين بحوالي ثلاثين عامًا فيما يتعلق بالتحديث.

وإذا كان ما قاله رجل الأعمال الصيني صحيحًا، قد يكون الوضع في غينيا الاستوائية مأساويًا جدًا. ولكن كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد في بكين عام 2009 حوالي 10.000 دولار أمريكي، بينما كان نظيره في غينيا الاستوائية الضعف. كيف يقبل العقل هذه المفارقة؟ إن السبب ليس معقدًا. لقد اكتشفت غينيا الاستوائية احتياطيات البترول في منتصف السبعينيات، ولكن كان يسيطر على تلك الاحتياطيات الرئيس وأقاربه المقربون. وفيما بعد، جاءت شركات أجنبية لتطوير حقول البترول، وسريعًا ما حققت تلك الدولة الفقيرة ناتجًا محليًا إجماليًا للفرد يصل إلى 20.000 دولار أمريكي. أصبحت «غنية» بين ليلة وضحاها من احتياطيات البترول، ولكن تلك الثروة لم تؤدِّ إلى توافر مياه جارية أو نظام صرف صحي، أو توظيف أو تكوين طبقة متوسطة بين أفراد الشعب. فالذي يتحكم في ثروة الدولة بعض الأفراد، ولا يؤثر الناتج المحلي الإجمالي للفرد على حياة الأفراد العاديين.

يمكنني أن أعقد مقارنة هنا، وهي أنه لنفترض أن منطقة «تشاويانغ» في بكين تتمتع بأعلى ناتج محلي إجمالي للفرد، بينما تمتلك منطقة «يانتشينغ» أقل ناتج محلي إجمالي للفرد في بكين. ولكن في يوم من الأيام، أُكتُشِفت احتياطيات ذهب ضخمة في «يانتشينغ»، مما أدى بدوره إلى جذب عدد كبير من المستثمرين. ونظرًا لأن عدد السكان في «يانتشينغ» أقل بكثير من عدد السكان في «تشاويانغ»، فإن الناتج المحلي الإجمالي للفرد قد تخطى نظيره

في منطقة «تشاويانغ» بين ليلة وضحاها. لذا، فمن الضروري التفكير في عوامل مختلفة مثل مستوى التنمية الاقتصادية والتعليم والرعاية الصحية، والإسكان ومتوسط العمر الافتراضي، عند قياس مستوى التنمية وجودة الحياة في مكان ما.

بالمقارنة، يعد مؤشر التنمية البشرية الذي وضعته الأمم المتحدة(12) أكثر دقة، حيث يأخذ بعين الاعتبار بعض المؤشرات الاجتماعية، ولكنه أيضًا ينطوي على مشكلات، حيث إنه على سبيل المثال، يعطي أهمية لا داعي لها للناتج المحلي الإجمالي للفرد، ويهمل قضايا السكن وامتلاك منازل، بينما يعد السكن أكبر الممتلكات بالنسبة للصينيين. وبالتالي، فربما لا يكون أيضًا مؤشر التنمية البشرية دقيقًا بدرجة كبيرة بالنسبة للصين.

ففي صيف 2009، حضرت ندوة عقدها مكتب تقرير التنمية البشرية التابع للأمم المتحدة في جنيف، حيث انتقد كثير من المشاركين تقدير مؤشر التنمية البشرية. وأشار الممثل الروسي إلى ضرورة أن تكون البيانات المستخدمة غير متحيزة، وأن تكون عملية تجميع البيانات أكثر شفافية. وقال الممثل المغربي: إن نظام التصنيف الراهن غير علمي. واقترح تصنيف الدول على أسس متشابهة قبل عقد مقارنة بينها. فقال، على سبيل المثال: إن مقارنة دولة قليلة الموارد بدولة غنية في الموارد لم يوضح شيئًا. واقترح الممثل الإيراني تصميم مؤشر تنمية يأخذ بعين الاعتبار تأثير بعض العوامل الخارجية على دولة ما كالأزمة المالية، وأزمة الغذاء وأزمة الوقود. وعلق الممثل الصيني قائلًا: «ينبغي توخي الحذر بصورة أكبر عند عرض تلك المؤشرات وأساليب التقدير، التي يُعتَقد أنها غير مدروسة أو مثيرة للجدل، وينبغي التركيز بصورة أكبر على المعرفة المتزايدة وتجربة التنمية في الدول النامية، وعلى إظهار تحديات التنمية التي تواجهها البشرية». أقرَّ مدير مكتب تقرير التنمية البشرية بالخلافات المثارة حول مؤشر التنمية البشرية فهو يتفق مع ذلك الرأي، فينبغي أن يتم تحسينها بصورة أكبر في المستقبل. بمعنى آخر، حتى فيما يتعلق

بتطور أنظمة المؤشر واستخدامها من قبل منظمات دولية، فلابد من تبني سلوك يعتمد على «التماس الحقيقة من الوقائع» وتطبيق الأنظمة بحذر واجب. ولابد من تشجيع العلماء الصينيين على تقديم إسهاماتهم المبتكرة لتصميم أنظمة مؤشر جديدة وأكثر موضوعية.

بالإضافة إلى ذلك، فمن الضروري فهم الوسيلتين الأساسيتين لتقدير الناتج المحلي الإجمالي. فإحداهما تعتمد على سعر الصرف الرسمي، والأخرى على نظرية تعادل القوة الشرائية. وتعتمد أغلب إحصاءاتنا على الوسيلة الأولى، ولكني أميل إلى الاعتقاد بأن الوسيلة الثانية أكثر دقة. فيبدو أن هناك إجماعًا دوليًا على أن سعر الصرف الرسمي الحالي قلّل من قيمة القوة الشرائية الفعلية للعملة الصينية وأن وسيلة «نظرية» تعادل القوة الشرائية من شأنها أن تعكس حقيقة الاقتصاد الصيني بصورة أفضل. لقد ذكرت بالفعل مثال مقارنة الوجبات في مطاعم يابانية والتي تزداد تكلفتها بمعدل عشر مرات تكلفة الوجبات في المطاعم الصينية. فيمكنني أيضًا أن أعقد مقارنة، مثلًا تكلفة الحلاقة في أوروبا، فحلاقة بسيطة لشعر صبي تتكلف عشرين يورو في أوروبا، بينما تتكلف عشرين يوان في أغلى المدن في الصين مثل بكين وشنغهاي. وفقًا لسعر الصرف الرسمي في بداية عام 2009، كان واحد يورو يعادل 10 يوان تقريبًا، وبالتالي فتكلفة حلاقة شعر صبي في أوروبا تكون بـ200 يوان، بمعنى آخر، فإنها تحقق ناتجًا محليًا إجماليًا أكبر عشر مرات من الناتج المحلي الإجمالي في الصين. ما هذا إلا مثال لتوضيح احتمالية أن يؤدي الناتج المحلي الإجمالي المعتمد على سعر الصرف الرسمي، إلى التقليل بصورة هائلة من قيمة الحجم الحقيقي للاقتصاد الصيني.

وبالتالي، تزداد أعداد المؤسسات الدولية التي بدأت اتباع وسيلة نظرية تعادل القوة الشرائية، التي تفيد بتقدير القوة الشرائية المحلية الفعلية لعملة ما من خلال مقارنة أسعار سلة بضائع وخدمات، كوسيلة لتصحيح الخلل الممكن في وسيلة سعر الصرف الرسمي. ولكن ذلك لا يعني أن وسيلة نظرية تعادل القوة

الشرائية يمكنها أن تنتج دائمًا مقارنة مثالية حيث إنه، على سبيل المثال، يصعب تقدير جودة البضائع والخدمات المتشابهة. ولكن بوجه عام، يبدو بوضوح أن وسيلة نظرية تعادل القوة الشرائية أكثر دقة من وسيلة سعر الصرف الرسمي. ففي السنوات المقبلة، ربما يكون من الأفضل بالنسبة للصين نشر أرقام ناتجها المحلي الإجمالي مُجمّعة بكل من الوسيلتين. سيساعد ذلك الصينيين وغير الصينيين على فهم ثاني أكبر اقتصاد في العالم بصورة أكثر دقة.

وأنا لا أمانع استخدام وسيلة سعر الصرف الرسمي باستمرار في بعض المواقف. فربما تساعد على الإبقاء على تقليدنا في الحفاظ على تواضعنا والعمل الجاد. ولكني أؤكد أيضًا الرأي الذي يقول إنه ينبغي أن يكتسب الصينيون معرفة حقيقية بقوة دولتهم، معرفة ليس مبالغًا فيها ولا مُسْتخفًّا بها، وهذا أيضًا لتقديم بيان أكثر إقناعًا عن الصين محليًّا وفي الخارج.

يساعد أيضًا استخدام وسيلة نظرية تعادل القوة الشرائية، على تصحيح بعض الخلل في الإحصائيات، والحد من أخطائنا الممكنة في صنع القرار. فعلى سبيل المثال، تمثل التجارة الخارجية للصين، وفقًا لسعر الصرف الرسمي، 60-70 % من الناتج المحلي الإجمالي للصين. فيبدو بوضوح أن هذا الأمر غير صحيح حيث تضخم هذه الوسيلة حجم التجارة الخارجية في الاقتصاد الصيني. صحيح أن اقتصاد الصين المعتمد على التصدير أدى إلى الازدياد السريع في اعتماد الصين على التجارة الخارجية، إلاَّ أن الاعتماد على التجارة الخارجية ليس كبيرًا بصورة هائلة. فيكمن الالتباس في حقيقة أنه يتم حساب بيانات التجارة الخارجية بالدولار الأمريكي، بينما يتم حساب باقي الناتج المحلي الإجمالي للصين بعملة «اليوان» منخفضة القيمة، مما يؤدي إلى المبالغة في اعتماد الصين على التجارة الخارجية في الاقتصاد الصيني.

إن استخدام وسيلة نظرية تعادل القوة الشرائية من شأنه أيضًا أن يحول دون فهم الصين بطريقة خاطئة، وأن يتلافى أزمات جغرافية سياسية. فعلى سبيل

المثال، أشار أنجوس ماديسون إلى أن آخر حاكم «لهونج كونج»، «كريس باتين»، أساء تقدير قوة الصين مما تسبب في الغالب في إثارة غضب الصين ضد الإصلاح السياسي في هونج كونج. وعلّق باتين في صحيفة إيكونيميست عام 1997 أن الناتج المحلي الإجمالي لبريطانيا كان يساوي تقريبًا ضعف الناتج المحلي الإجمالي للصين، وكان الناتج المحلي الإجمالي للصين يساوي مجموع الناتج المحلي الإجمالي لبلجيكا وهولندا ولكسمبورغ. ولكن وفقًا لتقدير ماديسون المعدَّل ووفقًا لنظرية تعادُل القوة الشرائية، فكان الناتج المحلي الإجمالي لبريطانيا حينها يساوي ثلث الناتج المحلي الإجمالي للصين. وكان الناتج المحلي الإجمالي للصين يساوي 6.5 مرات مجموع الناتج المحلي الإجمالي لبلجيكا وهولندا ولكسمبورغ.

فمن المتوقع أن يزداد استخدام وسيلة تعادل القوة الشرائية كثيرًا من قبل منظمة الإحصائيات الدولية، حيث إنها بوجه عام أكثر دقة، ولابد أن يتجاوز علماء الاجتماع الصينيين الاتجاه السائد فيما يتعلق بالمؤشرات الغربية المستخدمة في الوقت الراهن، بما في ذلك المؤشرات المستخدمة من قبل منظمات دولية. فينبغي على العلماء الصينيين وتماشيًا مع روح «التماس الحقيقة من الوقائع»، أن يضعوا بمبادرة منهم بعض أنظمة مؤشرات أكثر دقة وموضوعية كوسيلة لتشكيل معايير دولية لعقد مقارنات بين الدول.

كما ذُكِر من قبل، فإن أي تقديرات أو تصنيف ثروة الصين سيتغير بصورة هائلة إذا تم تضمين عاملين آخرين. أحدهما: هو القوة الشرائية الفعلية للعملة الصينية، والآخر: امتلاك منزل. عادة ما يمثل السكن حوالي 60 % من الأصول الصافية لأسرة صينية نموذجية، لذا لا توجد مقارنة دولية فيما يتعلق بمستوى المعيشة، إذا عجزت الصين عن إظهار هذه الحقيقة. لنأخذ المقارنة بين شنغهاي وسويسرا كمثال. فنسبة امتلاك فرد سويسري لمنزل تبلغ حوالي 36 % بينما تبلغ النسبة 75 % في شنغهاي. يمتلك العديد من سكان شنغهاي أكثر من عقار واحد. على الرغم من أن القيمة الاعتبارية للناتج المحلي الأجنبي للفرد

السويسري أكبر خمس مرات من القيمة الاعتبارية للناتج المحلي الإجمالي لشنغهاي، فإن تكلفة الغذاء والكثير من المصاريف اليومية أغلى من خمس إلى عشر مرات من شنغهاي، وتبلغ نسبة امتلاك فرد سويسري لمنزل نصف النسبة فقط في شنغهاي. وبالتالي، فإن ثروة أو حتى مستوى معيشة العديد من سكان شنغهاي أعلى من الفرد السويسري العادي.

فيعد متوسط العمر المتوقع مؤشرًا رئيسيًا آخر لوضع التنمية. ففي المدن الكبرى في الصين مثل بكين وشنغهاي، يبلغ متوسط العمر المتوقع أكثر من ثمانين عامًا، وهو أعلى من متوسط العمر المتوقع في نيويورك. وهذا هو المتوسط الطبيعي لدولة متقدمة. كل هذا يُبرز الحاجة إلى وضع نظام مؤشر دقيق وموضوعي لإظهار الصين الحقيقية والعالم الحقيقي. فلابد أن يكون ذلك جزءًا مهمًا من مجهودات الصين لبناء قوتها الناعمة، فعلى علماء الاجتماع الصينيين بذْل مجهود كبير في هذا المجال.

فإذا كان الناتج المحلي الإجمالي لا يعكس أكثر من تغير كمي، فقد حدثت أيضًا تغيرات كيفية في الصين. ففي فبراير لعام 2010، عرضت مقالة افتتاحية بعنوان «ظاهرة هواوي الصينية»، نُشرت في Joongang، وهي جريدة يومية كبيرة في كوريا الجنوبية، تعبر عن وجهة نظر فريدة عن الانتقال من التغير الكمي، إلى التغير الكيفي في الصين حيث تقول:

«في نهاية عام 2011، صدر خبر من العاصمة السويدية ستوكهولم، فاجأ صناعة تكنولوجيا المعلومات في الغرب. لقد فاز مزود الاتصالات اللاسلكية الصيني، هواوي، بمناقصة إنشاء شبكة اتصالات لاسلكية من الجيل الرابع في السويد، حيث يوجد مقر إريكسون، وهي أكبر شركة رائدة في الاتصالات اللاسلكية في العالم في السويد. هل بإمكان شركة صينية أن تهزم شركة سويدية ربما بأفضل تكنولوجيات الاتصالات اللاسلكية في العالم داخل حدود أرضها؟ لقد كانت مفاجأة حقيقية في صناعة الاتصالات اللاسلكية. ففي الواقع، لا يوجد ما يدعو للدهشة حيث تتميز تكنولوجيا هواوي بجودتها المماثلة لجودة منافسها كما أن

ازدهار هواوي كان متوقعًا بل حتى استُحدِثَت عبارة «ظاهرة هواوي» لإبراز هذا التوجه؛ لأنها الواقع، إلى جانب صناعة تكنولوجيا المعلومات، تضم أيضًا الشركات الصينية ذات المعايير العالمية شركة «بي واي دي»، وهي شركة سيارات كهربائية، وبنك حفظ دم الحبل السري المدرج في سوق نيويورك للأوراق المالية، وشركة صن تك باور، فهي شركة رائدة في صناعة الطاقة الشمسية. انعكست ظاهرة هواوي أيضًا في قطارات السكة الحديد عالية السرعة بين مدينتي ووهان وجوانزو، حيث يبلغ متوسط السرعة 350 كيلو مترًا في الساعة، وهي سرعة أعلى من السرعة في ألمانيا واليابان وفرنسا. بمشاهدة تطور الصين التكنولوجي السريع، «كيف يمكن أن يحدث كل ذلك في غضون عشر سنوات؟» كان هذا مصدر تعجب للعاملين في الصناعة. فهناك سر لقفزة الصين الهائلة. لم تحاول الصين مواكبة تكنولوجيا الدول المتقدمة فحسب بل تخطتها بثلاث أو أربع مراحل من التطور التكنولوجي ووصلت سريعًا إلى مستوى الدول المتقدمة. فهي تقوم بأعمال التبادل التجاري في السوق المحلية في مجال التكنولوجيا وإدخال التكنولوجيا، المتقدمة في الصناعات الصينية. يميل الخبراء إلى الاعتقاد بأن الصين أحدثت القفزة في صناعات مهمة مثل صناعات السيارات وبناء السفن والحديد والصلب والطيران.

وأكدت المقالة الافتتاحية قائلة:

"في الأساس، أصبح كل ذلك ممكنًا بفضل قيادة الدولة. ينمو استثمار الصين في مجال البحث والتنمية بحوالي 20 % كل عام على مدار قرن. كما سعت الحكومة لجذب مهارات من خارج البلد، واستجابت شركات صينية بصورة إيجابية لسياسات الدولة ذات الصلة. وأنتجت المجهودات المشتركة بين الدولة والشركات في مجال التطوير التكنولوجي هذا الصدام السويدي. فربما يكون هناك تكنولوجيا متطورة كـ «هواوي» في كل مجال من الصناعات الصينية، إلاَّ أنه لا يزال إدراك كوريا الجنوبية تجاه الصين عند مستوى «مُنتِج مقلد

ومنخفض الجودة». لا يمكننا أن ندرك قيمة الصين الحقيقية إلاَّ من خلال تغيير طريقة إدراكنا لها(13).

من العدل أن نقول إن قوة الصين الحقيقية تكمن في تقدمها السريع كمًّا وكيفًا.

1-5 نحو القمة

تشتمل استطلاعات الرأي التي أجراها «أنجوس ماديسون»، التي ربما تكون أكبر الدراسات المقارنة عن اقتصاديات العالم حتى الآن، والتي تعتمد على نظرية تعادل القوة الشرائية، على نتائج مختلفة مثيرة للاهتمام ألا وهي أن الاقتصاد الصيني تخطى الاقتصاد الياباني عام 1992 وتجاوز مجموع الناتج المحلي الإجمالي للدول الصناعية الكبرى الاثنتي عشرة في أوروبا عام 2009 وهي: بريطانيا وسويسرا والسويد والنرويج وفنلندا وإيطاليا وألمانيا وفرنسا وهولندا والدنمارك وبلجيكا والنمسا. ومن المتوقع أن يتجاوز اقتصاد الولايات المتحدة بحلول عام 2015، وبحلول عام 2030 ربما يكون بالفعل اقتصادًا أكبر بمعدل 1.13 مرة من اقتصاد الولايات المتحدة. هذا يذكِّر كثيرًا من الصينيين بالملاحظة المشهورة التي أبداها القائد ماو تسي تونغ عام 1956 التي يقول فيها:

«أنت تمتلك عددًا كبيرًا من السكان ومساحة شاسعة من الأراضي وموارد غنية، وأكثر من ذلك يقال عنك إنك تؤسس الاشتراكية، التي من المفترض أن تكون الأفضل. إلاَّ أنه إذا تم تطبيق الاشتراكية لخمسين أو ستين سنة، ولا زلت لا تتمكن من تجاوز الولايات المتحدة، كم سيكون مؤسفًا أن تنتقص قيمتك! لابد أن تنتهي من على وجه الأرض. لذلك فإن تخطي الولايات المتحدة ليس أمرًا ممكنًا فحسب، بل أمرًا ضروريًّا جدًّا وحتميًّا. إذا لم نحقق ذلك، ستخذل الأمة الصينية أمم العالم ولن يكون لنا إسهام كبير للبشرية»(14).

يبدو أن تنبؤ «ماديسون» يتلاءم كثيرًا مع توقع «ماو» في عام 1956. توقع تقرير شركة «برايس ووتر هاوس كوبرز» عام 2010 أن الصين ستتفوق على

الولايات المتحدة وستصبح أكبر اقتصاد في العالم في عام 2020. ففي عام 2003، تنبأ «جولدمان ساكس» بأن الناتج المحلي الإجمالي للصين سيكون على نفس مستوى الولايات المتحدة بحلول عام 2041، ولكن بعد خمس سنوات في عام 2008 تمت مراجعة هذا التنبؤ ليصبح بحلول عام 2027. إن «روبرت فوجل»، الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد والأستاذ في جامعة شيكاغو، هو أكثر المتفائلين بشأن مستقبل الصين. فقد تنبأ في مقال نُشِر في جريدة «فورين بوليسي» عام 2010 بأن اقتصاد الصين سيصل إلى 123 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2040، أو سيبلغ 40 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وسيقلل من قيمة اقتصاد الولايات المتحدة بنسبة (14 %). علاوة على ذلك، سيصل دخل الفرد في الصين إلى 85.000 دولار أمريكي، وهو أكبر من ضعف المتنبَّأ به للاتحاد الأوروبي، وأيضًا أعلى بكثير من دخل الفرد في اليابان، ولكنه لا يزال أقل من الولايات المتحدة. كتب روبرت فوجل: «هكذا سيبدو المستقبل خلال عشرين إلى ثلاثين عامًا. إنه يقترب أسرع مما توقعنا». ما سبب تفاؤل فوجل الكبير؟ ذكر فوجل معللًا أن التوقع بشأن الصين ينبغي أن يراعي التغيرات الكمية بالإضافة إلى التغيرات الكيفية. وقال إن الصين دخلت مرحلة ازدهار واسعة النطاق، و«تصل إنتاجية عامل صناعي خمس مرات إنتاجية عامل زراعي حيث إن انتقال العامل من الريف إلى المدن سيؤدي إلى تحقيق إنتاجية أكبر بمعدل خمس مرات».

لا يزال من الصعب تقييم توقع فوجل، ولكن بالرجوع إلى عام 1999، توقع أن إنتاج الصين السنوي من السيارات سيصل إلى 10 ملايين بحلول عام 2015، وكان أكثر تفاؤلًا من أغلب الاقتصاديين الآخرين، في الوقت الذي لم تكن قدرة الصين على إنتاج السيارات سنويًّا سوى حوالي 500.000. وثبت لاحقًا أنه بحلول عام 2009، أصبحت الصين بالفعل أكبر سوق سيارات في العالم بمبيعات سنوية تصل إلى 13.5 مليون سيارة.

وفي أغسطس 2010، قدَّر «كلاوس شواب»، الرئيس التنفيذي للمنتدى

الاقتصادي العالمي، أنه بحلول عام 2015، سيبلغ نصيب الولايات المتحدة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي 18.3 % بينما سيبلغ نصيب الصين 16.9 %. وأشارت «وانغ تاو»، كبير الاقتصاديين في شركة يو بي إس الصين، إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للصين سيتجاوز الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة إما في عام 2016 أو 2018. يفترض تقديرها أن تحافظ كل من الصين والولايات المتحدة على معدلات النمو الراهنة، وستزداد قيمة اليوان بنسبة 5 % مقابل الدولار الأمريكي سنويًا، وحينها سيتجاوز الناتج المحلي الإجمالي للصين الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة بحلول عام 2016، ويتضاعف بحلول 2021. كما أشار وانغ شيان، أحد الاقتصاديين الصينيين، إلى أن الإنتاج الصناعي الصافي للصين تجاوز إنتاج الولايات المتحدة لأول مرة عام 2009 كما تجاوزت القيمة المضافة الصناعية تلك القيمة المضافة الصناعية في الولايات المتحدة. تاريخيًا، تجاوزت الولايات المتحدة بريطانيا على النطاق الصناعي عام 1892، وبعد عشرين عامًا تجاوزت الولايات المتحدة بريطانيا في جميع المجالات. كم تنبأ وانغ شيان بأن تصبح سوق الأوراق المالية الصينية أربعة أضعاف سوق الأوراق المالية الأمريكية عام 2020.

فوفقًا لسعر الصرف الرسمي، يعتقد أغلب العلماء الغربيين اليوم أن الاقتصاد الصيني سيتجاوز الاقتصاد الأمريكي بحلول 2030 تقريبًا. لذا أصبحت وجهة النظر السائدة بين الاقتصاديين حول العالم هي أن الصين ستصبح أكبر اقتصاد في العالم في غضون من عشرة إلى عشرين عامًا. ويعتقد ماديسون أيضًا أن عدم استخدام وسيلة نظرية تعادُل القوة الشرائية، أمر غير محترف ومهني بالمرة. أعتقد أن الأمر هو «تقصي الحقائق من خلال الوقائع» للإقرار بتخلف الصين في الماضي، كما أنه «تقصي الحقائق من خلال الوقائع» للإقرار بتقدم الصين العظيم منذ ذلك الحين. شئت أم أبيت فقد نهضت الصين، أو على الأقل لنقل إن الصين تعتبر اليوم «رقم 2» في الاقتصاد العالمي من وجهة نظر الكثيرين. وبتبني وجهة نظر على مدى أطول، ستُعتبر الصين في نهاية المطاف «رقم واحد» في المستقبل. بالطبع ينبغي أن نحافظ على تواضعنا وتعقلنا، ولا

ينبغي أن نتحمس كثيرًا بسبب أي نجاحات أو تنبؤات متفائلة. فلا تزال الصين تواجه تحديات مخيفة وتحتاج إلى الاستعداد ليوم صعب في المستقبل. ولكن لابد أيضًا أن يكون لدينا رؤية طويلة المدى. إذا تجاوز حجم الاقتصاد الصيني في نهاية المطاف الاقتصاد الأمريكي، كيف ينبغي أن تتصرف الصين على المسرح العالمي؟ كيف سيؤثر ذلك على تطور العالم في المستقبل؟ خصوصًا تطور النظام الاقتصادي والسياسي العالمي؟ بدلًا من القيام بصورة مستمرة بالتقليل من الذات كما يفعل الكثيرون الآن، ينبغي علينا أن نعد عدتنا مقدمًا. تحتاج الصين إلى الوعي بمفهوم دولة كبرى جديدة. فالدولة الكبرى تحتاج إلى حكمة أكبر وإستراتيجيات أعظم، وإحساس أكبر بالمسئولية؛ وينبغي أن يكون خطابها عقلانيًّا؛ يجب أن ترفض التعصب للدولة الكبرى مع السعي لتقديم إسهامات أكبر للبشرية.

الفصل الثاني

النمط الصيني 1 + 1 > 2

2-1 «الدول شبه المتقدمة» بما فيها الصين:

الصين دولة كبيرة ومعقدة التركيب إلى حد كبير، كما أنها ذات كثافة سكانية عالية، لذلك ليس من السهل فهم الصين في المتوسط أو فيما يتعلق بالفرد. يمكن تشبيه ذلك بالتوقعات الجوية في سنغافورة أو الصين. فإذا قيل إن متوسط درجة الحرارة اليوم في سنغافورة 32 درجة مئوية، يصدقها الشعب لأن سنغافورة دولة صغيرة بمساحة إجمالية تبلغ حوالي 1/25 من مساحة بكين، ولكن إذا أُعلِن أن متوسط درجة الحرارة اليوم هو 32 درجة مئوية في جمهورية الصين الشعبية فهذا في الواقع لا يعني شيئًا لأغلب الشعب في الصين؛ لأن مساحة الدولة شاسعة ومعقدة بصورة كبيرة من حيث التضاريس والظروف المناخية.

إن تقييم الصين في المتوسط أو من حيث الفرد يشبه تقييم مناخ الصين من حيث متوسط درجة حرارتها. أرى أنه سيكون منطقيًّا بصورة أكبر إذا استطعنا تطبيق فكرة مجموعات إقليمية وتفاعلاتها كوسيلة لفهم تلك الدولة الضخمة المعقدة. اليوم تتألف الصين بصورة أساسية من مجموعتين إقليميتين، الأولى هي: «الاقتصاديات شبه المتقدمة» أو «الإقليم المتقدم»، والأخرى هي: «الاقتصاديات الناشئة» أو «الإقليم الناشئ»، وتتفاعل المجموعتان بصورة تكاملية متبادلة ذات ديناميكية عالية. وهذا سبب رئيسي لنهضة الصين السريعة على مدار العقود الثلاثة الماضية.

في إبريل عام 2009، نشر موقع «سينا» أكبر موقع إنترنت خاص بالمدونات في الصين مقالًا مثيرًا للاهتمام، عن إقامة بعض طلاب جامعة بريطانيين في شنغهاي، وانطباعاتهم عن هذا المكان المتقدم في الصين:

حيث قضى أكثر من 200 طالب من 35 جامعة بريطانية مختلفة أسبوعين في شنغهاي، للتعرف على الحياة اليومية للشعب هناك. وفور أن وضعوا أرجلهم في مطار بودونغ(15)، وجدوا أن المطار أكبر بكثير وأكثر جمالًا من مطار «هيثرو»، ويمكن وصف مطار بودونغ «بالفخم» مقارنة بمطار هيثرو الموجود في لندن. وعندما أتى الطلاب إلى شارع «نانجينغ»، وهو شارع التسوق الرئيسي في شنغهاي، وجدوا أنه أكبر عشرة أضعاف من شارع «أكسفور» في لندن وأذهلت الرفاهية التي تتمتع بها شنغهاي الكثير منهم، حيث لا تزال الكتب البريطانية كثيرًا ما تصف الصين كدولة متأخرة جدًّا.

اندهش بعض الطلاب الذين يعيشون مع أسر من السكان المحليين من نوع المنتجات الإلكترونية عالية الدقة والتقنية في المنازل الصينية، وكان بعضهم مندهشًا من التغطية المجانية التي يقدمها التليفزيون لمباريات الدوري الإنجليزي لكرة القدم. وجدوا أن الأسرة الصينية العادية يمكنها استقبال أكثر من 120 محطة تليفزيونية مختلفة، مقارنة بست أو سبع محطات في الاتحاد الأوروبي. «لعل هذا هو السبب في أن البريطانيين يحبون قضاء أغلب أوقاتهم في الحانات»، هذا ما قاله أحد الطلاب مازحًا. كان بعض الطلاب مهتمين بصورة كبيرة بفن «الكاريوكي» بينما كان آخرون يحسدون الشعب على ثراء وكثرة الطعام المتوفر في حياتهم اليومية وتنوعه.

في حديقة «بودونغ سنشري» أو محطة التبديل في مطار ومحطة قطارات هونغتشيا، أو منطقة «شين تياندي» أو معبد «تشنج هوانج»، وفي مواقع معرض «إكسبو شنغهاي» كان هناك الكثير من العجائب المعمارية التي لم يروها من قبل في حياتهم. وفي المركز المالي العالمي في شنغهاي، وسوق الأوراق المالية في شنغهاي، وجد المرشدون الصينيون أن الطلاب عجزوا عن الكلام. إن نظافة نظام المترو في شنغهاي وكفاءته، وكأنه يبدو أنه ينتمي إلى جيل مختلف مقارنة بمترو الأنفاق في لندن، والمناطق الإبداعية في شنغهاي، ومدينة العلوم «تشانج جيانج» والمناطق السكنية الحديثة العديدة جعلت

الطلاب لا يرغبون في تحريك أرجلهم، فقد كانوا يريدون دائمًا أن يروا المزيد ويلتقطوا مزيدًا من الصور. أخبروا مرشديهم الصينيين فيما بعد على طاولة العشاء أن الصين أشبه بدولة متقدمة(16).

لقد زرت كل الدول المتقدمة باستثناء «أيسلندا»، وزرت الاتحاد الأوروبي عدة مرات، ويمكنني فهم نوع الصدمة التي شعر بها هؤلاء الطلاب البريطانيون لسببين: الأول هو أن الإقليم المتقدم في الصين تغير بالفعل بسرعة كما أصبحت «أكثر الأماكن تقدمًا» في العديد من المجالات في الدول المتقدمة، والثاني هو أن التغطية الإعلامية الغربية المخيبة للآمال عن الصين أوجدت مفاهيم خاطئة كبيرة عن الصين في الغرب.

أتذكر جيدًا في إحدى رحلات الطيران من برلين إلى بكين، جلست إلى جانب سيدتين ألمانيتين، كانتا تزوران الصين لأول مرة. كانتا تسألاني باستمرار خلال الرحلة إذا كان بإمكانهما أن يستقلان تاكسي في بكين؟ وإذا كان من السهل العثور على فندق في المدينة؟ وإذا كان تبديل العملة الأجنبية متاحًا في المطار؟ ولكن فور أن وضعتا قدميهما في محطة الركاب الجديدة في مطار بكين الدولي، أصابهما الذهول مما رأتا، ألا وهو أكثر مطار يتميز بالتقدم والأكثر إثارة للإعجاب في العالم. اعتقد أنهما لم تريا هذا النوع من المطارات من قبل، وينطبق الشيء نفسه على كثير من الأجانب. في الواقع، فإن مطارات برلين متواضعة للغاية، ولا تكاد تضاهي أيًا من المطارات في عواصم الصين الإقليمية. يُذكَر أن هناك مطارًا جديدًا تحت الإنشاء في برلين منذ أربعة عشر عامًا مضت باستثمار إجمالي يبلغ 3.4 مليار دولار أمريكي، ولكن لم يتم الانتهاء منه بعد، بسبب عجز الميزانية، وأيضا هناك بعض الدعاوى القضائية المقامة ضده.

حتى أكون منصفًا، فإنه على مدار ثلاثة عقود من الإصلاح، أخذت الفجوة بين العديد من المناطق في الصين والدول المتقدمة تتضاءل بسرعة، وكانت الدول المتقدمة مطمئنة تمامًا لسنوات عديدة، لاعتقادها أنها تمثل الأفضل في كل

شيء في العالم، ووصل التاريخ إلى نهايته باتباع النموذج السياسي والاقتصادي الغربي. على الرغم من ذلك، فإن الصين تلحق بالركب سريعًا، وفي أثناء تلك العملية، وإلى حد ما، تعيد الصين تعريف مكونات التمدن.

تمر تقريبًا كل المدن الكبرى ومتوسطة الحجم في الصين، بإجراءات تحسين لأوضاعها، وتعد الحماسة تجاه التحديث والتمدن في الصين أمرًا لم يره أغلب الغربيين من قبل في حياتهم، وغير مسبوق في مجالات كثيرة في التاريخ البشري. فكانت ناطحات السحاب والطرق السريعة والقطارات عالية السرعة، ومراكز التسوق وأنظمة مترو الأنفاق المتحضرة، والسيارات الكهربائية كلها من قبل منتجات خصوصًا بالغرب، ولكن اليوم يرى الغرب أن الصين تقود العالم في كل تلك المجالات، وغالبًا ما تنتجها بصورة أفضل أي أسرع وأحدث وأكثر عصرية وصديقة للبيئة بصورة أكبر. ولا عجب أن تعلن صحيفة « ديلي ميل» الصادرة في الاتحاد الأوروبي الانتهاء من أسرع قطار عالي السرعة في العالم بين مدينتي «جوانزو» و«ووهان» خلال أربع سنوات، حيث أعرب الكثير من مستخدمي الإنترنت عن عدم تصديقهم للأمر. وعلّق أحد الأشخاص قائلًا: «لندعو المهندسين الصينيين إلى إدنبرة حيث استمر إنشاء خط سكة حديد بطول 12 ميلًا بأعلى سرعة تبلغ 70 كيلو مترًا في الساعة ثلاث سنوات، ولن يتم الانتهاء منه حتى عام 2011». كما علّق أحد الأمريكيين قائلًا: «يا لها من مقارنة بمركز التجارة العالمي هنا، فقد مرت ثماني سنوات ولا يزال الموقع عبارة عن حفرة». وكتب شخص آخر: «انظر إلى مشروعات بوسطن فقد تسببت تلك الاتحادات الجشعة في المزيد من الإنفاق بنسبة 30 % ولن يتم الانتهاء من المشروع في 20 عامًا». وكتب شخص آخر: «انظر إلى الصين، ماذا يمكن أن تحقق دولة ما إذا كان الشخص يعمل لهدف موحد؟ إن الصين تقوم بعمل عظيم"(17).

بالطبع، لا يكفي أن ننظر إلاَّ إلى المدن المثيرة للإعجاب في الصين. لا تزال الفجوة بين المدن والريف في الصين أكبر من تلك الفجوة في كل الدول

المتقدمة، وفي داخل المدن هناك أيضًا مشكلات عدم التوازن في التنمية. سيكون أمام الصين تحدٍّ طويل الأمد لتضييق هذه الفجوة، مع الأخذ في الاعتبار حجم الدولة وكثافتها السكانية. إلا أننا إذا نظرنا إلى المشكلة من وجهة نظر أخرى، ألا تمثل أفضل فرصة للتنمية في العالم؟ وفقًا لبعض تقديرات الأمم المتحدة، شهدت الصين أسرع تحول حضاري في العالم على مدار العقود الثلاثة الأخيرة، وتقديري هو أنه في غضون العقدين إلى الثلاثة عقود القادمة، ستستمر الصين في تحقيق أسرع خطوات نحو التحول الحضاري في العالم، مما يؤدي إلى إيجاد مزيد من فرص التنمية في الكثير من دول العالم.

من الواضح أن الفجوة بين الريف والحضر في الصين كبيرة بالفعل، إلاَّ أن الريف الصيني شهد أيضًا تحولًا ضخمًا على مدار العقود الثلاثة الماضية، بالرغم من صغر حجمه عن مثيله في المدن. لا يشعر البعض في الصين بالرضا عن الفجوة بين الريف والحضر لدرجة أنهم يزعمون أن مدننا تشبه دول أوروبا، بينما ريفنا يشبه دول أفريقيا الفقيرة، وهذا أمر غير صحيح تمامًا.

لا تتمتع أوروبا بالديناميكية الظاهرة بوفرة في كل مدن الصين» ويبدو واضحًا أن العديد من المدن الأوروبية مثل «مرسيليا» و«روما» و«نابولي» متأخرة عن مدن الصين الأعلى مستوى، بينما لم تصل إليها بعد أغلب المدن الأفريقية، من ملاحظاتي إلى المستوى المتوسط الذي يتمتع به الريف الصيني. إن متوسط العمر المتوقع في أفريقيا هو 50 سنة تقريبًا، بينما يبلغ في الريف الصيني 70 سنة تقريبًا. يتوافر بصورة كبيرة في المناطق الريفية الصينية التليفزيون الملون، ويعيش أغلب السكان في منازل مبنية من الطوب، بينما في أفريقيا لا يزال 50 % من الكثير من المدن تضم أحياء فقيرة دون مصدر للطاقة أو مياه جارية، ويعيش أغلب المزارعين في أكواخ، غالبًا دون نوافذ. وفقًا لآخر إحصائيات الأمم المتحدة، في الدول الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى، لا تصل الكهرباء الى 89 % من سكان الريف (أي تسعة من عشرة أفراد). وفي الدول النامية، لا يوجد مصدر للطاقة لأكثر من 41 % من سكان الريف. وعلى

العكس، فإن 82 % من سكان منطقة «التبت»، أقل المناطق تطورًا، وأكثر المناطق الجبلية في الصين، تصلهم الكهرباء. هذا الرقم أكبر من نظيره في الهند ومن المتوقع أن يصل إلى 95 % بحلول عام 2015. سيتم الانتهاء قريبًا من خطة الصين لبناء طرق سريعة للربط بين كل القرى الصينية، وهو أمر مستحيل تصديقه بالنسبة لأغلب الدول النامية.

لابد أيضًا أن نفكر في القيمة المحتملة للأراضي الزراعية في الريف الصيني. فقد ارتفعت أسعار الأراضي في الصين بصورة كبيرة على مدار العقود الماضية، وأجريت تجارب متعددة لاستخدام الأراضي في الصين، مما سيؤدي بالفعل إلى تكوين ثروة هائلة لسكان الريف الصينيين في المستقبل. إلاَّ أنه تبقى الحقيقة، وهي أنه لا يزال أمام الصين طريق طويل تسير فيه، قبل أن تصل كل المناطق الريفية فيها إلى مستوى الدول المتقدمة، وربما تستمر تلك العملية بالفعل حتى تنتهي عملية التحول الحضاري في الصين.

حقًّا، إن مساحة الصين شاسعة، وذات تركيب معقد، وكثافة سكانية كبيرة، مما يجعل فك شفرتها أو فهمها أمرًا معقدًا جدًّا. لتجنب شرك أسلوب «متوسط درجة الحرارة» المشار إليه سابقًا، يُنصَح باستيعاب الصين على أنها دولة تتكون على الأقل من مجموعتين من الأقاليم، (من الممكن أن يكون هناك مزيد من التقسيمات إذا دعت الحاجة إلى ذلك)، كما يُنصَح بمعرفة (1) خصائص المجموعتين الإقليميتين و(2) تفاعلاتهما مع بعضهما البعض. هذا سيساعدنا كثيرًا على فهم الصين، وتوضيح صورتها بشكل أفضل. حيث يمكن وصف المجموعتين على النحو التالي.

المجموعة الأولى هي ما أطلق عليها: «الاقتصاديات شبه المتقدمة» بينما الأخرى هي «الاقتصاديات الناشئة»، وهناك تفاعلات تكاملية ديناميكية ومتبادلة فيما بينهما، الأمر الذي يظهر كثيرًا سبب قدرة الصين على النهضة بسرعة كبيرة، وكيفية تطور مسار الصين في المستقبل. بالطبع إن الأفكار التي أوجزتها ما هي إلاَّ إطار فكري، وسيحتاج شرحها المفصل إلى مجهودات

مشتركة من قبل علماء الاجتماع.

بعض الخصائص العامة للمجموعتين واضحة بالفعل. حيث تضم مجموعة «الاقتصاديات شبه المتقدمة» المناطق الساحلية في الصين، خصوصًا دلتا نهر «يانغتسي»، ودلتا نهر «اللؤلؤة»، ومنطقة «بكين- تيانجين»، وشبه جزيرة «لياونينغ»، وشبه جزيرة «شاندونغ»، بالإضافة إلى بعض المدن الداخلية. هذه منطقة شاسعة ذات كثافة سكانية تبلغ 300 مليون نسمة على الأقل، أو تبلغ حجم الكثافة السكانية في الولايات المتحدة، وقادت الاقتصاد الصيني والتنمية الاجتماعية واكتسبت كل الخصائص الأساسية الخاصة بالدول المتقدمة، فمثلًا: متوسط العمر المتوقع للشعب يتراوح بين 75 و82 سنة، ومتوسط العمر المتوقع في بكين وشنغهاي أعلى منه في نيويورك، كما أن بنيتها التحتية الإجمالية أفضل منها في الدول المتقدمة، وهي أكثر ازدهارًا من الناحية التجارية، من أغلب الدول المتقدمة وناتجها المحلي الإجمالي للفرد، إذا تم تقديره وفقًا لنظرية تعادل القوة الشرائية، يتراوح بين 15.000 دولار أمريكي و25.000 دولار أمريكي، ومستوى التعليم بها يشبه مستوى التعليم في أغلب الدول المتقدمة وقوتها العلمية والتكنولوجية الإجمالية أقوى من نظيرتها في الدولة المتقدمة العادية، ونسبة امتلاك منزل أعلى من النسبة في الدول المتقدمة وظروف الإسكان لسكان الحضر أفضل منها في اليابان، وهونج كونج.

أقنعتني زياراتي الميدانية أيضًا بأن أغلب المدن في هذه المنطقة، وصلت إلى مستوى جنوب أوروبا، خصوصًا اليونان والبرتغال وإسبانيا وإيطاليا، وتتميز مدنها الكبرى بأنها أكثر تقدمًا من مدن مثل روما وأثينا ولشبونة ومارسيليا وجنوة ونابولي. أحتفظ بوصف «شبه» لأن هذه المجموعة الإقليمية لا تزال متأخرة عن دول متقدمة في مجالات معينة مثل المعايير البيئية ومستوى الذكاء العام. هذا هو السبب وراء ضرورة أن يعتمد الإقليم المتقدم في الصين على قوة الآخرين، ويجتهد للقيام بما هو أفضل في المستقبل.

وفقًا لتقدير العالم الكبير «أنجوس ماديسون» في مارس 2009، تضاءلت الفجوة الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة من 4.4 مرة عام 1978، إلى 1.17 مرة عام 2006. مع الأخذ في الاعتبار حقيقة أن الفجوة بين الريف والحضر في الصين، أكبر منها في الولايات المتحدة، ولابد من أن تكون الفجوة بين المدن الصينية والأمريكية أقل من 1.17 مرة. ربما يكون هذا هو سبب طرح العديد من الصينيين من المدن الصينية الكبرى عالية المستوى الذين يزورون نيويورك السؤال نفسه الذي طرحه توماس فريدمان وهو: من يعيش في دولة من دول العالم الثالث؟

أكد ملاحظتي أيضًا تقرير نُشِر أخيرًا من قبل الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، عن القدرة التنافسية للأقاليم الصينية، حيث يذكر التقرير: في عام 2008، تجاوز الناتج المحلي الإجمالي لمقاطعة «كانتون» الناتج المحلي الإجمالي للسعودية والأرجنتين وجنوب أفريقيا، وقد تصنف في المركز رقم 16 في مجموعة دول العشرين وكان الناتج المحلي الإجمالي لشنغهاي أو بكين أو تيانجين أكبر بالفعل من الناتج المحلي الإجمالي لبعض مجموعة دول العشرين، وربما يتم تصنيف شنغهاي في المركز رقم 12 في مجموعة دول العشرين، وكان اقتصاد دلتا نهر يانغتسي (شنغهاي وجيانغسو وتشيجيانغ) أكبر منه في كوريا الجنوبية أو الهند. في الواقع، لا يزال تجميع تلك التقديرات على أساس سعر الصرف الرسمي، وإذا تم تطبيق وسيلة نظرية تعادل القوة الشرائية، سيكون التصنيف أفضل للأقاليم الصينية(18).

2-2 حجم الطبقة المتوسطة في الصين

مع وجود هذه المجموعة الضخمة من «الدول شبه المتقدمة» داخل الصين، لابد أن يكون لدى الدولة طبقة متوسطة كبيرة وعريضة. ويؤكد تقرير نُشِر حول هذا الموضوع من قبل الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، أن الصين دخلت «عصرًا ذهبيًا» بنمو الطبقة المتوسطة الموجودة بها، التي وصلت إلى 23 % من إجمالي الكثافة السكانية، أي حوالي 300 مليون نسمة، ولا تزال تنمو بمعدل

1 % سنويًّا(19). ويُعتَقَد بوجه عام أنه ينبغي اعتبار 40 % من الكثافة السكانية في بكين وشنغهاي طبقة متوسطة.

لا يوجد تعريف عالمي متفق عليه لما يشكل «طبقة متوسطة». على سبيل المثال، أنا شخصيًّا لدي شكوك بشأن ادعاء الهند، أن لديها 300 مليون شخص ينتمون إلى الطبقة المتوسطة، فالانطباع الذي كونته من زياراتي الميدانية المتعددة إلى الهند، هو أن الطبقة المتوسطة في الهند أقل بكثير منها في الصين - ربما تشكل الثلث أو حتى أقل، استشرتُ سابقًا اقتصاديًّا هنديًّا رفيع المستوى عن كيفية وصول الهند لتقديرها لحجم الطبقة المتوسطة فيها. أخبرني أن الهند استخدمت التقدير الذي وضعه اقتصادي لدى البنك العالمي يدعى مارتن «رافاليون». تحققت من المعيار الذي تبناه رافاليون ووجدت أن معياره كان عامًّا إلى حد كبير، فبصفة أساسية أي شخص لديه دخل يومي يتراوح بين 2 دولار أمريكي و13 دولارًا أمريكيًّا - يتم الحساب على أساس نظرية تعادل القوة الشرائية - يعتبر من الطبقة المتوسطة، وقال إنه فور أن يصل الدخل اليومي لفرد إلى 2 دولار أمريكي، فهذا الشخص يكون خرج من فئة الفقر المدقع. تحققت أيضًا من استنتاجه بشأن الصين والهند، عندما تم تطبيق المعيار نفسه، وكان استنتاجه هو أنه في عام 2005 كان عدد الأفراد الذين ينتمون للطبقة المتوسطة في الصين 800 مليون نسمة، بينما في الهند 264 مليون نسمة(20) . إن معيار رافاليون منخفض جدًّا وفقًا للمعايير الصينية، فمن غير المحتمل أن يقبل أغلب الصينيين الادعاء الذي يقول بأنه يوجد 800 مليون شخص ينتمي إلى الطبقة المتوسطة في الصين، ولكن دراسته تؤكد تقديري بأن الطبقة المتوسطة في الهند أصغر بكثير منها في الصين، وهي تعادل أكثر من الثلثين.

وقد أصدر بنك الإنماء الآسيوي تقريرًا عام 2010، يقول: إن الطبقة المتوسطة في الصين وصلت إلى 817 مليون نسمة، ومعياره مماثل للمعيار الذي استخدمه «رافاليون» أي الدخل اليومي الذي يتراوح بين 2 دولار أمريكي و20

دولارًا أمريكيًا. صنف بنك الإنماء الآسيوي الطبقة المتوسطة في الصين إلى ثلاث مجموعات – طبقة متوسطة منخفضة. وطبقة متوسطة وسطى. وطبقة متوسطة عليا. واستنتج أن هناك 303 ملايين صيني ينتمون إلى الطبقة المتوسطة المنخفضة، بينما تنتمي البقية إلى الطبقة المتوسطة الوسطى، أو الطبقة المتوسطة العليا. إلاَّ أنه بهذه الطريقة يفضل الصينيون دائمًا معيارًا أعلى لأنفسهم، وفي الصين اليوم لم يعترف بوضعهم في الطبقة المتوسطة إلا الأقلية من الشعب. في الهند عندما تسأل عاملًا في فندق: إذا كان ينتمي إلى الطبقة المتوسطة؟ سيرد بالإيجاب، على الرغم من أنه ربما يكون يعيش في حي فقير، ولكن في بكين وشنغهاي إذا سألت عمال المكاتب الشباب الذين يحتسون القهوة في «ستاربكس» إذا كانوا ينتمون إلى الطبقة المتوسطة، تكون إجابتهم المحتملة: «لا فأنا لا أمتلك سوى شقة واحدة وليس اثنتين».

في الواقع، ربما تكون أكبر ثروة لأغلب الأفراد في الدول المتقدمة، هي عقار واحد سواء أكان بيتًا أم منزلًا. أميل إلى الاعتقاد بأنه إذا عرفنا وضع الطبقة المتوسطة وفقًا للمعيار الاقتصادي فحسب، ربما يكون توافر عمل ثابت بالإضافة إلى عقار أو شيء مماثل كافيًا، وهذا يعد في كل الأحوال معيارًا منخفضًا جدًّا، وليس موضوعًا حصريًّا للصين، حيث تبلغ نسبة امتلاك منزل حوالي 60 % في دول مثل فرنسا واليابان والولايات المتحدة، مما يعكس بصورة كبيرة حجم الطبقة المتوسطة في تلك الدول. ابتكر بعض الصينيين مصطلح «عبيد الإسكان» مشيرين إلى هؤلاء المثقلين بسداد قروض السكن وفوائدها. ولكن هذا الأمر ينطبق على كل مكان، بما في ذلك الدول المتقدمة، حيث يختار البعض سداد قروض الإسكان قبل سن الخامسة والخمسين. في الواقع إذا عرض بنك الإسكان عليك قرضًا في أغلب الدول فهذا يُعدُّ اعترافًا منه بانتمائك إلى الطبقة المتوسطة.

إن معدل امتلاك منزل في الصين أعلى بالفعل منه في أغلب الدول المتقدمة، وهذا بلا شك يعد إنجازًا عظيمًا للصين على مدار العقود الماضية. إذا تم تطبيق

المعايير الاقتصادية، لابد أن تصبح الطبقة المتوسطة في الصين أكبر من إجمالي عدد السكان في اليابان (130 مليون نسمة)، وربما تتراوح ما بين أربع مرات عدد سكان فرنسا (260 مليون) وعدد سكان الولايات المتحدة (300 مليون)، أو أكبر قليلًا من عدد سكان الولايات المتحدة.

ربما تساعدنا بعض إحصائيات إنفاق المستهلكين في تقييم الطبقة المتوسطة في الصين. وسابقًا في عام 2003، بلغ عدد السائحين الصينيين المسافرين إلى خارج البلاد 20.2 مليون رحلة في العام، متجاوزًا اليابان لأول مرة، وقضى السائحون الصينيون العاديون وقتًا أطول في فرنسا من نظرائهم اليابانيين منذ عام 2009، وأصبحت الصين أكبر مصدر ومستهلك للسيارات منذ عام 2009، مما يشير إلى ظهور عشرات الملايين من مستهلكي السيارات، وبحلول نهاية عام 2009 تجاوز إنفاق الصينيين على السلع الترفيهية الإنفاق الأمريكي على نفس السلع، مما جعلها تحتل المركز الثاني في العالم، أو تشكل 25 % تقريبًا من إجمالي الإنفاق العالمي. في عام 2010، تم تصدير تقريبًا ثلث الساعات السويسرية إلى البر الصيني الرئيسي و«هونج كونج»، حيث يكون أكبر مجموعة مستهلكين هم سائحو البر الرئيسي الذين توافدوا إلى هونج كونج لشراء الساعات المعفاة من الضرائب. بغض النظر عن تقدير القيمة على استهلاك السلع الترفيهية، يبدو أن تلك الحقائق توحي بأن القوة الاستهلاكية الصينية ليست مقصورة، كما يدعي بعض النقاد على أقلية من فاحشي الثراء. على العكس من ذلك، ظهرت طبقة متوسطة عريضة جدًّا في الصين.

يمكننا أيضًا عقد مقارنة مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بمتوسط القيمة الصافية للأسرة المشار إليها سابقًا، والتي تتراوح بين 84.000 دولار أمريكي و93.000 دولار أمريكي في الولايات المتحدة، أو بين 535.000 و593.000 يوان بسعر الصرف في أكتوبر 2011، وتقديري الشخصي هو أنه ربما يكون هناك بالفعل 100 مليون أسرة أو ما شابه في الصين يتمتعون بهذا المستوى على الأقل من القيمة الصافية للأسرة. بالطبع، يفسر ارتفاع أسعار العقارات في

الصين إلى حد كبير زيادة الأصول الصافية، وفي النهاية فإن القيمة الصافية لأسرة في اليابان، كانت فيما مضى أعلى من نظيرتها في الولايات المتحدة خلال فترة الإسكان العظيمة التي مرت بها. ولكن ينبغي أيضًا أن نضع في الاعتبار حقيقة أنه يُنظَر إلى العملة الصينية، بصورة كبيرة على أنها منخفضة القيمة وأن متوسط حجم الإسكان الصيني أقل من الأمريكي.

وهناك دراسة أجرتها جامعة تشنغهوا الصينية عام 2008. وفقًا لاستطلاع رأي أُجْري على عينة من 2100 أسرة، في 15 مدينة صينية، حيث تكشف الدراسة عن أن القيمة الصافية لأسرة عادية متحضرة في الصين هي 600.700 يوان، أي حوالي 95.000 دولار أمريكي، ومن مجموع أصول الأسرة، يمثل الإسكان القسم الأكبر (62.72 %)، ويأتي بعده النقود والإيداعات البنكية (أكثر من 15 %). وهذه الدراسة لا تعني بـ «المتوسط»، بل بـ «العادي»، وحسب معلوماتي فلا يزال لا يوجد استقصاء عن متوسط القيمة الصافية لأسرة صينية، ولكن هذه الدراسة تساعد بالفعل على إلقاء الضوء على حقيقة أن أغلب سكان الحضر الصينيين لم يعودوا فقراء وفقًا للمعايير الدولية. علاوة على ذلك، فهذه دراسة أجريت عام 2008، وأصول أسر الحضر الصينيين كانت في ازدياد منذ ذلك الحين. ولم تشهد أمة تكوين ثروة أسرع من الصين، على مدار العقود الثلاثة الماضية، وينبغي أن تسمح لنا تلك الحقيقة وحدها بإصدار تقييم في صالح النموذج الصيني.

من الضروري أيضًا الإشارة إلى أنه على الرغم من أن متوسط القيمة الصافية لأسرة في الولايات المتحدة ليس كبيرًا جدًّا، لا تزال الولايات المتحدة السوق الاستهلاكية الأولى في العالم لأسباب متعددة. أولًا، تميل الإحصائيات «المتوسطة» إلى تخطي المجموعة الثرية. لنأخذ عام 2004 كمثال، حيث كانت تمتلك أكثر من 7.5 مليون أسرة أمريكية قيمة صافية أكثر من مليون دولار أمريكي، وكانت تشكل بذلك مجموعة استهلاكية كبيرة. علاوة على ذلك، ربما يتمتع الأمريكيون بأقوى ثقافة استهلاك «بالدين». ففي الواقع تعيش كل

الولايات المتحدة بالدين (الاقتراض من البنوك)، وبالتالي يمكن تفهم أنها أصبحت أكبر سوق مستهلكة في العالم، ولكن اعتمادها الزائد على الاستهلاك بالدين، هو أيضًا السبب الرئيس في الأزمة المالية الراهنة. علاوة على ذلك، لا يزال الدولار الأمريكي هو العملة الاحتياطية الدولية الرئيسية، ولا تزال دول أخرى تشتري سندات الخزانة الأمريكية، كما تستخدم الولايات المتحدة سلطتها للتأثير على هذه الدول مثل اليابان، لرفع قيمة عملاتها كوسيلة لتقليل الدين الأمريكي.

بإدراك طبيعة المشكلة، تربط الصين بصورة متزايدة «اليوان» الصيني، بسلة عملات وتسعى إلى تحويل «اليوان» إلى عملة احتياطية دولية رئيسية في المستقبل. في الوقت الذي ربما تشعر فيه الولايات المتحدة بالضغط بسبب جهود الصين، فإنه من جانب الصين، من الضروري الاحتراس من أزمة مالية ممكنة تثيرها سياسات واشنطن غير المسئولة، فأزمة كتلك قد تكون كارثية بالنسبة للصين وحتى قد تؤدي إلى تراجع الاقتصاد الصيني لعقود، وقد تقود الدولة إلى فوضى سياسية. ولكن بالنظر إلى القضية من وجهة نظر أخرى، فإن ثقافة الاستهلاك بالدين الأمريكية ذات صلة أيضًا في الصين. فلا ينبغي أن نقلد الطريقة الأمريكية في الاعتماد الزائد على الاستهلاك بالدين، ولكن ينبغي تشجيع قليل من الاستهلاك بالدين في الصين، على الأقل لتحقيق استخدام أفضل لأصول الأسر التي تمتلكها عائلات صينية كثيرة جدًّا اليوم. في الواقع، في الولايات المتحدة، غالبًا ما ينظر إلى شخص دون الدين نظرة ريب، وفي سويسرا غالبًا ما ينظر إلى هؤلاء الذين يسددون قرض الإسكان الخاص بهم، على أنهم طبقة ثرية تخضع لمستوى أعلى من الضرائب على الثروة. لابد ألاَّ تقلد الصين ثقافة الاستهلاك بالدين الموجودة في الغرب، ولكن قد يكون وجود مستوى معين من الاستهلاك بالدين أمرًا إيجابيًّا للاقتصاد الصيني، ولتحول الصين من اقتصاد يعتمد بصورة زائدة على التجارة الخارجية، إلى اقتصاد يعتمد بصورة أكبر على الاستهلاك المحلي.

2-3 «الاقتصاديات الناشئة» في الصين

إلى جانب المجموعة المشار إليها سابقًا بـ «الدول شبه المتقدمة» في الصين، قد يتم وصف بقية الصين، أجزائها الداخلية على وجه الخصوص، بمجموعة «الاقتصاديات الناشئة». كثيرًا ما تم استخدام مصطلح «الاقتصاديات الناشئة» للإشارة إلى الدول أو الأقاليم سريعة النمو على مدار العقود السابقة. من وجهة نظري، بإمكان هذه الفكرة وحدها أن توضح الخصائص الأساسية لهذه المجموعة الإقليمية في الصين، وهذه الخصائص تشتمل على ما يلي.

- أولًا: إذا كان ما يميز دولة نامية عادية هو مستوى أمية عال، وفقر منتشر واقتصاد غير كافٍ للسكان، فقد تخطت بالفعل هذه المجموعة الإقليمية في الصين هذا المستوى الكئيب من التنمية. وقضت هذه المجموعة بصورة كبيرة بالفعل على الفقر المدقع وحققت تعليمًا ثانويًا إجباريًا. كما يتميز شعبها بالعمل الجاد والكدح والذكاء، وعلى الرغم من أنهم لم يصبحوا أغنياء بعد، فإنهم يمتلكون أرضهم وسكنهم الخاص، ومع توافر الغذاء الكافي والضروريات اليومية، فهم أفضل حالًا بالتأكيد من 50 % من شعب أية دولة نامية عادية.
- ثانيًا: تتميز هذه المجموعة بالديناميكية والنمو السريع. ففي الواقع، كانت الأجزاء الداخلية في الصين تنمو بصورة أسرع من المناطق الساحلية الصينية على مدار العقود الثلاثة الماضية. لنأخذ عام 2009 كمثال، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي لـ13 إقليمًا داخليًا في الصين بمعدل يزيد على 10 % في عام واحد، ونمت منغوليا الداخلية بمعدل 17 % على مدار سبع سنوات متتالية، مما جعلها تكسب الرهان على أنها الإقليم الأسرع نموًا في الصين.
- ثالثًا: تتمتع المجموعة بمميزاتها الخاصة، لاسيما فيما يتعلق بالموارد البشرية والطبيعية، وهي مشاركة في تبادلات نافعة موسعة مع الأقاليم المتقدمة في الصين في عدة مجالات منها الموارد البشرية والطبيعية، والسلع الاستهلاكية والتكنولوجيا. بفضل هذا النوع من التفاعل الإيجابي بين المجموعتين

الإقليميتين، تصبح هذه الأقاليم نفسها أسواقًا استهلاكية تزداد حجمًا، كما أنها جذبت كثيرًا من الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

- رابعًا: بينما تتحرك المجموعة المتقدمة إلى القمة في سلسلة القيمة الشرائية، يتم نقل مزيد من الصناعات من الأقاليم المتقدمة، في الصين إلى «الاقتصاديات الناشئة». في السنوات الأخيرة قامت الدولة بتحديث إستراتيجيات تنمية إقليمية متعددة للأجزاء الداخلية في الصين، لتصل إلى مستوى إستراتيجيات التنمية الوطنية، يصاحبها مزيد من السياسات المشجعة للمستثمرين، ويشهد الجزء الداخلي من الصين حاليًّا خطوة سريعة نحو التحول الصناعي والتحول الحضاري.

- خامسًا: ظهرت أيضًا أقطاب نمو داخل هذه المجموعة. على الرغم من أنها الأضعف في ظروف التنمية من المجموعة المتقدمة، فهذه المجموعة تتمتع بمميزاتها في مجالات معينة مثل الزراعة، وصناعة المعدات، والصناعات الاستخراجية، وبعض الصناعات ذات التكنولوجيا عالية المستوى. كما تؤدي أيضًا عملًا أفضل من الكثير من الأقاليم الساحلية في الاستفادة من السوق المحلية الصينية، وتعزيز تنمية أكثر تناغمًا بين المناطق الحضرية والريفية. وتعد مدينة «تشونغتشينغ» مثالًا عمليًّا في هذا المجال. حيث إن رئيس المدينة السابق «هوانغ كيفان» الذي يتسم بالنشاط علّق في مارس 2010 قائلًا:

«إن هدف تشونغتشينغ(21) هو أن تصبح، بحلول عام 2020، المركز الاقتصادي والقطب التنموي الرئيسي للجزء الغربي من الصين. وتعرف مدينة تشونغتشينغ بأن بها مناطق حضرية كبيرة ومناطق ريفية كبيرة، وستتحول إلى مدينة كبيرة ذات تنمية متوازنة بين المناطق الحضرية والريفية. وشهدت مدينة تشونغتشينغ معدل نمو عاليًا يصل إلى 14 % عام 2009، مما يجعلها تحتل المركز الثالث على مستوى الدولة، ومن المتوقع أن ينمو ليصل إلى 16 % عام 2010. على الرغم من وجودها في المنطقة الداخلية غير المطلة على الساحل، تتمتع تشونغتشينغ بروح استباقية في جذب استثمار أجنبي مباشر. في عام 2007، لم يبلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر إلاَّ مليار دولار

أمريكي، ولكنه تضاعف أربع مرات بحلول عام 2010 ليصبح 4 مليارات دولار أمريكي، ومن المتوقع أن ينمو ليصل إلى 6 مليارات دولار أمريكي بحلول عام 2011».

وقال السيد هوانغ أيضًا:

«في هذه اللحظة، يعيش 51 % من سكان تشونغتشينغ في مناطق حضرية بينما 49 % في مناطق ريفية، ولكن في السنوات المقبلة، سيزداد عدد سكانها في الحضر إلى 70 %. سيكون مستقبل مدينة تشونغتشينغ مؤلفًا من ثلاثة مستويات من المدن، مدينة كبيرة واحدة، وثلاثين مدينة متوسطة الحجم، ومائة مدينة صغيرة الحجم. وحتى ينجح الأمر، تنفذ تشونغتشينغ برنامجًا خاصًا بها يعتمد على خمسة أسس ألا وهي: تشونغتشينغ صالحة للعيش، وتشونغتشينغ خضراء، وتشونغتشينغ تتمتع بحركة مرور سلسة، وتشونغتشينغ آمنة، وتشونغتشينغ صحية».

تبدو تشونغتشينغ في طريقها الصحيح لتحقيق هذه الأهداف. بخلاف تشونغتشينغ، تم الانتهاء من شبكة وطنية للطرق السريعة، ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من شبكة قطارات فائقة السرعة خلال عقد من الزمان، أو ما شابه، وكل هذا لتعزيز التفاعلات النافعة التبادلية بين المجموعتين الإقليميتين في الصين. تتميز الصين بالفعل بأنشط حركة للأفراد والبضائع في العالم. وقد تم استبدال تقسيم الصين القديم للعمل والإنتاج اعتمادًا على الصناعات التي تحقق الاكتفاء الذاتي بجانب التقسيمات الإقليمية بتقسيم أكثر عقلانية في جميع أنحاء الدولة، وتنشأ سريعًا سوق محلية موحدة وكفء. مع مزيد من التفاعلات بين المجموعتين، ستتضاءل الفجوة الإقليمية وستبدأ تنمية أكثر توازنًا وستستمر هذه العملية، وهذا ما أراه، حتى تصبح الصين أكبر دولة متقدمة في العالم.

2-4 لماذا نتبع النمط الصيني 1+1>2؟

تشبه صعوبة فهم دولة كبيرة ومعقدة مثل الصين أحداث القصة الخيالية المشهورة عن الرجال العُميان والفيل، حيث ادَّعى كل واحد من الرجال العُميان أن أجزاء مختلفة من الفيل سواء كانت الأذنين، أو الأنف الطويل، أو الجسم الضخم، تمثل الفيل بأكمله. إن الاعتقاد الرسمي الذي كثيرًا ما يُسمَع عن الصين، هو أنه بينما تكون الصين بالفعل ثاني أكبر اقتصاد من حيث ناتجها المحلي الإجمالي العام، فهي لا تزال تصنف في مركز منخفض من حيث الناتج المحلي الإجمالي للفرد. وعلى الرغم من ذلك، لا يظهر هذا الوصف الصين بصورة واضحة، حيث إنه لا يميز بين الأمور الكمية والكيفية. أنا شخصيًّا أميل إلى استخدام الفكرة المشار إليها سابقًا الخاصة بمجموعتين إقليميتين والتفاعل فيما بينهما لإظهار الصين.

في الواقع، يساعد هذا الأسلوب على إلقاء الضوء على العلاقة بين الكم والكيف. فإذا تطرقنا ببساطة إلى الصين على مستوى الناتج المحلي الإجمالي العام أو الناتج المحلي الإجمالي للفرد، سيتعلق الأمر بالكم وليس الكيف. ولكن الفرق بين الدول المتقدمة والنامية ليس مسألة كم ولكن مسألة كيف؛ إنه الفرق بين دول قبل التمدن ودول حديثة ومتمدنة.

كما ذُكر من قبل، تتألف الصين اليوم من مجموعتين إقليميتين هما المجموعة المتقدمة والمجموعة الناشئة حديثًا «النامية». إذا كانت الأولى تمثل بالأساس اقتصادًا حديثًا وإدارة حديثة ومجال بحث وتنمية حديثًا وخدمات حديثة، يمكن أن يقال عن الثانية إنها تمثل تأثير المقياس «نقل الثقافة المتمدنة». إن الجمع بين قوتي المجموعتين يعادل الجمع بين الكم والكيف، وبالتالي يؤدي إلى التأثير المذهل لصيغة 1+1>2 والنهوض السريع للصين.

ووفقًا للباحث الاقتصادي الصيني «هوو آنتشانج»، ففي عام 1993، كان عدد مستخدمي الإنترنت في الولايات المتحدة 3000 ضعف عددهم في الصين، ولكن في عام 2008، كان العدد في الصين 1.2 ضعف العدد في الولايات المتحدة. في عام 1987، كان عدد مستخدمي الجوال في الولايات المتحدة

1.769 ضعف عددهم في الصين، ولكن الآن، لا تزيد نسبتهم على 40 % من عددهم في الصين. تنبأ أغلب الاقتصاديين أنه بحلول عام 2020، ستصبح الصين أكبر سوق سيارات في العالم ولكن في الواقع، أصبحت كذلك في عام 2009. أصبحت الآن نهضة الصين ونموذج التنمية الخاص بها موضوعين ساخنين وشائكين على مستوى العالم، ليس بفضل خطة الصين المدروسة، ولكن بفضل حقيقة أن العالم الخارجي يشهد باستمرار تأثير النمط 1+1>2 الصيني.

ثانيًا: تساعدنا فكرة المجموعات الإقليمية على فهم الصين الحقيقية. ذكرت بالفعل عجز أسلوب «متوسط درجة الحرارة» عن إقناع آخرين في الصين الحقيقية. إذا زعمنا أن الصين دولة نامية، سيجد أغلب الناس الذين يعرفون العالم الثالث الحقيقي، صعوبة في تقبل الأمر لأنه في العديد من المجالات، وفي أغلب الأجزاء في المناطق الريفية، تظهر الصين بصورة أفضل من الدول النامية. لا ينطبق الأمر نفسه إلاَّ على الادعاء بأن الصين هي ثاني أكبر اقتصاد، حيث يبدو أن الادعاء يتجاهل البعد غير المتطور في الصين. أعتقد أنه يمكن إدراك حقيقة الصين اليوم بصورة أفضل بكثير، إذا فهمنا فكرة المجموعتين الإقليميتين والعلاقات التفاعلية بينهما.

تأثرت بعض شركات صناعة الساعات السويسرية مثل تاج هوير بأسلوب «متوسط درجة الحرارة»، واعتبرت الصين دولة نامية فقيرة. ونتيجة لذلك، استهانت بالسوق الصينية كثيرًا، وركزت على الأسواق الأمريكية التقليدية واليابانية، وبالتالي عانت خسائر فادحة نتيجة تبعات الأزمة المالية. وعلى الرغم من ذلك كان لدى بعض شركات أخرى مثل «أوميجا» فهمًا واضحًا للمجموعات الإقليمية في الصين، حيث أدركت أنه بإمكان الأقاليم المتقدمة في الصين وحدها أن تمثل سوقًا أكبر من السوق في اليابان، أو حتى الولايات المتحدة واستمتعت هذه الشركات بازدهار في السنوات الأخيرة. وليس من المبالغة الكبيرة أيضًا أن نشير إلى إن الأقاليم المتقدمة في الصين، أنقذت

صناعة الساعات السويسرية إلى حد ما منذ عام 2008.

إن فكرة مجموعتين إقليميتين مهمة أيضًا لنا لتقييم وضعنا المحلي بصورة دقيقة. لابد ألاَّ نستخدم دائمًا عبارة «لا تزال الصين دولة نامية» كذريعة لتبرير أخطائنا. لابد أن تقارن المدن عالية المستوى في الصين مثل بكين وشنغهاي نفسها، بمدن مثل نيويورك ولندن وباريس وطوكيو، وتأخذ خطوات ملموسة لتعمل بصورة جيدة بل حتى تتفوق في الأداء على هذه المدن في كثير من المجالات. لابد أن تستخدم الأقاليم المتقدمة في الصين الدول المتقدمة كمرجع لها حتى تؤدي عملها في نهاية المطاف بصورة أفضل من تلك الدول المتقدمة. بالمثل، لابد أن تجد الأقاليم الناشئة الجديدة «النامية» في الصين مراجعها في العالم وتحاول الوصول إلى مستوى أعلى جديد.

ثالثًا: من الممكن أن تحوّل فكرة المجموعات الإقليمية إدراكنا الثابت الحالي، إلى إدراك ديناميكي. في الواقع، إن نهضة الصين ليست لعبة إحصائيات يمكن تبديلها وفقًا للرغبة. فصيغة 1+1 ليست صيغة أوروبا + أفريقيا، فعلاقة أوروبا بأفريقيا، كما يقول الكثيرون، هي استمرار لعلاقة ما بعد الاستعمار التي تعوق أكثر مما تساعد تنمية أفريقيا. فعلى سبيل المثال، لا يسمح بالدعم الزراعي الأوروبي الضخم لأفريقيا بتطوير مزاياها الكبيرة في مجال الزراعة.

على العكس، ففي داخل الصين ترتبط المجموعتان الإقليميتان بروابط الدم واللغة المشتركة وتقاليد ثقافية، وشراكتهما التكاملية والتفاعلية مأمونة ومعززة بفضل وجود حكومة مركزية محايدة وتعمل بكفاءة عالية. هذا يعزز الديناميكية الهائلة التي يتميز بها الاقتصاد والمجتمع الصيني.

رابعًا: لقد أكدت الصيغة 1+1>2 الاعتبارات الإستراتيجية الصينية، وأوضحت إلى حد ما سبب حرص «دنغ شياو بينغ» الشديد على دفع هذه الأقاليم التي تتمتع بظروف مبدئية أفضل للتقدم إلى الأمام أولًا. قال «دنغ»: «في العالم الذي يسيطر عليه الغرب، ربما تظل الصين إلى الأبد في حالة سلبية عرضة لتسلط

القوى الغربية إذا لم تكن بها أقاليم متقدمة، وعلى الأرجح قد تصبح على الفور ضحية إذا حدثت أزمة مالية دولية كبرى أو أزمة أخرى».

ويساعد على توضيح هذه النقطة مأساة الأزمة المالية الآسيوية عام 1997[22] وتأثيرها على دول مثل تايلاند وإندونيسيا، وتأثير الأزمة المالية في عام 2008 على أوروبا الشرقية. كرر دنغ قائلًا: «ينبغي على الصين بناء مدن عديدة مثل هونج كونج» و«شنغهاي هي بطاقة الصين الرابحة» وهو على دراية بأن نهضة إقليم متقدم كبير في الصين قد يعني أيضًا ظهور الصناعات التنافسية الصينية، والشركات متعددة الجنسيات والعلامات التجارية بالإضافة إلى قطاع عريض من المستهلكين.

هذا يذكرني بالقصة الصينية الشهيرة عن سباق خيل «تيان جي» في القرن الرابع قبل الميلاد. تدور أحداث القصة كالآتي: كان الجنرال «تيان جي» حاكم مملكة «تشي» يشعر بالحيرة بسبب خسائره المتتالية في سباق الخيل، وأشار عليه «سون بين»، الإستراتيجي العسكري العظيم، وسليل القائد العظم «سون تزو»، مؤلف الكتاب الشهير» فن الحرب»، أن يعيد تنظيم خيوله بطريقة تجعل أفضل حصان لديه يتنافس مع ثاني أفضل حصان لمنافسه، وثاني أفضل حصان يتنافس مع أسوأ حصان لمنافسه، وأسوأ حصان لديه يتنافس مع أفضل حصان لمنافسه، وفي نهاية المطاف فاز الجنرال تيان جي بالسباق بنتيجة 2 إلى 1. تتمثل فلسفة القصة في الاستغلال الأمثل للقوة الذاتية النسبية، وغير المتماثلة في أية منافسة مع منافسين أكثر قوة.

في نظام عالمي يسيطر عليه الغرب، تكون الصين لاعبًا ضعيفًا بوجه عام، ولكن مع وجود إستراتيجية ممنهجة تضمن النهضة السريعة لإقليم متقدم ضخم، أوجدت الصين قوتها النسبية وغير المتماثلة. عندما قال «توماس فريدمان»: إن «شنغهاي» و«بكين» و«داليان» كانت أفضل من نيويورك في كثير من المجالات، حيث اعترف بطريقة غير مباشرة بتأثر قوة الصين النسبية وغير المتماثلة في مقابل قوة الولايات المتحدة النسبية وغير المتماثلة. بهذا النهج،

تتعزز بصورة كبيرة فرصة الصين للفوز بالمنافسة الدولية. إن قدرة الصين التنافسية في مجالات مثل صناعة الفضاء، وبناء السفن والإلكترونيات والقطارات عالية السرعة، والسيارات وأنظمة مترو الأنفاق الحضرية جزء لا يجزأ من التوزيع المحلي الذي يظهر قوة الصين الاقتصادية والتكنولوجية.

تسعى أيضًا الدول المتقدمة نفسها بعدة طرق إلى تشكيل سيناريو 1+1>2، كما يتضح من خلال توسع الاتحاد الأوروبي إلى أوروبا الشرقية الفقيرة نسبيًا، وإنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)(23)، التي تشمل المكسيك الفقيرة كثيفة السكان. في الواقع، يجد العالم المتقدم نفسه في موقف مشبع بالطلب، وتكاليف العمالة المتزايدة، ولذلك فهو يحتاج إلى شركاء دول نامية، ولكن حتى الآن لم يقدم أي من الاتحاد الأوروبي أو منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية تأثير صيغة 1+1>2 كما هو منشود، خصوصًا عند المقارنة بنجاح الصين في هذا المجال. إن تأثير صيغة 1+1>2 التي حققتها الصين هو ناتج دولة متحضرة صينية، وهو ما سيتم تناوله بالتفصيل في الفصل التالي، بينما تواجه كل من أوروبا والولايات المتحدة تحديات أكبر، عندما يريدون الاندماج مع دول أخرى خارج حدودهما المتحضرة. لذلك وجب على الصين سد الفجوة بين المجموعتين الإقليميتين.

وعند مناقشة قضايا الصين الداخلية، نحتاج أيضًا إلى فهم المجموعتين الإقليميتين وعلاقاتهما المتبادلة. يميل بعض الأفراد إلى نفي نجاحات الصين، وذلك من خلال التركيز على مشكلات الصين. توجد الكثير من المشكلات في هذه الدولة سريعة النمو والتغيير، ولكن عدد سكان الصين يبلغ أربع مرات عدد سكان الولايات المتحدة، وليس غريبًا على الإطلاق إذا ما واجهت الصين مشكلات أكثر أربع أضعاف من الولايات المتحدة. بوضع مساحة الدولة وحجم سكانها في الاعتبار، نحتاج إلى النظر إلى الصين بوعي بمساحتها وتعقيدها وتنوعها. فعلى سبيل المثال، عند التطرق للفساد أو ضمان حكم صالح، ربما نقارن الأقاليم المتقدمة في الصين بالدول المتقدمة، ومن وجهة نظري، من

الأسلم أن نقول إن الفساد في «شنغهاي» أقل بكثير منه في إيطاليا، وتعد شنغهاي في نواح كثيرة مدينة تتمتع بحكم أفضل من نيويورك، وتخضع دلتا نهر يانغتسي (شنغهاي وجيانغسو وتشيجيانغ) لحكم أفضل من اليونان أو إيطاليا. هذا ليس إنجازًا بسيطًا على الإطلاق، حيث إنه من حيث عدد السكان، يبلغ حجم سكان شنغهاي حجم دولتين مثل اليونان، وثلاث دول مثل سويسرا، ويبلغ حجم إقليم جيانغسو سبع دول مثل اليونان أو عشر دول مثل بلجيكا، ويبلغ حجم الأقاليم المتقدمة في الصين تقريبًا حجم 20 دولة أوروبية عادية. سيكون لأي نجاح في إقليم كبير جدًّا ذي كثافة سكانية عالية تأثير واضح على الدولة بأكملها داخلها وخارجها. إذا تمكن الجزء المتقدم في الصين من التفوق في الأداء على الدول المتقدمة في مجالات متعددة، ربما تلحق به أجزاء أخرى من الصين في نهاية المطاف، وفي الواقع فإن بعض الأجزاء تلحق بالفعل سريعًا، مثل منغوليا الداخلية وتشونغتشينغ، أكبر مدينة داخلية ذات كثافة سكانية تبلغ 30 مليون نسمة. بوجه عام يتميز النموذج الصيني دائمًا بالتنافس والتعاون بين الأقاليم المختلفة.

أخيرًا وليس آخرًا، أنتج تأثير صيغة 1+1>2 ما يمكن أن يطلق عليه تأثير 20/80 أو قانون القلة المؤثرة الشهير، وهي فكرة ابتكرها الاقتصادي الإيطالي «فلفريدو باريتو»، الذي يقول بأن 80 % تقريبًا من التأثيرات والنتائج في كل شيء تأتي من 20 % من الأسباب. في مجال الأعمال، تعد هذه الفكرة قاعدة عامة أي 80 % من المبيعات تأتي عادة من 20 % من العملاء. في الصين اليوم، تكون الأقاليم المتقدمة أو 20 % من الدولة 80 % من ثروة الدولة. في داخل الأقاليم الناشئة الجديدة، تنطبق القاعدة نفسها حيث يكون 20 % من المناطق داخل الأقاليم مثل مدن تشونغتشينغ وتشنغدو وشيآن 80 % من الثروة في داخل الصين. وسيتوسع هذا النموذج من تأثير 20/80 باستمرار ليشمل الدولة بأكملها حتى يشمل المجموعتين الإقليميتين.

وعلى الرغم من ذلك يحمل هذا النهج الديناميكي نحو التنمية بعض المخاطر،

حيث يشير إلى احتمالية اتساع الفجوة الإقليمية بالفعل، بدلًا من تضاؤلها خلال فترة معينة من الوقت، ولكن لابد أن يكون لدينا رؤية تاريخية وطويلة المدى لتنمية الصين. باستثناء دول صغيرة جدًّا، ليس بإمكان أية دولة أن تحقق تنمية متزامنة في جميع أنحائها. ففي حالة الولايات المتحدة، حدثت التنمية في ساحلها الشرقي أولًا، ثم الغربي. وفي فرنسا، باريس أولًا ثم بقية فرنسا. وفي اليابان، في مناطق كيوتو وطوكيو قبل مناطق أخرى. بمعنى آخر، إن تجميع الثروة في مناطق معينة ينتشر تدريجيًّا إلى بقية أنحاء الدولة. وقد تمت الإشارة إليه في الفصل السابق.

في كتابي «الصين تتخطى العالمية»، ذكرت منطقة «بودونغ» في شنغهاي كمثال لتوضيح أهمية بناء آلية تكاملية تبادلية بين الأقاليم المتقدمة، والأقاليم الأقل تقدمًا في الصين «الناشئة». على سبيل المثال، تتميز منطقة بودونغ بأنها أكثر ثراء من مقاطعة قويتشو الصينية، ولكن يذهب 51.4 % من عائدات بودونغ إلى الحكومة المركزية، وتذهب هذه العائدات بدورها لمساعدة أجزاء أخرى من الصين، بما فيها قويتشو. إذا تم تأسيس هذه الآلية بين الأقاليم الصينية الغنية والفقيرة، لن نقلق بشأن الفجوة الإقليمية حيث إن ذلك يشبه وجود فرد من عائلة يمكنه تكوين ثروة، ولكنه أيضًا على استعداد لمساعدة أعضاء آخرين في العائلة، وبالتالي تشكيل حياة كريمة إيجابية لمستقبل العائلة بأكملها(24).

من الأقاليم المتقدمة في الصين «بودونغ»، وتكمن قوته في تركيز مزيد من المواهب البشرية والموارد المالية، ومن ثم التأثير على الدولة بأكملها. لم يكن هذا الفهم سهلًا حيث شهدت الدولة لفترة طويلة التأثير السلبي للدعوة إلى المساواة، التي أدت إلى مساواة عامة في الصين وفقر عام. في الواقع يبدو أن التجربة الدولية تشير إلى أنه ليس سهلًا على الإطلاق تضييق الفجوات الإقليمية في دولة كبيرة ومتنوعة ومعقدة، وأفضل وسيلة لتضييق هذه الفجوة هي تأسيس آلية تربط الأقاليم الغنية والفقيرة معًا. تساعد ملاحظات

دنغ شياو بينغ مثل «ينبغي على الصين بناء مدن عديدة مثل هونج كونج» و«شنغهاي هي بطاقتنا الرابحة» و«ينبغي أن تأخذ كانتون مركز الصدارة في تخطي «النمور الأسيوية الأربعة على توضيح إستراتيجياته طويلة المدى من أجل تنمية الصين. فقد شجع بعض أجزاء من الصين على أن تصبح ثرية أولًا، حتى تقود بقية الدولة نحو الرخاء. إنه لأمر مشجع أن رؤية دنغ أتت ثمارها في الصين اليوم.

الفصل الثالث

نهضة دولة متحضرة

3-1 «طريق الصين المليء بالصعاب نحو دولة قومية:

ما طبيعة نهضة الصين؟ هذا سؤال يعتمد عليه مستقبل الصين. تشرح إحدى وجهات النظر أن نهضة الصين ما هي إلاَّ نهضة دولة عادية قامت بإصلاحات وفقًا للنظرية الغربية لاقتصاد السوق، وبالتالي استمتعت بتنمية سريعة، ومع وجود طبقة متوسطة متنامية، ستتقبل الدولة مزيدًا من الأفكار الغربية والترتيبات المؤسساتية، وتصبح في نهاية المطاف جزءًا من العالم الغربي. ومن وجهة نظر أخرى فنهضة الصين تمثل نهضة نوع مختلف من الدول، والسبب الرئيسي لنهضة الصين هو التزامها بمسارها الخاص نحو التنمية، ونتيجة لذلك تعلمت الدولة من نهضة بلاد أخرى، ومن ناحية أخرى استغلت قوتها وتفوقت على النموذج الغربي، وهذه هي نهضة دولة متحضرة دمجت بين أطول حضارة مستمرة في العالم ودولة حديثة ضخمة. وأنا أؤيد الرأي الأخير.

يعتقد البعض أن النموذج الغربي يمثل نموذج البشرية الأسمى، وكل ما على الصين فعله هو تحقيق نقلة اقتصادية واجتماعية وسياسية وفقًا للنموذج الغربي. ولكن في رأيي، إذا اتبعت دولة متحضرة مثل الصين النموذج الغربي، ستشهد الدولة فوضى وانقسامًا. في الواقع بالعودة إلى الماضي، إذا اتبعت الصين النموذج الغربي بدلًا من الالتزام بمسارها الخاص، لكان من الممكن أن تعانى انقسامًا مثل الاتحاد السوفييتي ويوغوسلافيا.

إن سبب نهضة الصين هو نموذجها الخاص للتنمية، الذي لا يعترف به الغرب، ولكن على الأرجح ستستمر الصين في التقدم في مسارها الذي اختارته، وسوف تصبح أكبر اقتصاد في العالم بكل ما لها من تأثير على العالم أجمع. لكن هذا لا يعني أن الصين والغرب سيتحركان بالضرورة في مسار اصطدام. بل

على العكس، فإن طبيعة الصين كدولة متحضرة تقرر أنه في ضوء تقاليدها الثقافية، من غير الممكن أن تكون الصين دولة عازمة على المواجهة. إنما على الأرجح تسعى إلى التعايش السلمي والتعلم المتبادل والنتائج المربحة لكل الأطراف، مع دول أخرى وأنظمة سياسية أخرى، وهذا في الواقع أمر جيد لبقية العالم. ولكن ربما تتغير هذه الصورة الإيجابية إذا كانت بعض الدول عازمة على البدء في الاحتكاك في الصين.

لفهم ماهية نهضة دولة متحضرة، ربما يكون من المفيد استرجاع إدراكنا لفكرة دولة قومية. تشير دولة قومية بوجه عام إلى دولة مكونة من أفراد يتشاركون بعض الصفات المختلفة مثل: اللغة والدين وأسلوب الحياة. تعد أوروبا هي منشأ الدول القومية، وقد حفزت النزعة القومية تحقيق القومية في أوروبا وتحولها إلى التمدن. ولكن أثبتت النزعة القومية أنها سبب رئيسي للنزاعات والحروب في أوروبا وخارجها. خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ظهرت دول قومية واحدة تلو الأخرى في أوروبا.

يقال إن أقدم دولة قومية في أوروبا هي «فرنسا». فقام أباطرة فرنسا بتوحيد النظام الضريبي، وجيوش دولة تابعة مختلفة في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، وشكلوا قوة تعبئة قاهرة وهزموا في مناسبات عديدة الدول البروسية المتعددة. ولكن عندما وحَّد المستشار «بسمارك» المشهور بخطاب «الدم والحديد» ألمانيا لتصبح دولة قومية عام 1871، نهضت ألمانيا سريعًا وبدأت مسارًا نحو السياسة التوسعية في المجال العسكري.

في آسيا، مرت اليابان بفترة الإصلاح في عهد الإمبراطور «ميجي»، وأصبحت دولة قومية وهزمت الصين عام 1895، التي لم تكن حينها دولة قومية بعد. في ذلك الوقت، كان الناتج المحلي الإجمالي للصين أكبر من كل من الناتج المحلي الإجمالي لبريطانيا واليابان، ولكن أصبحت الدولتان بالفعل دولتين قوميتين تتمتعان بقوة لتحقيق وحدة قومية، وتعبئة للحروب تفتقدها الصين. بسبب الهزائم العسكرية المتكررة بدأت الصين التفكير في تكوين مسار خاص

نحو بناء دولة قومية منذ بداية القرن العشرين فصاعدًا. ففي الخطاب السياسي الغربي غالبًا ما يكون مرادف دولة قومية هو دولة حديثة والعكس صحيح. ليست الفكرتان مثاليتين على الإطلاق، ولكنني سأستخدمهما هنا لملاءمتهما الظروف.

بالعودة إلى القرن التاسع عشر والقرن العشرين، كانت لا تزال الصين مجتمعًا زراعيًّا تقليديًّا يعيش 95 % من سكانه على ما تنتجه الأرض. في ذلك الوقت، كان الريف الصيني يقوم بصفة أساسية على صلة القرابة، وغالبًا ما كانت تتكون قرية واحدة من أفراد يحملون اسم العائلة نفسها، وكان بإمكان أبناء الطبقة العليا المتعلمين في القرية إدارة أغلب شئون القرية باستقلالية، خصوصًا الأمور بين القرى أو بين الأقارب. ظاهريًّا، كان الإمبراطور الصيني يتمتع بسلطة كبيرة على الدولة، وأيضا كانت هناك مقولة شهيرة تقول: «السماء عالية والإمبراطور بعيد جدًّا» أي كانت الحكومة المركزية قوية اسمًا، ولكنها ضعيفة في الواقع، وإلى حد كبير لم يكن لديها الوسائل الفنية الكافية لإدارة شئون الدولة، ولذلك اعتمدت بصورة كبيرة على التعليم الأخلاقي والأيديولوجي. لم يكن لدى الحكومة المركزية نفس القوة التنظيمية وقوة التعبئة التي كانت لدى الدول القومية الغربية، ولم يكن حتى تحت سيطرة بكين كثير من القوات. بحلول منتصف القرن التاسع عشر، لم يعد بإمكان الدولة التقليدية الصينية التغلب على التحديات التي سببتها الدول القومية الغربية، أو الدول الحديثة، حيث يتضح ذلك من خلال حقيقة أن خسرت الصين حرب الأفيون الأولى لصالح البريطانيين عام 1840، وحرب الأفيون الثانية لصالح كل من البريطانيين والفرنسيين عام 1860، ثم بعد ذلك الحرب اليابانية الصينية لصالح اليابان عام 1895.

وقد استخدم بعض العلماء الغربيين بالفعل فكرة دولة حضارية لوصف الصين، حيث يقولون إنه بينما لا تزال الدولة القومية الصينية تسير في عملية التكوين والتشكيل، تتمتع الصين كدولة حضارية بتاريخ يمتد لآلاف السنوات. لقد

عاشت الأمة الصينية على ترابها وطورت حضارتها الفريدة، ويمكن على الأقل تتبع نموذج الدولة الشامل إلى حد كبير إلى التوحيد الأول للصين على يد الإمبراطور «تشين شي هوانغ» عام 221 قبل الميلاد. ولكن تم تطبيق فكرة «دولة حضارية» لتعني أن الصين كانت لا تزال تواجه العديد من الصعاب عندما كانت تحاول تحقيق النقلة من دولة حضارية إلى دولة قومية، كما ألقى هؤلاء العلماء باللوم على آلاف السنين المهدرة للتوصل الى بناء دولة حديثة. وبمعنى آخر فكونها دولة حضارية، واجهت الصين بعض الصعوبات في تطوير قوانين حـــديثة واقتصـاد ودفـاع وتعلـيم وحكومـة سياسية. عـرض «جـوزيف آر ليفينسون»، عالم من هارفارد، هذا الرأي في كتابه «الصين الكونفوشيوسية ومصيرها الحديث». كان يرى أغلب العلماء الغربيين أنه خلال القرن العشرين، كان تاريخ الصين بالأساس عبارة عن عملية تحول من دولة حضارية إلى دولة قومية، من فكرة «الجنة» إلى فكرة «دولة». وأيضًا وصف «لوشيان باي»، عالم سياسي أمريكي آخر، الصين كـ «حضارة تدَّعي أنها دولة قومية»(25).

على الرغم من ذلك، بُذِلت مجهودات متواصلة لتحويل الصين إلى دولة قومية حـديثة، وسـلكت الصـين ذلـك الطـريق الصـعب. بـدأت المجـهودات بـالثورة الجمـهورية عـام 1911، التـي أنـهت حكـم الأسـرة الحاكمـة، «أسـرة تشـينغ»، واستمرت بحركة الرابع من مايو عام 1919 خلال فترة القادة العسكريين في العشرينيات، والانتصار الذي حققته الحملة العسكرية في شمال البلاد عامي 1926-1927، وحـرب المقاومـة ضـد عـدوان اليـابان (1937 - 1945)، حتـى تأسيس الجمهورية الشعبية. بخسـارة عشـرات الملايـين مـن الأرواح، أسس الصينيون أخيرًا دولة قومية بالمعنى الحديث، ومنذ ذلك الحين مع مزيد من المجهودات لبناء أمة للإصلاح والانفتاح، تعتبر الصين الآن ثاني أكبر اقتصاد في العالم وهي بالفعل في طريقها لتصبح الأكبر في العقد المقبل.

وقد عرض المؤرخ (هوانغ رينيو) حجة ذات صلة أشاركها معكم. فقد لخَّص تاريخ الصين المعاصر من جهة ما أطلق عليه «وجهة نظر تاريخية شاملة». لقد

تعامل مع الفترة الجمهورية (1911-1949) ككل، وقال إن نظام «الكومينتانغ» خلال هذه الفترة، نجح في إعادة تشكيل الهيكل والنظام العالي لدولة الصين الحديثة، الذي كان يضم وزارات حكومية مختلفة، والبنك المركزي ونظام التعليم الحديث، ولكن كان هذا الهيكل العالمي بعيد المنال عن القاعدة الشعبية للمجتمع الصيني. قال «هوانغ»: إن ثورة «ماو» الشيوعية منذ العشرينيات التي اعتمدت على إصلاحات الأراضي، وتعبئة المزارعين أعادت بدورها تشكيل الهيكل المنخفض للدولة الصينية. في الواقع مهدت كل مجهودات ماو لتشكيل جمعيات للمزارعين على مستوى القاعدة الشعبية، وحملاته الخاصة بإصلاح الأراضي ومحو الأمية هي الطريق لما يطلق عليه «إدارة عددية»، أو إدارة اقتصادية حديثة للصين في مرحلة تالية. قال هوانغ أيضًا إن الإصلاح الاقتصادي والانفتاح الذي قاده «دنغ» منذ عام 1979، أعادا تشكيل هيكل متوسط يتناسب مع اقتصاد سوق حديث، بدءًا من نظام ضريبي حديث إلى نظام قضائي شامل، إلى ملايين من أفرع بنكية إلى لوجستيات في أنحاء الدولة لسلع مادية(26)، مع وجود الهياكل الثلاثة، تم تأسيس وضع الصين كدولة قومية حديثة. على الرغم من ذلك، لا يزال يؤمن البعض في الصين بأنه ما لم تتبنَّ الصين النظام السياسي الغربي، لن تصبح الصين دولة قومية حديثة. ولكن هذا رأي مهمش يتلقى القليل من الدعم في الصين.

3-2 نهضة دولة متحضرة

إن الصين اليوم بالهياكل الثلاثة المشار إليها سابقًا، أسست نظام دولة حديثة غير مسبوق، يشتمل على حكومة موحدة، وسوق واقتصاد وتعليم وقانون ودفاع ومالية ونظام ضريبي. وتعد الدولة الصينية إحدى أكثر الدول كفاءة في العالم، كما يتضح من تنظيمها لدورة الألعاب الأولمبية عام 2008 وتوجيهها للنمو الاقتصادي في الدولة. إلاَّ أنها لا تزال تحتفظ بالعديد من تقاليدها التي تتميز بها دولة حضارية، وتلعب هذه التقاليد دورًا حيويًّا اليوم في أكثر دولة ذات كثافة سكانية في العالم.

ونشر العالم والكاتب البريطاني «مارتين جاكس» في عام 2009 كتابًا مؤثرًا ومثيرًا للجدل بعنوان «عندما تحكم الصين العالم"(27) على الرغم من أن عنوان الكتاب لا يتماشى مع طريقة التفكير أو التصرف الصينية، فقد تجاوز جاكس بصورة واضحة الرأي المرتكز حول أوروبا الخاص بدولة حضارية، وقيَّم الفكرة بصورة أكثر إيجابية. تتمثل إحدى حججه المهمة فيما يلي:

«توجد العديد من الحضارات – أحد الأمثلة هو الحضارة الغربية – ولكن الصين هي الدولة الحضارية الوحيدة. إنها معروفة بتاريخها الطويل الاستثنائي، وأيضًا نطاقها الجغرافي الضخم وتنوعها الديموغرافي. إن دلالات ذلك عميقة فالوحدة هي أولويتها الأولى، والتعددية هي حال وجودها (وهذا سبب إمكانية أن توفر الصين لهونج كونج «دولة واحدة ونظامين» وهذا نموذج غريب على دولة قومية حديثة)».

وتتمتع الدولة الصينية بنوع مختلف جدًّا من العلاقة بالمجتمع، مقارنة بالدولة الغربية. إنها تتمتع بقوة طبيعية وشرعية واحترام أكبر بكثير، بالرغم من عدم الإدلاء بصوت واحد للحكومة. يكمن السبب في أن الدولة يُنظَر إليها من قبل الصينيين كحارس وأمين ومثال لحضارتهم. فواجب الدولة هو حماية وحدتها وشعبها. لذلك فإن شرعية الدولة تكمن في عمق التاريخ الصيني. وهذه النظرة تختلف تمامًا عن نظرة المجتمعات الغربية للدولة(28).

ويذكر جاكس رأيي بشأن النموذج الصيني في كتابه، ويقول: إن هذا النموذج سيكون جذابًا لدول أخرى. إن ملاحظاته حول الصين كدولة حضارية مفيدة لتحقيق فهم أفضل لنهضة الصين وعلاقاتها مع الغرب، كما كانت آراؤه مصدر إلهام لبعض أبحاثي ودراستي عن الصين كدولة متحضرة.

إلاّ أنه ومما يثير الاهتمام، بالرغم من انفصاله عن الأفكار المرتكزة حول أوروبا، فلا يزال جاكس يدرك التنازع بين الدولة القومية والدولة الحضارية، ويقول إنه ربما يقود هذا التنازع الصين إلى اتجاهات مختلفة. على سبيل المثال، هو

يفترض أنه ربما في نهاية المطاف تستعيد الصين نموذجًا معينًا من النظام القديم القائم على العلاقات الخارجية، وإحدى خصائص العلاقات الصينية القديمة مع جيرانها المفترض أنها أقل منزلة، وربما يشكل الشعور الصيني المزعوم بالسمو العرقي تحديًّا للنظام الدولي القائم(29)، من هذا المنظور لا يبدو أن جاكس قد تخلص تمامًا من الاعتقاد الرئيسي الذي يتبناه الكثير من العلماء الغربيين، بشأن وجود عدم توافق متأصل بين الدولة القومية والدولة الحضارية.

وعلى الرغم من ذلك، فأنا أرى أن الصين اليوم بالفعل دولة متحضرة تدمج بين الدولة القومية والدولة الحضارية، وتجمع بين قوتيهما ومزاياهما. هذه الحقيقة في حد ذاتها معجزة تؤكد قدرة الحضارة الصينية المعروفة، وما تتميز به من تقليد إيجاد مجالات للتعاون.

وكدولة حديثة تقبل الصين فكرة المساواة بين الدول في السيادة والأفكار السائدة بشأن حقوق الإنسان. فمن المستبعد أن تستعيد الصين النظام القائم على التبادل التجاري، كما أنه من المستبعد أن تعتنق مبدأ التفرقة العنصرية. قبل كل شيء فإن الصين دولة حديثة ولكنها فريدة بفضل الكثير من التقاليد والخصائص الناتجة عن حضارتها القديمة. هذا أيضًا اختلاف فكري رئيسي بين دولة متحضرة ودولة حضارية. فالأولى تمثل دمجًا لحضارة قديمة، ودولة قومية حديثة بينما غالبًا ما تعكس الثانية التنازع بين الاثنين.

وكدولة متحضرة، تتميز الصين بأنها دولة قديمة ودولة ناشئة أو «نامية»، تقليدية وحديثة، صينية ودولية. على الأقل يمكن استخلاص ثماني خصائص لدولة الصين المتحضرة وهذه الخصائص هي: (1) كثافة سكانية هائلة (2) أرض ذات مساحة هائلة (3) تقاليد ذات تاريخ طويل هائلة (4) ثقافة شديدة الثراء بصورة هائلة (5) لغة فريدة (6) سياسات فريدة (7) مجتمع فريد (8) اقتصاد فريد أو ببساطة «الأربع خصائص الهائلة» و«الأربع خصائص الفريدة» حيث تجمع كل واحدة منها عناصر الحضارة الصينية القديمة والدولة الحديثة

الجديدة.

(1) كثافة سكانية هائلة

يعيش في الصين خمس سكان العالم. ويبلغ متوسط حجم الكثافة السكانية في دولة أوروبية حوالي 14 مليونًا، ويبلغ الحجم في الصين تقريبًا حجم 100 دولة أوروبية عادية. وتعد الدولة المتحضرة نتاجًا لـ «مئات الدول مدموجة في دولة واحدة»، على مدار تاريخ الصين الطويل والمستمر. الكثافة السكانية في الهند أيضًا كبيرة وتأتي في المركز الثاني بعد الصين مباشرة، ولكن الهند لم تكن دولة موحدة حتى الحكم البريطاني في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مقارنة بالتوحيد الأول للصين في الماضي عام 221 قبل الميلاد. نتيجة لذلك، يتميز السكان الهنود بأنهم أقل تجانسًا بصورة كبيرة من الصينيين. في الصين، يعرف 92 % من الصينيين أنفسهم على أنهم صينيون ينتمون لقومية «الهان».

ولا تمثل الدول الغربية بأكملها سوى 14 % من عدد السكان في العالم، بينما تمثل الصين 19 %. مع إنشاء دولة حديثة خاصة ونظام تعليمي حديث، يعتبر سكان الصين المتعلمين أكبر أصول الصين كدولة حديثة. مع توافر كل من تعليم حديث وقيم ثقافية تقليدية، أنتج عدد سكان الصين الهائل تأثيرًا على نطاق غير مسبوق في التاريخ البشري، ويمكن تلخيص إحدى خصائص النموذج الصيني على النحو التالي: أدت قدرة الصين على التعلم والتكيف والابتكار، إلى جانب وجود تأثير مقياس لا مثيل له بفضل حجم الكثافة السكانية الهائلة، إلى تأثيرات داخلية وخارجية كبيرة. وأوضح تقدم الصين السريع في مجالات مثل السياحة وصناعة السيارات والإنترنت، والقطارات عالية السرعة والتحول الحضاري تأثير المقياس. يميل المستثمرون في الصين إلى الاشتراك في اعتقاد واحد وهو: أنه إذا كان بإمكانهم تحقيق المركز الأول في الصين، فعلى الأرجح سيحتلون المركز الأول على مستوى العالم.

وبوجه عام، ربما لا يكون ادعاء أنه بفضل حجم الكثافة السكانية، قد تغير الصين العالم، طالما تقوم بتغيير نفسها، وهو ادعاء بعيد الاحتمال. فعلى سبيل المثال أصبحت الصين أكبر منتج ومستهلك للسيارات على مستوى العالم، حيث إن كل شركات السيارات العالمية توجد الآن في الصين، وبدأت صناعة السيارات في العالم نوعًا من التحول نحو الصين. بالمثل، تشترك الصين الآن في أكبر برامج التحول الحضاري في العالم، وتتنافس أفضل الشركات المعمارية في العالم مع بعضها البعض للحصول على السوق الصينية، وبدأت نوعًا من التحول نحو الصين. ومن المحتمل أن يستمر هذا التوجه في مزيد من المجالات مثل السياحة والنقل الجوي، وصناعة الأفلام والرياضة والتعليم والطاقات البديلة، وحتى نماذج التنمية والحكم السياسي.

(2) مساحة هائلة

إن الصين عبارة عن قارة، وقد تشكلت أرضها الشاسعة على مدار تاريخها الطويل من خلال دمج تدريجي لـ «مئات الدول». فروسيا وكندا أكبر من الصين من حيث مساحة الأرض، ولكنهما لم تشهدا عملية الاندماج كدولة متحضرة كما فعلت الصين. حاول الاتحاد السوفيتي إنشاء الدولة السوفيتية على أرض اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية الشاسعة، ولكنه فشل مع انهيار الدولة بينما تتميز كندا بكثافة سكانية منخفضة وتاريخ قصير.

ويعجب البعض بالمزايا العديدة التي تتمتع بها الدول الصغيرة، وهو أمر يمكن استيعابه. ولكن كل دوله لديها مزاياها وعيوبها الخاصة، وغالبًا ما تكون الدول الصغيرة أكثر عرضة لصدمات عديدة مع الدول الكبرى. وقد أخبرني من قبل دبلوماسي سنغافوري رفيع المستوى مقيم في جنيف أن «سنغافورة في الواقع تتمتع بالازدهار ولكنها تتميز بالعناية الشديدة في إدارة شئون الدولة، حيث إن أي خطأ غير مدروس من الممكن أن يكون مكلفًا. على سبيل المثال، إذا حدث هجوم إرهابي مماثل لهجوم الحادي عشر من سبتمبر في سنغافورة، لكان من الممكن أن يضع نهاية لدولتي». إن تشيلي دولة نامية تتمتع بالازدهار نسبيًا،

ولكن ضرب الزلزال الذي حدث عام 2010 الدولة بشدة، وتسبب في انخفاض ناتجها المحلي الإجمالي. بالمقارنة بالنسبة لدولة كبرى مثل الصين، لم يؤثر الزلزال القوي الذي ضرب سيتشوان عام 2008 على اقتصاد الدولة الإجمالي.

إن مساحة الصين الهائلة تعطيها مزايا جيوسياسية وجيواقتصادية، تتمتع بها دول قليلة أخرى. لقد أنشأت الصين دولة قوية وقدرة دفاعية فعالة، وولت الأيام التي كان بإمكان قوى أجنبية أن تسيطر على الصين وتغزوها وقتما تشاء، كما كانت الحال خلال القرن الذي كانت تعاني فيه الصين من الإذلال، من منتصف القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين، «بعد تكرار الهزائم في الحروب». وتسمح المساحة الهائلة أيضًا للصين بالقيام بمشروعات على نطاق واسع، وهو أمر نادر في تاريخ البشرية، مثل مد الغاز الطبيعي من الأقاليم الغربية إلى الأقاليم الشرقية، والطرق السريعة في أنحاء الدولة، وشبكات القطارات فائقة السرعة. بالنسبة لأغلب الدول غالبًا ما يعني أي تقدم في سلسلة القيم أن الصناعات التي تعتمد بكثافة على العمالة ستلجأ إلى عمالة خارجية، ولكن على أراضي الصين الشاسعة، اكتسبت أغلب هذه الصناعات فرصة لبداية جديدة، حيث تم نقلها إلى أجزاء أخرى من الصين. خلال عملية التحول نحو التمدن في الصين، تلعب كل من الحكومتين المحلية والمركزية دورًا مهمًا، التي كان يطلق عليها القائد الصيني ماو «السير على قدمين» ويقرر ذلك أيضًا حجم الدولة الكبير وكثافتها السكانية.

وكون الصين دولة متحضرة أمدها بـ «إشعاع» جيوإستراتيجي فريد. على مدار العقود الثلاثة الماضية، اتبعت الصين سياسة الانفتاح الاقتصادي في الأقاليم الحدودية الصينية، ووقعت اتفاقية التجارة الحرة مع دول اتحاد دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)[30]، وأسست منظمة شنغهاي للتعاون مع روسيا وجمهوريات آسيا الوسطى، وعززت التكامل الاقتصادي مع اليابان وكوريا الجنوبية، وكيانات أخرى من الصين العظمى (هونج كونج وماكاو وتايوان). في الواقع أصبحت الصين القوة المحركة للنمو الاقتصادي الإقليمي وللتعافي

الاقتصادي على مستوى العالم، وهذا جزء لا يتجزأ من موقع الصين الجيوإستراتيجي في قلب شرق آسيا، أكثر مناطق التنمية نشاطًا على مستوى العالم.

(3) تقاليد ذات تاريخ ضارب القدم

لقد سمح كون الصين أطول حضارة مستمرة على المستوى العالمي لتقاليدها بالنمو والتطور والتكيف في كل أفرع المعرفة والممارسات، تقريبًا مثل الحكم السياسي والاقتصاد والتعليم والفن والموسيقى والأدب والمعمار والقوات المسلحة والرياضة والغذاء والطب. وتتميز طبيعة هذه التقاليد الأصيلة والمستمرة وذاتية المنشأ في الواقع بالندرة والتفرد على مستوى العالم.

وتعتمد الصين على تقاليدها القديمة وحكمتها الراسخة في بعض المجالات. ففي مجال الحكم السياسي، تأتي العديد من الأفكار الرئيسية المستخدمة في الحكم السياسي اليوم من العصور القديمة. فعلى سبيل المثال، فكرة اليوم الخاصة بـ «مواكبة العصور المتغيرة» مستمدة من فكرة مواكبة العصور المذكورة في « كتاب التغييرات»، الذي يعود تاريخه إلى عصر الممالك المتحاربة (منتصف القرن الرابع إلى أوائل القرن الثالث قبل الميلاد)، وينطبق الوضع نفسه على فكرة اليوم الخاصة بـ «بناء مجتمع متناغم»، التي يعود أصلها إلى الفكرة القديمة المتمثلة في التناغم الشامل المذكور في الكتاب القديم نفسه. وفكرة «دنغ شياو بينغ» الخاصة بـ «تحسس الصخور عند عبور النهر»، التي وجهت الإصلاح والانفتاح في الصين، هي في الواقع مقولة شهيرة من العصور القديمة. وفيما يبدو فإن الجذور التاريخية لهذه الأفكار أعطتها مزيدًا من الشرعية وسهلت تقبلها العام من قبل الشعب.

ويعكس أيضًا النموذج الصيني والأخبار السياسية الصينية، طبيعة الحضارة الصينية المستقلة وذاتية النمو. فهي تشبه نوعًا ما الطب التقليدي الصيني، فسواء استطاع الطب الغربي تفسير ذلك أم لا؟ فأغلب الصينيين لديهم ثقة

في فعاليته وإذا لم يستطع الطب الغربي تفسير هذه الفعالية، تمامًا كعجز العلوم الاجتماعية الغربية عن التنبؤ بنجاح النموذج الصيني أو تفسيره حتى الآن، فهذه ليست مشكلة تتمثل في إذا ما كان الطب الصيني أو النموذج الصيني علميًّا أم لا؟ ولكن هذا يوضح بطريقة أكبر قصور الطب الغربي أو العلوم الاجتماعية التي نشأت في الغرب، التي لا تزال تحتاج إلى مزيد من التطور لتفسير تأثيرات الطب الصيني أو النموذج الصيني. لا يتعين على علماء الاجتماع الصينيين «التخلي عن هويتهم لمجاراة التجربة الغربية» بل لابد أن يعتمدوا على التجربة الصينية الناجحة، ويعيدوا التفكير في العديد من الأفكار السابقة التي نشأت من التجربة الغربية، وأن يراجعوا إذا دعت الحاجة الكتب المدرسية الغربية، أو يضعوا نظريات خصوصًا في الصين ومحاولة شرح تلك الظروف للعالم.

ثبت أيضًا أن إحداث دمج مناسب بين الطب الصيني والطب الغربي، من شأنه أن ينتج تأثيرًا شاملًا أفضل. وهذا التشبيه ينطبق على النموذج الصيني، حيث اعتمدت بالفعل كثيرًا على الأفكار والممارسات الغربية، ولكنه نجح في الحفاظ على جوهره الخاص، وبالتالي تحقيق نتائج شاملة أفضل بكثير من النموذج الغربي.

(4) ثقافة شديدة الثراء بصورة هائلة

بتاريخها الطويل والمستمر، طورت الصين واحدًا من أغنى التراث الثقافي في العالم، وتمثل الثقافة الصينية في الواقع تضافر ثقافات «مئات الدول»، على مدار تاريخ الصين الطويل. كما تؤكد الثقافة الصينية الوحدة الشاملة بين الجنة والأرض والتناغم في التنوع، كما يتضح من امتزاج الأفكار الكونفوشيوسية والطاوية والبوذية والغياب الملحوظ للحروب الدينية على مدار تاريخها الطويل. وتتميز الثقافة الصينية بالشمولية أكثر من الخصوصية، الأمر الذي أثر على كل جوانب الحياة الصينية. على سبيل المثال، توحدت آلاف اللكنات الصينية في إطار لغة مكتوبة واحدة في أنحاء هذه الدولة

شاسعة المساحة. أيضًا يختلف سكان بكين وشنغهاي وجوانزو، أشهر ثلاث مدن في الصين، اختلافًا كبيرًا عن بعضهم البعض من حيث أسلوب الحياة والعقلية، وربما يكون هذا الاختلاف أكبر من الاختلاف بين البريطانيين والفرنسيين والألمان، كما تظهر اختلافات جلية بين 56 مجموعة عرقية صينية. ولكن أغلب هذه الاختلافات، إن لم يكن كلها، تتكامل مع بعضها البعض في نطاق الإطار العام للفكرة الكونفوشيوسية المعتمدة على «الوحدة في التنوع».

ومع نهضة الصين، تشهد الثقافة الصينية نهضة، ولا يتحقق عمق هذه النهضة وعرضها وقوتها إلا في دولة تتمتع بهذا الثراء والتنوع الثقافي. وتنعكس هذه النهضة في الارتقاء «المحموم» لكل أنواع المظاهر الثقافية الصينية مثل الكلاسيكيات القديمة «لكونفوشيوس»، و«منسيوس»، و«لاوتزو»، والرسومات الصينية، وفن الخط، والأثاث القديم، والبيوت التقليدية، والآثار الثقافية القديمة، والطب الصيني، والرعاية الصحية التقليدية الصينية.

ولم تتسبب ثلاثة عقود من المواجهات الثقافية مع الغرب، في فقد الثقة في الثقافة الصينية. على العكس فقد ولَّدت هذه المواجهات اهتمامًا أعظم بالثقافة الصينية. وذلك له دلالته. فالثقافة الصينية لم تضعف بتعرضها الموسع للثقافة الغربية. على العكس لقد أصبحت أكثر ثراءً وجمالًا من خلال هذا التعرض. إن الإنترنت من الغرب ولكن على الإنترنت توجد كل أنواع القصص الصينية، والموضوعات تتراوح بين «رومانسية الممالك الثلاث» إلى « قصة الخارجين عن القانون» وفي عصر الإنترنت وتويتر، يعتبر التراث الثقافي المتنوع الذي تتميز به الصين أغنى مصدر للآداب وغيرها من الأنشطة الإبداعية للصينيين وغيرهم من المهتمين بالثقافة الصينية.

وقد شهدت السنوات الأخيرة أيضًا نموًّا نشطًا للأفلام ومسلسلات التليفزيون الصينية، وسبب هذا النمو هو وفرة القصص من تاريخ الصين الطويل. وفي نهاية المطاف ربما تطور الصين أكبر صناعة ثقافية على مستوى العالم، حيث

تتمتع الدولة بتراث ثقافي أغنى وأقدم وتمتلك مصادر ثقافية أكثر من غيرها، كما لديها أكبر جمهور وعدد سكان في العالم وأخيرًا أكبر مجموعة مستثمرين للصناعات الثقافية الإبداعية.

وربما لا يوجد مثال لتصوير هذا الثراء الثقافي أفضل من المطبخ الصيني، فهناك ثماني مدارس رئيسية للطبخ، ومدارس فرعية لا حصر لها، ويقال إن كل واحدة من المدارس الثماني الرئيسية أغنى من المطبخ الفرنسي من حيث المحتوى والتنوع. إذا كان المطبخ الفرنسي يعكس ثقافة فرنسا كدولة قومية، فإن ثراء المطبخ الصيني يعكس اندماج التقاليد الثقافية لـ «مئات الدول»، على مدار تاريخ الصين الطويل والقديم والمستمر. ففي الواقع ينطبق هذا التشبيه على مقارنات أخرى بين الثقافات، وتتمتع الصين بصورة واضحة بدرجة أعلى من الثراء والتنوع الثقافي من أغلب الدول الأخرى. فبفضل حضارتها المستمرة لألفيات عديدة وثلاثة عقود من الإصلاح والانفتاح الناجح، تشهد الصين الآن نهضتها الثقافية المجتمعية.

(5) لغة فريدة

إن اللغة الصينية هي لغة قديمة وحيَّة، فهي نتاج تاريخ الصين الطويل وثقافتها. تطورت الرموز الصينية في بادئ الأمر خلال عصر أسرة «شانغ» في حوالي عام 16 قبل الميلاد، عندما «لم تكن دول المدن الكبيرة في عصر اليونان القديم قد ظهرت وكانت روما متأخرة قرونًا من الزمان. إلاَّ أن نظام الكتابة المنحدر مباشرة من عهد تشانغ، لا يزال يستخدم من قبل أكثر من مليار شخص اليوم»، كما قال هنري كسنجر(31).

ومع الأسف فقدت العديد من البلدان النامية لغتها الأصلية بسبب الاستعمار، ومن ثم فقد فقدت جزءًا كبيرًا من تراثها الثقافي وهويتها القومية. وكنتيجة لذلك، غالبًا ما تجد هذه البلدان أنفسها في مأزق، فمن ناحية فقدت كثيرًا من تراثها ومن ناحية أخرى فقد باءت محاولتها لمحاكاة النظام الغربي بالفشل،

لتحقيق ما كانت تصبو إليه من نتائج. ويبدو أن مصير هذه البلدان دائمًا ما يحدده الآخرون وغالبًا ما تنتهي بها الحال إلى فقر مدقع وفوضى ممتدة لفترة طويلة من الزمان.

خلال عملية بناء الدولة القومية في الصين، واكبت اللغة الصينية العصور المتغيرة. فقد اعتمدت على عناصر من ثقافات ولغات أخرى، ولذلك فقد مرت اللغة بالعديد من «التعديلات» حيث تم تبسيط الرموز الصينية، وتم تبني الصينية العامية الحديثة، وتم تطبيق نظام الصوتيات «بينيين» أو نظام الصوتيات المترجم إلى اللغة اللاتينية.

كل هذا جعل استخدام وتعليم اللغة الصينية أكثر سهولة. فأصبح الآن من الممكن ترجمة أعمال المعرفة الإنسانية من العالم الخارجي، كما أصبحت اللغة الصينية مواكبة للتطور السريع في العلوم وتكنولوجيا المعلومات. ففي الواقع أصبح للغة الصينية مميزات فريدة، وهو إيجاز غير مسبوق، ومعاني تخيلية وثقافية ضمنية حيث إن القليل من اللغات الأخرى تستطيع مجاراتها.

تعتبر اللغة الصينية مصدرًا أساسيًّا للتراث الثقافي الضخم الذي تتمتع به الصين، كما أن عدد مستخدمي اللغة الصينية أكثر من أية لغة أخرى «بحساب أن تعداد الدولة يتعدى المليار نسمة»، ويزداد تأثير اللغة الصينية أكثر بالتفاعل المستمر للصين مع العالم الخارجي.

كما أن الانتشار السريع لمعاهد كونفوشيوس في جميع أنحاء العالم، يبين أن اللغة الصينية أصبحت مصدرًا رئيسيًّا للقوى الناعمة للصين.

ويتخوف العديد من الصينيين مما يلاحظونه من انحلال أخلاقي في المجتمع الصيني، بفضل الإصلاح الاقتصادي ذي التوجه التسويقي «حيث سياسة الانفتاح»، ويختلفون على ما يبدو من أن المواطن الصيني يفتقر إلى الروح الدينية، ولكن قد لا يكون الدين هو الحل الصحيح للصين.

فـأي شـخص لـديه معرفـة بسيطة بتـاريخ العـالم، يعـرف أن الحـروب بـين المسـيحيين والمسلمين وبين الطـوائف المسـيحية المتعـددة، لـها تـأثير بـالغ الخطورة على الحياة البشرية، خصوصًا أن الصراعات الدينية لا تزال تؤثر على العالم اليوم. إنه لمن الصحيح أن المجتمع الصيني دائمًا ما كان علمانيًّا «يؤمن بالعقل» أكثر منه دينيًّا على مدار تاريخه الطويل، ولكنه أيضًا من الصحيح أن الثقافة الصينية المتأثرة بالكونفوشيوسية هي ثقافة أخلاقية وإنسانية. وأن هذه الأخلاق والإنسانية متضمنة في اللغة الصينية.

أي شخص يتقن معرفة مائة من المصطلحات والمقولات الصينية، يتعلم العقائد الأساسية للثقافة الصينية بكل مبادئها الأخلاقية، ويتوقع قواعد السلوك، وهذه المصطلحات عديدة مثل:

(أن تحمل نوايا حسنة تجاه الآخرين)

(الاعتماد على النفس)

(أن تكون دؤوبًا في العمل ومقتصدًا)

(أن تبذل جهودًا متواصلة لتطوير الذات)

(ألاَّ تكل من التعلم)

(أن نتعاون معًا في وقت الشدائد)

وعندما يسافر الشخص حول العالم، يبدأ حينها فقط يقدر كم هي ثمينة وغالية هذه العقائد.

وفي رأيي، فافتقار بعض الثقافات لهذه العقائد، يعكس بشكل كبير فشل العديد من المجتمعات والبلدان في هذا العالم. والذي يجب فعله في الصين اليوم، أن نحيي القيم الصينية المتضمنة في اللغة الصينية، من خلال التعليم وبهذه الطريقة سيصبح المجتمع الصيني أكثر انسجامًا وتداخلًا وإنسانية.

(6) سياسة فريدة

يستلزم لأية دولة حضارية تتمتع بالعناصر الأربعة العناصر العظمى المذكورة أعلاه وجود بنية فريدة وكفاءة للحكم السياسي، وحكم مثل هذه الدولة يمكن فقط أن يستند بشكل رئيسي إلى أنظمتها الخاصة المشكلة من ثقافتها وتقاليدها الخاصة، وكان هنري كسنجر محقًّا عندما شدد أن: «الصين دولة استثنائية، ولا يمكن لأية دولة أخرى أن تدَّعي أن لديها مثل هذه الحضارة المديدة والمستمرة، أو مثل هذا الارتباط العميق بماضيها العتيق ومبادئها القديمة في التخطيط والحنكة السياسية».

وعلى مدار التاريخ المديد والطويل لدولة الصين، أظهرت الحكومات اهتمامًا خاصًّا بتحسين مستوى معيشة الشعب، ومواجهة الكوارث الطبيعية والصناعية، والتغلب على جميع التحديات الناتجة عن الزيادة السكانية الهائلة، والمساحة الشاسعة للصين وإلاَّ ستفقد « عناية السماء».

وعلى مدى آلاف السنين الماضية شكلت الصين ثقافة سياسية تتسم برؤية طويلة المدي ونظرة شمولية لفهم السياسة الداخلية والخارجية. ويميل معظم الصينيين بشكل كبير لتقييم استقرار بلادهم العام، وازدهارها، فلم يكن من المتصور أن يقبل الصينيون ما يعرف بالنظام الديمقراطي ذي التعددية الحزبية مع تغيير في الحكومة المركزية كل أربع سنوات. وعلاوة على ذلك فإن كل السلالات الحاكمة المزدهرة في تاريخ الصين ارتبطت بوجود دولة قوية ومستنيرة.

إن الحزب الشيوعي الصيني (CPC) ليس حزبًا بالمفهوم الذي يدركه الغرب، فهو في الأساس يواصل التقليد الطويل لكيان «الحكم الكونفشيوسي» الموحد، الذي يمثل أو يحاول تمثيل مصالح المجتمع ككل «الجهاد من أجل المجتمع بالكامل». بدلًا من حزب سياسي من الطراز الغربي، الذي يمثل علنًا مصالح مجموعة بعينها. إن الدولة الحضارية هي نتاج «مئات الدول» دمجت معًا على

مدى آلاف السنين الماضية. ولو أن النظام السياسي الغربي طبق على هذا النوع من الدولة، لكان مصيرها المتوقع هو الفوضى، بل والتفكك وظهور الجماعات المتعصبة.

وتجربة الثورة الجمهورية الصينية عام 1911 خير دليل على ذلك، إذ قامت الثورة بمحاكاة النموذج السياسي الغربي، وكانت النتيجة أن سقطت الدولة على الفور في حالة من الفوضى والتفكك مع القادة العسكريين، الذين كان كل منهم مدعومًا بواحدة أو بعض القوى الأجنبية، ويحاربون بعضهم البعض من أجل مصالحهم الشخصية، وهذا هو الدرس الذي يجب دائمًا أن نضعه في الاعتبار «وقد تم التخلي عن ذلك عند نشأة الصين الجديدة».

ويعترف البعض في الغرب فقط بشرعية النظام الممنوح عن طريق التصويت الفردي والانتخابات متعددة الأحزاب. وهذه نظرة سطحية، بمعنى أنه إذا تم تطبيق هذا المعيار فلن يكون للولايات المتحدة أي حق في الشرعية قبل منتصف الستينيات، حيث إن معظم السود لم يتمكنوا من ممارسة حقهم في التصويت حتى مجيء حركة الحقوق المدنية، وكان ذلك متأخرًا.

وقد قابلت ذات مرة باحثًا أمريكيًا يبحث في شرعية النظام الصيني، واقترحت أن يبحث بداية في شرعية الولايات المتحدة كدولة: فالولايات المتحدة اليوم ظهرت إلى الوجود متبعًا للاستعمار والهجرة واسعة النطاق من أوروبا، والتطهير العرقي للسكان الهنود الأصليين. ومن وجهة نظر الصينيين أو من وجهة نظر القانون الدولي المعاصر، لا يمكن للاستعمار ولا التطهير العرقي أن يشكلا شرعية. وفي النهاية وافق أن كل هذا كان جزءًا من التاريخ أو بعبارة أخرى، إن التاريخ هو من شكل وقرر الطريقة التي أقيمت بها الشرعية. هذا هو الواقع الحقيقي
على مر التاريخ البشري.

وبخصوص الصين، تعتبر الأفكار والممارسات السياسية على مدى آلاف السنين

الماضية، أهم مصدر للتصور الصيني للشرعية. فقد تشكل مفهوم الشرعية لدى الصين جَيدًا قبل مجيء الدول الغربية الحديثة للوجود. ويتوقف الخطاب التاريخي الصيني عن شرعية النظام على مفهومين أساسيين: الأول وهو (ما يعادله تقريبًا باللغة الإنجليزية «ربح أو خسارة عقول وقلوب الناس») والآخر هو: (اختيار المناصب على أساس الاستحقاق) وتفسر فكرة شرعية النظام هذه إلى حد كبير لماذا كانت الصين دولة أكثر تقدمًا، وأفضل حكمًا من الدول الأوربية في معظم الألفيتين الماضيتين؟ ولماذا كانت الصين قادرة على الظهور مرة أخرى منذ عام 1978 بظروف جديدة؟ وفي رأيي، فإن كلا المفهومين قد جسدا الحكمة الجماعية وشكلا الجزء الرئيسي للقدرة التنافسية للنموذج الصيني مع نظيرة الغربي.

ويمكن للمرء أن يقارن مفهوم الشرعية الصيني «اختيار المناصب على أساس الاستحقاق» على المجتمع الغربي، ويتساءل عن المفهوم الغربي للشرعية! دون هذه الشرعية القائمة على أساس الاستحقاق، كيف يمكن لنظام أن يكون مؤهلًا ليحكم؟ كيف يمكن لنظام مثل هذا أن يكون مسئولًا أمام شعبه وأمام العالم؟ ويتضح ذلك كمثال برئاسة «جورج دبليو بوش» وسنواته الثماني من عدم الكفاءة، التي تسببت في إحداث ضرر بالغ لمصالح الأمريكيين وشعوب أخرى كما تبين في الأزمة المالية وحرب العراق.

إن نظم الصين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، هي أيضًا أكثر شمولية، فعلى مدى تاريخ الصين الطويل تداخلت نظم الصين السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعددة مع بعضها البعض وتعايشت. وتراوحت هذه الأنظمة من «الدولة ونظام المقاطعة» إلى «النظام التابع» ثم إلى «النظام التابع لمرؤوسيه» ومن ثم « نظام الكيانات المستقلة» وهذا التنوع والشمول نادرًا ما تجدهما في دول النمط الغربي للإصلاح.

في الصين اليوم، توجد نماذج «الدولة الواحدة ذات النظامين» في هونج كونج وماكاو. ومناطق ذاتية الحكم للأقليات العرقية، وترتيبات مؤسسية اقتصادية

خصوصًا مع هونج كونج وماكاو وتايوان تحت مسميات مختلفة.

ومنذ ثلاثة عقود، شجعت الصين بعض المناطق لتزدهر أولًا، ومن ثم تتبعها مناطق أخرى، وهذه الأيديولوجية يصعب تفهمها في بلدان أخرى بتقاليد ثقافية وسياسية مختلفة. ولكن في الصين، وبفضل تقاليدها السياسية الفريدة أنتجت هذه المبادرة تأثيرًا ملحوظًا، أن 1+1 >2.

وبعض المفاهيم الصينية الأخرى مثل: «عندما تقع إحدى المقاطعات في مأزق، تأتي كل المقاطعات للمساندة»، و«يتم التعامل مع الدولة بأكملها كرقعة شطرنج واحدة» وهذا يعني أن التنسيق بين جميع المبادرات الرئيسية للدولة يشبه التحركات على رقعة شطرنج واحدة، هي بالفعل نادرة في معظم البلدان الأخرى ذات الأنظمة والثقافات السياسية المختلفة، «ويقصد هنا النظام الغربي».

ناقشت ذات مرة النموذج الصيني مع بعض العلماء الهنود، الذين لاحظوا أن النظام السياسي لدى الصين يمثل ظاهريًا الكثير من التركيز على السلطة، ولكن في الواقع كل الإصلاحات التي تتم في الصين لديها نكهة محلية قوية تتميز بها، وهناك مناطق مختلفة في الصين تتنافس وتتعاون مع بعضها البعض، وأن النظام الصيني أكثر ديناميكية ومرونة من نظيرة الهندي؟ وفي الواقع إذا أخذت المناطق الثلاث لدلتا نهر اليانغتسي كمثال، ستجد أن وظائف الدولة والسوق والمجتمع يختلف كل منهما عن الأخرى في اقتصاديات «شانغهاي وجيانغسو وتشيجيانغ».

وهذا التنوع يعكس في الحقيقة أن الدولة بأكملها تزدهر فيها المنافسة البينية المفيدة للدولة، والتعاون بين الأقاليم، وأن إعادة الظهور السريع للصين يمكن أن تُعزى إلى حد كبير إلى المزيج بين المنافسة والتعاون على المستويات المحلية.

باختصار، تعلمت الصين الكثير من الغرب لتصنع دولة قوية حديثة ومتمدنة.

وفي الوقت نفسه احتفظت عن عمد أو عن غير عمد بالكثير من تقاليدها الثقافية السياسية. وقد أتاح هذا للصين اليوم أن تكون على ما يبدو في وضع أفضل للتغلب على كثير من التحديات التي يمر بها النموذج الغربي، مثل الشعوبية القروية والمشكلات العرقية، التركيز على الأرباح قصيرة الأجل، التقييد الحرفي والمفرط للشرعية.

ومع مرور الزمن، فمن المتوقع أن تُحِدْث الحكمة السياسية الصينية تأثيرًا أكبر من أي وقت مضى على بقية العالم .

(7) مجتمع فريد

يرتكز المجتمع التقليدي في الصين على الأسرة وصلات القرابة، وقد استقر الأجداد الصينيون في الأساس كـ «مزارعين» انشغلوا بأعمال الزراعة، وهو ما لعبت فيه الأسرة وصلات القرابة دورًا مهمًّا وفريدًا. في المقابل فإن المجتمع الغربي ذو توجه فردي أكثر كما بدأ. بداية من حياة الترحال، التي كانت فيها علاقة الدم أقل شأنًا. ومن هذا المنطلق فإن كلاًّ من المجتمعين الصيني والغربي يشكلان نوعين مختلفين من المجتمعات. وبالمقارنة بالمجتمع الغربي القائم على الأساس الفردي، فإن المجتمع الصيني يرتكز أكثر بكثير على الأساس الأسري، وله توجه جماعي. وهذا التركيب يمتد أكثر ليصل إلى مجموعة كاملة من العلاقات والأعراف الاجتماعية كما ينعكس على شكل الحياة الصينية.

وعلى مدى آلاف السنين الماضية، ظهرت أيضًا بعض الأفكار الصينية السائدة مثل (التضحية بالنفس فداء للأسرة) و(الدفاع عن أسرة الفرد وحماية أمته) والتي شكلت ما يسمى (الأسرة والأمة شيء واحد) كما تتضمنها الرموز الصينية لكلمة «أمة» والتي تتألف من «دولة» و«أسرة»، وهذا الارتباط بين سعي الفرد والالتزام الاجتماعي الأسمى والأشمل، هو الفكرة الأساسية للكونفوشيوسية «وذلك على اعتبار أن الأسرة هي دولتك الصغيرة»، فمن أشهر

ما كتب كونفوشيوس «اعتن بالجانب الأخلاقي للفرد، رتب شؤونه، اعمل على إدارة البلاد بطريقة جيدة ودع السلام يسود تحت السماء أي على الأرض جمعاء». وفي عملية بناء الدولة الحديثة، ظلت هذه القيمة الكونفوشيوسية القديمة تتطور تدريجيًّا إلى شعور الشعب القوي بهوية الأمة الصينية وتماسكها بشكل عام.

ومع تسارع خطى التمدن، شهدت البنية الاجتماعية للصين تحولًا سريعًا. واستبدل الاقتصاد المعيشي القديم والمجتمع قليل الحركة، بمجتمع أكثر تغيرًا وأكثر تحركًا، متصلًا بالعالم الخارجي، وبناء على ذلك فقد شهدت أساليب حياة الناس تغيرات سريعة. ويبدو أثناء هذه العملية أنه تم تشجيع كل فرد في المجتمع وكل خلية من خلايا المجتمع لتحقيق الذات، كسب المال، وتحقيق المزيد من الإنجازات، ولهذا يعتبر المجتمع الصيني حيويًّا للغاية ومليئًا بالمنافسات والفرص. وبالرغم من ذلك في مثل هذا المجتمع سريع التغير، طفت إلى السطح توترات من كل الأنواع، كحالة مشابهة لفتى مراهق لديه كل الآمال والمخاطر التي يستلزمها هذا العمر. ولكن من منظور تاريخي أوسع قد تكون مرحلة التطور هذه حتمية لمجتمع يخطو نحو التمدن. «وهي الصراعات المشار اليها قبل ذلك».

ومع هذه الخطى المتسارعة للحداثة، من المعتقد جدًّا أن تحل القيم الغربية القائمة على الفردية والأنانية محل القيم الصينية الأسرية القائمة على الجماعية. إلاَّ أن الواقع مختلف، فبالرغم من الاندثار الحقيقي للكثير من القيم الصينية مع تسارع خطى الحداثة في الصين، فإن هناك رغبة متزايدة وقوية أكثر من أي وقت مضى في العودة إلى الجذور الصينية، وتبني بعض القيم الأساسية الصينية، ويحدث هذا اليوم في بيئة جديدة تمامًا تكون فيها الصين مفتوحة على نطاق واسع على العالم الخارجي.

ولا يوجد مثال أفضل لتوضيح هذا الاتجاه من أغنية البوب الصينية «العودة للديار» وهي أغنية تنتمي الى نوع موسيقى البوب، والتي حققت نجاحًا كبيرًا

وطنيًّا بين عشية وضحاها، منذ سنوات قليلة، ومن الواضح أنها لمست الوتر الحساس لمعظم الشعب الصيني: فمهما كانت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في الصين، لا تزال الأسرة هي جوهر الارتباط العاطفي لمعظم الصينيين، ولا يزال برُّ الوالدين حاضرًا جليًّا برغم الضعف الذي انتابه. وفي الصين اليوم، بالرغم من انتشار الحريات الفردية بشكل كبير لا يزال أكثر الناس على استعداد لتقديم التضحيات لأسرهم، لدرجة يصعب على الغربيين المتبعين للنظام الفردي فهمها أو تقديرها. ويعد هذا أيضًا السبب الرئيسي أن المجتمع الصيني يميل إلى أن يكون أكثر تماسكًا من غيره من المجتمعات الغربية. في الصين اليوم، يبدو أن ثقافة بر الوالدين تتماشى إلى حد كبير مع انتشار حقوق وحريات الأفراد.

على الصعيد السياسي، يتخذ البعض في الغرب أمرًا مسلمًا به أنه مع صعود الطبقة الوسطى في الصين، فإن المجتمع الصيني أيضًا سيتبع النموذج الغربي، وينتهي بنشوب صراعات بين المجتمع والدولة، وقد يظهر الجانب الفردي لدى الصينيين. ولكن تم اكتشاف أن الطبقة الوسطى في الصين اليوم أكثر من أية طبقة أخرى، هي القوة الراسخة التي تسع إلى تحقيق الاستقرار السياسي في الصين.

تتكون الطبقة الوسطى في الصين بشكل كبير من المثقفين الذين يقدرون قيمة استقرار الدولة، وهم أكثر وعيًا لحقيقة أن الصين شهدت الكثير من الفوضى على مدار تاريخها، وأن الديمقراطية الغربية قد جلبت الكثير من الفوضى في أماكن أخرى من العالم، وأن ثرواتهم التي حققوها بعد مجهودات هائلة لا تنفصل عن الاستقرار المتواصل للصين على مدى العقود الثلاثة الماضية. وبالنظر إلى المستقبل، فإن الاتجاهات الاجتماعية العامة في الصين، ستتبع على الأرجح نموذج تفاعلات تكميلية على نحو متبادل بين المجتمع والدولة، بدلًا من النموذج الغربي القائم على المواجهة بين المجتمع والدولة.

(8) اقتصاد فريد

على مدى تاريخ الصين طويل الأمد، لم يكن الاقتصاد اقتصاد سوق على وجه التحديد، بل اقتصاد إنساني. بمعنى آخر كان دائمًا اقتصادًا سياسيًّا أكثر منه اقتصادًا بحتًا. عمل الاقتصاد الصيني التقليدي لربط التنمية السياسية بالحكم السياسي، وربط تحسين مستوى معيشة الأفراد بالاستقرار العام للدولة، فضلًا عن تحقيق الحد الأقصى للأرباح. وتأثرًا بهذا التقليد، فإن تعليمات التنمية في الصين اليوم هي «تنمية محورها الإنسان»، و«تلبية مطالب الشعب». وفي التاريخ الصيني، إذا فشلت الدولة في تطوير الاقتصاد وتحسين مستوى معيشة الشعب، أو مواجهة الكوارث الطبيعية الكبرى، فستفقد قلوب وعقول الشعب، ومن ثم تفقد «عناية السماء».

ومن وجهة نظري، فالمفهوم الصيني «اقتصاد السوق الاشتراكي» اليوم هو في جوهره مزيج من اقتصاد السوق الغربية والاقتصاد الصيني التقليدي الإنساني. فلا يمكن لاقتصاد السوق ولا الاقتصاد الإنساني، أن يعملا منفردين بفاعلية. فالأول وحده يمكنه بالكاد تلبية مطالب السكان العامة، والذين دائمًا ما تكون توقعاتهم من الدولة مرتفعة، في حين أن الأخير وحده لا يسمح للصين بالمنافسة على الصعيد العالمي. وفي رأيي، أن النموذج الصيني اليوم قد جمع كلاً من نقاط القوة في النموذجين، وأن هذا المزيج أنتج القدرة التنافسية للاقتصاد الصيني مع بقية الاقتصاديات الغربية الأخرى.

في التقاليد الصينية للتنمية الاقتصادية على مدى آلاف السنين الماضية، كان التدخل الواضح للدولة دائمًا موجودًا، كما رأينا احتكار الحكومة «للملح» و«الحديد» في عصر أسرة «هان الغربية» (202 قبل الميلاد - 9 ميلادية)، أو حركة تعزيز الاتجار الذاتي في النصف الثاني من القرن 19. وانطلاقًا من تجربة الإصلاح والانفتاح على مدى العقود الثلاثة الماضية، فمن الإنصاف القول إنه إذا اعتمد أحد على المؤشرات العشوائية للسوق دون وجود دولة قوية تعمل على تعزيز وتنظيم مبادرات إصلاحية موجهة للسوق، لكانت قد استغرقت وقتًا أطول بكثير لإقامة اقتصاد السوق على أساس ونظام سليمين في الصين.

وبفضل ثلاثة عقود من الجهود الدؤوبة المتواصلة، اتخذ اقتصاد السوق الاشتراكي في الصين إلى حد كبير شكله الذي يجمع بين ما أسماه المؤرخ الأمريكي الصيني «راي هوانغ» «الإدارة العددية» أو (الإدارة الجزئية)، وما يمكن أن نسميه «التنظيم الكلي»، والذي خلق اقتصادًا أكثر تنافسية في العالم. و«الإدارة العددية» هي قوة الغرب الضاربة، ولقد تعلمت الصين إتقانها إلى حد كبير، بينما «التنظيم الكلي» متأصل في الثقافة الصينية وهي قوة الصين، ولم يدرك الغرب حتى الآن أنه يخدم مصالحه، فعليه أن يتعلم بعض الأشياء من الصين في هذا الصدد. ومن الصواب أيضًا أنه نظرًا للثقافة والتقاليد ذات التوجه الفردي، فإنه قد لا يكون من السهل بالنسبة للغرب القيام بذلك .في رأيي وفي ظل وجود العولمة المكثفة والمنافسة الدولية، لن يستطيع نظام قائم على كفاءة «إدارة العددية» فقط دون «التنظيم الكلي» أن يصبح قادرًا على المنافسة مثل الذين يستخدمون كلا الكفاءتين. وسوف أتناول هذا بتوسع في الفصل المقبل عن «نموذج التنمية الصيني».

باختصار، فإن الصين نفسها هي الكون الرائع. كما ذُكر آنفًا، فإذا كانت مصر القديمة، وبلاد ما بين النهرين، ووادي السند والحضارات اليونانية استمرت إلى هذا اليوم وشهدت عملية التحول إلى دول حديثة، فمن الممكن أن تكون دولًا حضارية. وإذا لم تتفكك الإمبراطورية الرومانية القديمة، واستطاعت إتمام التحول لدولة حديثة، لكانت أوروبا اليوم أيضًا دولة حضارية متوسطة الحجم، وإذا كان العالم الإسلامي اليوم المؤلف من عشرات الدول، يستطيع أن يتوحد تحت مظلة نظام حكم حديث، فيمكن أيضًا أن يكون دولة حضارية بأكثر من بليون شخص، ولكن الفرصة لجميع هذه السيناريوهات قد انتهت منذ أمد طويل، وفي العالم اليوم، فالصين هي البلد الوحيد التي تضم أطول حضارة مستمرة في العالم ودولة حديثة في آن واحد «وذلك بسبب المحافظة على وحدتها».

وفي الحقيقة، فإن أطول حضارة مستمرة في العالم في حد ذاتها حضارة

نفيسة ولا تقدر بثمن، بكل ما لديها من موروثات مادية وغير مادية للبشر، وآثارها على المستقبل، وينبغي للمرء أن يعامل هذه الحضارة بفائق الاحترام، إنها الحضارة الصينية قديمة وحديثة ومفعمة بالحيوية.
فلا يمكن ولا ينبغي أن يتم تقييم مظاهرها بالثنائيات المبالغ في تبسيطها مثل «حديثة» أو «رجعية» و«ديمقراطية» أو «استبدادية»، «معايير حقوق الإنسان مرتفعة» أو «معايير حقوق الإنسان متدنية» كما ادّعى بعض الباحثين الصينيين والغربيين.

إن محتويات الحضارة الصينية هي أكثر تعقيدًا وتطورًا مائة مرة، مما تستطيع هذه المفاهيم الضحلة أن تحويه. وبالفعل فلابد لحضارة استمرت لأكثر من 5000 سنة، أن تحتوي على بعض الحكم الفريدة من نوعها، ويجب علينا التعامل معها بالطريقة نفسها التي نتعامل بها مع الموروثات الثقافية المادية وغير المادية الأخرى للبشر، والتي أصبح البعض منها بالفعل بمثابة المصادر الروحية والفكرية، والتي تدير التحركات الحاسمة للصين إلى ما بعد النموذج الغربي.

إن الدولة الحضارية هي كل من «دولة واحدة ومئات الدول في آن واحد». كدولة واحدة، فهي تتميز بقوة تماسكها التي لا نظير لها، وكفاءة الحكم الكلي، وكمئات الدول في آن واحد لأنها تتسم بتنوع داخلي هائل، ولكن كجزء من حضارة الصين المستمرة لآلاف السنين، ويعمل هذا التنوع بشكل جيد تحت الفكرة الكونفوشيوسية «الوحدة في التنوع».

3.3 منظور جديد

طبقًا للنموذج الصيني، فإن جميع المقومات الأربع (السكان، الأرض، التقاليد والثقافة) هي ما تشكّل القوة العظمى لدولة الصين. فالصين لديها أغني الموارد البشرية، ويحتمل أن تكون أكبر سوق استهلاكية، كما أن الوضع السياسي الجغرافي والاقتصادي الجغرافي يعتبر وضعًا مميزًا. الصين لديها تقاليدها

الخاصة من التفكير المستقل، ولديها أغنى الموارد الثقافية في العالم. ومع ذلك، إذا تخلت الصين عن النموذج الخاص بها، وتبنت النموذج الغربي، فإن قوة الصين العظمي كدولة حضارية، قد تتحول إلى أن تكون نقطة ضعفها العظمى. وقد تؤدي الى ظهور الصراعات «مئات الدول في آن واحد» قد نصبح «مئات الدول في صراع»، وتأكيدها على خلق سياسة منسجمة قد تصبح سياسة خصومة، تعداد سكانها الضخم سيصبح مصدر خصب للنزاعات، أراضيها الشاسعة الموحدة ستنقسم وتتفكك، وتقاليدها المتنوعة ستصبح ذريعة لنزاعات لا نهاية لها، وثراؤها الثقافي سيصبح مصدرًا للصراعات الثقافية. ولربما ينتهي حلم نهضة الأمة الصينية أيضًا، ويتحول إلى كابوس.

نظرًا إلى طبيعة الدولة الحضارية، فلا يمكن ولا ينبغي للصين أن تقلد النموذج الغربي، ويتعين على الصين أن تكون انتقائية في تعلمها من العالم الخارجي، كما كانت الحال على مدى العقود الثلاثة الماضية. حيث تأخذ ما يفيدها فقط.

ولا يجب تحت أي ظرف من الظروف أن تفقد الصين هويتها الخاصة بها وقوتها المتأصلة، فعلى سبيل المثال، تقول وجهة النظر السائدة في الغرب أن اقتصاد السوق ينبغي أن يستند على الملكية الخاصة للأرض، ولكن الصين بلد كبير ذو كثافة سكانية كبيرة وأراضٍ محدودة صالحة للزراعة، ودائمًا ما أدى سوء التعامل مع الأراضي إلى حدوث أزمات اقتصادية واجتماعية على مدى تاريخ الصين الطويل.

وقد جمع نظام الأراضي الصينية اليوم بين الملكية العامة للأراضي، وحق الفرد في استخدام الأرض، وقد ثبت أن هذا الأسلوب المبتكر هو جزء أساسي من القدرة التنافسية العامة للصين. ودون هذا النوع من النظام المبتكر، كيف أمكن للصين في غضون فترة قصيرة جدًّا أن تقوم ببناء بنية تحتية من الدرجة الأولى، والقيام بتجديد المناطق الحضرية على نطاق واسع في جميع أنحاء البلاد، والسماح للملكية الوطنية لتصبح واحدة من أعلى المعدلات في العالم؟ وبطبيعة الحال، فإن نظام الأرض الصينية له نصيبه من المشكلات التي تنبغي

معالجتها خطوة بخطوة، ولكن يبقى مستقبلها مشرقًا، والتخلي عنها من الحماقة.

بالمعنى الأشمل، يمكن للصين والغرب أن يتبادلا الأفكار والممارسات لصالح كل منهما، والصين تعمل على ذلك على مدى العقود الثلاثة الماضية، ولكن على المستوى الأعمق هناك أشياء لا ينبغي ولا يمكن تغييرها؛ لأنها تشكل جوهر الأمة، وتميزها عن بقية الدول الأخرى، والجهود المبذولة لتغيير جوهر الصين من المرجح أن تبوء بالفشل الكامل. لأن التغيير لابد أن يكون جزئيًّا وليس كليًّا.

إن التقاليد السياسية لأية أمة لديها المنطق الداخلي الخاص بها، تفرض على الأمة أن تتطور طبقًا لهذا المنطق الداخلي، بدلًا من السعي الى الرومانسية السياسية التي يمكن أن تكون مكلفة للغاية لبلد عظمى وكبرى مثل الصين. في الواقع، حتى في بلد مثل بريطانيا، التي لديها تاريخ أقصر بكثير من الصين، التزمت تمامًا بتقاليدها السياسية الخاصة، ولم تقبل أبدًا النوع الفرنسي للديمقراطية السائد في معظم أوروبا. حتى إنني أتساءل عما إذا كان الاتحاد الأوروبي يستطيع أن يعمل بثلث سكان الصين فقط، لو أنه حكم تحت النظام السائد اليوم في الغرب، أي الانتخابات الشعبية ونظام التعددية الحزبية. إذا تبنى الاتحاد الأوروبي هذا النموذج، فإنه إما سيتحلل إلى فيل أبيض رمزي ليس لديه القدرة على دعم مصالح أوروبا الجماعية، أو أنه سيقع في حالة من الفوضى وينتهي بالتفكك والسعي وراء المصلحة الشخصية.

ربما تكون الحكمة الأعظم لدولة حضارية هي تقليدها التاريخي «السعي لإيجاد أرض مشتركة لتنحية الخلافات»، وتتجلى هذا الحكمة في المقام الأول في اللغة الصينية. فالرموز الصينية تتألف عادة من مكونات مختلفة، وغالبًا ما تعطي هذه المكونات إشارة لنطق ومعنى للكلمة، كما أن طريقة تركيبها غالبًا ما تتبع مبدأ «السعي لإيجاد أرض مشتركة لتنحية الخلافات».

فعلى سبيل المثال، وبتطبيق عملي، كل الكلمات التي تتعلق بالماء تحتوي على مكون يشير إلى الماء، كما هو مبين في الرموز الصينية لكلمة نهر، بحيرة، بحر ومحيط، وكل الكلمات المتعلقة بالمعادن تحتوي على مكون يشير إلى المعادن، كما هو مبين في الفضة والنحاس، الحديد، وكما ذكر الفيلسوف الألماني «مارتن هايدغر» في مقولته الشهيرة «لسنا نحن من يتحدث اللغة، بل اللغة تتحدثنا»، أي أن اللغة التي نستخدمها في الواقع تعكس طريقتنا في التفكير والتصرف. وفيما يبدو فإن اللغة الصينية تؤكد على حقيقة أن البحث عن القواسم المشتركة من التنوع هو سمة الثقافة الصينية، وبالتالي فإن المفردات الأساسية للغة الصينية هي أقل بكثير من أي لغات أوروبية. وتتطلب قراءة الصحف الصينية إتقان حوالي 3000 رمز، والتي بعد ذلك تتخذ جميع أنواع التراكيب للتعبير عن عدد لا نهائي من المعاني. وعلى النقيض تميل اللغات الغربية للبحث عن الاختلافات، ومن ثم لديها مفردات أساسية أكبر بكثير.

وفي رأيي، أن حكم أية دولة حضارية يتبع نفس المنطق، وإذا استطاع المرء التركيز على إيجاد القواسم المشتركة للمجموعات ذات المصالح المختلفة، فسيكون لديه فرصة أفضل لحل التوترات فيما بينها سواء كان التوتر بين المناطق، أو المؤسسات، أو الفئات الاجتماعية أو بين الأغنياء والفقراء. أما إذا انصرف عن النموذج الصيني «إيجاد القواسم المشتركة» للنموذج الغربي «التركيز على الاختلافات» فمن الأرجح أن يؤدي هذا إلى عدم الاستقرار الاجتماعي ونشوب صراعات. كما هي الحال عند تطبيق النظريتين الغربية والصينية.

إن مفهوم دولة حضارية يمكن أن يدفعنا إلى إعادة التفكير في الكثير من المفاهيم المُدْرَكة مسبقًا، على سبيل المثال نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي كمقياس لمستوى التنمية للمقارنة بين البلدان. في الحقيقة فإن مثل هذه المقارنات قد تكون مضللة بالنظر إلى البلدان مختلفة الحجم والطبيعة. فالأوركسترا السيمفوني التي تتألف من عدة مئات من العازفين، يصعب

مقارنتها بعازف كمان منفرد، أو عازف بيانو أو موسيقي تعزفها مجموعة من الفرق الموسيقية الصغيرة.

نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي بالنرويج أعلى بكثير من الصين، ولكن الصين لديها الآلاف من الصناعات التي لا توجد في النرويج. وإذا لزمت المقارنة، فربما يكون من المناسب أكثر أن تكون المقارنة بين اثنين من عازفي الكمان. مثلا النرويج: والتي يبلغ عدد سكانها 5 ملايين نسمة، وسوتشو وهي مدينة بالقرب من شنغهاي ويبلغ عدد سكانها 8 ملايين نسمة، هذا النوع من المقارنة قد يكون أكثر صلة وأسرع فهمًا للأشخاص المعنيين مباشرة.

وفي النهاية، يصعب مقارنة ملاكم الوزن الثقيل وملاكم الوزن الخفيف ولا يمكن مساواتهما بالطريقة التوسطية، حيث إنهما ينتميان إلى فئات مختلفة من الرياضيين. وإذا كان الملاكمين لا يمكن مقارنتهم بالطريقة التوسطية فكيف ستتم مقارنات بين البلدان وتصبح ملائمة حقًّا إذا كانت الخلافات داخل البلدان أكثر تعقيدًا 1000 مرة من الملاكمة؟

في حقيقة الأمر، إن الصين دولة كبيرة جدًّا، وموقعها الجغرافي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وأماكنها الثقافية هي ببساطة ضخمة جدًّا بحيث لا يمكن مقارنتها بمعظم الدول الأخرى. فعدد سكان الصين أربعة أضعاف عدد سكان الولايات المتحدة، وليس من الغريب الإشارة إلى أنها أقل من الناحية النظرية، إنه من الطبيعي فقط أن يكون هناك أربعة أضعاف مشكلات الولايات المتحدة في الصين، على الرغم من أنه في الواقع، ربما تكون المشكلات في الصين أقل منها في الولايات المتحدة، كما يتضح من حقيقة أن عدد السجناء في الولايات المتحدة هو أكبر منه في الصين. «لأن التجربة الغربية بها الكثير من التفكك والتعقيدات».

مثال آخر هو قياس عدد السائحين المسافرين إلى الخارج كونه مؤشرًا على حدوث تغير في مستويات المعيشة. الصين هي دولة حضارية كبيرة جدًّا،

وهي» تتكون من مئات الدول في دولة واحدة». عندما يسافر شخص ما من «النمسا» عبر «سلوفاكيا» إلى «المجر» و«جمهورية التشيك»، فهو تقريبًا مثل من يسافر من شنغهاي إلى «نانجينغ»، مع توقفات قصيرة في «سوتشو» «ووشى». واذا كان لزامًا علينا أن نطبق قياس عدد السائحين المسافرين للخارج كوسيلة لإجراء مقارنات دولية، فلربما يكون أكثر دقة، بالنظر إلى كل الصينيين الذين يركبون الطائرات أو القطارات فائقة السرعة داخل حدود هذا البلد الضخم.

كانت هناك 30 مليون رحلة متجهه إلى الخارج من كوريا الجنوبية في عام 2009، و60 مليون من الصين في العام نفسه ولكن كوريا الجنوبية دولة صغيرة، فور أن تصعد على متن الطائرة، قد تكون غادرت البلاد، وظاهريًا، فإن عدد السياح الصينيين المسافرين للخارج، يكون ضعف العدد في كوريا الجنوبية، ولكن في الواقع عدد الصينيين بمثل هذه الوسائل للسفر إلى الخارج لا يقل عن خمسة أو عشرة أضعاف.

وبالمثل، عندما يعامل أحد الدول الغربية كدول منفردة، بل كجزء من الحضارة الغربية، فيكتسب الفرد رؤية أكثر دقة للتاريخ، الثقافة، والواقع، ويصبح من الأسهل علينا أن نكتشف نقاط القوة المتأصلة، وكذلك نقاط الضعف في الحضارة، ونفهم أكثر كيفية التعامل مع الغرب وزيادة الثقة بالنفس. وإذا عقدنا إحدى المقارنات بين التطورات في الحضارات الصينية والغربية، سنجد أن صعود الغرب ليس ناتجًا ببساطة عن عمليات التصنيع والتمدن والعولمة وإقامة الديمقراطية، بل من العبودية والاستعمار والفاشية، والتطهير العرقي، واندلاع الحروب العالمية، والبلطجة واستغلال الكثير من الدول الأخرى. ومن بين الدول الغربية، توجد بلدان أقل فسادًا مثل بلدان الشمال الأوروبي، وبلدان فاسدة أيضًا مثل اليونان وإيطاليا. وسيكتشف المرء أيضًا الاتجاهات التاريخية طويلة الأمد بين الصين والغرب: فالصين قاد العالم لأغلب الوقت في الـ 2000 سنة الماضية، وبدأت التأخر عن الغرب من القرن 18، ثم بدأ اللحاق بركب الغرب منذ ثلاثة عقود.

إن الحضارة الصينية هي أطول حضارة مستمرة في العالم، وتبدو قادرة على جلب العناصر الإيجابية من الحضارات الأخرى، مع الحفاظ على هويتها الخاصة، تمامًا مثل البوذية الهندية، عندما تأثرت بالحضارة الصينية والماركسية أيضًا. فيتعلم الآن 400 مليون صيني اللغة الإنجليزية، و20٪ من المطبوعات الصينية كل عام هي كتب مترجمة، والصحف الصينية الأكثر انتشارًا Reference News، وهي صحيفة تحوي ترجمة يومية لأخبار الصحف الأجنبية والتعليقات. ويواجه «ماكدونالدز» صعوبات في العديد من البلدان، ولكن ليس في الصين. فهدف الصينيين يبدو واضحًا: إنهم يريدون التعلم من الآخرين، وفي النهاية القيام بما هو أفضل، وبالرغم من أن هذه الجهود قد لا تنجح دائمًا، فإنهم لن يتوقفوا.

ومن بعض الجوانب، قد يجادل أحد ما أن ثلاثة عقود من الإصلاح تشكِّل محاولة للسماح للحضارة الصينية لمواجهة المنافسة العالمية، لمعرفة ما اذا كانت ستصمد أمام مثل هذه المنافسة؟ ويبدو أنها قد صمدت أمام اختبار المنافسة الدولية، وأن محتوياتها الأساسية قد تم تنشيطها، وهكذا أصبحت الصين واحدة من البلدان الأكثر ديناميكية في العالم، وأن هذه الدولة الحضارية الفريدة ملزمة بالتأثير على التطور المستقبلي للنظام الاقتصادي والسياسي العالمي.

3-4 تجديد النظرة إلى الصين

في 18 يناير 2009، ترأس الرئيس الفنلندي السابق والحائز على جائزة نوبل «مارتي اهتيساري»(32) ندوة في بروكسل عن إدارة الأزمات في أفريقيا، ودعيت للتحدث عن النموذج الصيني. في المساء، عقد السفير الفنلندي والاتحاد الأوروبي مأدبة عشاء للمشاركين في الندوة. وعندما نهض «اهتيساري» للتحدث، ذكر أن العديد من القضايا في أفريقيا اليوم تتطلب أفكارًا وحلولا جديدة، وألقى قليلًا من الضوء على عرضي عن النموذج الصيني، وتوصل إلى استنتاج يتلخص في أن المكتب السياسي للحزب الشيوعي

الصيني يشبه مجلس إدارة شركة، وأن الأمين العام للحزب مثل رئيس مجلس الإدارة، وأن رئيس الوزراء مثل الرئيس التنفيذي للشركة، وأن الحكم في الصين تقريبًا أشبه بإدارة شركة. وطلب مني إعطاء رد.

فقلت له بالفعل لقد ألقينا الضوء على هذا السؤال. لماذا لا توجد شركات في العالم تنتخب رئيسها التنفيذي من خلال نظام التصويت الفردي لكل شخص؟ إذا تم القيام بذلك على هذا النحو، فإن الشركة ستكون عرضة للإفلاس. وبالمثل، فيما يتعلق بالنظام السياسي، ينبغي أن ننظر بعين الاعتبار حيث إنهم يمتلكون أفضل طريقة لحكم دولة. في رأيي إن جوهر الديمقراطية لأي بلد ما يكمن في إرادة الشعب والحكم الرشيد، بدلًا من الديمقراطية من أجل الديمقراطية، أو الانتخابات من أجل الانتخابات».

وكان يجلس بجواري الخبير الإستراتيجي الأوروبي «روبرت ج كوبر». وكان غير راض تمامًا عن إجابتي، وسألني: هل تقصد أن الصين لا تقبل فكرة لنكولن: «حكومة الشعب من الشعب لأجل الشعب؟ «أجبته: نحن بالفعل نقدر قيمة هذه المبادئ، ولكننا لدينا أيضًا تقاليدنا السياسية الخاصة بنا، وجوهرها يتمثَّل في مفهومين: أحدهما هو «كسب قلوب وعقول الناس، والآخر هو الجدارة بطريقة أخرى». في تقاليدنا السياسية أي بلد يجب أن تحكمها المواهب من ذوي الخبرة في إدارة شؤون الدولة المختارة على أساس الاستحقاق. وعلق الرئيس اهتيساري:» لقد قمت بزيارة الصين مرات عديدة، وغالبًا ما أخبر أصدقائي أن الصين مختلفة عن الاتحاد السوفييتي، وأنها حضارة قديمة، ولها نهجها الخاص للعديد من القضايا، وينبغي للمرء أن يكون قادرًا على الاستفادة من الحكمة الصينية».

واتفق معي في الرأي أحد الباحثين الحاضرين من وسط أفريقيا وقال مازحًا: «أوافق على أن مفتاح نجاح أي بلد هو نوعية قادتها، وهناك نكتة في بلدي تعبر عن مثل هذا: إن الهبات الغنية لأفريقيا الوسطى أثارت حسد كل جيرانها، ومن ثم ذهبوا إلى الله وسألوه لماذا وهب كل الموارد النفيسة لوسط أفريقيا وليس

لهم. كان رد الله بسيط ومباشر: «لا تقلقوا، لقد أعطيت كل شيء لوسط أفريقيا، باستثناء القادة الجيدين». وضحك الجميع وتحول العشاء إلى مناسبة لمناقشة كيفية فهم الصين وأفريقيا بشكل أوضح وأفضل.

إن صعود الصين، والفهم الحقيقي لهذا البلد، جذب الانتباه الدولي، فعلى سبيل المثال، نشرت مجلة «تايم» مقالًا مثيرًا للاهتمام بعنوان «خمسة أشياء يجب أن تتعلمها الولايات المتحدة من الصين»، تأليف بيل باول، في نوفمبر 2009. ويشير هذا المقال إلى أن زيارة الرئيس أوباما للصين «تأتي في لحظة حرجة بالنسبة للولايات المتحدة» والصين.

بالرغم من عبء 5000 عام من التاريخ، ظهرت الصين كموتور من التفاؤل والتجارب والنمو فتحدت الركود الاقتصادي العالمي، والشعور بأنها هي القوة الصاعدة في العالم لم يكن يوما ما بمثل هذه القوة. وعلى النقيض من ذلك، فإن الولايات المتحدة تبدو فجأة أعجز وأضعف، ولا يزال المزاج القومي الأمريكي بحالة مزرية، اقتصادها يخفق، سياستها الأحمر مقابل الأزرق مليئة بالأحقاد أكثر من أي وقت مضى .وقد تكون الولايات المتحدة واحدة من أقدم البلدان الرأسمالية في العالم والصين من أحدثها، ولكن لا يمكن إلقاء اللوم على أوباما إذا سأله أحدهم: «ما الذي تفعلونه أيها الرفاق حقًّا؟«

يسرد «بيل باول» قائمة بالأشياء الخمسة التالية التي يجب أن تتعلمها الولايات المتحدة من الصين:

(1) كن طموحًا

يقول باول إن الولايات المتحدة قريبة جدًّا

من أن تفلس ماليًّا، بعجز في ميزانية 2010 و2011 يتجاوز 1 ترليون دولار، ومن المتوقع أن يكون أكثر من 500 بليون في عام 2019. ولكن تبدو الدولة في بعض الأحيان مفلسة من حيث الرؤية والاستثمار للمستقبل. وما هو واضح

في الصين هو الشعور بطاقة التحرك للأمام. ليس هناك ترجمة مباشرة إلى اللغة الصينية لعبارة روح الاجتهاد. ولكن «يونغ وانغ تشى تزوو» ربما تكفي، وهي تعني حرفيًّا «امض قدمًا بشجاعة» فالصين كانت ولا تزال تتمتع بروح اجتهاد واضحة تمتد لسنوات طويلة.

ويقتبس باول كلمات «جيمس ماكجريجور»، الرئيس السابق لغرفة التجارة الأمريكية في الصين:

«واحدة من الأشياء الرئيسية التي نستطيع تعلمها من الصين هي تحديد الأهداف، ووضع الخطط والتركيز على المضي قدمًا بالدولة كأمة «، وأضاف يقول. «هؤلاء الرجال أخذوا الخطط الخمسية القديمة ووضعوها على رؤوسهم، وعملوا بكد، فبدلًا من أن يقرروا أي مصنع يأتي بالمواد الخام، وأي من المنتجات يتم تصنيعها؟ وكيف يتم تسعيرها؟ وأين يتم بيعها؟ يشمل تخطيطهم الآن: كيف نستطيع صناعة رقاقة السيليكون على مستوى عالمي في خمس سنوات؟ وكيف يصبح لنا دور عالمي في صناعة السيارات؟»

(2) المسائل المتعلقة بالتعليم

على الرغم من أن الصين «لم تخرج الكثير من الحائزين على جائزة نوبل»، كما ذكر باول فإن الصين تستثمر بكثافة في التعليم الأساسي للقوى العاملة:

وبعد عقود من الاستثمار في نظام تعليمي يصل إلى القرى النائية، وصل معدل محو الأمية في الصين الآن أكثر 86 ٪. وفي الصين على وجه الخصوص لا يتعلم الطلاب القراءة، فقط بل يتعلمون الرياضيات والعلوم أيضًا.

وتذكر المقالة بشكل أساسي

أن الطلاب يحصلون على الأساسيات بشكل صحيح، خصوصًا في الرياضيات والعلوم. نحن بحاجة إلى أن نفعل الشيء نفسه، فأطفالهم غالبا ما يتفوقون على أطفالنا.

يبدأ كل هذا بالتركيز الذي تضعه العائلات على أهمية التعليم. والذي يضع ضغطًا على الحكومة لتقديم نظام تعليمي لائق ومقنع.

(3) رعاية المسنين

يشير المؤلف إلى الفرق الكبير بين المجتمعين فيما يتعلق بالتعامل مع مسنيهم حيث يقول:

أستطيع أن أشهد على هذا بنفسي. فزوجتي تشون لينغ من مواليد شنغهاي، وقد ذهبنا لأول مرة لزيارة والدي الشهر الماضي في دار رعاية مسنين بالولايات المتحدة. كانت مرتجفة من هذه التجربة وقالت لي لاحقًا: «هل تعلم أنه عار كبير في الصين أن تضع أحد والديك في دار رعاية مسنين». فالعقد الاجتماعي في الصين واضح لقرون: يقوم الآباء والأمهات بتربية ورعاية الأطفال. ثم يرعى الأطفال والديهم عندما يصلون إلى مرحلة الشيخوخة. فعلى سبيل المثال، عندما اشترى المطور العقاري «جيانغ شياو لى» وزوجته شقة جديدة كبيرة في شنغهاي، قاما بذلك لأنهما يعرفان أنه في غضون سنوات قليلة، سينتقل والداه للعيش معهما وسيساعدهما في تربية ابنته، ومع تقدمهما في السن، سيقوم جيانغ وزوجته برعايتهما. وكما تطور الصين ببطء نظام تأمين اجتماعي للمتقاعدين ممول بشكل أفضل وأكثر ثقة، فإن الضرورة الاقتصادية التي تجعل الأجيال تعيش معًا ستقل بعض الشيء. لكن لا أحد يعتقد أنه كلما زادت الصين ثراء، سيتحول العرف الثقافي بشكل ملحوظ بالنسبة للاهتمام بالعائلة.

ويشير المؤلف،

إلى أن الأجداد يقوموا بتعليم الأطفال أثناء عمل الأب والأم، فيقومون بتثقيف الجيل الأصغر بقيم الأسرة والأمة. فيزودونهم بالشعور بالاستمرارية الثقافية

التي تساعد على ربط المجتمع ككل. يتطلب من الصين إجراء تغييرات واضحة لنظام رعاية المسنين، حيث أصبح المجتمع أكثر ثراء، ولكن كما تتخذ الملايين من الأسر الأمريكية القرار الوحشي، عما اذا كان سيرسل الآباء المسنين إلى دور الرعاية، فإن جرعة أكبر من الأخلاقيات الصينية قد تصل مجددًا إلى أمريكا.

(4) ادخر أكثر

يسلط باول أيضًا الضوء على معدل الادخار المرتفع في الصين وفوائده العديدة لهذا البلد:

فالصين، مثل العديد من البلدان الأخرى في شرق آسيا، مجتمع لديه حرص مالي ذاتي موقر لعدة قرون، وليس هناك فرصة من شأنها أن تغير ذلك في أي وقت قريب، حتى لو أنشأت الحكومة شبكة أمان اجتماعي أفضل، وشجعت بنجاح على زيادة إنفاق المستهلكين.
لماذا تحتاج الولايات المتحدة أن نتعلم القليل من التدبير؟ لأن معدل الادخار الصحي بما يشمل مدخرات الحكومة وقطاع الأعمال هي واحدة من أضمن مؤشرات السلامة المالية طويلة الأجل للبلد. فالمدخرات المرتفعة تؤدي، مع مرور الوقت، إلى زيادة الاستثمار، وهذا بدوره يولد إنتاجية المكاسب والابتكار ونمو الوظائف. باختصار، فإن المدخرات هي بذور الذرة لحصاد اقتصادي كبير، حيث تمت الإشارة إلى أن الشعب الأمريكي لديه رفاهية الشراء أكثر من الشعب الصيني.

(5) التطلع للأفق

يذكر المؤلف: أن عددًا كبيرًا من الصينيين غيروا مصائرهم من خلال جهودهم الذاتية في «بلد ذات رؤية مستقبلية»، ويقتبس قائلًا:

«إن الأمريكي الذكي الذي عاش في الصين لسنوات، والذي يريد تجنب أن

يتميز علنًا (لأنه قد يلقب «حاضن الباندا»، وهي كنية قديمة تعطى لأي شخص يقول أي شيء جيد عن الصين)، يوضح الأمر على هذا النحو: تسعى الصين لتصبح ما لم تصبح عليه بعد، فهي متحركة لأعلى، كما أن سجلها الحافل يواصل تعزيزها - وفخورة بذلك.»

و

إذا كان هذا يبدو مألوفًا بالنسبة للأمريكيين – الذين تقطعت بهم السبل، في الوقت الراهن، في أعمق كساد اقتصادي في 26 عامًا – فيجب أن تكون النظرية الصينية هي السائدة.

والأمور الخمسة التي أدرجها باول بقائمته تعتبر مظاهر الصين باعتبارها دولة متحضرة، فكونها طموحة لتخطيط وتنفيذ المشاريع الكبيرة، يعكس طبيعة دولة الصين القوية والمؤيدة للتحديث والتمدن، وتركيز الصين على التعليم يكشف عن التقاليد الكونفوشيوسية لتقدير أهمية التعلم؛ ورعاية المسنين هو استمرار لقيم الأسرة الصينية، مع التركيز على طاعة الوالدين، ويظهر ارتفاع معدل الادخار التقاليد الصينية لتقدير الصناعة والتوفير؛ والنظر للأفق يستحضر الأبيات الصينية المكتوبة منذ أكثر من 2000 عام: «وكما أن السماء دائمًا في حركة نشطة، لذلك يجب على الرجل أن يسعى بلا توقف»، وهي أيضًا تتفق مع التقاليد الكونفوشيوسية «اختيار الكفاءات بغض النظر عن خلفيتهم الأسرية».

ونشر أيضًا محرر صحيفة نيويورك تايمز روجر كوهين افتتاحية في يناير 2011 بعنوان «ديمقراطية الحزب الأوحد»، والتي تستحق أن ننقلها هنا بالنص حيث قال:

«ينتابني شعور بالتفاؤل تجاه الصين، بعد قضاء أسبوعين هنا، وربما يبدأ هذا الشعور مع الأباطرة الصغار والإمبراطورات. ففي منتزهات المدينة الرائعة والمناطق الحضرية، رأيت أطفال الصين يدللون من قبل الأجداد والآباء،

وترعاهم عوائلهم الكبرى.

الندرة قد تفسر أو تعبر عن الشغف: على الرغم من كون سياسة الطفل الواحد في الصين تجعل الطفل متميزًا، فإن هناك أثرًا أعمق يرتبط بالعمل، فالصراع على التمدن لم يهدم وحدة الأسرة مهما كانت الضغوط، وبعد مشاهدة ما يشهده المجتمع الأمريكي من انحلال، سنرى أن كبار السن يتركون ليدافعوا عن أنفسهم، سنجد أن المجتمع الصيني مجتمع متماسك.

وسنرى أن هناك العديد من صور الترابط بين الأطفال والأجداد، حيث كثيرًا ما نسمع عن نساء في عمر الشباب يعملن في المصانع الساحلية ويرسلن نصف راتبهن لمواطني بعض القرى مثل قرى منطقة «قوانغشى» مثلًا، وربما يرسلون المال لبناء طابق ثان للوالدين، كما نسمع عن أزواج في سن النضج يناضلون للحصول على «منح» لأولادهم ليتمكنوا من إكمال الدراسة العليا في الخارج أو يقوموا بعمل وديعة لمسكن الأهل.

والأسرة هي حجر الأساس العاطفي والتأمين الاجتماعي «فمالي يعني مال الأسرة وجميع عوائد استثمار الوالدين تعود عليهم في شكل رعاية في أواخر العمر»، إن الأطفال هم صندوق التقاعد « هذا ما قاله صديق صيني أمريكي يعيش هنا، فقد أخبرني قائلًا: إذا لم يكن لديك أطفال فماذا ستفعل عندما يتقدم بكم العمر؟

وبطريقة أخرى يمكن القول إن الصينيين يصطفون لغناء الكاريكوكي بعد ورديات طويلة في المصانع، ولكنهم لا يلعبون لعبة البولينج على الطريقة الأمريكية، فهم لا يعانون الضغط لأنهم بمفردهم، وهذه نقطة مهمة، فهناك المزيد من التغيير هنا، فقد خطط الصينيون لفتح 97 مطارًا جديدًا و83 شبكة مترو في السنوات الخمس المقبلة - فالأسرة تبدو لي عامل استقرار كبير حيث يبدو تأثيرها أكبر من القبضة الحديدية للنظام.

ونجد على سبيل المثال أن «أرثر كروبير» وهو خبير اقتصادي، قد أشار إلى «أن

قصص النمو الكبرى لا تعد أمرًا جميلًا، فإذا كان معدل نموك 10 % في العام، فهناك العديد من الأشياء التي ستنخفض قيمتها»، فمن المؤكد أن الصينيين ينتشرون مثل الغبار، ولكن العائلة أثبتت مرونتها في تسهيل الحياة لمن لا يملكون كيفية العيش، وتقديم المساعدة لهم، باعتبار أن هذا الأمر يعد بمثابة بوصلة أخلاقية (وذلك على الرغم من الفساد المنتشر).

ففي تقديري المتفائل أنه بعد انتهاء الأباطرة والإمبراطوريات، يمكنني أن أركز على الأمور التي لم يتم التركيز عليها، فبعد آسيا يمكنك أن تلاحظ غياب الضوضاء الأساسية، كما لو كنت قد أزلت الأصوات العالية السلبية من حياتك، مثل انخفاض الصوت عند إيقاف جهاز تكييف الهواء فجأة.

ماذا عن الطائرة الأمريكية التي تعمل دون طيار؟ إنها الحرب بالفعل، وتكاليفها والنقاش الدائر حولها، والأحاديث التي تدور حول الخوف والرعب، كما أنه قد تمت الإشارة إلى وجود انهيار مالي كبير ناتج عن الحرب، فالإبحار إلى الصين يتطلب قدرًا عظيمًا من البراعة والمال، مما ساعد على إنقاذ الاقتصاد العالمي من الضياع. فهذا المكان يثير قلق الغرب فهناك نمو... نمو..نمو.. مما يثر الرعب - عند عمل المقارنة - بدلًا من الشعور بالرهبة. فمركز جاذبية العالم يتغير مما يشير إلى وجود حتمية زلزالية.

وقد حافظت الصين على تقدمها في مجال الغاز الطبيعي، وعلى مركزها لمدة طويلة، وعلى علامتها الافتراضية والاتجاهات الموجودة في مجال الإسكان والعمل والضغوط التضخمية الناتجة عنها، كما أن هناك العديد من التطورات الموجودة في اقتصاد الدولة وقوى السوق والمخلفات الناتجة، إلاَّ أن العنصر الصاعد الثالث يعتبر من العلامات الاقتصادية التي احتلت مركز الصدارة خلال الـ 15عامًا الماضية، حيث ارتفع الدخل المتاح في السوق المحلية.

ولنفكر ماذا حدث في اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية منذ عقود، فقد تزايد عدد سكانها إلى 1.3 مليار نسمة، كما أن هناك ما يقرب من 10 إلى 15 مليون

من سكان الريف ينتقلون إلى الحضر، فما حجم المنازل والبنية التحية التي سنتحاج إليها. لنفكر في كل الأشياء المطلوبة، والتي لا يمكن الحصول عليها بنفس النوعية والكم والسعر، أعتقد أن الدوافع الكامنة وراء ذلك أنها لا تظل قوية.

بالطبع، يمكن الجزم بأن الاضطرابات السياسية أكثر خطورة، ولنقدم معًا تجربة فريدة للصين المفتوحة، لا أحد منا يمكنه أن يعرف كيف سيدار هذا العالم في عام 2050 هل هناك توترات هائلة أم سيقل الغضب والفساد؟ فعلى الرغم من صعوبة وجود صحافة حرة في الصين، فإن السبب الرابع المرتبط بنجاح الثيران الصينية يعتبر أمرًا مثيرًا للدهشة: فهناك يتم تطبيق مبدأ ديمقراطية الحزب الواحد.

إن التوترات السياسية غير موجودة في هذه البلد، فعلى النقيض سنجد أنه على الرغم من أن الانتخابات التمهيدية الأمريكية تقوم على التصويت داخل حزب واحد، فإن ذلك لم يسدل الستار على الغضب والقهر الذي يعانون منه، إلاَّ أن هناك أمرًا أهم من الأفكار السياسية في القرن 21 وهو المقاومة المشروعة للمواطنين الصينيين في تأكيد حقوقهم ليس بالنضال ضد الدولة، لأن هذا أمر خطير، ولكن استخدام القوانين ليكون لهم رأي. وتملك المؤسسات غير الحكومية العديد من الأجندات المرتبطة بالبيئة وحقوق العمال، وقد حدث ذلك بموافقة الحكومات الذكية.

وقد أضاف مانيو قائلًا: «إنهم يعرفون أنهم لا يستطيعون الإدارة بالطرق القديمة كما أخبرني صاحب إحدى الشركات الرائدة في مجال البيئة أنهم لا يستطيعون عمل سد للمياه لأنها تتدفق، ولكنهم يحولونها إلى الأماكن التي يريدونها سواء كان هذا المكان يطبق ديمقراطية الطرف الواحد إلاَّ أنني لم أعد أضحك على هذه الفكرة، فهناك انشقاق متناغم بين الفكرة الصينية القديمة للعائلة الصينية الممتدة، والتي تتم ممارستها يوميًا في هذا الشكل» انتهى.

وهنـاك افتتاحيـة أخـرى لمقالـة نشـرها «روبـرت ج. هيربولـد»، وهـو الـرئيس التنفيذي المتقاعد لشركة مايكروسوفت تحت عنوان» الصين مقارنة بأمريكا، وماهي البلد النامي»؟» ونشرت في جريدة «وول ستريت» في 9 يوليو 2011، وقد قام الكاتب بعمل مقارنة بين البلدين على النحو التالي:

البنية التحتية: دعونا نواجه الأمر، فولاية لوس أنجلوس متداعية ومطارها ضيق وقذر وصغير من ناحية الحجم وفي حالة سيئة، وفي المقابل سنجد أن مطارات بكين وشنغهاي هي العلامة التجارية الجديدة والنظيفة والواسعة، ويتوافـر فيـها الـود واللباقة ومصممة تصميمًا جيدًا، ويتم التعامل مع حجم المرور الكبير الموجود بها المطبق هذه الأيام.

فعنـد النظـر إلى الطرق السريعة القريبة من لوس أنجلوس، الموصلة للمطار يمكن القول إنها تالفة، كما أننا نعرف أن ولاية كاليفورنيا مفلسة، وربما كان هذا هو السبب، في المقابل سنجد أن البنية التحتية في المدن الصينية الكبرى مثل «شنغهاي» و«بكين» مصممة بطريقة بارعة للغاية، وتعبر عن حالة فنية وجديدة نسبيًا. كما أن الازدحام متشابه في المدينتين، ففي الصين يقوم المواطنون بشراء 18 مليون سيارة سنويًا، مقابل 11 مليون في الولايات المتحدة، كما أن الصين تعمل جاهدة على بناء الطرق لمواكبة هذا العدد الهائل من السيارات.

قد تم إكمال سكة حديد شانغهاي – بكين فائقة السرعة، حيث تستغرق الرحلة أقل من خمس ساعات لقطع 800 ميل، ومحطة «جوهر التاج» الموجودة في الصين التي تبلغ 500 ميل، ومن المتوقع أن تنمو السكك الحديدة إلى 10.000 ميل في عام 2020 وذلك مقارنة بشركة أمتراك المتهالكة.

القيادة الحكومية: هناك خلافات مذهلة، فكل اجتماع نحضره مع أربعة عملاء مختلفـين لشـركتين، وأربعـة ممثـلين مختلفـين للحكومـة الصينية، وقـد بـدأ ضيوفنا في مناقشة موجزة للعرض المقدم من الخطة الخمسية الثانية عشرة والمعلن عنها في 2011 حيث تركز الخطة الخمسية في المقام الأول على ثلاثة

محاور:

• تحسين مستوى الابتكار في الصين.

• إدخال تحسينات كبيرة على الطريقة البيئية الصينية.

• الاستمرار في خلق المزيد من فرص العمل، لتوظيف عدد كبير من الأفراد الذين ينتقلون من الريف إلى الحضر.

هل يمكنك أن تتخيل الكونغرس الأمريكي والرئيس يتعاونان لتنفيذ خطة موجودة لمدة خمس سنوات تتحقق فعلًا مثل الصين التي عادة ما تنجح في ذلك؟

وتعتبر خصوصية كل عنصر من عناصر الخطة الخمسية مثيرة للإعجاب، فعلى سبيل المثال سنجد أن الصين تخطط لخفض انبعاثات الكربون بنسبة 17 % بحلول عام 2016، في الإطار الزمني نفسه تسعى لتنمية الصناعات التكنولوجية الفائقة، لتزيد إلى 15 % من الاقتصاد الحالي التي تبلغ نسبته 3 %.

المال العام للحكومة: هذا الموضوع بصراحة يعد من الأمور المبهرة في الصين. فالصين تدير اقتصادها مع مراعاة المحافظة على تدفق تريليونات الدولارات الاحتياطية، وفي المقابل سنجد أن البيانات تشير إلى موقف الحكومة الأمريكية السيئ الذي يزيد سوءًا والذي يشبه الكارثة اليونانية.

***

التكنولوجيا والابتكار: تعتزم الصين اكتساب القدرة على المنافسة على الصعيد العالمي، في مجال الابتكار التكنولوجي واسمحوا لي بذكر بعض الإحصائيات الموجودة في المنشآت التي تمت زيارتها على مدى السنوات العشر الماضية، كما يعتبر معهد الفيزياء الحيوية هو الذراع التابعة للأكاديمية الصينية للعلوم، وقد قامت الحكومة الصينية باستثمار مبالغ كبيرة في هذا المسار. وقد ركز

اليوم ما يقرب من 3000 عالم موهوب في مجال البحث، في جميع أنحاء العالم على مجالات مختلفة مثل علوم البروتين، والمخ والعلوم المعرفية.

وقد قمنا بزيارة معهد أبحاث شنغهاي المتطورة، وهناك ذراع أخرى للأكاديمية الصينية للعلوم، وهنا واحة للعلوم والتكنولوجيا الضخمة قيد الإنشاء تتكون من أربعة مبان، إلاَّ أنه يتوقع أن تزيد إلى 60 مبنى على قطعة أرض كبيرة، أي ما يعادل نحو ثلث ميل مربع. ويجري حاليًا باحثو الدكتوراه بحوثًا تهدف إلى وضع هدف واضح وصريح تم تحديده كما يلي: «الهدف أن نكون شركة رائدة في مجال تطوير التكنولوجيا الجديدة المرتبطة بقطاع الأعمال».

وكل المعاهد المختلفة التي تدار من قبل الأكاديمية الصينية للعلوم، والتي على وشك أن تشهد زيادة كبيرة في الحجم، وسيتم العمل على تطبيق برنامج توظيف جديد يسمى «العشرة آلاف موهبة». وتبذل الحكومة الصينية هذه الجهود بغرض تدريب الأفراد الصينيين والمقيمين في الوقت الحالي خارج الصين، وقد ركز هؤلاء على الطراز العلمي والقدرات التقنية، وكان التركيز في المقام الأول على الدكتوراه، وعلى مستوى متعدد من الجامعات والمعاهد العلمية خارج البلاد. وفي كل عام من أعوام الخطة الخمسية الجديدة سنجد أن الهدف هو توظيف 2000 فرد من الأفراد العائدين للصين.

العلاج: بناء على ما سبق يمكن أن أفسر لك لماذا طرحت السؤال التالي: ما البلد النامي؟ وما الدول المتقدمة ؟ السبب هو معرفة ماذا يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية ؟ وماذا ينبغي أن تفعل الولايات المتحدة وما هو العلاج؟ حيث يحتاج الساسة في واشنطن والناخبون الأمريكيون إلى معرفة أنهم يسعون للحصول على النجاح، وإجراء تعديلات كبيرة لوضع الولايات المتحدة الأمريكية على المسار الصحيح: حيث يجب عمل موازنة ثابتة وتخفيف عبء المستحقات، ويجب أن يتم تنفيذ خطة شديدة اللهجة لخفض الديون، والحصول على الموافقة على بعض الخطط التي تحقق الفوز «مثل استيقظوا أيها الأمريكيون».

الفصل الرابع

ظهور نموذج للتنمية

4-1 «توجهات ما بعد الأزمات:

تأثرت أغلب دول شرق آسيا فيما مضى بالحضارة الصينية خصوصًا فيما يتعلق بتقاليدها وممارستها الكونفوشيوسية، حتى أنه قد تم إطلاق مصطلح «منطقة الثقافة الكونفوشيوسية» أو «منطقة الأكل بالعيدان الصينية « على معظم هذا الجزء. والحقيقة أنه لا يمكن فصل النموذج الصيني للتنمية عما يُسمى بنموذج دول شرق آسيا، وربما الأكثر واقعية أن يتم النظر إلى النموذج الصيني على أنه امتداد فريد لنموذج شرق آسيا. ويشير نموذج شرق آسيا بصفة أساسية إلى عملية التحديث القائمة من قبل الدولة كما في حالة النمور الآسيوية، أو ما تسمى بنمور شرقي آسيا (سنغافورة وهونج كونج وكوريا الجنوبية وتايوان)(33) والتي تمتلك خلفيات ثقافية متشابهة. وبالرغم من المعوقات التي لا تزال تواجه هذه الدول فإنها تمكنت من تحديث اقتصادها باستخدام نموذج شرق آسيا.

وعلى غرار النمور الآسيوية، فقد نجحت الصين في تطبيق برنامج التحديث الخاص بها بالتزامن مع تحول اقتصادها إلى سوق اقتصادية اشتراكية. ونهوض أمة عظيمة يقدر تعداد سكانها بنحو 1.3 مليار نسمة، يوضح الأثر الإيجابي لنموذج التنمية الخاص بها فيما يتعلق بالأسعار، وهذا ما لم تستطع النمور الآسيوية مواكبته، ولذلك فإن النموذج الصيني أكثر تأثيرًا واستمرارية من النماذج الأخرى على مستوى العالم.

وخلال الأزمة المالية التي حدثت عام 1997، أثار نموذج شرق آسيا الجدل، حيث تم توجيه الانتقاد إلى هذا النموذج، بالإضافة إلى النموذج الصيني أيضًا. حيث تكبدت كل من تايلاند وكوريا الجنوبية وإندونيسيا وماليزيا، خسارة ثقيلة خلال هذه الأزمة. وقد أشار العديد من المحللين حينئذ إلى أن السبب في

هذه الأزمة هو المحسوبية، أو ما يسمى بـ «رأسمالية المحاسيب» والتي تستخدم لتصف التدخل الحكومي الصارخ في الاقتصاد، والذي بدوره أدى إلى ظهور جماعات المصالح الخاصة والسياسيين الفاسدين، مما أدى إلى تضخم الائتمان وعقد صفقات السلطة من أجل المال ووجود الاقتصاد الواهي.

ولابد من التوضيح هنا: فباستثناء كوريا الجنوبية نجد أن كل الدول المذكورة سابقًا لا يمكن تضمينها بشكل فعلي في النموذج الآسيوي. فقد حاولت هذه الدول تطبيق النموذج الآسيوي بعد ظهوره ولكنها فشلت في تحقيق نجاح ملموس. وبمقارنتها بالنمور الآسيوية تجد أن التدخل الحكومي لديها كان ضعيفًا من حيث النظرة المستقبلية والاستمرارية ومستوى الواقعية. لذا فقد تسبب نظامها المالي المتحرر على الطريقة الأمريكية والمحسوبية إلى تحطم الاقتصاد .

وخلال المناقشات المتعلقة بتوضيح السبب الرئيسي في هذه الأزمة، أشار العديد من الباحثين الآسيويين إلى أن السبب الرئيسي في الأزمة المالية الآسيوية هو تطبيق «الرأسمالية المتهورة»، وليس «رأسمالية المحاسيب(34)، والتي بسببها عاث المضاربون الأمريكيون والغربيون فسادًا دون رقابة على السوق المالية. ويمكن القول إنه لو اتبعت مؤسسات الرقابة المالية الأمريكية نصائح هؤلاء الباحثين لكان من الممكن تفادي هذه الأزمة المالية الحالية.

ومن ضمن النمور الآسيوية كانت كوريا الجنوبية المتضرر الأكبر من الأزمة المالية في 1997 وبتتبع نموذجها للتنمية القائم تحت إشراف الدولة في الستينيات، نجد أن المؤسسات المالية في كوريا الجنوبية، والتي تعد بمثابة أذرع السياسة الاقتصادية للحكومة، قامت بمنح قروض لمؤسسات كبرى ذات علاقات وثيقة بالحكومة. ولكن من وجهة نظري فإن هذا التساهل في منح القروض، كان متزامنًا مع عملية التحول الديمقراطي منذ عام 1987 فقد صاحب عملية التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية توسع سريع في القومية الاقتصادية. وقد أدى استعجال حكومة كوريا الجنوبية في الاستثمار

في المؤسسات المحلية، وتحرير سوق المال في أوائل التسعينيات، واهتمام النخبة في كوريا الجنوبية بالانتخابات إلى إهمال الرقابة على الاقتصاد، الأمر الذى جعل من كوريا الجنوبية المتضرر الأكبر من النمور الآسيوية خلال الأزمة.

الجدير بالذكر أن كوريا الجنوبية كانت قد حققت نقلة اقتصادية كبيرة قبل أزمة 1997 بفضل نموذج شرق آسيا. ويمكن توضيح هذه النقطة بإجراء مقارنة بين كوريا الجنوبية وتنزانيا. فمنذ خمسين عامًا مضت كان نصيب الفرد من الدخل في تنزانيا أعلى من كوريا الجنوبية. ولكن حاليًّا فإن الفارق بين الدولتين شاسع: فكوريا الجنوبية تصنف على أنها دولة متوسطة التقدم، بينما تنزانيا لا تزال مجرد دوله نامية. وبتعبير آخر قد يكون لنموذج شرق آسيا بعض نقاط الضعف، والتي بسببها يواجه العديد من التحديات، إلاَّ أن نجاح فعاليته في رفع مستوى معيشة الأشخاص، وتحقيق الحداثة الاجتماعية والاقتصادية، هو أمر لا يمكن منافسته من قبل أي نموذج تنموي آخر. وهذا يثبت المكانة التاريخية لنموذج شرق آسيا.

وقد حاول بعض الباحثين المتخصصين التقليل من أهمية نموذج شرق آسيا، والنموذج الصيني في تلافي آثار أزمة 1997 وذلك عن طريق طرح حلين للدول الآسيوية التي تأثرت في ذلك الوقت. أولًا: التعزيز الكامل للسوق الاقتصادية، ورفض التدخل الحكومي في الاقتصاد (على الرغم من أن الولايات المتحدة تقوم الآن بعكس ذلك تمامًا).

ثانيًا: إرساء الديمقراطية الشاملة وذلك لحل مشكلة «رأسمالية المحاسيب»، وذهب «أماريتا سِن» الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد إلى أبعد من هذا، فقال إن هذه الأزمة هي بمثابة عقوبة لتلك الدول التي لم تطبق قيم الديمقراطية. ومن المثير للسخرية أن الأزمة المالية الحالية والتي هي أسوأ من أزمة 1997، قد بدأت في الولايات المتحدة التي تمثل نموذج الديمقراطية. ومع ذلك فلم يستطع نظامها الديمقراطي «الأفضل» التنبؤ بالأزمة، كما أن كفاءتها في إدارة الأزمة كانت أقل من المتوقع. وقد يتساءل المرء كيف يمكن

لأماريتا سِن أن يفسر هذا الآن.

وأنا أميل إلى تصديق أن القوة المفرطة لسوق المال في النظام السياسي الأمريكي، هي السبب الرئيسي في الأزمة الحالية، بل ويمكنني أن أذهب إلى أبعد من ذلك، وأستعير كلمات أماريتا أن الأزمة الحالية بمثابة عقاب لكل من يؤمن بأصولية السوق والأصولية الديمقراطية. ففي الواقع إن كلاً من السوق والديمقراطية هما نتاج للحضارة الإنسانية، حيث يمكن لكل دولة أن تتبناها طبقًا لما يتوافق مع ظروفها الداخلية. ومجرد تطبيق نموذج ديمقراطي محدد، أو توجه سوقي تحت دعوى أنه لا مثيل له، مشابه للأصولية الدينية، والتي يميل معتنقوها إلى رفض المنطق والتفكير العقلاني، ونتيجة ذلك تكون العواقب وخيمة. وهذا هو السبب الخفي وراء الكثير من القضايا في العالم الآن، من الانهيار المالي الحالي، إلى الفشل الكبير في مبادرة الشرق الأوسط التي كان يتبناها الرئيس الأمريكي بوش.

ومن الجدير بالذكر أن كلاً من كوريا الجنوبية وتايوان قد تحولتا إلى النظام الديمقراطي الأمريكي، بعد نجاحهما في تحقيق طفرة اقتصادية لم تكن متوقعة باستخدام نموذج شرق آسيا. قد أشار تقرير صدر في 2009 عن المكتب الاستشاري للمخاطر السياسية والاقتصادية (PERC) إلى أن معدل الفساد في تايوان أعلى من الصين. وعلى الرغم من رفض مواطني تايوان لهذا التقرير، فإنها الحقيقة. فقد استحوذ المال والعصابات على السياسة في تايوان، وتحول نظامها الديمقراطي بشكل سريع إلى سوق، عقب عملية التحول الديمقراطي بها. ولذلك دعا الرئيس التايواني ما يينغ جيو إلى التعاون الاقتصادي مع بكين من أجل إنقاذ الاقتصاد التايواني المتدهور. ويتسم هذا القرار بالحكمة نظرًا لقلة الاختيارات المتاحة أمام الاقتصاد التايواني. وقد واجهت كوريا الجنوبية المشكلة نفسها التي واجهتها تايوان، بعد التحول للنظام الديمقراطي، فقد تضررت الدولة بشكل كبير في أزمتي 1997 و2008، ويرجع الازدهار الحالي الذي تشهده كوريا الجنوبية إلى تعاونها الوثيق مع

الاقتصاد الصيني الذي لا يزال ينمو بسرعة فائقة.

إن مشكلة «رأسمالية المحاسيب» هي مشكلة كبيرة وتتطلب اهتمامًا كبيرًا، ويجب حلها بواسطة القيام بإصلاحات مؤسسية. غير أن الأزمة المالية الحالية أيضًا كشفت عما يمكن تسميته بالفساد المالي على الطريقة الأمريكية، وأثره الكارثي على الولايات المتحدة نفسها وعلى العالم أجمع. ويمكن وصف الفساد المالي على الطريقة الأمريكية بأنه «الجيل الثاني من الفساد». حيث يمكن تعريف الجيل الأول من الفساد على أنه القيام بعمليات «غير متحضرة»، مثل العمولات والتهريب والرشوة، وهذه كلها من النوع الأول. أما الجيل الثاني من الفساد فهو خفي و«متحضر» وممنهج. والعلاقة بين كلا النوعين الأول والثاني مشابهة لعلاقة الأسلحة الحديثة بالأسلحة التقليدية. فالفساد «غير المتحضر» مثل الأسلحة التقليدية التي تريق الدماء على مرأى ومسمع من الكل، أما الفساد «المتحضر» فهو يشبه الأسلحة الحديثة متقدمة التقنية والتي تُخفي قسوتها في أرض المعركة في شكل ومضات على شاشات المراقبة، ومما يخفى على كثير من الناس أن الأسلحة الحديثة في الحقيقة تسبب خسائر في الأرواح البشرية أكثر من الأسلحة التقليدية.

والجيل الثاني من الفساد يتميز بعدة خصائص.

أولًا: قدرته الفائقة على الخداع. حيث تتحكم وول ستريت في النفوذ المالي، وفي عمليات الإنتاج المختلفة وتطوير العديد من أدوات «السحر المالي».

ثانيًا: التواطؤ بين السياسيين ورجال الأعمال على الطريقة الأمريكية، وعقد صفقات السلطة من أجل المال. وخير مثال على ذلك هو الضغط الذي تفرضه بعض المؤسسات مثل مؤسسة رهن المنازل العقارية الفدرالية المعروفة بـ «فريدي ماك» ومجموعة الفيدرالية الوطنية للرهن العقاري المعروفة بـ» فاني ماي، على أعضاء الكونجرس الأمريكي في سبيل الحصول على امتيازات عند القيام بعمليات مراجعة لقواعد السوق الأمريكية.

وفي المقابل يحصل أعضاء الكونجرس الأمريكي على أصوات الناخبين والتمويل المالي السياسي اللازم لسياسات الإسكان التي يطرحونها.

ثالثًا، المضاربات المنظمة على نطاق واسع. فبعض التصرفات الشائكة «تم التغاضي عنها بشكل انتقائي» حيث تم منح التصنيف الأول AAA للعديد من المنتجات الرديئة، وذلك من قِبَل بعض المؤسسات التصنيفية، ومن ثم تم بيع هذه المنتجات إلى مستثمرين دوليين، مما أدى إلى خلق فوضى في السوق العالمية.

رابعًا: استغلال الثغرات القانونية والمناطق الرمادية (التي يصعب البت في موقفها القانوني) في تحقيق أرباح طائلة على حساب المصالح العامة. فكثير من الأشخاص في جميع أنحاء العالم أعلنوا إفلاسهم بسبب تلك التصرفات غير المسئولة والصفقات المغشوشة، ولم يستطيعوا تعويض تلك الخسارة؛ لأنهم وقعوا على عقود ملزمة لم يستطيعوا فهمها (حالة «الإفراط في التقيد بالقانون» والخسائر الناتجة عنها).

خامسًا: القاعدة الأساسية في الجشع وهي «احتفظ بالأرباح لنفسك واترك المجتمع يتحمل التكلفة» .

وفي دراسة أجراها «دانيال كوفمان» من مؤسسة بروكينغز على هذا النوع من الفساد، والتي توضح أنه إذا كانت المشاركة السياسية وممارسة الضغط من أنواع الفساد حينها لن تكون الولايات المتحدة «دولة منخفضة الفساد، تحتل التصنيف رقم 53 في الفساد من بين 102 دولة تم إجراء الدراسة عليها. وإذا ما تم وضع الفساد المالي وآثاره المروعة على العالم في الحسبان، حينها ستحتل الولايات المتحدة المرتبة الأعلى في الفساد المالي على مستوى العالم. ونتيجة لذلك فإن صافي متوسط ما تملكه الأسرة الأمريكية قد تراجع بنحو 25 % لتصل إلى 93000 دولار أمريكي، وهو يعد أقل مما تملكه أغلب العائلات في منطقة الصين النامية.

وقد أسهم كل ذلك في انخفاض مستوى الثقة في المؤسسات الأمريكية. وتبعًا لما ورد في دراسة اجتماعية قامت بها جامعة شيكاغو، فإن النسبة القليلة من المواطنين الأمريكيين والذين لديهم «ثقة كبيرة» في المؤسسات الأمريكية في انخفاض مستمر.

وفي مقال لبول كروغمان، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، في جريدة نيويورك تايمز بتاريخ 28 ديسمبر 2009 « قال أنه « في عام 1999 كان معظم من هم في مواقع صنع القرار يؤمنون بأن أمريكا كان لديها نظام نزيه في مجال محاسبة الشركات مما يعطي المستثمرين القدرة على اتخاذ القرار الصائب، ويجبر الإدارة على التصرف بمسئولية، ولذلك كانت النتيجة عبارة عن نظام مالي مستقر وفعال. ولكن ما هي نسبة المصداقية في كل هذا ؟ إنها صفر».

ويرى كروغمان أن خداع النفس والثقة العمياء كانتا السبب في «عدم خلق فرص عمل، وانعدام المكاسب الاقتصادية للأسر العادية، وانعدام المكاسب لأسواق المال» في الولايات المتحدة في السنوات العشر الماضية.

جدول 4-1 دراسة اجتماعية لمستوى ثقة المواطنين الأمريكيين في المؤسسات الأمريكية

2000

2008

1. الثقة الكاملة في الحكومة

2. الثقة الكاملة في الكونجرس

3. الثقة الكاملة في البنوك

4. الثقة الكاملة في الشركات

14 %

13 %

30 %

30 %

11 %

11 %

19 %

16 %

المصدر: ذي إيكونوميست بتاريخ 28 مارس 2009.

ويظـن بعض البـاحثين الصينيين أن إصلاح النظـام الاقتصادي والسياسي للصين، يتمثل في التحول إلى النموذج الأمريكي، والذي يعد بمثابة المرجعية العليا لديهم. علاوة على ذلك فإن الأزمة الحالية مع فقدان الثقة في المؤسسات الأمريكية العامة، التي تعمل بداخل الولايات المتحدة، تظهر أن إصلاح النظام الأمـريكي لا يزال أمامـه الكثـير. ولا عجـب فـي ذلـك، فحتـى «فرانسيس فوكوياما» صاحب كتاب «نهاية التاريخ والإنسان الأخير» قد شعر بالإحباط من الفساد السياسي في الولايات المتحدة، فقد نشر مقالة افتتاحية بتاريخ 17 يناير 2011 في جريدة فاينانشيال تايمز تحت عنوان «الديمقراطية الأمريكية لديها القليل لِتُعَلِّمه للصين». وقد أثنى بعض الصينيين على النظام الأمريكي وطالبوا الصين بتطبيقه كما هو، ولكن ما الوضع الحالي وقد تضاءلت الثقة الأمريكية في ذلك النظام؟

ويحتـوي النظام الصيني على بعض أوجه القصور، ولكنه في عملية إصلاح مستمر. وبفضل هذا الجهد المتواصل، ففي خلال العقود الثلاثة الماضية من

المستحيل أن تجد مكانًا في كل أنحاء الصين قد سجل فيه ((عدم خلق فرص عمل، أو انعدام المكاسب الاقتصادية للأسر العادية، أو انعدام المكاسب لأسواق المال)). هذا ويرفض بعض الباحثين في الصين الاعتراف بهذه الحقيقة، وظلوا بكل عناد طامحين في النموذج الأمريكي. وكما تقول الحكمة الصينية «صوب عاليًا حتى تصل إلى المنتصف»، فإذا صوبت نحو النظام السياسي والاقتصادي الأمريكي المليء بالعيوب، فلن تصل حتى إلى منتصفه، وستفقد في النهاية كل نقاط قوتك. ومن هذا المنطلق فإن الإصلاح الاقتصادي والسياسي في الصين، يجب أن يقوم على نقاط قوة الآخرين، بعيدًا عن النموذج الأمريكي المعيب، مع إطلاق العنان الكامل للقوة الصينية وتطوير المزيد من الأفكار المؤسسية المبتكرة، بما يتماشى مع الاحتياجات المحلية للصين.

4-2 النموذج الصيني قد يكون سبيل النجاح

في أكتوبر 1987 قام الأمين العام لحزب العمال الاشتراكي المجري «يانوس كادار» بزيارة الصين، والتقى مع دنغ شياو بينغ. وقد كانت المؤشرات الأولية للاضطراب في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي بدأت في الظهور وحينها نصحه دنغ شياو بينغ بعدم تقليد الغرب أو البلاد الاشتراكية الأخرى، وألاَّ يتخلى عن مزايا النظام الاشتراكي . ويبدو أن «كادار» كان رأيه مثل «دنغ» إلاَّ أن زملاءه في الوطن كان عندهم قناعة بالعكس وأرادوا القيام بعمل إصلاح سياسي شامل وذلك لتحويل المجر إلى مختبر للاشتراكية الديمقراطية». وأدى هذا إلى تطبيق العلاج بالصدمة في المجالات السياسية والاقتصادية، والذى يقصد به التحول الجوهري من الكيان الأساسي القائم على حزب واحد إلى النظام الغربي متعدد الأحزاب، ومن الاقتصاد الأصلي القائم على التخطيط إلى اقتصاد خصخصة السوق.

وبعد مرور عشرين عامًا، ما الوضع الحالي في المجر؟ فطبقا لتقرير جي إف كيه GfK والتي تعتبر أكبر مؤسسة لأبحاث السوق في ألمانيا، والذي أجرته في 2008 أن نسبة 62 % من المواطنين المجريين يشعرون بأن حياتهم أسوأ مما

كانت عليه خلال وجود كادار في السلطة، بينما أعرب 14 % أن حياتهم اليوم أكثر سعادة، في حين أن نسبة 60 % شعروا أن حياتهم في فترة كادار كانت أكثر سعادة. ولقد قمت بزيارة المجر في عام 1989، ومرة أخرى بعدها بعشرين عامًا، وأتت ملاحظاتي لتؤكد هذه الاستنتاجات.

وفي رأيي إن نصيحة دنغ شياو بينغ إلى كادار في الحقيقة هي عبارة عن تجسيد لجوهر النموذج الصيني: ((لا تقلدوا الغرب، ولا تقلدوا الدول الاشتراكية الأخرى، ولا تتخلوا أبدًا عن مزاياكم)). ومن خلال هذه «اللاءات الثلاث» بدأت الصين وبكل جرأة استكشاف الابتكارات المؤسسية، ونقاط قوة الآخرين، وفي الوقت نفسه أطلقت العنان لقوتها، مما أوصلها تدريجيًّا إلى إنشاء نموذج التنمية الخاص بها. وفي سياق التعامل مع الأزمة المالية العالمية، فقد أثبتت الصين قدرتها على التنظيم الكامل، وكانت أول دولة تنجو من هذه الأزمة. ولذلك فإنه ليس من المستغرب أن يعلن الخبير المالي الأمريكي- المجري «جورج سوروس» أن الصين هي أكبر المستفيدين من العولمة والأزمة المالية. ولكن كيف أصبحت الصين أكبر المستفيدين؟ أنا أعتقد، أن السر يكمن في نموذجها التنموي الفريد من نوعه.

وهذا النموذج يحوي بداخله ثماني خصائص هي بالترتيب: (1) المنهاج الفكري القائم على الممارسة، (2) دولة قوية، (3) إعطاء الأولوية للاستقرار، (4) الاهتمام بمستوى معيشة الشعب، (5) الإصلاح التدريجي، (6) التمييز الصحيح للأولويات وتسلسلها، (7) اقتصاد مختلط، (8) الانفتاح على العالم الخارجي. وهذا هو تلخيصي لتجربة الإصلاح والانفتاح في العقود الثلاث الماضية. وقد استنتجت هذه الخصائص اعتمادًا على البنية الحضارية لدولة الصين، وخاصةً فيما يتعلق بالعوامل الأربعة الركائز الأساسية» المذكورة آنفًا وهي الشعب، والدولة، والعادات، والثقافة. وهذه «الركائز الأساسية» قد حددت بشكل كبير مسار النموذج الصيني للتنمية. وفي خلال السنوات الثلاثين الماضية جازف بعض الأشخاص بمحاولة تخطي هذه الخصائص، ولكنهم بطريقة ما وجدوا

أنفسهم مضطرين إلى العودة إليها. ويبدو أن هذا التوجه الفكري تتحكم فيه الجينات الحضارية لدولة الصين: والتي إذا أهملت ستكون سببًا في معاناة بل وفشل النموذج الصيني للتنمية. وفيما يلي أقدم لكم شرحًا موجزًا لهذه الخصائص الثماني للنموذج الصيني:

(1) المنهاج الفكري القائم على الممارسة

تعتبر الممارسة هي البعد الفلسفي للنموذج الصيني. ومن منطلق «استخلاص الحقائق من الوقائع» تعتمد الصين على الواقع بدلًا من الكتب المنهجية، وفي الوقت نفسه ترفض الغطرسة غير المبررة. واستنادًا إلى تجاربها وتجارب الآخرين، فقد أطلقت الصين إصلاحات مؤسسية جريئة تتصف بالحكمة. وهذا البعد الفلسفي هو نتاج للحضارة الصينية، التي ترسخ لتلك النوعية من الثقافة والفكر. ويعد الاهتمام بنواحي الحياة والواقع والمجتمع، هي الصفات المهيمنة على النظرة الصينية نحو العالم أجمع. ولا يوجد لدى الصين التقليد اللاهوتي الموجود في الغرب، ولذلك، فإن المنهاج الفكري القائم على الممارسة لهو جزء من تقاليد الثقافة العلمانية الصينية.

ويمكن تتبع المنهاج الفكري القائم على الممارسة إلى تاريخ «التباحث حول الاسم والواقع» لمينج شي لون بنحو 300 سنة قبل الميلاد، فعلى سبيل المثال «الاسم» لابد أن يجسده واقع ولابد «للاسم» أن يعبر عن واقع. وهنا «الاسم» ليس فقط وصفًا لكيان، ولكنه كل الأحكام التقديرية التي تؤيدها الحقائق والوقائع.

ويقدم الفيلسوف الصيني «جاو تينغ يانج» هذا النموذج من التقليد الفلسفي الصيني كما يلي. فعادة ما يسأل الفلاسفة سؤالين: الأول هو «الكينونة» وتعبر عن «الوجود»، و«ما هو موجود» في علم نظرية الوجود، والآخر هو «ما يجب أن يكون» بمعنى «ما الذي يجب أن يكون» في الخطاب المعياري، ولكن التقليد الثقافي الصيني يركز أكثر على الممارسة، بينما الهم الأكبر هو «ما الذي يجب

فعله» أو «ما الذي يجب فعله لتكون». وبمعنى آخر فإنها نظرية الممارسة تعتمد على الفعل، والممارسة والتجريب.

ولا يقتنع الإصلاحيون الصينيون بنظرية الوجود، أو النظريات المعيارية للفلسفة الغربية، ويضعون مبدأ الممارسة فوق كل ذلك. ولا يقبل الإصلاحيون الصينيون بالتوصيفات الغربية المجردة، بخاصة أسئلة مثل «ما اقتصاد السوق؟»، أو «ما الذي ينبغي أن يكون عليه اقتصاد السوق؟»، أو"ما الديمقراطية؟»، و«ما المقصود بالحداثة؟» فهم مشغولون بإجراء التجارب لكي « يبحثوا في كل المعطيات» ومن ثم الخروج بنتائجهم المستقلة. وبمعنى آخر، إن نجاح النموذج الصيني لا يعتمد على استنتاج القيم المبنية على الحقائق. وبدلًا من ذلك، يضع الإصلاحيون الصينيون الممارسات المبنية على الحقائق، فوق القيم المبنية على الحقائق مما يتيح لهم القيام بالعديد من المشاريع التجريبية. فعبر التجارب والأخطاء المتكررة، استطاعت الصين ليس فقط أن تصنع معجزات اقتصادية، بل أيضًا قامت بإعادة صياغة بعض الحقائق التي كان الغرب يعتبرها من المسلمات.

وقد يكون هذا الاختلاف الفلسفي هو السبب، في أن الإصلاحات التي يتبناها الغرب تبدأ بإجراء تعديلات دستورية، وما يتبعها من تغيير في القوانين والقواعد المنظمة ثم يتبع كل ذلك التطبيق.

بينما النموذج الصيني هو على النقيض تمامًا. فتبدأ الصين بإجراء التجارب والمشاريع التجريبية على نطاق ضيق، وإذا ما أثبتت نجاحها يتم التوسع فيها إلى مناطق أخرى. ويتبع هذه الإجراءات تغيير في القوانين والقواعد المنظمة، وفي النهاية إلى تعديلات دستورية إذا دعت الحاجه إليها. وبشكل عام تتبنى الصين منهاجًا تقريريًّا أكثر منه استنتاجيًّا. وبشكل خاص، نجد أن معظم الصينيين هم أكثر ميلًا نحو تلخيص التجارب ومنها إلى إقرار النظريات. ويدرك الصينيون أن النظريات قد تساعد في توجيه الممارسات، ولكن الممارسات غالبًا قد لا تتبع النظريات. وفي الحقيقة، إن العالم المادي له قوانينه

الخاصة ويستطيع الشخص تدريجيًا أن يكتشف هذه القوانين من خلال الممارسة.

إن الصين لا تقبل النزعة الرومانسية في السياسية، والتي فيها الواقع لابد أن يتفق مع نظريات معينة. وإلى حد كبير يرجع ذلك إلى حقيقة أن الصين تعلمت دروسًا مفيدة من تجاربها السابقة حول الرومانسية السياسية. وهذا المنطق في الثقافة السياسية الصينية ساعد الدولة في عدم الوقوع، على الأقل، في نظر معظم الصينيين اليوم، فقد استطاعت الصين الوقوف في مواجهة «المكائد» السياسية والاقتصادية مثل العلاج بالصدمة، والخصخصة الشاملة، والكوارث المالية وشلل الديمقراطية الزائفة، وفي النهاية ظهرت الصين في أوج عظمتها.

(2) دولة قوية

الصين دولة قوية وصادقة وداعمة للتنمية، وقادرة على وضع أهداف واضحة تمكنها من تحقيق الحداثة، وتطبيق استراتيجيات تنموية، وسياسات تعود بالنفع على الدولة على المدى الطويل. والدور الذى تلعبه الدولة في التنمية الاقتصادية للصين، غالبًا ما تحدده «الركائز الأساسية» التي سبق ذكرها من الشعب والدولة والعادات والثقافة. وتشكلت الدولة المركزية الصينية بعد توحيد البلاد على يد الإمبراطور «تشين شي خوانغ» في عام 221 قبل الميلاد. وحينها تم تطبيق نظام الولايات والمقاطعات في جميع أنحاء الدولة. وهناك مثل يقول «النظام الذى أنشأه تشين تم توارثه في جميع الأسر الحاكمة اللاحقة. «وفي هذا النظام تم تعيين المسئولين المحليين بواسطة الحكومة المركزية، وتم إقرار اختبارات الخدمة المدنية في عهد مملكة سوي (نحو 600 عام بعد الميلاد)، وكان يتم اختيار وتعيين المسئولين من خلال اختبارات «كه جيو» بغض النظر عن تاريخ عائلاتهم، على نقيض السياسة المتوارثة في التاريخ الأوروبي، وكانت الخدمة المدنية الصينية متفوقة على مثيلاتها في أوروبا بنحو 1000 عام . ولاحقًا تعلمت أوروبا من الصين نظام اختبارات

الخدمة المدنية بعد عصر التنوير في القرن الثامن عشر.

وقد شكل كبر دولة الصين صعوبات وتحديات إضافية على الحكومة الصينية. وقد أسهمت متطلبات البنية التحتية، وإعانات الكوارث والدفاع عن الحدود، في تطور نهج الدولة من أجل خلق دولة قوية، ولا يمكن فصل هذا النهج عن التحديات الكبرى التي تواجه حكم منطقة كبيرة كثيفة السكان ولا تزال هذه هي الحال حتى الآن . فنأخذ على سبيل المثال موسم السفر لحضور عيد الربيع السنوي في السنوات الأخيرة حيث يسافر الصينيون إلى ديارهم من أجل لم شمل الأسرة خلال العيد- هو خير دليل على الموروث الثقافي الصيني. وهناك أكثر من 2 مليار رحلة يتم القيام بها كل عام . فقد شهد مهرجان الربيع في 2011 نحو 2.9 مليار رحلة. فما الذي تعنيه 2.9 مليار رحلة ؟ تخيل أن إجمالي سكان أمريكا الشمالية والجنوبية وأوروبا وأفريقيا يتنقلون من مكان لآخر في شهر واحد. فلا يوجد أي نظام سياسي آخر قادر على مواكبة هذا النوع من التحديات إلاَّ إذا كانت دولة ذات كفاءة عالية مثل الصين.

خلال العقود الثلاثة الماضية من الإصلاح والانفتاح، تم الاستفادة من قوة الدولة التي تشكلت عبر تاريخ الصين الطويل، وقوة الحزب التي نهضت في أوقات الثورات العنيفة والقدرة على التطور، وأيضًا القيام بمبادرات الإصلاح، كل ذلك من أجل تطوير قدرة الصين على الحداثة. ويشير «غونار ميردل» الحائز على جائزة نوبل، أن هناك عقبة تواجه البلدان النامية التي تسير على خطى النموذج الغربي ألا وهي ما يطلق عليه «الدولة الرخوة». «الدولة الرخوة» في رؤيته هي دولة لديها ضعف في قوة التنفيذ، حيث إن حكومات هذه الدول قد سيطرت عليها العديد من الأهواء والمصالح والخصومات الدائمة بين السياسيين والاقتتال الداخلي. فنادرًا ما يصلون إلى اتفاق حول بناء جسر أو طريق سريع، أو حتى تطبيق سياسات التخطيط الأسري، أو تخطي مستوى الدول النامية. ونتيجة لذلك يتوقف مستوى التحديث لديهم، ولا توجد لديهم أية فرصة لمواكبة العالم المتقدم أو حتى تجاوزه.

وقد تمكنت الصين من تحقيق أكبر ثورتين في المجالين الصناعي والاجتماعي في تاريخ البشرية وذلك خلال العقود الثلاثة الماضية، حيث تمكنت من مساعدة اكثر من 400 مليون شخص على تجاوز الفقر. وصاحبت هذه العملية توترات اجتماعية، والعديد من الاضطرابات الأخرى، ولكن قوة الدولة ونزاهتها وتصميمها على النجاح، مكنها من عدم فقدان السيطرة، أو الوقوع في الفوضى، كما هي الحال في بعض الدول الأخرى كما نجحت في تقليل الصراعات الاجتماعية المحتملة بسبب عملية التحول الاجتماعي، التي جرت على نطاق واسع.

وقد أسهم تدخل الدولة، وعمليات الإقناع في تقليل تكلفة فض الصراعات الاجتماعية المتعددة. ودون شك فإن الصين تمتلك أفضل قوة تنظيمية على مستوى العالم، والدليل على ذلك استضافة الصين لدورة الألعاب الأوليمبية في بكين في عام 2008. وتعد قوة الدولة أمرًا ضروريًّا في مسيرة الصين نحو التحول إلى أمة متقدمة من الطراز الأول.

وعلى نطاق الحوكمة، فقد واجهت الدولة الصينية مهمة القيام بإصلاحات، وابتكارات مؤسسية خاصة بها في شتى المجالات، وذلك من أجل إعادة ضبط العلاقة بين الدولة والمؤسسات من ناحية، والدولة والمجتمع من ناحية أخرى، وذلك لضمان الإشراف الفعال من جانب الدولة. أما في مجال التنمية الاقتصادية فكان يجب على الدولة أن تحدد بشكل أوضح نطاق تدخلها. وعلاوة على ذلك فإن الثقافة السياسية الصينية تقتضي أن أي اقتطاع أو تعديل لوظائف الدولة تقوم به الدولة بنفسها، كما حدث في عملية الإصلاح الصينية، حيث قدمت بكين العديد من المبادرات الجيدة لتوسيع نطاق اللامركزية في عملية صنع القرار.

(3) إعطاء الأولوية للاستقرار

استطاعت الصين أن تحافظ بشكل جيِّد على التوازن بين الاستقرار والإصلاح

والتنمية خلال العقود الثلاثة الماضية. فوجود ذلك العدد الهائل من السكان والموارد المحدودة، قد يؤدي إلى عملية تنافس على الموارد النادرة والتي من السهل أن تخلق حالة من عدم الاستقرار في بلد بحجم الصين. وعلاوة على ذلك فإن مقولة «المئات من الدول في دولة واحدة» تبين كيف أن الصين بداخلها تنوع ثقافي وعرقي أكثر من معظم الدول، وغالبًا ما كان هذا التنوع سببًا في النزاعات والصراعات على مدار تاريخ الصين الطويل. وأيضًا نجد أن الاستقرار الصيني مهدد من قِبل راغبي الانفصال والقوى المعادية. فهناك بعض الأشخاص في الغرب لا يزالون يأملون في استقلال «التبت» و«شينجيانغ» و«تايوان» و«منغوليا الداخلية»، بل ويتوقعون حدوث حالة من الانفصال في الصين كما حدثت في الاتحاد السوفييتي ويوغوسلافيا سابقًا. ولكن باءت تلك المحاولات بالفشل بفضل الموروث الصيني السائد، والذي يؤمن بدولة قوية موحدة، بالإضافة إلى الرغبة العامة لدى معظم الصينيين في وجود دولة موحدة مزدهرة، وثقتهم في النمو السريع للصين لتصبح السوق الوحيد الأكبر في العالم.

إن الحجم الكبير لدولة الصين الحضارية، يعني بالتبعية وجود أسباب عديدة للنزاع الداخلي أكثر من معظم الدول الأخرى. ولهذا فإن «دنغ شياو بينغ» الذي يعد مهندس الإصلاح والانفتاح في الصين كثيرًا ما صرح بأن «الاستقرار في الصين مقدم على أي أمر آخر» وشدد على أنه «من بين كل الصعوبات التي تواجه الصين إلاَّ أن الاستقرار هو التحدي. بدون مناخ الاستقرار لا يمكن تحقيق أي شيء، وبغض النظر عن المكاسب التي حققناها إلا أنها قد تضيع بسهولة.» وفي خلال جولته التفقدية في جنوب الصين أكد على الفكرة نفسها، حيث إن «التاريخ لا يعطي للصين العديد من الفرص من أجل التنمية، فقد تنهار الدولة بين عشية وضحاها إذا ما ساءت الأحوال.

إن الانهيار أمر سهل ولكن بناء الدولة أمر صعب، وإذا ما حدثت الفوضى فسيكون من الصعب على الصين التعافي لسنوات عديدة. وقد كان هذا هو

استنتاج «دنغ» بناءً على قراءته لتاريخ الصين والعالم وتجربته السياسية الشخصية.

ولقد قمت بنفسي ببعض الحسابات التقريبية: فلمدة 140 عامًا منذ حروب الأفيون في 1839، حتى الانفتاح في 1978، كانت أطول فترة للاستقرار عايشتها الصين لم تتعد ثماني أو تسع سنوات على الأكثر. ثورات الفلاحين والاجتياحات الأجنبية، والصراعات بين القادة العسكريين والحروب الأهلية، والحركات السياسية المتتابعة، كل ذلك عرقل السلام والتنمية الاقتصادية في الصين، وسبب معاناة لا توصف للشعب الصيني. وفي النهاية جاء «دنغ» الزعيم الصيني العظيم، وعقد العزم على اتخاذ إجراء يضمن به الاستقرار السياسي في الصين من أجل تحسين مستويات معيشة الشعب، وحينها استطاعت الصين تحقيق ثلاثة عقود من التنمية المستدامة غير المسبوقة في تاريخ الصين الحديث. وبالفعل فإن مفتاح النجاح للنموذج الصيني هو تعزيز الإصلاح والانفتاح والتنمية الاقتصادية، في بيئة مستقرة داخل هذا البلد الشاسع المكتظ بالسكان.

ولذلك فإن هذه الدولة الحضارية، تمتلك فكرًا سياسيًا وتقليديًّا وموروثًا خاصًا بها، وهو الازدهار الكبير في وقت السلام الشامل. وفي ظل محافظة الدولة على الاستقرار والسلام، وإتباع سياسة مستنيرة للتنمية سيبذل الصينيون قصارى جهدهم للعمل والازدهار، وذلك لأنه في وجود السلام، سيتمكن معظم الصينيين من نشر تقليدهم: «الاجتهاد يصنع الثروة» والذي يتم تطبيقه في كل المجتمعات الصينية في جميع أنحاء العالم. فالعقبات والمصاعب التي تواجه عملية التنمية، يمكن التغلب عليها مادامت الصين محافظة على الاستقرار، ووتيرة التنمية. ويجب أن نشير إلى أن إعطاء الأولوية للاستقرار لا يعني تجاهل التحديات والمصاعب. على العكس فالاستقرار يخلق ظروفًا ملائمة لوضع حلول فعالة لكثير من التحديات.

(4) الاهتمام بمستوى معيشة الشعب

تمتلك الصين تقليدًا خاصًا بها، وهو الاقتصاد الموجه للشعب، الذي دام للآلاف من السنوات، حيث كان القدماء يقولون: «الشعب هو أساس الدولة، وعندما يكون الأساس ثابتًا تكون الدولة في سلام». وفي هذا السياق، فإن مستوى معيشة الشعب يحتل مكانة مهمة، لأنه أمر يحدد مصير الدولة. ففي العصور القديمة من اقتصاد الكفاف، كانت الدولة الصينية تعي جيّدًا الحكمة الذهبية التي تقول: «الغذاء هو عصب الحياة». وقد استمر هذا التقليد إلى يومنا هذا، فقد كان الاهتمام الرئيس لقادة الصين حتى هذا اليوم، هو توفير الطعام والاحتياجات اليومية اللازمة لهذا العدد الهائل من السكان. وقد تم وضع أولويات في برنامج الإصلاح مثل وجود ما يكفي من الطعام والملابس للشعب» و«تحقيق الرخاء العادل للجميع» والتي من شأنها أن تجسد التقليد الصيني من الاهتمام بمستوى معيشة الشعب.

ومنذ عام 1978 فقد أثبتت التجربة الصينية، أن أية دولة نامية لابد لها من وضع مبدأ تحسين مستوى معيشة شعبها في مقدمة أولوياتها، واعتبار القضاء على الفقر هو أساس حقوق الإنسان، وذلك لأن الفقر وخصوصًا الفقر المدقع، ينتقص من كرامة الإنسان وحريته. وانطلاقًا من هذا المبدأ فقد قامت الصين ببذل أقصى ما في وسعها لتحسين مستويات معيشة شعبها، وتحقيق نتائج استثنائية في القضاء على الفقر. وتشير إحصائيات الأمم المتحدة إلى أن ما يقرب من 70 % من عمليات القضاء على الفقر حدثت في الصين خلال العقدين الماضيين.

واليوم، فإن ما يقرب من نصف عدد سكان العالم، لا يزالون يعيشون في فقر. فقد فشل النموذج الغربي في حل المعضلة الأساسية ألَاَ وهي مستوى معيشة الناس في البلدان النامية، وعلى الرغم من توجيه العديد من الموارد البشرية والمالية لهذا الغرض، فإنها تمت من قبل سياسيين لا يهتمون إلاّ بأنفسهم، وتحت دعوى «إرساء الديمقراطية» أقحموا أنفسهم في صراع على السلطة، والذي عادةً ما ينتهي بفوضى عارمة «الفيلة تتصارع مع بعضها بينما يعاني

العشب»، ومفاد ذلك أن السياسيين يتناحرون على مصالحهم بينما يعاني البسطاء.

ومن هذا المنطلق، وبالرغم من أن ذلك يندرج تحت دعوى تعزيز الإصلاحات السياسية في الصين، إلاَّ أنه يجب علينا التركيز على تحسين مستوى معيشة الشعب في شتى النواحي. ليس من المنطقي فصل الإصلاح السياسي عن تحسين معيشة الشعب. علاوة على ذلك، فإن رفع مستويات المعيشة يخلق الظروف الملائمة لإجراء إصلاحات سياسية. فيجب على الإصلاح أن يوفر حوكمة جيدة، وذلك لضمان حصول الشعب على حياة أكثر أمانًا وحرية، وتملؤها السعادة والكرامة.هذا وتتبع الديمقراطية في العديد من البلدان غير الغربية مسار النموذج الغربي والذي غالبًا ما يكون من أجل الديمقراطية فقط، دون تحقيق منافع ملموسة للشعوب، الكثير من هذه الجهود لا ينطوي على تحسين مستويات المعيشة مما يؤدى في بعض الحالات إلى الصراعات العرقية والدينية والحروب في بعض الأحيان.

وقد أثبتت التجربة أنه في حالة عدم استطاعة الدولة النامية الحصول على إجماع داخلي بإعطاء الأولوية لتحسين مستويات معيشة الناس، واعتمدت على إجراء إصلاحات سياسية جذرية لحل جميع مشكلاتها الداخلية، فعندئذ قد تكون فرص نجاحها صفر .فالإصلاحات السياسية الجذرية تعطى الناس آمالًا زائفة، وتؤدى إلى زيادة المشاركة السياسية بشكل صاخب وفوضى اقتصادية، وفي النهاية إلى خيبة أمل كبيرة بين الناس. وإذا ما فشل هذا النوع من المنهج الإصلاحي الجذري في بلد مثل «منغوليا» والتي يبلغ تعداد سكانها أقل من 3 ملايين، أو «قيرغيزستان» والتي يبلغ تعدادها كذلك أقل من 6 ملايين، فكيف سيكون الحال مع بلد كبيرة تعدادها يقدر بنحو 1.3 مليار نسمة مثل الصين؟

(5) الإصلاح التدريجي

في بلد مثل الصين مترامي الأطراف ومكتظ بالسكان، وملئ بالاختلافات، نجد أن صناع القرار دائمًا ما يواجهون التحدي الكبير المتمثل في نقص المعلومات المتاحة. مما يلقي بخطورته على تبني السياسات من قبل صانعي القرار، فمن الصواب حينئذ أن يلجؤوا إلى الإصلاح التدريجي، حيث من الممكن تقليل مخاطر الإصلاح والتأكد من السيطرة على جميع الآثار السلبية الممكنة لمبادرتهم السياسة. ولذلك، فإن بكين تشجع شتى التجارب المحلية، خلال عملية الإصلاح، ثم تقوم بتعميم التجارب الناجحة منها. وقد استخدم «دنغ» المثل الصيني القديم «اكتشف طريقك بعناية» لوصف هذا المنهاج من التجربة والخطأ في الإصلاح الصيني.

علاوة على ذلك، فإن اتساع مساحة الصين وتعداد سكانها، كانا سببًا في عدم تحقيقها تبني الاقتصاد الذي تم التخطيط له بشكل كامل مثل الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية. ولهذا السبب فقد كانت الظروف الأولية لإجراء إصلاحات سوقية في الصين، أفضل من التي لدى الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية، وفي أحسن أوقات الاقتصاد الذي تم التخطيط له كان يوجد هناك بعض الممارسات الاقتصادية الخاصة، في عدة بقاع من البلاد. فمع تخفيف السياسات، وانتشار الإصلاح، أصابت السوق حالة من النمو العفوي النشط، أكثر مما هو علية في روسيا وأوروبا الشرقية. فقد تابعت بكين العديد من مبادرات الإصلاح الذاتية، والتي جاءت من أسفل لأعلى، ووافقت عليها في النهاية، وعممتها في جميع أنحاء البلاد كجزء من الاستراتيجية الكلية للإصلاح والانفتاح.

ويختلف الإصلاح التدريجي عن الإصلاح الجذري، أو ما يطلق علية العلاج بالصدمة. فالإصلاح الجذري مبني على النموذج المثالي الغربي، بما فيه من تعدد السياسات والديمقراطية الشائعة، والتي ببساطة تنتزع النظام السياسي القائم وتستبدله بآخر جديد. وفي المقابل فإن الإصلاح التدريجي، يعتمد على استقرار النظام السياسي القائم واستمرار وجود دولة الصين القوية. وعليه فقد

رفضت الصين استخدام العلاج بالصدمة وفضلت إجراء إصلاح تدريجي . فبدلًا من الاستغناء عن النظام المعيب القائم، فقد استغلت هذا النظام لأقصى درجة ممكنة لخدمة التحديث، بينما تقوم بإصلاح تدريجي في الوقت نفسه. فالإصلاح لا يتطلب الكمال، ولكنه يقوم على التقدم المتواصل والتصحيح المستمر، ويتحقق الإصلاح بتراكم العديد من مبادرات الإصلاح التدريجي. ولقد أثبت هذا فاعليته في تحقيق النجاح.

علاوة على ذلك، فإن التدرج ليس مرادفًا للتغيير البطيء . على العكس، فعلى الرغم من أن استراتيجية الصين في الإصلاح هي التدرج، فإن التنفيذ الفعلي عادة ما يتم بكفاءة. فعلى سبيل المثال، بدأ الانفتاح الصيني بإقامة أربع مناطق صناعية خاصة في جنوب الصين، وتم هذا بالتدريج في سياق استراتيجية الصين الشاملة للانفتاح، ولكن التطبيق كان على قدر عال من الفاعلية، بإقامة أربع مناطق صناعية وتشغيلها مباشرة بعد التصديق على القرار، وهذا يبرهن على نوعية الكفاءة التي تناسب التحول السريع للبلاد.

(6) التمييز الصحيح للأولويات وتسلسلها

وتزامنًا مع التدريج، قامت الصين بوضع نظام للتمييز الصحيح للأولويات، وتسلسل التغيير. فالإصلاح لم يتوقع له أن يتم من مرة واحدة، لذا فقد تم وضع مجموعة أولويات للإصلاح لتتحقق على مدار خطة الإصلاح. إن الإصلاح والانفتاح خلال الثلاثين عامًا الماضية، قد كشفا عن نموذج شامل للتغيير: فالإصلاحات السهلة تتم أولًا، والأصعب تأتى بعدها. وعادة يبدأ الإصلاح في المناطق ذات التكلفة المنخفضة، والتي تتوافر فيها فرصة جيدة لتحسين الأجور، وذلك يضمن انخفاض درجة المقاومة، وتتم زيادة الأجور بنسبة أعلى. ثم بعد ذلك تتوجه الجهود نحو إصلاح المؤسسات القائمة. فعلى سبيل المثال، بدأ الإصلاح في الصين بمجال الزراعة، حيث شكلت الجزء السهل في عملية الإصلاح الشامل.

وأيضًا بدأت عملية إصلاح المؤسسات المملوكة للدولة بتوسيع سلطة اتخاذ القرار والاحتفاظ بقدر من الأرباح. ونتيجة لذلك كان عدد الرابحين في عملية الإصلاح أكثر من الخاسرين. وهذا النهج الإصلاحي يؤدي إلى خلق ظروف مناسبة وتراكم للخبرة، ويقلل من عملية المقاومة، ويعد بمثابة بداية لسلسلة من الإصلاحات الأخرى. فمن الجدير بالذكر أن نجاح الإصلاح في المناطق الريفية، قد أدى إلى خلق سوق كبيرة ووجود العمالة المناسبة لعملية الإصلاح في المناطق الحضرية. وقد بدأت المؤسسات الخاصة من الصفر، وتضاعفت مما أوجد بيئة تنافسية لاقتصاد السوق، ووضع أساسًا لعملية إصلاح المؤسسات المملوكة للدولة.

إن التمييز الصحيح للأولويات وتسلسلها، هو جزء من التقاليد الفلسفية الشاملة والجدلية للصين. فالصينيون يؤمنون بأنه لابد من معالجة أية قضية، باستخدام منظور شامل بدلًا من المعالجة الجزئية. مما أتاح لبكين اتخاذ قرارات استراتيجية أفضل، ومعالجة القضايا بالترتيب الملائم والتسلسل الصائب. فنجد أن الإصلاح والانفتاح خلال العقود الثلاثة الماضية، قد تم في تسلسل واضح وهو: إصلاح المناطق الريفية أولًا ثم المناطق الحضرية ثانيا: إصلاح المناطق الساحلية أولًا والمناطق النائية ثانيًا: الإصلاح الاقتصادي أولًا والسياسي ثانيًا. ومعظم مبادرات الإصلاح لم تكتمل من المرة الأولى. ولكن الوتيرة غالبًا ما كانت «خطوتين للأمام وخطوة للخلف». ومع ذلك كان الإصلاح مستمرًا، وتم الانتهاء منه تمامًا باستخدام طريقة خطوة- بخطوة، وتراكم العديد من مبادرات الإصلاح. ويبدو أن هذه الطريقة هي الأمثل لدولة حضارية مثل الصين لديها تعداد سكاني هائل، ومساحة شاسعة وتنوع في التقاليد وثقافة ثرية.

(7) اقتصاد مختلط

النظام الاقتصادي الحالي في الصين يسمى باقتصاد السوق الاشتراكي، وهو ما يسمى اقتصاد مختلط، خليط من «اليد الخفية» و«اليد الظاهرة»، وخليط من

قوى السوق مع سلطة الدولة، واندماج لمبادئ اقتصاد السوق مع الاقتصاد الإنساني.

وقد قامت الصين بإنشاء نظام اقتصاد السوق الاشتراكي بشكل كبير خلال العقود الثلاثة الماضية، حيث إن هذا النظام بصورة عامة يتمتع بكفاءة تخصيص الموارد، كما هي الحال في اقتصاد السوق، والقدرة على التنظيم الكلي، كما هي الحال في الاقتصاد الاشتراكي. وبالفعل فإن الصين لديها تخوف من أصولية السوق، ويرجع ذلك إلى تقاليدها التاريخية. فمن الجدير بالذكر أنه لطالما رفضت بكين الدعوة إلى خصخصة الأراضي، والتي هي من قواعد اقتصاد السوق الأرثوذوكسي، وذلك لأن جزءًا من التقليد الصيني هو «كل الأراضي تحت السماء هي ملك للإمبراطور»، بينما كان هدف كل الثوار عبر تاريخ الصين هو «الأرض للفلاح». ونظرًا للتعداد السكاني الهائل وما يقابله من قلة في نصيب الفرد من الأرض الصالحة للزراعة، فهناك توجه كبير في الصين يؤمن بأنه من السهل أن تؤدي خصخصة الأراضي إلى الاستقطاب، حيث ستتركز الأراضي في أيدى قلة، وسيفقد العديد من المزارعين أراضيهم ويقعون في براثن الفقر.

وبدلًا من محاكاة النموذج الغربي في حق الملكية الخاصة للأراضي فقد أظهرت الصين براعة بفصل حق تملك الأراضي عن حق الانتفاع، ومما يدعو إلى الدهشة أن هذا قد أدى إلى إنشاء أكبر سوق عقارية في العالم، وعملية تطوير عمراني وشبكة من السكك الحديدية فائقة السرعة وبناء ثاني أكبر شبكات العالم للطرق السريعة، بالإضافة الى زيادة معدل امتلاك المنازل من نظيره في الدول المتقدمة.

وحيث تستمر المسيرة نحو بناء مجتمع قائم على «الرخاء المعتدل»، فقد استطاعت الصين بصورة كبيرة الاندماج مع الاقتصاد العالمي. وخلال هذه المرحلة تعلمت الصين من الغرب ما يمكن تسميته «الإدارة العددية»، وبجانب ذلك فقد طورت قدرتها الرائعة على التنظيم الكلي والقائم على مبدأ ملكية

الدولة للأراضي والمؤسسات المالية الرئيسية والشركات الكبرى في البلاد. فقد أظهرت دولة الصين قدرتها على تخطيط وتنفيذ مشاريع قومية ذات أهمية كبيرة وتعزيز التوسع السريع للقطاع الخاص.

وخلال العقود الثلاثة الماضية، قدمت الحكومة المركزية التوجيه الاستراتيجي لجميع التغييرات الجذرية التي قامت بها الدولة، مع تأمين الاستقرار العام للأمة الصينية، بينما قامت الحكومات المحلية على الأصعدة كافة، خصوصًا على مستوى المقاطعات بالعناية بالضرائب والأراضي والسياسات الأخرى التي تسهم في جذب الاستثمار، وزيادة العمالة المحلية وتحقيق الازدهار. والحقيقة أن الحكومات المركزية والمحلية هي المحرك الذي يقود الاقتصاد الصيني، وهذا يوضح إلى حد كبير جوهر المعجزة الصينية.

وهذا النوع من التعاون بين الحكومات المركزية والمحلية في تنمية الاقتصاد، له تاريخ طويل في الصين، ويمكن تتبعه إلى نظام المقاطعات والولايات في فترة حكم الأسر الحاكمة «تشين وهان» منذ2000 عام مضت وإلى إصلاحات «وانغ آن شي» من أسرة سونغ960-1279، وسياسته في «الرقابة الرأسية» من المقاطعات، وفكرته المعاصرة سيما «غوانغ» عن التعاون بين الحكومات المحلية والأمراء المحليين، وإلى سياسة «ماو تسي تونغ» من «الاعتماد على محورين».

وكدولة حضارية فإن مساحة الصين تعادل أربع أو خَمْس دول أوروبية متوسطة المساحة، ومن الطبيعي أن يكون لدى الصين أكبر شبكة من الحكومات المحلية في العالم، ولهذا كان من المهم أن تقوم بكين بأخذ مبادرات الحكومات المحلية للتنمية بعين الاعتبار وفي الوقت نفسه تحافظ على الاستقرار السياسي والاقتصادي العام للدولة. ويرى الاقتصادي «ستيفين تشيونغ» أن السر الأكبر وراء المعجزة الصينية هو التنافس بين الحكومات المحلية، خصوصًا المنافسة على مستوى المقاطعات، حيث إن حكومة المقاطعة هي التي تحدد استخدامات الأراضي، «لقد تم بناء قوة اقتصادية

مـذهلة بواسطة التوسع فـي نظام مسئولية العقود بين مؤسسات الحكومة المحلية والمؤسسات الخاصة».

ويرى الاقتصادي شي تشنغ فو أن نجاح الإصلاح الاقتصادي الصيني يرجع بشكل أساسي إلى التعاون المستمر بين الأطراف الثلاثة (القيادة المركزية، والوزارات المتعددة والحكومات المحلية). وناقش ذلك قائلًا: إن في الاتحاد السوفييتي السابق وأوروبا الشرقية طرفان فقط (الإدارة المركزية والوزارات المتعددة)، وحينئذ يصبح الفشل حتميًا لأن الوزارات تميل إلى مقاومة مبادرات الإصلاح القادمة، من الرؤساء كي تحمي مصالحها الخاصة. وعلى النقيض من ذلك فإن الحكومات المحلية في الصين تعد واحدة من الأطراف المشاركة، ولذلك لديها مصلحة في نجاح الإصلاح الاقتصادي الصيني، وبذلك يتم تدارك خطأ نهج الإصلاح القائم على طرفين كما في روسيا وأوروبا الشرقية.

ومن الطبيعي أن نظام الأطراف الثلاثة ليس خاليًا من العيوب، حيث قضايا «البحث عن الربح» والمائية المحلية لا تزال قائمة. ومع ذلك فإنه لازال أكثر إيجابية على تنمية الاقتصاد الصيني، ولابد أن نعترف بهذا، ومن ثم نحاول تحسين مـا أنجزتـه الحكومة. فليس من الحكمة التشكيك في النجاح الذى حققته الصين، لمصلحة الكتب الاقتصادية الغربية أو نظريات العلوم السياسية. وبدلًا من ذلك، يجب علينا أن نعترف بنجاح التجربة الصينية ومراجعة مثل هذه الكتب لتأليف كتبنا الخاصة. وقد أثبتت التجربة الصينية أن الدور الذي تلعبه جميع مستويات الحكومة الصينية هو جزء من أساس التنافس الصيني اليوم في العالم، وتلقائيًا فإن هذا لا يعني أن الدور الذي تلعبه الحكومة خالٍ من الأخطاء، وينبغي أن يكون دور ووظائف المستويات الحكومية المختلفة في الصين أكثر وضوحًا وتحديدًا وأن يتم التغلب على أوجه القصور المتعددة في المستقبل.

ومن وجهة نظري أنه إذا كانت دولة حضارية مثل الصين تؤدي دورها بشكل صحيح، فلابـد لها أن تمتلك شيئًا أبعد من اقتصاد السوق، ويفوق صفقات

الأعمال المتنامية، وأكبر من المصالح الفردية أو الجماعية، إنه شيء قادر على الجمع بين مبادرات جميع الأطراف، والعمل على تنفيذها، ومن ثم تحقيقها على الطريقة الصينية «تلبية مطالب الشعب»، وهذا «الشيء» هو ليس إلا التفكير الإستراتيجي الشامل للتقليد الصيني، بالإضافة إلى دولة قوية صادقة قادرة على فهم توجهات الرأي العام والمصالح العامة للشعب. وإذا لم تكن الدولة الحضارية أو النموذج الصيني، يمتلك كل هذا فإن جميع التوقعات حول التنمية السياسية والاقتصادية في الصين لن يحوطها سوى التشاؤم، وستصبح الصين دولة خاسرة في هذا العالم، الذي تجتاحه منافسة اقتصادية وسياسية ضارية.

(8) الانفتاح على العالم الخارجي

إذا ما نظرنا إلى التقاليد التاريخية، سنجد أن الصين كانت دولة منفتحة بشكل كامل منذ العهد الأول لتوحيدها، في عهد أسرة «تشين» عام 221 قبل الميلاد، وإلى الرحلات البحرية الشهيرة تحت قيادة البحار «تشنغ خه» في عهد أسرة «مينغ» في أوائل القرن 15، وكان الانفتاح والتبادل بين البلاد سببين في إثراء الحضارة الصينية ونشرها في جميع أنحاء العالم. ولكن أباطرة أسرة مينغ بعد ذلك أولوا ظهورهم للانفتاح، وتبنوا سياسة انعزالية، وقاموا بفرض حظر بحري بعد الرحلات الضخمة التي قام بها «تشنغ خه». وإذا ما تأملنا الأحداث السابقة، سنجد أن الصين لو أبقت على انفتاحها على العالم لكان من الممكن أن تقوم بثورة صناعية خاصة بها، أو تمشي على خطى الثورة البريطانية، لكان تاريخ العالم مختلف تمامًا.

واستطاعت إستراتيجية «دنغ شياو بينغ» التي تتبنى الانفتاح الشامل، أن تعيد علاقة الصين بالعالم الخارجي، وقد تم إجراء سياسة الانفتاح بإتباع سياسة خطوة- بخطوة حيث: أولًا، بدء الانفتاح في المناطق الساحلية، وتبعها الانفتاح في المناطق المطلة على الأنهار الرئيسية، والحدود الصينية وأخيرًا الانفتاح في بقية المناطق. وفي خلال حقبة الحرب الباردة قامت الولايات المتحدة عن قصد باستبعاد منطقة الاتحاد السوفييتي من السوق العالمية، والذي تقوده

الولايات المتحدة. وذلك أعاد للأذهان فكرة «ستالين» حول «نظامي السوق العالمية» نظام السوق الاشتراكي في مقابل نظام السوق الرأسمالية) حيث يمكننا القول بأن هذا كان هدف الولايات المتحدة تحديدًا) ولكن بإستراتيجية «دنغ» كانت مختلفة، حيث إنه كان يؤمن بأن العزلة هي السبب الرئيسي لانحسار دور الصين في التاريخ الحديث، فقام بتعزيز انفتاح الصين واندماجها مع السوق العالمية، وفي الوقت نفسه مشاركتها في المنافسة الدولية أيضًا. وكانت وجهة نظره أن الدولة يجب أن تعتاد على مثل هذه المنافسة، وتحاول أن تتعلم الأشياء الجيدة من الآخرين، لكي تختار تنفيذ ما يناسبها بدلًا من اتباع الآخرين على نحو أعمى.

وترجع الثقة في هذه السياسية من الانفتاح الشديد إلى تاريخ الصين القديم، حيث كانت الدولة تنعم بالرخاء عندما كانت في حالة أكثر انفتاحًا على العالم الخارجي، حيث كان الرخاء في أوجه في عهد أسرة تانغ (618-907). ويبدو أن للحضارة الصينية قدرة متميزة في الحفاظ على قوتها، وتحديث نفسها باستمرار مادامت على اتصال بالعالم الخارجي. وكانت هذه هي الحال في الماضي، واستمرت إلى الآن وسيستمر كذلك في المستقبل. ومثل ما حدث في الماضي، فإن انفتاح الصين أوجد النشاط في جميع العناصر الأساسية للحضارة الصينية، وأعاد بث القوة في الصين كدولة من خلال العلاقات المكثفة مع العالم الخارجي، عن طريق التعلم الانتقائي من الآخرين، والاقتباس الثقافي والمنافسة المفتوحة. وفي الوقت نفسه يتيح الانفتاح للصين القدرة على فهم العالم الخارجي بموضوعية أكثر، ويتضمن ذلك جميع نقاط ضعف وقوة البلاد الأخرى وأنظمتها السياسية والاقتصادية، وهكذا تتمكن الصين من بناء ثقتها في أن كلاً من التجربة والحكمة الصينية من الممكن أن تفيد البشرية كلها.

وبالفعل فإن النموذج الصيني منفتح بشكل كبير على العالم الآن. وكانت الصين تنمو بوتيرة سريعة في الظروف العادية والصعبة. وقد قال الاقتصادي الروسي «فلاديمير بوبوف» في سبتمبر 2006 إن «النموذج الصيني للتنمية له جاذبية لا

يمكن للدول النامية مقاومتها لأنه يصنف بالنمو السريع غير المسبوق في التاريخ الاقتصادي للعالم. وهذا النموذج يسير على النقيض من النموذج الذى تتبناه الولايات المتحدة من الديمقراطية الغربية أو الليبرالية الجديدة». ولقد صرح الرئيس السنغالي «عبد الله واد» أنه «على الرغم من شكوى الدول الغربية من تباطؤ الصين في تبني إصلاحات ديمقراطية، فإن هذا لا ينكر حقيقة أن الصين أكثر قدرة على التنافس، وأكثر كفاءة، قدرة على التكيف مع الأعمال التجارية في أفريقيا من ناقديها الغربيين. وليست أفريقيا فقط هي التي لديها الكثير لتتعلمه من الصين، بل الغرب أيضًا». وقال وزير الخزانة الأمريكية السابق «لورانس سومر» أيضًا: «في خلال قرنين أو ثلاثة من الآن سيجد المؤرخون أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر والحرب على العراق لا أهمية لهما، وسيكون نهوض الصين هو الحدث المهم الفريد في القرن21.

ودون شك يجب أن تظل الصين حذرة . فبالرغم من أن النموذج الصيني يعمل بشكل جيد وحقق نجاحات كبيرة، فإن هذا النموذج لا تزال به بعض العيوب، وفي حاجة إلى التطوير. فبعض المشكلات التي يواجهها النموذج خطيرة وتحتاج إلى حلول جدية . فعلى سبيل المثال، التدخلات الحكومية في بعض المناطق، أدت إلى وجود عيوب في السوق والإصلاح السياسي غير الكاف في بعض القطاعات، أدى إلى ظهور سياسات احتكارية، وفساد السعي للربح والفجوة الموجودة بين الأغنياء والفقراء، وقضايا البيئة والتعليم والرعاية الصحية...إلخ، كل ذلك أدى إلى إحداث حالة من الاستياء في الدولة. ومع ذلك، فإذا ما تحلينا بصفاء الذهن والتصميم والذكاء، فسيتم حل هذه المشكلات في النهاية، وفي الحقيقة قد تؤدي هذه العملية إلى خلق فرص جديدة لتنمية الصين على المدى البعيد، فهناك درس مهم تعلمناه من إصلاح الصين في العقود الثلاثة الماضية، ألا وهو التعامل مع كل المشكلات كأنها فرص لتنمية أكثر وأفضل.

وفي السياق نفسه يمكننا القول بأن النموذج الصيني هو النموذج «الأقل

سوءًا». بمعنى أنه بالرغم من العيوب الموجودة في النموذج، والتي قد يتسم بعضها بالخطورة، فلا يزال هذا النموذج هو الأفضل من بين النماذج التي طبقتها بعض البلاد النامية، أو التي تمر بمرحلة انتقالية وخصوصًا عندما يتعلق الأمر بمقارنة النجاح الذي حققته الصين في السنوات الثلاثين الماضية، بما حققته تلك الدول التي استخدمت النماذج التنموية ذات الطابع الغربي. فعلى سبيل المثال برامج الإصلاح الهيكلي التي فرضها صندوق النقد الدولي على أفريقيا خلال الثمانينات والتسعينيات، قد خفضت بشكل كبير النفقات العامة ولكنها في النهاية أدت إلى جعل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا أسوأ. كما أن العلاج بالصدمة الذي طبقته الولايات المتحدة في روسيا يعتبره الروس الآن بمثابة «الكارثة الثالثة» وقد حدثت الأولى عند الغزو المنغولي في القرن الرابع عشر والثانية عند الغزو النازي خلال الحرب العالمية الثانية. وقد أجبر اتفاق واشنطن (مسودة طرحها جون وليامسون عام 1989 لتكون حلاً مكونًا من عشرة بنود للدول الفاشلة التي واجهت صعوبات مالية وإدارية واقتصادية، وكيفية تنويع اقتصادها وإدارة مواردها الطبيعية) الدول النامية على تبني ليبرالية أسواق المال، بغض النظر عن أوضاعها الداخلية، وكان هذا أحد الأسباب الأساسية في الأزمة المالية الآسيوية عام 1997 والأزمة الاقتصادية في الأرجنتين. وغالبًا ما تسببت هذه الأزمات في محو عقود من التنمية في الدول الضحايا، وفي رأيي فإن أصولية السوق هي أحد أسباب الانهيار المالي الحالي الموجود في الولايات المتحدة الأمريكية.

وبعد كل هذه الأحداث، يمكننا القول إنه لو كانت الصين اتبعت دون تفكير النموذج الغربي، أو فشلت في شق طريق التنمية الخاص بها، لكان من الممكن أن تعاني البلاد الفوضى العارمة أو حتى الانقسام. وقد نجحت الصين بشكل كبير في اكتشاف طريق الحداثة الخاص بها خلال الثلاثة عقود الماضية. فمع وجود تعداد سكاني أكبر من إجمالي عدد سكان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان وروسيا، فقد قامت الصين بثوراتها الصناعية والتكنولوجية والاجتماعية، وفي الوقت نفسه حافظت على الاستقرار العام، وحسنت

مستويات المعيشة للغالبية العظمى من المواطنين، كما نجحت في تفادي الأزمتين الماليتين في عامي 1997 و2008. وإنه لمن الفخر أن تستطيع أية دولة تحقيق واحدة من هذه الإنجازات، لكن الصين استطاعت تحقيقها كلها، وهذه الحقيقة وحدها كافية لإثبات نجاح النموذج الصيني.

وقد تشكل النموذج الصيني وسط منافسات وتفاعلات دولية، على أكبر نطاق، ولذلك يتميز بالفعالية والقدرة على المنافسة. وقد تكون الطرق المستخدمة في هذا النموذج غير قابلة للتطبيق في بلاد أخرى، لكن الأفكار المتوارثة مثل «السعي نحو الحقيقة استنادًا إلى الوقائع»، و«الاهتمام بمستوى معيشة الشعب»، و«التنمية الملائمة»، و«التدرج في التجربة والخطأ»، و«شمولية التفكير»، قد تمثل إلهامات للعديد من دول وشعوب العالم، وهذه الأفكار من الممكن أن تسهم في حل قضايا خطيرة وملحة في الحوكمة العالمية. وسوف أقوم بمناقشة هذه النقطة بشكل أوسع في الفصل القادم.

4-3 صياغة المعايير الصينية

قام «دنغ شياو بينغ» بركوب الشينكانسن (شبكة من القطارات فائقة السرعة في اليابان)، خلال زيارته لليابان في أكتوبر عام 1978، وتجربة القطار الياباني فائق السرعة، وأخبر المحررين الموجودين معه حينئذ، «هذه التجربة تدفعنا للهرولة، ونحن نحتاج بشدة للهرولة» وكان دنغ يشير إلى حاجة الصين الملحة للتحديث السريع. ولو كان «دنغ» حيًّا اليوم لشعر بالسرور لعلمه بأن الصين كانت «تهرول»، و«تسابق الزمن» خلال العقود الثلاثة الماضية من أجل ملاحقة ركب الدول المتقدمة. وبينما لا يزال «الشينكانسن» يسير بسرعة 250 كم/ساعة منذ آخر ركوب «لدنغ» منذ 32 عامًا مضت، فقد طورت الصين السكك الحديدية فائقة السرعة، الخاصة بها لتصل إلى سرعة فعلية تقدر بنحو 394 كم/ساعة. ويصل إجمالي طول السكك الحديدية الصينية فائقة السرعة ما يفوق أوروبا واليابان. وقد صرح الرئيس الأمريكي أوباما في خطبة حالة الدولة في 2010 قائلًا: «أنه لا يوجد سبب يدعو الصين لامتلاك أسرع القطارات»، ويبدو أنه أراد

حث مواطنيه على الاجتهاد في العمل بضرب مثال نهضة الصين، كما هو واضح في السكك الحديدية فائقة السرعة.

ويبدو أن عصر الحداثة يتميز بالسرعة المطردة، والذي يكون في بعض الأحيان رمزًا للتقدم والتحديث ورفع مستويات المعيشة. وغالبًا ما يصف المؤرخون الغربيون الفترة من 1848 إلى 1875 بأنها فترة «الثورة الاقتصادية»، حيث كانت السرعة في أوجها. ففي خلال هذه الفترة كان إنتاج الحديد والصلب في ازدياد كبير، وتم شق السكك الحديدية في أوروبا وأمريكا الشمالية، وتم افتتاح قناة السويس، وظهرت العديد من المدن الجديدة، وتوافد الملايين من المهاجرين على شتى بقاع العالم، واندلعت الثورة الصناعية في بريطانيا، واجتاحت موجاتها الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا، وهيمنت السيطرة الغربية على العالم.

واليوم تقوم الصين بإيجاد أكبر سوق موحد في العالم، والذي يرمز إلى ارتفاع المعايير الصينية في التحديث، بعد أن تمكنت من تحقيق نجاحها في إنشاء السكك الحديدية الصينية فائقة السرعة بأكبر مساحة عمرانية في تاريخ البشرية، فبعد قدرة الصين على إنشاء خطوط السكك الحديدية فائقة السرعة، التي تصل بين المناطق الاقتصادية الثلاث ذات التصنيف العالمي في الصين، دلتا نهر اليانغستي حول شنغهاي، ودلتا نهر اللؤلؤ حول جوانزو- شينجين- هونج كونج، ومدينتي بكين – تيانجين، واختصار وقت السفر بين بكين وشنغهاي من عشر ساعات إلى أقل من خمس ساعات، وربط نصف تعداد سكان الصين الذي يقدر بنحو 1.3 مليار نسمة، عن طريق أكبر شبكة سكك حديدية فائقة السرعة، والتي تتكون من أربعة خطوط من الشمال للجنوب، وأربعة خطوط من الشرق للغرب. فالصين لم تغير فقط مفهوم السرعة في عالم التنقل بالقطارات، ولكنها تنقل الناس لعالم الزمان والفضاء .

وهذا المجهود ليس بالأمر السهل، ولابد أن تواجهه معوقات وتحديات، حتى إنه كان هناك حادثة مفجعة، حيث وقع تصادم بين قطارين من النوع D على

سرعة 200-250 كم/ساعة في ربيع عام 2011 بقرب بلدة «ون تشو» مما أدى لوفاة نحو 40 مسافرًا، ولكن هذه الحادثة وقعت بعد اختبار تشغيل هذه القطارات من النوع D بأمان لمدة أربع سنوات، ونقلها ما يزيد على 700 مليون مسافر. إن هذه الحادثة المفجعة ستجعل الصين أكثر حذرًا في تحقيق أهدافها في المستقبل، ولن تقلل بأي حال من الأحوال من التقدم الصيني المتسارع في السكك الحديدية فائقة السرعة والصناعات المرتبطة بها.

وما أثار اهتمام هذا الكاتب، النهج الصيني المتبع في تطوير المعايير الصينية للسكك الحديدية فائقة السرعة، والذي يمكن تلخيصه فيما يلي: جذب الصين للمستثمرين الأجانب بسبب سوقها المحلية الضخمة والتفاوض معهم لنقل جزء من التكنولوجيا الخاصة بهم. ثم بعد ذلك تجمع الصين ما يزيد على مائة ألف باحث ومهندس، لدراسة واستيعاب هذه التكنولوجيا القادمة من الخارج، والعمل على هذا النهج لإحداث حالة من الإبداع والتطوير للمعايير التكنولوجية الصينية، والتي تعد أعلى من التي جاءت من الخارج. بشكل عام فإن هذا النهج يعكس التفكير الإستراتيجي العام، الذي يقوم عليه النموذج الصيني من حيث التعلم من مناطق قوة الآخرين وتنمية نقاط القوة الصينية في الوقت نفسه، وعلى هذا المنوال تسعى الصين إلى التفوق على المعايير الغربية وخلق معايير خاصة بها.

إن قصة «تيان جي» وحصان السباق، التي ذكرتها سابقًا تنطبق هنا أيضًا، حيث إن الدول المتقدمة تسبق الصين في العديد من النواحي، فكيف يمكن للصين أن تلاحقها وفي النهاية تتخطاها؟ لقد اعتمدت الصين على إستراتيجية «تيان جي»، والتي تتمثل في أنه إذا كنت في موقف ضعيف فلابد أن تعي وتستخدم المزايا النسبية الخاصة بك، وذلك كي تتمكن من بناء وصنع قوة لامثيل لها تمكنك من التفوق على خصومك، والفوز في نهاية الأمر. وكان هذا ما فعلته الصين بخصوص صنع معاييرها، في تطوير السكك الحديدية فائقة السرعة، وبشكل عام فهذه هي أيضًا الإستراتيجية المستخدمة في التطوير وصناعة

معايير جديدة، عن طريق الجمع بين نقاط القوة الخاصة بها، والتي لدى الدول الأخرى. وهذه الفلسفة كانت السبب في العديد من مبادرات الإصلاح الصينية منذ 1978.

وقد استفادت الصين الكثير من اقتصاد السوق الغربي في تطوير اقتصاد السوق الصيني، الأمر الذي ضمن كفاءة عالية في تخصيص الموارد، ولكن دون المساس بتقليد الدولة القوية، وفي النهاية تمكنت من صنع اقتصاد السوق الاشتراكي المتطور. وبالتالي نجد أن النظام الاقتصادي الصيني قد جمع بين كفاءة اقتصاد السوق، مع قوة وتوازن الاشتراكية، وتم الاعتماد عليه إلى حد كبير في النمو المستمر للصين على مدى أكثر من ثلاثة عقود.

واعتمدت الصين على «الإدارة العددية» الغربية في تطوير إدارتها لجميع أوجه الاقتصاد، ولكنها رغم ذلك طورت قدرتها على التنظيم الكلي. وتم اتباع سياسة الصين للتنظيم الكلي في جميع الأحوال الاقتصادية الجيد منها والسيئ. وإلى حد كبير يعتبر هذا السر في نجاح بكين في تفادي الأزمة المالية الآسيوية 1997، والانهيار المالي في2008.

استفادت الصين من الولايات المتحدة في زيادة القدرة التنافسية لاقتصادها، لكنها تجنبت ما يراه الكثيرون من الرأسمالية المفرطة في النظام الأمريكي. وقد تعلمت الصين من أوروبا الكثير من مبادرات تحسين الأحوال الاجتماعية، لكنها تجنبت الأسلوب الأوروبي فيما يتعلق بالرفاهية المفرطة. ولا تزال الصين تستكشف طريقها، لكن الفلسفة التي توجهها واضحة، والتي تتضمن نموذج تنمية اقتصادي واجتماعي عادلًا وعلى قدر كبير من الكفاءة، وفي الوقت نفسه تجنب إخفاقات النموذج الأمريكي واليوناني.

لقد استفادت الصين من النظام الاقتصادي الغربي، بحيث أتاحت الفرصة للقطاع الخاص التوسع في شتي المجالات، إلاَّ أنها قامت أيضًا بعمل بعض الإصلاحات واسعة النطاق في القطاع الحكومي، والمؤسسات التابعة للدولة، لا

سيما فيما يخص إعادة صياغة حقوق الملكية، بالإضافة إلى توضيح العديد من المسئوليات المختلفة. حيث يلعب القطاع الحكومي دورًا مختلفًا تمامًا عن دور القطاع الخاص فلكلٍ منهما مهامه الخاصة، إلاّ أنه من المتوقع في الفترة المقبلة أن يصبح كلاًّ من القطاعين مكملًا للآخر. بالرغم من موجات التوتر العارضة بين القطاعين، فإن النظام الصيني يحرص على إعطاء الفرص المتكافئة لكلا القطاعين، فهو لا يرغب في خلق قطاع حكومي قوي، وقطاع خاص ضعيف أو العكس، ولكن يرغب في إيجاد قطاع حكومي قوي وقطاع خاص قوي أيضًا. لذا من المتوقع أن يصبح كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص مكملين لبعضهما البعض في الفترة المقبلة، مما يعود بالإيجاب على الاقتصاد الصيني بالكامل. وعلى الرغم من أن هذه الإستراتيجية لم يتم تنفيذها بشكل كامل حتى هذا الوقت، فإن الهدف واضح أمام أعين الصينيين وأظن أنه يمكن تحقيقه.

لقد استفادت الصين من التجربة الغربية لاسيما في مجال إعادة تشكيل النظام القانوني، وقامت بعمل إطار قانوني شامل لممارسة سيادة القانون في البلاد. كما عكفت الصين على دراسة الموارد القانونية والسياسية الخاصة بها، وذلك لإنشاء مجموعة من المؤسسات القانونية والسياسية الصينية، والتي لها طابع مميز مثل مؤسسة الصلح والوساطة الاجتماعية والإدارة الشاملة التي تسمي بمؤسسة (zong he zhi li) وعلى الرغم من وجود العديد من التحديات التي تواجه الصين في بناء مجتمع قائم على سيادة القانون، فإن الصين لا تزال عازمة على ذلك، وماضية في هذا الاتجاه، فهي تبذل قصارى جهدها لتعزيز سيادة القانون، إلاّ أنها تتجنب الكثير من التشريعات المفرطة والمبالغ فيها الخاصة بالغرب، بهدف صياغة أسلوب جديد لنظام قانوني يتصف بالعدالة وقلة التكلفة، وبفاعلية أكبر بكثير مما هو عليه النظام الغربي.

وقد استفادت الصين من الغرب بشكل كبير لا سيما في مجال الحقوق، بحيث قامت بتوسيع نطاق الحقوق الفردية والحريات، إلاّ أنها لا تزال تحافظ على

العادات والتقاليد الأسرية، التي تتصف بالتناغم والترابط، بالإضافة إلى أنها تحافظ على الحقوق الجماعية. ومن ثم نجد أن المجتمع الصيني أكثر فاعلية من المجتمع الغربي، على الرغم من أنه يحافظ على الترابط الأسري والوحدة القومية. إن هذا المزيج من الثقافات الصينية والغربية ساعد الصين في التغلب على الكثير من العقبات والتحديات التي تعوق العديد من الدول الأخرى.

باختصار، نستطيع القول إن هذا النجاح الباهر للنموذج الصيني، يعود إلى العقيدة الصينية القديمة، التي تدعو إلى العمل والابتكار، والمنهج القائم على الممارسة والكد في البحث عن الرزق، كما يعود هذا النجاح للمدرسة الكونفوشيوسية صاحبة المعنى الذهبي . ومن ثم فإن هذه المعتقدات تزيد من فرص الصين نحو التقدم والرقي. هناك العديد من التحديات التي تواجه الصين إلاَّ أنها لديها خطة واضحة وسليمة نحو التقدم، وهذا يعني أنها قطعت نصف الطريق نحو التقدم .

وأذكر هنا باختصار الجدل الدائر داخل الصين منذ عدة سنوات، حول مزايا السكك الحديدية مقارنة بمميزات الطرق السريعة، حيث يقول البعض إنه لاسيما مع التطور والزيادة في أعداد السيارات، ومع وجود شبكة من الطرق السريعة المتصلة ببعضها البعض، فإن الاختيار الأول للسفر لعامة الناس سيكون الطرق السريعة بينما سينخفض معدل استخدام السكك الحديدية، لأن السيارات تضمن نوعية السفر التي يمكن تسميتها من الباب- إلى الباب، وهي أكثر راحة من القطارات. واستشهدوا ببعض تجارب الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، والتي انخفض فيها معدل الانتقال بالقطارات بشكل ملحوظ. إذن، لماذا لا تعطي الصين الأولوية لبناء الطرق السريعة؟ وقد كانت الحكومات المحلية متحمسة لإنشاء الطرق السريعة، لأنها أكثر قدرة على جلب الاستثمارات لتطوير البنية العقارية، على امتداد الطرق السريعة مما يدعم الاقتصاد المحلي للبلاد .

استطاعت الصين بعد أعوام من العمل المستمر والجاد، بناء شبكة طرق سريعة

تمتد بطول الدولة بكاملها، مما عاد بدوره الإيجابي على الاقتصاد الصيني، وكذلك الحياة الاجتماعية. وبالرغم من هذا التطور الهائل في مجال الطرق السريعة فإن الصينيين يستخدمون السكك الحديدية. بل وعلى النقيض من الدول الغربية، فلقد قامت الصين بتبني خطة جديدة لتطوير السكك الحديدية بشكل سريع، ومن المتوقع أن تنتهي الصين من إنشاء شبكة سكك حديدية فائقة السرعة، تربط أنحاء البلاد كافة بحلول عام 2020 .

لقد قمت بعرض هذا الجدال بشأن السكك الحديدية والطرق السريعة لكي أوضح وجهة نظر تخص قضايا الصين، وهي أنه يجب حلها بالطرق التي تلائم الظروف الصينية. إن عدد سكان الصين يساوي أربعة أضعاف عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن عدد الصينيين الذين يسافرون أثناء مهرجان الربيع، أكبر من العدد الكلي لسكان أمريكا الشمالية والجنوبية وأوروبا وأفريقيا. ومن ثم فإن نظام الطرق السريعة يتماشى مع الولايات المتحدة الامريكية، بخلاف الصين نظرًا لعدد سكانها الضخم، فهي تحتاج حتمًا إلى تطوير كل من السكك الحديدية والطرق السريعة، لكي تفي باحتياج هذا العدد الضخم من السكان؛ لذلك لابد أن تشتمل خطة التطوير الصينية للنقل والمواصلات على عدة نماذج، ولا تقتصر على نموذج دون الآخر كما هي الحال في بعض الدول.

ولقد استطاعت الصين أن تحرز تقدم باهرًا في مجال السكك الحديدية فائقة السرعة، مما يدل على أن الصين ستكون قادرة على إحداث ثورة عالمية في هذا المجال، بشرط توافر بعض المعايير المعينة اللازمة لهذا التطور. ولكن دعوني أخبركم بكل صدق أن المنافسة في مجال وضع المعايير هي أعنف وأشد منافسة بين الدول في العالم حتى وإن كان هناك تنافس سياسي قوي بين هذه الدول، إلاَّ أن وضع المعايير يعد مضمارًا شرسًا، تتنافس فيه الدول. وتنقسم الدول في هذا المجال (وضع المعايير) إلى ثلاثة أنواع. النوع الأول هو أن تصبح الدولة تابعة، بمعنى أنها تستخدم المعايير التي تضعها الدول الأخرى،

ويعد هذا النوع من الدول التابعة أقل الدول من حيث إيجاد القيمة. أما النوع الثاني من الدول فهي الدول التي تشارك في وضع المعايير الدولية، وهذه أفضل حالًا من سابقتها. أما النوع الثالث من الدول فهي الدول القائدة التي تضع المعايير الدولية بالفعل، ومن ثم فهي تجبر غيرها من الدول على اتباعها، واستخدام المعايير الدولية التي قامت بوضعها.

وأحد أهم مميزات الدولة المتحضرة، هي أن تكون قادرة على وضع المعايير. ولقد ظل الغرب ولا يزال يتصدر مشهد وضع معايير السياسة الدولية، وتصدير هذه المعايير السياسية إلى الدول الأخرى في جميع أنحاء العالم، بما يخدم مصالحه الإستراتيجية. ولقد استغل الغرب قدرته الهائلة على وضع المعايير الدولية في تحقيق مكاسب عديدة على حساب الدول الفقيرة تمامًا، مثل ما حدث في العراق، فلقد استطاع الغرب تدمير العراق وتحويلها إلى دولة فقيرة اقتصاديًّا، ونشر الفوضى بعد شن الحرب عليها تحت مسمى الحفاظ على المعايير الدولية، ولا يشعر الغربيون بالحرج تجاه هذه الحرب المدمرة على العراق، فهم يبررون ذلك بقضية الحفاظ على المعايير الدولية.

وفي مجال وضع المعايير السياسية العالمية، يجب على الصين كدولة عظمي أن تتصدر مشهد وضع المعايير السياسية الدولية، أو حتى المشاركة في وضعها أو كليهما. وهذا ما تعلمناه من الصين بعد نجاحها الباهر في مجال السكك الحديدية، والمبادرات الأخرى مثل استضافتها الناجحة للألعاب الأوليمبية، وإصلاح القطاع الحكومي، ومنع حدوث الأزمة المالية في الصين.

والعقد المقبل هو عقد حاسم للصين في مجال صياغة المعايير الصينية، وذلك لأن الدولة في طريقها لتصبح أكبر اقتصاد عالمي.

الفصل الخامس

نشأة خطاب سياسي جديد

5-1 الإصلاح السياسي والطريقة الصينية

لا يزال الإعلام الغربي منذ عام 1978 يصف التجربة الصينية على أنها تجربة قامت على «إصلاحات اقتصادية فقط دون أي إصلاحات سياسية». واستنادًا إلى النموذج السوفييتي فإن أي إصلاح اقتصادي (كما هي الحال في الصين) يتطلب بالضرورة إصلاحًا سياسيًّا وإداريًّا موازيًا لهذا الإصلاح الاقتصادي. وفي هذا السياق نستطيع أن نصف التجربة الصينية على أنها تقوم على «إصلاحات اقتصادية وإصلاحات سياسية أيضًا، ولكنها أقل من الإصلاحات الاقتصادية»، فليس الأمر كما يصف الإعلام الغربي من أن الصين ليس بها أي إصلاحات سياسية.

وسر الإصلاح الاقتصادي الصيني الهائل لا يكمن فقط في التوسع المطرد في الاقتصاد، والتحسن الكبير في مستويات معيشة معظم الصينيين، إنما يرجع إلى الآثار والمعتقدات القديمة المتعلقة بالحياة الاجتماعية والسياسية في الصين. أما بالنسبة للمؤسسات التي كانت تدعم سياسية هيمنة الدولة على كل نواحي الحياة، كما كان الأمر قبل عام 1978، فإما إنها قد اختفت، أو أنها موجودة، ولكن ليس لها دور قوي، كما كانت عليه من قبل في الاقتصاد الصيني نظرًا لارتفاع معدلات النمو والازدهار، واختفاء نظام الترشيد ومعالجة المسائل المتعلقة بنظام تسجيل الأسر المعيشية، أو ما يسمى (hu kou) وعمل نظام خاص بتسجيل الموظفين وملفاتهم ويسمى (dang-an) ونظرًا لكل ما سبق، فلقد تلاشت الكثير من العقبات التي كان يواجهها الصينيون في ظل الأنظمة القديمة، ولذلك لم يعد الصينيون يعتمدون في مصدر دخلهم على العمل ضمن مؤسسات القطاع الحكومي، بسبب أن القطاع الخاص يوفر فرص عمل ودخلًا أكثر وأفضل. إن الإصلاحات الاقتصادية الصينية لم تجلب فقط الازدهار

والنماء الفائق للصين، ولكنها خلقت فرصًا غير مسبوقة للصينيين، لكي يقرروا مصيرهم، ويتولوا إدارة شؤونهم بأنفسهم، دون أي تدخل من أي طرف أجنبي. كما يتمتع نصف المجتمع الصيني بمزيد من الحرية الشخصية المطلقة للاختيار، أكثر من أي وقت مضى منذ عام 1949.

لقد أصبح للمواطن الصيني مطلق الحرية فيما يتعلق بالعمل والسكن والتعليم والزواج والترفيه، بالإضافة إلى حريته المطلقة في التنقل داخل الدولة أو حتى خارجها بغرض المتعة أو الدراسة أو العمل. وتعد هذه الممارسات تحولًا كبير بالنسبة للعهد القديم في الصين، والذي كان يتميز بعجز كبير في الاقتصاد، بالإضافة إلى التحكم السياسي الشديد من قبل الدولة على الأفراد والمؤسسات. هذه التغيرات الجذرية ليست بعيدة عن الإصلاحات السياسية القليلة التي تتبناها الصين منذ عام 1978، والتي منها على سبيل المثال لا الحصر:

أولًا: رفض الحملات الإيديولوجية الضخمة، التي بنيت على المذهب المتطرف لصراع الطبقات، وذلك من أجل أن ينعم الناس بحياة طبيعية، ويحققوا مصالحهم المادية.

ثانيًا: إعادة تأهيل كل الضحايا السياسيين من الفترات السابقة، والذين يقدر عددهم بعشرات الملايين، بالإضافة إلى إعادة تأهيل العديد من المحترفين الذين يمتلكون مهارات لا غنى عنها لإحداث طفرة هائلة لنهضة الصين .

ثالثًا: إلغاء الكوميون الشعبي (البلدية) والتي كانت في أنحاء الريف الصيني الفسيح، ومن ثم تم الانتهاء من الأنظمة السياسية والاقتصادية والإدارية الجائرة المتحكمة في شؤون الشعب والتي أفقرت الفلاحين الصينيين.

رابعًا: إجراء انتخابات على مستوى القرى الريفية الصينية، وهذه التجربة السياسية الضخمة، بمثابة خطوة أولية نحو الديمقراطية. وهذا الحدث تم تطبيقه في بعض المدن كمشروع تجريبي لإجراء انتخابات على مستوى

الأحياء.

خامسًا: عمل تجارب إصلاحية سياسية أخرى، مثل تطبيق نظام تداول المناصب، وذلك للحد من شبكات الواسطة (المصالح الشخصية)، بالإضافة إلى تقليص دور الدولة وإعطاء الأفراد الحرية المطلقة (تحت مبدأ حكومة صغيرة ومجتمع أكبر)، مما أدى بدوره إلى تقليص البيروقراطية والحد من وظائفها العديدة، والتي يمكن ممارستها بصورة أفضل من قبل المجتمع وليس الدولة، الأمر الذي حث الحكومة على إجراء تسهيلات، وعدم التحكم في إدارة اقتصاد السوق.

سادسًا: تطبيق نظام التقاعد الإلزامي في جميع نواحي الهيكل البيروقراطي من القيادات العليا، ونزولًا إلى أصغر المناصب. وتتقلد القيادة العليا في الصين مناصبها لفترة لا تتجاوز مدتين بإجمالي عشر سنوات.

سابعًا: تم نشر مؤسسات البحث والدراسة في جميع أنحاء البلاد، وذلك لتقديم المشورة لصانعي القرار، خاصة على المستوى الوطني والإقليمي.

ثامنًا: تم تطبيق نظام جديد لتعيين وترقية الكوادر، في المستويات كافة، وذلك اعتمادًا على «الاختيار» كتجربة شاملة وعملية بالإضافة إلى نوع من «الانتخاب».

تاسعًا: ويندرج تحت الإطار الكبير من الإصلاح السياسي، العديد من المبادرات التي سهلت بشكل غير مسبوق الحراك الاجتماعي، والعديد من القيم المتنوعة، والعديد من المعايير الأيديولوجية المرنة، والعديد من الخطوات التي بُذلت لضبط السلطة الإدارية للدولة على الاقتصاد والمجتمع، إصدار العديد من القوانين وإنشاء المؤسسات القانونية، تنشيط مجلس نواب الشعب، وإلغاء القيود الثقافية الظالمة المناهضة لثقافة الاسترخاء.

محاولات الإصلاح السياسي في الصين في الأساس، هي محاولات لضبط

القوة السياسية، مغايرة للنهج الغربي للديمقراطية، حيث تهدف إلى تسهيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورفع كفاءة النظام السياسي الحالي ومستوى معيشة الشعب. وعلى النقيض من النموذج الراديكالي للديمقراطية، والذي يتضمن الانفصال عن الماضي، فقد قام الإصلاحيون الصينيون بإجراء تلك «الإصلاحات السياسية القليلة»، عن طريق مؤسسات سياسية قائمة بالفعل.

وقد أدى النهج الصيني للإصلاح السياسي، إلى ظهور نتائج إيجابية بشكل عام. وبالأخص، عندما تمكنت الصين من الحفاظ على الاستقرار السياسي لعملية التنمية الاقتصادية، وحسنت بشكل كبير مستويات معيشة الشعب لأكثر من ثلاثة عقود. وعلاوة على ذلك، فقد مكن هذا النهج الحذر الدولة من تفادي الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية والتي كان من الممكن أن تنشأ من الإسراع في التحول الجذري إلى نظام اقتصادي وسياسي مختلف، كما حدث في الاتحاد السوفييتي السابق ويوغسلافيا السابقة، حيث أدى التغيير الجذري في السياسة إلى عملية انهيار اقتصادي وتفكك سياسي.

وأولوية الإصلاح الاقتصادي في الصين في الحقيقة هي التي حددت منظور الإصلاح السياسي، بمعنى إزالة المعوقات السياسية القائمة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي الصيني. وهذا النهج بصفة عامة هو استجابة لمطالب معظم الصينيين، حول تنمية الاقتصاد وتحسين مستويات معيشتهم. وقد كان هذا النهج بمثابة خيبة أمل لبعض المفكرين المؤيدين للغرب، ولكنه في الوقت نفسه منح الأفراد العاديين حريات غير مسبوقة، وأسهم في سرعة إعادة ظهور الصين على الساحة العالمية.

وقد أثبت الإصلاحيون الصينيون مقدرتهم على ضمان وجود سياسة تناغميه طويلة الأمد واستقرار سياسي واقتصادي شامل، من خلال المزج بين الأساليب الإدارية والسوقية. لقد تمكنت نسبة كبيرة من هيكل (الحزب/ الدولة)، من تطوير كفاءته وخبرته في وضع وتطبيق العديد من مبادرات الإصلاح. فعلى سبيل المثال، تم إنشاء شبكة كثيفة من آليات الامتثال لتسهيل تنفيذ سياسات

الإصلاح، والتي تتراوح من جذب الاستثمار الأجنبي إلى إقامة مناطق تنمية. وقد كان تطبيق السياسات الخاصة بالأهداف العامة فعالًا بشكل عام، كما هو واضح في إصلاح المؤسسات المملوكة للدولة والقطاع المصرفي الصيني، وفي القدرة الاستيعابية الهائلة للاستثمار الأجنبي المباشر، وفي قدرة الدولة على بناء بنية تحتية من الطراز الأول وفي مواجهة الأزمة المالية في 2008.

ولا تزال الصين تقوم بثورتها الصناعية والتكنولوجية، حيث التحولات السياسية والاضطرابات الاجتماعية أمر لا مفر منه. فالفجوة المتزايدة بين الأقاليم والبطالة، والفساد والهجرة الداخلية الهائلة، والفجوة بين الأغنياء والفقراء، كل هذه أمور تستدعي المزيد من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ولقد تبنت القيادة العليا في الصين عددًا من المعايير الجديدة خلال السنوات القليلة الماضية، ومنها: التأكيد على تعزيز دور القانون، والوقوف بجانب الطبقات الكادحة. تقديم المكتب السياسي تقريرًا سنويًّا للجنة المركزية الكاملة. إعطاء مزيد من الاهتمام والمساعدة للأقاليم الفقيرة والفئات الاجتماعية المتدنية. مراجعة الدستور، وإضافة فقرات تنص على حماية حقوق الإنسان والملكية الخاصة. إعطاء مساحة اكبر لوسائل الإعلام والإنترنت لإظهار الرأي العام. تطبيق فكرة «الحضارة السياسية»، مع التركيز على إجراءاتها. نظام من المفوضين المستقلين للإشراف على الكوادر الإقليمية، والمساءلة الكاملة لجميع مستويات الحكومة أمام الشعب وأمام مجلس نواب الشعب.

إن عملية التحول التي تشهدها دولة الصين ستستمر، مدفوعةً برغبة الصين في الإصلاح الاقتصادي، والتحول الاجتماعي، والاندماج مع العالم الخارجي. ولكن عملية الانتقال السياسي غالبًا ستبقى على نهجها الحالي الحذر والتدريجي. وبمرور الوقت ستتسع «منطقة التوافق» الحزبية، في حين أن التسامح مع المعارضة المتطرفة قد يكون محدودًا. وحينها قد يكون الإصلاح

الاقتصادي الناجح للصين، هو ما يحدد توجه الإصلاح السياسي الصيني. وتوافق الرأي السياسي في الصين الآن، لا يزال في مرحلة النهج التوافقي، حيث يعتمد على اقتباس كل ما يبدو صالحًا للتطبيق، وفي الوقت نفسه إصلاح النظام السياسي الصيني تدريجيًّا. ويؤمن معظم الإصلاحيين الصينيين أن الإصلاح السياسي ينبغي أن يكون تدريجيًّا، وعملية تجريبية واقعية مثل تجربة الإصلاح الاقتصادي، وأن مبدأ الدولة القوية هو الشرط الحاسم لضمان وجود استقرار سياسي واقتصادي كلي، في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة.

وقد أثبتت التجربة السوفيتية أنه ليس من السهل صنع نظام سياسي قابل للتطبيق، بدلًا من النظام القديم، في دولة كبيرة لا يوجد لديها التقاليد الغربية من الديمقراطية والسياسات التنافسية. وعلاوة على ذلك، فيما يخص الصين، فإنه بعد قرن من الحروب الطاحنة والثورات الفوضوية، وبعد ثلاثة عقود من الإصلاح الاقتصادي الناجح، فيبدو أن معظم الصينيين لديهم قناعة بالإصلاح التدريجي بدلًا من الثورة الشاملة.

ورأيي الخاص فيما يتعلق بالإصلاح السياسي في الصين يعتمد أساسًا على ثلاث قواعد:

الأولى: يجب أن يستمر الإصلاح تدريجيًّا. فليس من الواقعي تصميم خطة رئيسية لا يوجد بها أخطاء، وفي الوقت نفسه تعتبر الرومانسية السياسية خطرًا كبيرًا على دولة حضارية مثل الصين، تتميز «بالمئات من الدول داخل دولة واحدة»، فيجب على بكين أن تضع في حسبانها الظروف الفعلية للبلاد، يجب عليها أن تتبع نظام خطوة بخطوة، وفي الوقت نفسة تجري تجارب وتشجع الناس على الابتكارات. وطالما اتبعت الصين هذا النهج والذي يقوم على فكرة «اكتشف طريقك بعناية»، إن الإصلاح اقتصادي الناجح في الصين سيكون هو الوسيلة التي ستعبر بالصين، مما يعني أنه في النهاية ستتمكن الصين من وضع نظام جديد للديمقراطية.

وكما هي الحال في إصلاحها الاقتصادي، لم تكن الصين تمتلك خارطة طريق، بدلًا من ذلك كان لديها «بوصلة». وهذا التوجه الخاص «بالبوصلة» سيكون هو دليل الصين نحو نوع جديد من الديمقراطية، حيث ستقوم بإنشاء: (1) آلية من الطراز الأول لاختيار الكفاءات المناسبة لجميع مستويات الدولة الصينية. (2) آلية من الطراز الأول لممارسة الإشراف الديمقراطي. (3) آلية من الطراز الأول لإجراء مشاورات اجتماعية واسعة ومكثفة.

وباستخدام هذا التوجه العريض، يمكن للصين تشجيع جميع الأقاليم لإجراء تجارب وأبحاث جريئة، وفي النهاية التوصل لنظام ديمقراطي جديد، يتماشى مع تاريخ الصين وظروفها، ويعمل بكفاءة أفضل من الديمقراطية الغربية في تلبية احتياجات الشعب بصورة حقيقية.

الثانية: إنه ينبغي للإصلاح أن يكون قائمًا على الحاجة. فينبغي للإصلاح أن يواكب مطالب الصين الداخلية بدلًا من مطالب الدول الأخرى، حيث إن الإصلاح القائم على مطالب داخلية واقعية، من الممكن أن يكون مفيدًا وفعالًا للشعب الصيني. والمطالب الداخلية الواقعية هي المطالب الحقيقية الناشئة من واقع الصين. والآن، قد يكون أهم مطالب الصين الداخلية هي تطوير نظام قادر على مكافحة الفساد، وإنشاء نظام ديمقراطي داخل الحزب وحكومة ذات توجه خدمي.

الثالثة: هو الاهتمام بمستوى معيشة الشعب. إنني أؤمن بأن الإصلاح السياسي في الصين، ينبغي أن يخدم غرضًا مهمًّا، وهو تحسين مستوى معيشة الشعب بطريقة صحيحة وشاملة، والتي تتضمن تقديم خدمات أكثر وأفضل للشعب، وضمان وتيرة حياة أفضل ومزيدًا من الكرامة لهم. إن السبب الرئيسي لإخفاقات النموذج الديمقراطي الغربي في الدول النامية، هو الديمقراطية من أجل الديمقراطية، والإصلاح السياسي من أجل الإصلاح السياسي، والذي غالبا ما يكون مرهونًا بشروط الغرب. وقد أدى هذا إلى اضطرابات سياسية داخلية

لا حصر لها، من المصادمات العرقية والدينية وحتى الحروب، بدلًا من ضمان حياة أفضل للناس. وكبلد يبلغ تعداد سكانه أكبر من أربعة أمثال نظيره في الولايات المتحدة، وأكبر من التعداد الكلي للعالم الغربي، فلربما يكون نجاح التجربة الصينية في الإصلاح السياسي، هو بمثابة نقطة تحول لإعادة تعريف أسس الديمقراطية والحوكمة الناجحة. ولابد للتجربة الصينية في هذا الصدد أن يكون لها تأثير عالمي مستديم.

5 - 2 مناقشة قضايا حقوق الإنسان

في التاسع من فبراير 2010، تلقيت دعوة من اللجنة المنظمة لمهرجان أفلام حقوق الإنسان الدولي المنعقد بجينيف، للانضمام إلى لجنة مناقشة حقوق الإنسان في الصين، ولقد قبلت هذه الدعوة بكل سرور. وعلى الرغم من أنني أعلم أن المهرجان أظهر بعض حقوق الإنسان المفقودة في الصين، مما أحرج الصينيين المشاركين، فإن هناك المزيد من الأمور التي أود الحديث عنها بهذا الشأن.

لقد ضم هذا المؤتمر العديد من الخبراء في جميع نواحي الحياة، والمنظمات غير الحكومية القائمة في جنيف، والعديد من الدبلوماسيين وأساتذة وطلاب الجامعات، مما زاد النقاش سخونة، ولكن في ظل الأعراف التقليدية المحترمة. وبعد انتهاء النقاش وجدت الكثير من الأسئلة عن هذا الحوار، يطرحها الكثير من الأشخاص الملتفين حولي، إلاَّ إنني لم أستطع إقناع الكثيرين بما أعتقد، لكنني أظن أنني استطعت أن أوصل إليهم فكرة أن المثقفين الصينيين ينظرون إلى الحقوق الإنسانية بمفهوم أوسع مما نحن عليه، سواء كان ذلك في الصين أو غيرها من الدول. وإليكم ملخص الرد على الأسئلة المختلفة التي طرحت عليَّ من الجمهور:

قد يرى البعض أن الصين قد نهضت اقتصاديًّا دون النهوض بالحقوق الإنسانية العالمية، إلا أنني أري العكس، وفقا لرأيي المتواضع، فإن الصين لم تكن لتحقق

هذا الازدهار بهذا الشكل وبهذه السرعة إلا إذا كان هناك تقدم كبير في مجال الحقوق الإنسانية والحريات الأصلية. إذ ليس من المتوقع أن تنهض أية دولة بهذه السرعة في ظل انتهاك لحقوق الإنسان.

فقد يسأل البعض منكم أحد الصينيين الموجودين في أي مكان في العالم، في أوربا أو الصين أو الولايات المتحدة الأمريكية، عما إذا كان هناك تحول في الحقوق الإنسانية في الصين عن ما كانت عليه في الماضي، وهل تغير الوضع إلى الأحسن أم الأسوأ؟ وأعتقد أن الإجابة التي ستسمعونها منهم هي أن الوضع الحالي للحقوق الإنسانية أفضل بكثير مما كان عليه الوضع في الماضي.

تعد الصين أسرع دولة في العالم من حيث التطور والتغيير الحاصل بها. حيث استطاع الصينيون إحداث طفرة في العالم في فترة ما بين 30 إلى 40 عامًا على النقيض من الأوروبيين الذين استغرقوا ما يقرب من 300 عام لإحداث طفرة مماثلة، مما نتج عنه بعض التوترات الاجتماعية التي أثرت سلبًا على قضايا حقوق الإنسان في الصين التي تحتاج إلى معالجة جادة. وبالرغم من ذلك فإننا نجد معظم الصينيين على قناعة تامة بالدرب الذي تسير فيه بلادهم: فوفقًا لاستطلاع للرأي قام به مركز (بو) Pew للأبحاث، الذي تم إجراؤه في عام 2008، فإن نسبة 86 % من الشعب الصيني راضون عن وضع البلاد وبالطريق الذي تسير فيه، مقارنة بنسبة 23 % فقط من الأمريكيين الراضين عن أوضاع بلادهم (الولايات المتحدة الأمريكية). لذا أعتقد أنه يجب علينا أن نسأل الصينيين أولًا، وليس الأمريكيين أو الأوروبيين بشأن أية قضايا تهم الصين، بما في ذلك حقوق الإنسان فهم أدرى بشؤون بلادهم من غيرهم.

لذا دائمًا أشعر بالحيرة عندما يدَّعي الغربيون أنهم يعرفون الأوضاع في الصين أكثر من الصينيين أنفسهم، وكذلك بالنسبة للأفارقة والروس، فدائمًا ما يدعي الأمريكيون أنهم على دراية بالأوضاع داخل البلاد الأخرى أكثر من أهلها. وهذا مفهوم خاطئ. فعلي سبيل المثال نجد أن الغرب دائمًا ما يدعو الأفارقة إلى إعطاء الأولوية إلى ترسيخ مفاهيم الديمقراطية، وذلك لحل المشكلات التي

تعصف بأفريقيا، في حين كان الواجب عليهم أن يسألوا الأفارقة أنفسهم عن كيفية حل هذه المشكلات التي تواجه البلاد، فهم أدرى بشؤون بلادهم من غيرهم. ولقد سافرت إلى العديد من الدول الأفريقية، واكتشفت أنهم في حاجة ماسة في المقام الأول إلى معالجة القضايا الإنسانية، مثل نقص الطعام وفرص العمل، بالإضافة إلى انتشار العديد من الأمراض المستعصية، وكذلك انعدام الأمن في الشوارع، وبالرغم من كل ذلك نجد أن الغرب يدعوهم إلى ترسيخ مفاهيم الديمقراطية قبل أي شيء لحل هذه المشكلات، مما أدى في نهاية المطاف إلى إحداث فوضى عارمة في العديد من الدول الأفريقية.

ولا يمكن لأية دولة في العالم تحقيق كل متطلبات الحقوق الإنسانية بين عشية وضحاها، إذ لا بد وأن يستغرق الأمر بعض الوقت، نظرًا لوجود بعض الأولويات التي يتحتم على الدولة فعلها قبل تحقيق قضايا الحقوق الإنسانية مثل الطعام والشراب. وفي هذا الصدد نجد أن النموذج الغربي يختلف تمامًا عن النموذج الأفريقي، بحيث ينظر الأفارقة إلى قضية استئصال الفقر المنتشر في ربوع أفريقيا على أنها أولى أولويات حقوق الإنسان، التي يجب أن تُعَالج، ومن ثم استطاعت أفريقيا انتشال ما يزيد على 400 مليون فرد من دائرة الفقر الشديد. إن عملية استئصال الفقر الشديد المنتشر في البلاد، لا يعد ضمن الحقوق الإنسانية وفقًا للمفهوم الغربي والأمريكي للحقوق الإنسانية، بالإضافة إلى أنهم لا يعدون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ضمن هذه الحقوق الإنسانية. ولكننا ليس لدينا الوقت لكي ننتظر الغرب حتى يفيق من غيبوبته، التي يعيشها ويصحح مفهومة للحقوق الإنسانية. فها هي الطريق الصينية لفهم الحقوق الإنسانية بمفهومها الشامل، التي أدت إلى ثمار إيجابية ناجحة.

وهنا يبرز لنا سؤال، لماذا لم تنضم الصين إلى الغرب في توقيع وممارسة العقوبات على الدكتاتوريات المزعومة في أفريقيا؟ وهنا يتضح لنا الاختلاف الواسع بين الغرب والصين في المفاهيم والمبادئ.. حيث يرى الصينيون أن مساعدة أفريقيا للتخلص من ظاهرة الفقر المدقع، حق إنساني أصلي ولا يجوز

لأية دولة بأي شكل من الأشكال انتهاك هذا الحق، تحت ما يسمي بالأعذار أو المبررات.

إن مسلك الصين بهذا الصدد يتفق مع اتجاه مؤسسة الصليب الأحمر للمساعدات الإنسانية. حيث لا يوجد اعتبار للتمييز بين الدول عدوة كانت أو صديقة. فإذا كان توقيع العقوبات حتميًّا، فيجب أن يكون ذلك تحت مظلة الأمم المتحدة، وليس من خلال عدد محدود من الدول الغربية. ثمة العديد من مشكلات حقوق الإنسان في الغرب. على سبيل المثال، لم تطبق الدول الغربية مبدأ «الأجر المتساوي مقابل العمل المتساوي». فهل ينبغي على الدول الأخرى فرض عقوبات اقتصادية على تلك الدول الغربية؟

إن الديمقراطية قيمة عالمية، لكن النظام الديمقراطي الغربي ليس كذلك. ولا يجب الخلط بين الاثنين. إن جوهر قيمة الديمقراطية هي أن تعكس إرادة الشعب لتحقيق الحكم الرشيد. فالنظام السياسي يعتبر ناجحًا إذا استطاع تقديم حكم رشيد، ولا يكون النظام السياسي كذلك إذا فشل في تحقيق الحكم الرشيد، سواء كان النظام السياسي المتبع هو نظام الحزب الواحد، أو تعددية حزبية، أو لا أحزاب على الإطلاق.

وبنظرة سريعة حول العالم، لا أكاد أجد حالة واحدة قامت فيها دولة غير غربية بتبني النظام السياسي الغربي وأضحت في عداد الدول المتقدمة حتى الغرب نفسه يجب أن يعيد النظر في نظامه السياسي وليتساءل: ما السبب الرئيسي في الأزمة المالية في الولايات المتحدة؟ ماذا حدث للدول المسماة بخنازير أوروبا وهي: (البرتغال، إيطاليا، اليونان، إسبانيا)؟ ما العلاقة بين الأزمة المالية والديمقراطية الغربية؟ إلى أي مدى قوضت هذه الأزمة مبادئ حقوق الإنسان عند شعوب هذه الدول وغيرها من الدول؟ لماذا لم يستطع مبدأ الفصل بين السلطات في النظام السياسي للولايات المتحدة منع هذه الأزمة أو حتى التعامل معها؟

أعتقد أن الفصل بين السلطات في النطاق السياسي وحده لا يكاد يكون فعالًا في هذا الصدد، وأن الدولة الحديثة تتطلب توازنًا أوسع نسبيًّا يتجاوز الصعيد السياسي ليشمل السياسي والرأسمالي والقوى المجتمعية معا. إن قدرة الصين على تجنب الأزمة المالية وثيق الصلة بهذا النوع من التوازن المشار إليه آنفًا. فـاذا كانت الديمقراطية الأمريكية عاجزة عن تقييد السلطة الكاسحة لرأس المال، فإن أغلب الظن أنها سيتعين عليها مواجهة أزمات مالية جديدة لسنوات مقبلة .

أما عن عقوبة الإعدام فلا يؤيد معظم الصينيين إلغاءها، وهذا النوع من الرغبة العامة والجماهيرية يجب أن يحترم، أليس هذا مطلبًا أساسيًّا للديمقراطية؟ يتبادر إلى ذهني في كثير من الأحيان سؤال يتعلق بهذا الموضوع، على سبيل المثال: إذا كان الغرب يكن كل هذا التقدير للحياة، بما فيها حياة القتلة، لم لا يأخذ خطوة إضافية ويعلن ببساطة أن السلام قيمة عالمية، وأنه يتعين على أية دولة ألاَّ تشن حربًا على دول أخرى إلا بتصريح من الأمم المتحدة؟ فما عدد المدنيين الأبرياء الذين قتلوا في الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على العراق؟ إنهم 100000 نسمة على أقل تقدير. ألا يعد هذا تنفيذًا لحكم الإعدام علـى 100000 مـن المدنيين الأبريـاء؟ ألا يعد هذا انتهـاكًا صارخًا لحقوق الإنسان؟ إن حقوق الإنسان ذات أهمية بالغة، إلاَّ أن كثيرًا من القيم التقليدية مهمة بنفس القدر.

إن الأداء السلس للمجتمع يتطلب توحيدًا عضويًّا لكثير من العناصر. صحيح أن الصين مثل بقية الدول، يوجد فيها مسئولون فاسدون، كما يوجد بها مثيرون للشغب وسفاحون، إلاَّ أن معظم الصينيين يتحلون بالإخلاص والطيبة. وهذه الشخصية الصينية قد تكونت وتشكلت عن طريق القيم الصينية التقليدية على مدار آلاف السنين.

لا نزال نتذكر عمليات النهب واسعة النطاق، والجرائم الأخرى التي حدثت في «هاييتي»، و«نيو أورليانز» بالولايات المتحدة عقب تعرضهما لكوارث طبيعية

هائلة. في المقابل وعلى العكس تمامًا، لم يحدث في الصين بعد حدوث زلزال «سيشوان» عام 2008، بالرغم من أنه قد أصاب عددًا من السكان يقدرون بعشرة أضعاف المنكوبين في الولايات المتحدة. لماذا؟ أعتقد أن هذا يرجع إلى القيم الصينية التقليدية التي هي إنسانية في طبيعتها، حيث يجب أن يعرف الإنسان كيف يساعد المحتاجين، لا أن يسطو على منزل يحترق.

منذ سنوات قليلة مضت، حققت أغنية البوب «أتردد على البيت مرارًا» نجاحًا سريعًا في أنحاء الصين، لأن الأغنية قد تناولت بعمق قيمة صينية عظيمة ألا وهي بر الوالدين. صحيح أن تلك الأغنية قد أحدثت جدلًا واسعًا بسبب كلماتها التي تقول: «تردد على البيت مرارًا لتتجاذب أطراف الحديث مع والدتك في شئون الحياة ومع والدك في شئون العمل ....»، حيث اعتبرها البعض تمييزًا ضد المرأة، إلاَّ أن معظم الصينيين لا يشاركونهم هذا الرأي . إنهم يعتقدون أن السرعة التي تتم بها عملية التحديث في الصين قد جعلت كل واحد منهم مشغولًا طوال الوقت، إلا أنه على المرء ألا ينسى رعاية والديه في غمرة انشغاله بالعمل .هذا الدفء الكامن بالأغنية قد ضرب على وتر حساس في قلوب الصينيين.

إن لكل مجتمع - ولاسيما الصين - خصوصية في تقاليده وثقافته، التي قد تشكلت قبل مبادئ حقوق الإنسان بالمفهوم الغربي بآلاف السنين. لأنه من الخطأ أن نطبق بلا تمييز مفاهيم حقوق الإنسان بالمفهوم الغربي على مجتمعات وثقافات أخرى.

ينبغي أن تستمد المبادئ العالمية لحقوق الإنسان من ثقافات وتقاليد مختلفة ومتنوعة، وهذا يحقق لها ثراءً. بإيجاز، يجب أن نحمي ثقافاتنا من الثقافة المطلقة بالعالم، فضلًا عن النسبية الثقافية السابق ذكرها. يجب أن نحمي أنفسنا من هذا الميل، والاتجاه لاعتبار أن ثقافة واحدة (هي الثقافة الغربية) تمتلك قيمًا عالمية، في الوقت الذى تعتبر فيه الثقافات الأخرى متخلفة، وأن نحجم عن فرض ثقافة على ثقافة أخرى.

عندما كنت طالبًا أتعلم اللغة الإنجليزية، أخبرني معلمي أن كلمة (أنا) بالإنجليزية تكتب بحروف كبيرة للدلالة على أهمية الأنا في هذه الحياة. إن اللغة الصينية لا تتمايز بها الحروف إلى كبيرة وصغيرة، وحتى لو وجد بها هذا التمايز، ساعتها لن نكتب الضمير «أنا» فقط بحروف كبيرة لكن أيضا «أنت»، و«نحن»، و«هو»، و«هي» يجب أن تكتب بحروف كبيرة. وفقًا للثقافة الصينية، أنت تولد بدور اجتماعي كابن أو ابنة أو أب أو أم أو كزميل للآخرين، والحقوق والواجبات دائمًا مرتبطة ببعضها البعض. أنا أشعر يقينًا بأن الثقافة الإنسانية للصين قادرة على إثراء مفهوم حقوق الإنسان الغربي المبني على الفردية. أكاد أجزم أيضًا أن الثقافة الصينية القديمة في الحقيقة هي حضارة ما بعد الحداثة ومناسبة لحل كثير من القضايا في المجتمع الغربي وقادرة على معالجة قضايا كبرى متعلقة بالحكم على مستوى العالم.

أما عن السؤال المتعلق بالمعارضة الصينية، لكي نكون صرحاء، هم يتوقعون ثورة ملونة في الصين، لكن ما مصير الثورات الملونة بأوكرانيا وجورجيا، وقرغيزستان؟ ليس أكثر من كارثة من وجهة نظري. هؤلاء الناس يتخذون من ميثاق 77 وحركة التضامن البولندي نموذجًا، وعندما تم تحقيق كل مطالبهم في دولة مثل «هاييتي» كانت النتيجة دولة فاشلة تمامًا. دخل العالم القرن الحادي والعشرين وشهد تفكك الاتحاد السوفييتي السابق، والاتحاد اليوغوسلافي وتكرر فشل الثورة الملونة فشلًا تلو الآخر. لكن هؤلاء لا يزالون يتكلمون عن الديمقراطية واستنساخ النموذج السياسي الغربي، بمفاهيم مجردة. كيف يكون هذا مقنعًا؟ لماذا لا يسألون أنفسهم ؟ لماذا لا تتمتع قضيتهم بالتأييد حتى من الصينيين المقيمين في الخارج والذين عاشوا في الغرب لأجيال متعاقبة .

عندما قمت بزيارة لبولندا منذ أربع سنوات، استوثقت من إحصاء أجراه «بو» أن 72 % من الصينيين راضون عن بلدهم، بينما 13 % فقط من البولنديين راضون عن بلدهم . فإذا كانت هذه هي الحال، فمن الذى ينبغي أن يتعلم من

الآخر؟ أتمنى أن تتمكنوا من زيارة جدانسك مسقط رأس حركة التضامن البولندي ووارسو، ثم شانغهاي مسقط رأس الحركة العمالية الصينية، وسترون أيًّا من النموذجين يمثل مستقبل العالم.

كانت الصين متقدمة عن الغرب لما يقرب من 1000 عام، ثم أضحت راضية بهذا، ثم بدأت تتخلف عن الغرب. لكن الصين كافحت لتتعلم من الآخر - بما فيها ممارسات تعزيز حقوق الإنسان في الغرب منذ عام 1978 لكن الصين لم تتخل عن نقاط قوتها. لهذا السبب فإن الصين تحقق تقدمًا سريعًا، وتتطلع إلى ما هو أبعد من النموذج الغربي. وإذا كان الغرب سيظل راضيًا عن نموذجه ولا يعرف إلاَّ كيف يعظ الآخرين فسوف يعض أصابع الندم يومًا ما.

أما عن حوار الغرب عن حقوق الإنسان ككل فأنا أيضًا قد وقفت على نقاط ضعفه.

أولًا: يجد الغرب صعوبة في تحقيق التوازن بين الحقوق السياسية والمدنية من ناحية، وبين الحقوق الثقافية والاجتماعية الاقتصادية من ناحية أخرى .

فعلى سبيل المثال، إن المفهوم الأمريكي لحقوق الإنسان لا يتضمن الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. إذا استطاعت الولايات المتحدة معالجة قضية وجود ما يقرب من 50 مليون مواطن أمريكي لا يتمتعون بنظام تأمين صحي من منظور حقوق الإنسان، فلربما سيكون من السهل عليها فيما بعد حل قضية ذلك التوازن المشار إليه سابقًا .

إن استطلاع جالوب لعام2001، يوضح حقيقة أن واحدًا من كل خمسة (19 %) مواطنين أمريكيين لم يكن لديهم المال اللازم لشراء الطعام في العام الماضي، مقارنة بـ 6 % فقط في الصين.

لا أدري متى ستستيقظ الولايات المتحدة قيادة وشعبًا لسد هذه الفجوة، والشروع في عملية إصلاح لنظام ومفاهيم حقوق الإنسان الأمريكية.

ثانيًا: ثمة مشكلة الحرفية المفرطة في الالتزام بالقانون. في الغرب، ينظر إلى مسائل حقوق الإنسان على أنها مسائل قانونية، كما ينظر للمسائل القانونية على أنها قضايا حقوق إنسان. هذا الجانب القانوني يصعب تطبيقه في الدول التي تعاني ضعفًا وهشاشة في المؤسسات القانونية، كما أنه باهظ التكلفة للدول النامية. وتجدر الإشارة هنا إلى سياسة الحكومة الهندية لتعويض الضرر الواقع عليها من إزالة العشوائيات، حيث تقوم الحكومة بتعويض ملاك العشوائيات وحدهم عن تفكيك وإزالة منازلهم. يستند هذا إلى القانون، إلاَّ أن المفارقة أن معظم قاطني هذه العشوائيات هم من المستأجرين الفقراء. وبالتالي فإنه من الصعوبة بمكان الحد من العشوائيات، والتقليل من أعداد السكان الذين يفتقرون إلى المأوى في الهند.

في رأيي، في الدول غير الغربية يجب تبني وسائل سياسية لتطوير حقوق الإنسان عند سَنِّ أي تشريع، وهذه تجربة مهمة تقوم بها الصين لدعم حقوق الإنسان.

إن الالتزام الزائد بحرفية القانون، يؤدي إلى ارتفاع تكلفة إجراءات التقاضي، الذي هو من وجهة نظري يمكن أن يتحول إلى فساد مقنع. لسبب واحد وهو أن الأغنياء يمكنهم توكيل أمهر المحامين لتفوز قضاياهم على الفقراء، وهو ما يؤدي إلى ظلم واضح .

إن الالتزام الزائد بحرفية القانون يميل إلى إعطاء اهتمام عديم الجدوى للإجراءات، والذي يؤدي بدوره إلى تأخير وتراكم القضايا.

ثالثًا: ثمة مأزق آخر وهو تضارب حقوق الفرد مع حقوق المجتمع. إن التركيز الغربي على حقوق الفرد له أساس منطقي، وهو الخوف من تحقيق حقوق المجتمع على حساب حقوق الفرد. لكن هذا الشأن له ما يقابله، أي أن حقوق الفرد يمكن مراعاتها على حساب حقوق المجتمع، كما لمسنا في حالة ممارسة رسام كاريكاتير «دانماركي» لما يراه من حرية التعبير، كان لها أثر سلبي على

الحقوق العامة لملايين المسلمين ومشاعرهم الدينية.

إن النظام المثالي لحماية حقوق الإنسان يجب أن يوازن بين الحقوق الفردية والحقوق الجماعية وبين الحقوق والمسؤوليات.

ويفتقد المفهوم الغربي لحقوق الإنسان إلى ترتيب أولويات حقوق الإنسان. وفي حقيقة الأمر لا يمكن لأية دولة من الدول أن تحقق كل حقوق الإنسان بين عشية وضحاها، فلابد أن يأخذ الأمر بعض الوقت، نظرًا لوجود بعض الأولويات الملحة. يميل الغرب دائمًا إلى إعطاء أولوية إلى تعزيز الحقوق السياسية، وليس الحقوق الإنسانية مثل حرية الفرد في الانتخاب، مما أدى إلى نتائج مروعة في الدول النامية، نظرًا للتركيز على الحقوق السياسية للأفراد بغض النظر عن الحقوق الإنسانية. كما حدث في عديد من الدول التي يضربها الفقر، حيث اهتم الغرب في هذه الدول بترسيخ معاني الديمقراطية وتجاهل الحقوق الإنسانية، مما أدى إلى سقوط هذه الدول، كما هي الحال في هايتي، حيث يتسبب الفقر في اضطراب وفوضى عارمة داخل البلاد، وفي نهاية المطاف ليس هناك سبيل أمام الدولة، غير أن تعتمد على قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، لاستعادة الأمن والاستقرار داخل البلاد.

وكما قلنا سابقًا فإن ترتيب الأولويات في مجال الحقوق، لابد أن يؤدي إلى نتيجة إيجابية، وعلى العكس، فقد تكون هناك نتائج مروعة بسبب عدم ترتيب أولويات الحقوق بالنسبة للأفراد. فمفهوم الديمقراطية الذي تتبنى تطبيقه الدول الغربية في الدول الأخرى الفقيرة، يقوم على التصويت في الانتخابات على حس عرقي أو ديني، مما يؤدي في النهاية إلى حروب أهلية وفوضى عارمة بسبب هذه الانتخابات. إذ لا يصح أن نختزل معنى الحقوق الإنسانية في الحقوق السياسية فقط. وكان لابد أن يتسع مفهوم الحقوق الإنسانية ليشمل توفير الاحتياجات الأساسية للأفراد، مما يمكنهم من مواجهة التحديات العالمية المتزايدة، عن طريق إحداث طفرة في المجال الاقتصادي مثلًا.

لذا تولي الصين قضايا التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر أول اهتماماتها في مجال حقوق الإنسان، والتي بدورها تؤدي إلى تنمية مجتمعية، بالإضافة إلى ترسيخ مفهوم شامل لحقوق الإنسان يشمل كل نواحي الحياة.

أما بالنسبة للدول النامية، ونظرًا لقلة مواردها، أصبح من الواجب عليها أن تجعل تعزيز الحقوق الإنسانية أول اهتماماتها. بخلاف دول أخري مثل «أفغانستان»، و«جمهورية الكونغو الديمقراطية»، حيث يجب استعادة السلم المجتمعي وإحداث تنمية اقتصادية قبل أي شيء، لذا يجب أن تتم معالجة هذه القضايا حقوقيًّا وأن تكون في مقدمة الحقوق الإنسانية بالنسبة لهذه الدول. وإذا ما استطاع المجتمع الدولي مساعدة هاتين الدولتين لتحقيق هذه الأهداف خلال 3 أو5 سنوات مقبلة، فإن هذا من شأنه إحداث طفرة هائلة في مجال الحقوق في هاتين الدولتين.

هناك حقوق إنسانية أساسية ثابتة متفق عليها عالميًّا بين الدول، وفي جميع الحضارات الإنسانية مثل «منع التعذيب، والرق، وحرية التفكير، وحرية الاستقلال من أيدي الغاصب المحتل». وليس هناك أية نقاط خلاف بشأن مثل هذه الحقوق الأساسية والثابتة لكل فرد أو مجتمع بين الصين وبين الدول الغربية. وهذا هو ما يزعج ويربك المجتمع الدولي حيث تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بعمليات تعذيب وحشية داخل سجن «غوانتانامو»، هذه الممارسات أكبر دليل على أن أمريكا ليست دولة متحضرة، فهي لا تحترم أبسط حقوق الإنسان. لذا تجب مناقشة هذه الحقوق الإنسانية والقيم العالمية الثابتة في مؤتمر دولي تشارك فيه جميع الدول من جميع أنحاء العالم، ويتم التصديق والاتفاق على هذه الحقوق دوليًّا من قبل المجتمع الدولي ككل، حتى لا تتولى مجموعة بسيطة من الدول وضع هذه الحقوق والمبادئ الإنسانية الأساسية .

إنها لفكرة مثالية، حيث تتبادل كل الدول في العالم خبراتها في مجال حقوق الإنسان، وحيث تقوم جميعًا على حماية حقوق الإنسان ودعمها، مما يجعلها

قادرة على سد أي عجز أو خلل في هذا المجال، وكذلك معالجة القضايا التي تخصها. لاسيما أن العالم يموج بالتجارب والرؤى المتعددة والمتنوعة في هذا المجال، حتى إن بعض الدول الغربية تختلف مع بعضها البعض في مفهومها لحقوق الإنسان. فعلي سبيل المثال، نجد أن ضريبة الدخل المرتفعة المفروضة على الشعب السويدي، أمر عادي بالنسبة لأفراد الشعب، بخلاف ما إذا تم تطبيق هذه الضريبة المرتفعة في الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها ستعد انتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان، هذا بالإضافة إلى أن بريطانيا ما زالت تحتفظ بدين الدولة، الأمر الذي يستحيل حدوثه في دولة مثل «فرنسا»، لاسيما أنها مرت بتجربة الثورة الفرنسية، وفي الوقت نفسه نجد أن الحكومة الفرنسية كانت تمارس احتكارًا على القنوات التليفزيونية حتى عام 1982، الأمر الذي يستحيل حدوثه في دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية. هذا بالإضافة إلى القوانين الأوروبية والفرنسية التي تمنع المسلمات من ارتداء الحجاب داخل المدارس إلاَّ أن مثل هذه القوانين لا يمكن أن توجد في دولة مثل الصين.

لقد وضعت العولمة العديد من التحديات أمام المجتمع الدولي، هذه التحديات لا يمكن معالجتها ومواجهتها إلاَّ من خلال تعاون حقيقي بين كل الدول، في جميع أنحاء العالم. ووفقًا لمقولة العالم الأمريكي «جاريد دياموند» في هذا الشأن، حيث قال: إن الدول المتقدمة تستهلك موارد أكثر من الدول النامية، تقدر هذه الموارد المستهلكة من قبل الدول المتقدمة باثنين وثلاثين ضعف الموارد المستهلكة من قبل الدول النامية، وأن الشعب الأمريكي يستهلك موارد أكثر من الشعب الصيني، تقدر هذه الموارد بأحد عشر ضعف الموارد المستهلكة من الجانب الصيني.

وعلي الرغم من ذلك فإن المفهوم الغربي لحقوق الإنسان لا يزال قاصرًا عل مظاهر الحياة والنمط الذي يعيش به الناس. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تحظى بهذا القدر الكبير من الموارد، فإنه من غير المسموح لأية دولة أخري أو مجموعة من الأفراد أن يشاركوا الأمريكيين هذه الموارد

وإلاَّ كانوا عرضة للنقد والاستياء، حيث لا يجوز لأي فرد غير أمريكي أن يمارس الحياة السياسة في أمريكا. فكيف لبلد كهذا لا يعترف بالحقوق السياسية لغير أصحاب البلد الأصليين ولا يتعاون في مجالات كهذه، كيف له أن يصبح عضوًا في المجتمع الدولي ويساعد في حل القضايا العالمية الملحة، مثل تغييرات المناخ، وقضية الفقر المنتشر في أنحاء العالم، بالإضافة إلى قضية حماية التجارة الدولية. بخلاف الصين التي لديها قدر كبير من الثقافة الإنسانية، فهي تعتقد أن الحقوق تعني المسئوليات، فلابد لكل حكومة أن تتحمل مسئولية شعبها بالكامل في جميع نواحي الحياة، وأعتقد أن مفهوم الصين للحقوق الإنسانية عمل على إثراء مفهوم الغرب للحقوق الإنسانية بالمعاني الكثيرة المفقودة. وستبقي الصين كما هي تستلهم وتستفيد من تجارب الدول الأخرى في مجال حقوق الإنسان، وتستكشف أفاقًا أبعد لحماية وتعزيز هذه الحقوق. وستظل الصين تقدم العديد من الإسهامات الفريدة في هذا المجال إلى العالم كله.

5 - 3 نشأة خطاب سياسي جديد

يري بعض النقاد ومن يؤيدهم، أن الصين لم تقدم أفكارًا جديدة للبشرية منذ نجاحها الاقتصادي في عام 1978 إلا أن دولة بهذا الحجم وهذا التحول الهائل لابد أن تكون هناك أفكار معينة وأسس تسير عليها، ويشتمل البعض من هذه الأفكار على معانٍ تمتد خارج حدود الصين. وإليكم ثماني أفكار منها.

(1) استخلاص الحقائق من خلال الوقائع

وهذه عبارة صينية قديمة ظهرت أول ما ظهرت في كتاب «هانشي» السجلات التاريخية لأسرة هان الحاكمة، للمؤرخ المشهور بان جو 32-29 قبل الميلاد. ويقصد بهذه العبارة أن يكون هناك موقف صادق لكل فرد تجاه التعلم. وتمت إعادة تفسير هذه العبارة في عصري «مينغ وتشينغ» بداية من القرن الرابع عشر ليصبح معناها «اكتشاف القواعد من خلال فحص الحقائق» . كما تمت ترجمة

هـذه الفقرة إلـى اللغـة الإنجليزيـة كـالتالي» البحـث عـن الحقيقـة مـن خـلال الوقـائع». وأطلـق «مـاو تسـي دونـغ» علـى هـذه العبـارة ومـا تحويـه مـن أفكـار ومعـاني مسـمى «الشـرارة التـي يكمـن وراءهـا نجـاح الثـورة الصينيـة». فعندمـا تولى «دنغ شياو بينغ» السلطة في أواخر السبعينيات من القرن العشرين، كان دائمًا ما يدعو إلى «تحرير العقل والبحث عن الحقيقة من خلال الواقع»، وقام بإعادة ترسيخ هـذه الفكـرة وجعلهـا نبراسًا هاديًا وفلسـفة متبعـة فـي مجال الإصلاحات والانفتاح الصيني على بقية دول العالم. وكان «دنغ» يعتقد تمامًا أن الوقائع (الحقائق) بدلًا من المعتقدات الإيديولوجية سواء كانت من الشرق أو الغرب، من شأنها أن تخدم كمعيار مطلق لتقييم وتصحيح مسار السياسة. وقد جاءت هذه الفكرة إلى جانب مفهوم العقل (الإبداع الفكري)، الذي كان يسود أوروبا آنذاك، حيث عهود التنوير، ومن ثم استطاعت كلا الفكرتين التخلص من الأفكـار القديمة التـي كـانت تحـول دون الإبداع وإعمال العقل، وترتب علـى هاتين الفكرتين أيضًا التأكيد على قدرة العقل البشري على الإبداع والتفكير، مما جعل من هذه الأفكار دليلًا وطريقًا إلى ثورة صناعية محترمة. إلاَّ أن هناك اختلافًا بين الفكرتين. وذلك لأن مفهوم «البحث عن الحقائق من خلال الوقائع» وفقًا للمعني العصري، قد يختلف من دولة إلى أخرى، حيث يوجد تعارض بين الحضارة الصينية القديمة والحضارات الحديثة. ويتجنب هذا المفهوم مثلا الأبعـاد التاريخيـة، حيـث توجـد العنصرية أو مشـاكل مركزيـة اليـورو المرتبطـة بمفهوم العقل لهذه الحقبة التاريخية. كما يتطلب هذا المفهوم أن نقوم بتقييم كل الأنشطة البشرية من خلال بعض الممارسات الاجتماعية، ويكون المعيار في هذا التقييم هو الرد على سؤال، إلى أي مدى تتماشى هذه المفاهيم والنظم مع مصالح الناس؟

وبفضـل هـذه الفكـرة قـامت الصيـن، وازدهـرت بشـكل سلمي دون إشـعال نـار الحرب في أنحاء العالم، كما كان الأمر عند قيام وظهور الدول الأوروبية الكبرى في الماضي على حساب دول أخرى، بل إن التقدم الصيني الملحوظ أدى إلى خلق فرص تنمية ليس في الصين فحسب، بل في دول وشعوب أخرى. وبفضل

هذه الفكرة أصبحت الصين كما يزعم الكثيرون أقل دولة في العالم تأخذ بالأفكار الإيديولوجية، هذا بالإضافة إلى أنها ألهمت العديد من الدول في هذا المجال مادام هذا النهج صالحًا لهذه البلاد، مما يمهد الطريق إلى النماء والازدهار في الصين في جميع النواحي بشكل فعلي. وبعد تقصي «دنغ» للحقائق، اكتشف أن النموذج الشيوعي السوفييتي، وكذلك النموذج الديمقراطي الليبرالي الغربي، لم يعمل على تنمية ومساعدة الدول النامية الفقيرة، حتى تحقق مفهوم الحداثة الأصلي. ومن ثم قررت هذه الدول النامية أن تكتشف بنفسها طريقها نحو التنمية. وفي نهاية المطاف استطاعت بعض هذه الدول أن تجد ضالتها وطريقها نحو التقدم (التقدم الهائل). إلاَّ أن السبب نفسه جعل الصين تعتمد على نفسها نحو التقدم، حتى استطاعت إحداث نجاحات عديدة وضخمة أكثر من أية دولة أخرى في العالم خلال العقود الثلاثة الماضية. هذه الفكرة ساعدت الصين في تبني الطريقة التجريبية الواقعية القائمة على مبدأ التعلم عن طريق المحاولة والخطأ، فيما يتعلق بالإصلاحات التي قامت بها الدولة، هذا بالإضافة إلى أن هذه الفكرة مكنت الصين فعليًّا من خلق نموذجها التنموي الفريد والناجح إلى حد كبير. هذه الفكرة ذكرت الصين والعالم كله بضرورة رفض كل الأفكار العقدية الإيديولوجية مثل الفكرة التي تقول: بأن الديمقراطية والدعوة إلى التحرر لابد أن تظل قائمة حتى نهاية التاريخ. ولكن دعونا نوضح أن لكل تاريخ بداية ونهاية مهما طال الزمن، لذا يجب على كل دولة أن تقرر مصيرها بنفسها، وأن تقرر وتستكشف طريقها إلى التنمية بنفسها دون إملاء من أي طرف آخر.

(2) أولوية توفير القوت للشعب

وكما أوضحنا من قبل فإن الصين تعتقد اعتقادًا تامًا أن توفير قوت الشعب «متطلبات الحياة الأساسية»، يُعد حجر الزاوية بالنسبة لاهتمامات الدولة وتوجهاتها. حيث إن النجاح الصيني الباهر في مجال الإصلاحات والانفتاح على الشعوب، يوجه رسالة واضحة إلى العالم كله وهي: أنه يجب على أية دولة

نامية تسعى إلى التقدم والرقي أن تضع أمام أعينها توفير احتياجات الشعب الرئيسية للحياة وتعمل على تحسين مستوى معيشتهم أولًا، وذلك بأن تعالج مشكلات الفقر المنتشرة فيها.

هذه الفكرة الموجزة تعد ملخصًا للنجاح الذي حققته الصين، حيث استطاعت أن تنتشل ما يزيد على 400 مليون شخص من شبح الفقر الذي كان يطاردهم، وذلك في فترة من الزمن لا تزيد على ثلاثة عقود، وهذا يعد نجاحًا باهرًا ليس له سابقة على مدار التاريخ. وبهذه الطريقة ترسخ الصين لمفاهيم جديدة في مجال الحقوق الإنسانية كما يزعم الكثير، هذه المفاهيم التي تم تجاهلها على مدار التاريخ، حين انحصر مفهوم الحقوق الإنسانية على الحقوق المدنية والسياسية فقط منذ عهود التنوير، كما هي الحال في الغرب، إلاَّ أن الصين وسعت مفهوم الحقوق الإنسانية ليشمل توفير متطلبات الحياة.

وقد يكون من ضمن الأسباب التي أدت إلى انحصار معني الحقوق الإنسانية على الحقوق المدنية والسياسية فقط، هو أن أصحاب الفكر والقادة في هذا الوقت كانوا من طبقات الشعب فوق المتوسطة في أوروبا، بينما كان ينتشر الفقر والرق في المستعمرات الأوروبية وليس في أوروبا نفسها، ومن ثم نجد أن أصحاب الفكر في هذا الوقت كانوا لا يعانون مشاكل الفقر وغيرها، التي كان يعانينها الأفراد في المستعمرات. إن انتشار الفقراء هذه الأيام في جميع أنحاء العالم، يعد استهزاء وانتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان الأساسية ولكل الحريات المدنية، ولا بد أن يتم التعامل مع مثل هذه القضايا الأساسية بالنسبة للشعوب، إذ ليس من المقبول إنسانيًّا أن يكون هناك شعب بلا طعام أو شراب. فعلى الرغم من أن الغرب دائمًا ما يتهم الصينيين بأنهم لا يهتمون بقضايا حقوق الإنسان، لاسيما في أفريقيا إذ ليس لها دور بارز في هذا المنطقة، إلاَّ أن الصين تعتقد اعتقادًا جازمًا أن معالجة الفقر المنتشر في أفريقيا هو الحل الوحيد والذي يجب أن نبدأ به لإنهاء أية مشكلات تعانينها المنطقة مثل الحروب الأهلية والإرهاب، ويعد معالجة الفقر في هذه المنطقة حقًّا إنسانيًّا أصيلًا لكل

فرد، ولا يصح لأية دولة من الدول تحت أي حال من الأحوال أن تتجاهل قضية معالجة الفقر في هذه المنطقة تحت أي مسمي كما يفعل الغرب تحت مسمى تعزيز الديمقراطية والقضاء على الفساد، مما يقيد الجهود المبذولة لمعالجة قضية الفقر.

إن تطبيق النموذج الغربي السياسي داخل الدول غير الغربية، غالبًا ما يفشل في معالجة قضية الفقر. وبكل صراحة فإن النموذج الصيني يعد أفضل النظم حتى وقتنا هذا، وإن كان يعاني بعض القصور، إلاَّ أن النموذج الغربي الذي يتم تطبيقه في الدول النامية لم يجد نفعًا بالقدر المتصور، حيث نجد عددًا بسيطًا جدًّا من الأفراد يستطيع أن يتخلص من الفقر الذي يعيشه في ظل هذا النموذج والنظام الغربي، بحيث يتيح هذا النموذج فرصًا ضئيلة للهروب من دائرة الفقر. لذا من المتوقع أن يصبح النموذج الصيني ملهما للشعوب الفقيرة التي تريد أن تخرج من دائرة الفقر في جميع أنحاء العالم.

(3) التفكير الشمولي

وتأثرًا بالتقليد الصيني الشمولي الفلسفي القديم، كان «دنغ شياو بينغ»، يرفض فكرة التغيير الجزئي بالنسبة للتنمية في الصين، وكان يميل إلى فكرة التخطيط الإستراتيجي على المدى الطويل. وفي الحقيقة إن التفكير والتخطيط الشمولي على المدى البعيد أفضل بكثير من التخطيط الجزئي بحيث يعطي صورة كاملة متكاملة لأي مشروع. لذا قامت الصين بوضع خطة طويلة المدى للتنمية يبلغ عدد سنواتها سبعين عامًا، تبدأ من ثمانينيات القرن التاسع عشر، ولا تزال الصين تسير على درب هذه الخطة حتى يومنا هذا.

هذه الخطة الشاملة تبين لنا أن الصين كانت مهتمة بتحقيق بعض القضايا مثل حقوق الإنسان وإسعاد وحرية واحترام الأفراد. وتعد هذه الأشياء في الغرب قيمًا فردية، بينما ينظر إليها الصينيون وفقًا لثقافتهم السياسية على أنها حقوق فردية، وكذلك جماعية تهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار في البلاد، لا سيما

أن الصين عانت لفترات طويلة الحروب والفوضى على مدار التاريخ الماضي. لذا ينظر الصينيون إلى تحقيق السلام في البلاد على أنه أول مطلب من أية حكومة مركزية قوية تقود البلاد. كما أن التقليد العائلي الذي يدعو إلى الترابط كان سببًا في إيجاد روح التعاون بين أفراد الشعب، وربط الأسر بمصير الدولة، حتى يكونوا حريصين عليها، فالدولة عندهم بمثابة عائلة كبيرة جدًّا تشمل جميع أفراد الشعب، ويجب عليهم جميعًا أن يعملوا لصالح البلاد؛ لذا يعتقد الصينيون أن نماء الدولة وازدهارها جزء لا يتجزأ من احترام حرية الأفراد ورفاهيتهم وأمنهم وتقديرهم.

وقد أظهرت التجربة الصينية أن الأفكار التقليدية القادمة من الشرق أو من الغرب، عادة ما تكون لديها نقاط ضعف وكذلك قوة، ما يجب علينا فعله هو إبراز نقاط قوتها، وتجنب نقاط ضعفها. فعند استخدام المنهج الشمولي الصيني بشكل صحيح، سنجد أنه سيكون له بالغ الأثر مقارنة بالمنهج الفردي الغربي في إدراك العديد من القيم الفردية.

وإذا حذت الصين حذو الغرب، حيث الفردية هي المعيار، ستظل الصين للأبد متخلفة عن الغرب، ولكن عند قيام الصين بتوجيه المزيد من الدعم لتعزيز القيم والمصالح الفردية، من خلال المنهج الشمولي، ستحقق نتائج أفضل من المنهج الغربي، كما ظهر جليًّا في استضافة الصين للألعاب الأوليمبية. فقد تم تنظيم الألعاب من خلال المنهج الشمولي برعاية الدولة، وكانت النتائج رائعة لكل من الدولة وعدد لا محدود من الأفراد، الذين تم حشدهم لممارسة الرياضة للحفاظ على لياقتهم. وهو ما حدث أيضًا في المعرض العالمي 2010 بشنغهاي، حيث كان المنهج الشمولي برعاية الدولة، وهذا كان مصدر إلهام لكثير من الناس لتقدير أهمية خفض نسبة الكربون في الحياة المدنية.

ويمكن تسمية هذا المنهج «بدنغ شياو بينغ» الذي يعارض بشدة المنهج الفردي المتبع بالهند، والذي يطلقون عليه (الأم تريزا). فبينما انتشل منهج دنغ أكثر من أربعمائة مليون شخص من الفقر والذين سعوا نحو تحقيق المزيد من الحقوق

الفردية، انتهج الكثيرون مذهب الأم تيريزا وحازت على جائزة نوبل، لكن نسبة الفقر بالهند لا تزال كما هي. وبالنسبة للدول النامية فإن الفكر الشمولي قد يكون أكثر أهمية لها لقلة مصادرها بخلاف الدول المتقدمة، ودون وجود شعور بالأولويات ففرصة تحقيق التقدم ضيقة جدًّا.

وقد مكن المنهج الشمولي الصين من تأسيس نمط واضح للأولويات، على مختلف الأصعدة في تحول الصين، ويعارض المنهج الشمولي بعيد المدى السياسات الشعبية قريبة المدى والمنتشرة اليوم في كل من الغرب ومناطق أخرى من العالم. وتواجه البشرية العديد من التحديات العالمية، وهناك دعوة إلى حلول شمولية وعالمية. ولكن المعضلة تكمن في طبيعة النظام السياسي الغربي، من حيث تحمل رجال السياسة مسئولية الأشخاص المنتمين إلى دوائرهم الانتخابية دون غيرهم من الأشخاص أو البلدان، وقليل من السياسيين في الغرب لديه القدرة على الدفاع عن وجود ضريبة للكربون على استهلاك البنزين، في إطار مكافحة الاحتباس الحراري من أجل الحصول على الأصوات.

وقد واجه الرئيس الأمريكي «جيمي كارتر» الكثير من الصعاب في الانتخابات بعد ندائه للشعب الأمريكي بتقليل استهلاكهم للطاقة. ولهذا أعتقد أن الفكر الشمولي الأمريكي سوف يسير في مساره الصحيح في حل العديد من القضايا العالمية.

(4) الدولة كفضيلة أساسية

علي العكس من منظور طائفة الأرثوذكس الأمريكية للدولة بأنها الشر الأكبر، كانت أكثر العصور ازدهارًا في تاريخ الصين تحت حكم قوي مستنير. فالمساحة الشاسعة للصين والتنوع السكاني الكبير، شكل موروثًا لحكومة مركزية قوية تعالج الكوارث الطبيعية التي تحدث بصفة مستمرة، وتنسيق للمصالح بين المناطق المتعددة. فالدولة القوية هي حجر الزاوية في التاريخ

الصيني، ويدعمها تاريخها الطويل وممارستها لنظام (الماندرين) القائم على اختيار الأجدر. فتقاليد الدولة القوية لها مميزات مثل القوة المركزية لتنفيذ المشروعات الكبرى، وعيوب أخرى مثل وجود اتجاه نحو احتكار الدولة.

إن التحول في الصين كانت تقوده دولة قوية ترعى التقدم. بخلاف «ميخائيل جورباتشوف» الذي نبذ الدولة القديمة، مما أدى فيما بعد إلى تفكك الدولة. فقد حول مذهب دنغ اتجاه الدولة الصينية من البحث عن المدينة الفاضلة إلى تحديث الصين وهو ما أحدث نجاحًا باهرًا. فدولة الصين ليست كاملة، لذا يجب عليها تشكيل إجماع قومي على أهمية التحديث، لضمان الاستقرار العام للتقدم والاستمرار في وضع أهداف استراتيجية بعيدة المدى. على العكس من دولة روسيا التي دفعت ثمنًا باهظًا لجهود «جورباتشوف» في إنشاء دولة جديدة بالكلية، فدون جهود «فيلاديمير بوتن» والتي على الرغم من كونها مثيرة للجدل فإنها حالت دون وقوع المزيد من التفكك في دولة روسيا.

هناك بعض نقاط الضعف تتعلق بالاتجاه الصيني، ولكن نقاط قوته كانت أكثر، كما أن التقدم السريع للصين لا يمكن فصله عن وجود دولة قوية. وفي الواقع فإن الولايات المتحدة التي تلعب دورًا مشبوهًا، قد لجأت إلى تدخل واسع النطاق خلال الأزمة الاقتصادية، وهو ما أطلق عليه البعض «الاشتراكية ذات الخصائص الأمريكية».

وأصبح من الصعب خلال هذه الأيام - حيث قوانين اللعبة تتشكل في الغالب من قبل الغرب -تصور أن هناك تطورًا وازدهارًا قد يكون في إحدى الدول النامية دون الاستعانة بدولة قوية. وقد تحدث كثير من العلماء الصينيين باستفاضة عن السوق الاقتصادية في ظل منافسة كاملة، ولكنهم من الواضح لم يتفهموا بأن السوق العالمية من الطعام إلى البترول تشهد هجمات لا حصر لها في المضاربة في أغلب الأحيان تنشأ من الغرب. فأين نجد سوقًا عالمية كاملة بدلًا من البحث في الكتب الاقتصادية؟ فإن اقتصادًا كاملًا لدولة من الدول قد يدمر من خلال بعض الهجمات القاسية والمدمرة من المضاربين.

ولهذا توفر الصين طبقة من الحماية للاقتصاد والشعب الصيني.

وقد تكلم مفوض الاتحاد الأوربي من زمن ليس ببعيد عن كيفية تطبيق تعديلات أخذًا في الاعتبار التغير المناخي، وختم كلامه قائلًا: إن مواجهة التغير المناخي مثل قتال المعارك، ويجب تشجيع الدولة للعب دور أكبر. وباستعادة أحداث الماضي، فإن عملية الإصلاح بالصين والانفتاح كانت عبارة عن سلسلة من المعارك تقودها الدولة، من الإصلاح الزراعي إلى إنشاء مناطق اقتصادية خاصة واستراتيجيات للتنمية الساحلية، ودخول منظمة التجارة العالمية، واستضافة الألعاب الأوليمبية، والمعارض العالمية، وإعادة الهيكلة الجارية للاقتصاد. فالانتصارات في هذه المعارك كان حجر الأساس للتقدم المذهل للصين اليوم، كما أن مفهوم وتطبيق تدخل الدولة أصبح الآن يدرس عن كثب من قبل العديد من الدول في وقت الأزمة الاقتصادية العالمية.

وبطبيعة الحال، فمن خلال مفهوم حكم الدولة، فإن الحكومة الصينية تواجه مهمة إصلاح داخلية، وخاصة في بعض النواحي، مثل التنظيم الذاتي ومكافحة الفساد، وإعادة تنسيق العلاقات بين المؤسسات والدولة والمجتمع، والإشراف الفعال للدولة. ولا تزال الصين في حاجة إلى اكتشاف طرق ووسائل جديدة في هذا الصدد للسنوات المقبلة، ولكن أهمية مفهوم (الدولة كفضيلة أساسية) في عملية التحديث له دور أساسي للصين وربما لعديد من الدول الأخرى.

(5) الحكم الرشيد

إن الفكرة الصينية «الحكم الرشيد» مفهوم غاية في الأهمية، وحيث إنه لا يوجد إجماع دولي على مكونات الحكم الرشيد، لذا فإن التعبيرات الصينية أو «العمل الجاد للحكومة الرشيدة من أجل الإنسان» يوضح فهم الصينيين لهذا المبدأ.

يُظهر النجاح المتواصل للصين منذ عام 1978 أنه مهما كان النظام السياسي

فلابد أن يختزل إلى كونه حكمًا رشيدًا. بمعنى آخر فإن الاختبار الحقيقي لأي نظام سياسي جيد، هو مدى ضمانه للحكم الرشيد. لاسيما أن الانشقاقات النمطية لمفهوم الديمقراطية - ومقابلها الأصوات بالاستبداد- قد أصبحت جوفاء في هذا العالم المعقد، وهو ما أعطى الكثيرين ديمقراطيات هزيلة. وقد يشكل الفكر الصيني في النهاية نقلة نوعية من الانشقاق بين الديمقراطية والاستبداد إلى الحكم الرشيد وغير الرشيد.

وقد يأخذ الحكم الرشيد الشكل الخاص بالنظام السياسي الغربي، مثل «سويسرا» أو النظام السياسي غير الغربي مثل «سنغافورة»، و«هونج كونج». فعلى الرغم من وجود قصور بالصين فإن الحكم القائم بها أفضل بكثير من معظم الدول النامية. وبالمثل، فإن الحكم غير الرشيد قد يأخذ شكل نظام سياسي غربي، كما حدث في «هايتي» و«العراق» و«منغوليا» و«أوكرانيا» و«الإفلاس الأخير» لأيسلندا واليونان، وقد يأخذ شكل نظام سياسي غير غربي كما حدث في «بورما».

ويترتب على ذلك من وجهة النظر الصينية أنه يجب تعريف طبيعة الدولة بما في ذلك شرعية الحكم بها، من خلال جوهرها، بمعني حكمها الرشيد وليس الإجراءات. فالصين تضع المزيد من التأكيد على الجوهر أكثر من الإجراءات . اعتقادًا بأن الجوهر الحقيقي للحكم الرشيد سوف تنشأ عنه إجراءات صحيحة، والتي تتناسب مع ظروف كل دولة، على عكس ما يعتقد الغرب. فالحكم الرشيد يجب أن يكون هدفًا لجميع الحكومات في العالم. والعالم النامي يواجه العديد من التحديات في الإصلاحات السياسية لتحقيق الحكم الرشيد، وهذا ينطبق على العالم المتقدم أيضًا.

(6) الفوز بقلوب وعقول الناس والجدارة

بالنسبة لدولة حضارية، ففكرة شرعية الحكم في الصين هي فكرة فريدة من نوعها، وترجع إلى العصور القديمة. وتأتي فكرة شرعية الحكم الصينية من

مبدأين قديمين. أحدهما الفوز أو خسارة قلوب وعقول الشعب وقد وضعه منسيوس (289-372 قبل الميلاد) لأول مرة، ويختلف هذا المذهب عن مبدأ المايناي وهو الرأي العام، لأنه سريع التغير بين عشية وضحاها. ويشير مبدأ «الفوز أو خسارة قلوب وعقول الشعب» إلى المصالح الشمولية وبعيدة المدى للبلد، وبالتالي وجود المزيد من الاستقرار والاستدامة، كما أن الصين لديها هاجس أخلاقي ينتاب الحكام انهم إذا لم يعملوا بجد فقد يتعرضون إلى خطر خسارة قلوب وعقول الناس، ولذلك فحكمهم مؤيد من السماء. وهذا الهاجس جزء من تعاليم منسيوس ولازال تأثيره على موظفي الصين مستمر إلى الآن.

من الممكن أن المساحة الهائلة لدولة الصين وتعداد سكانها، قد شكل هذا الفهم لشرعية نظام الحكم، وببساطة لا يمكن تخيل أن أغلب الصينيين سوف يقبلون بتغيير الحكومة المركزية كل أربع أو خمس سنوات، كما هو مطبق فيما يسمى بالنظام الديمقراطي متعدد الأحزاب في الغرب. وسوف يكون هناك قياس غير صحيح إذا كانت الإمبراطورية الرومانية موجودة إلى الآن، فقد يتساءل البعض هل كانت سترفض اختبار هذا النوع من النظام متعدد الأحزاب والديمقراطية العامة، دون وجود تهديد بانقسامها وزوالها.

المبدأ الآخر هو اختيار الأفضل، وتعيين الأقدر أو مبدأ الجدارة، وقد نشأ هذا المبدأ كما ورد في كتاب «لي جي» الذي جمع في أوائل عهد أسرة هان(9-202 قبل الميلاد). حيث ابتكرت الصين نظام «كه جيو» أو اختبار الخدمة المدنية الوطنية الذي يجسد فكرة اختيار القادة من خلال الاختبارات والأداء. فكما لاحظ هنري كسينجر: «أن الصين لديها لأكثر من مائة عام نظام إمبراطوري بيروقراطي حيث يتم تعين القادة من خلال اختبارات تنافسية، وقد تغلغل هذا النظام ليشمل جميع نواحي الاقتصاد والمجتمع». ويضمن نظام «كه جيو» بصفة عامة اختيار قادة أكفاء نسبيًا للعمل في كل مستويات الحكومة الصينية، ويقدمون طريقة لا مثيل لها في الحكم حتى في دول أوروبا منذ أكثر من مائة عام.

وأضاف العالم السياسي «بان وي» نقطة مهمة في هذا الصدد حيث قال: «إنه على مدار تاريخ الصين الطويل، كان هناك حاكم مستنير يمثل أسرة حاكمة مفوضة من قبل السماء، وأن هذه الأسرة الحاكمة كان يقودوها نخبة حاكمة كونفوشيوسية، تم اختيارها على أساس مبدأ الجديروقراطية وهو مبدأ يقوم على اختيار القائد الأصلح والأفضل والأجدر. وظل حكم هذه الأسرة الحاكمة المفوضة من السماء، مستمرًّا لمئات من السنوات، أطول بكثير من تاريخ الولايات الأمريكية بأكمله. وظل الحزب الشيوعي الصيني محافظًا على هذا التقليد (التفويض من السماء) بشتى الطرق. ويُستخدم هذا المبدأ هذه الأيام تحت مسمى إعادة إحياء الصين، وذلك وفقًا للسياق المعاصر. إن الحزب الشيوعي الصيني لا يشبه الحزب الديمقراطي الأمريكي، ولا حتى الحزب الجمهوري، حيث نجد أن هذه الأحزاب لا تهتم إلا بمصالح مجموعة معينة من الناس من المجتمع عيانًا بيانًا. فهذا الحزب الشيوعي الصيني- وفقًا لتقليد الحكم الكونفوشي- يمثل مصالح الشعب بأكمله، وهذا هو المعتقد السائد عن هذا الحزب لدى معظم الصينيون. وأضاف «بان وي» أيضًا أن الصينيين عادة ما ينظرون بشكل سلبي إلى أية سياسات حزبية تقوم في البلاد ولا تهتم إلاَّ بشأن مجموعة معينة من الناس.

وعلى مدار التاريخ الصيني الطويل، فإن تغيير الأسر الحاكمة المهيمنة على أمور البلاد لا يحدث بشكل سلمي، وإنما ينتج عنه الكثير من الخسائر الفادحة في الأرواح والممتلكات. لذا نجد أن معظم الصينيين لا يفضلون تغيير الأسر الحاكمة كثيرًا بينما يفضلون عمل الإصلاحات المستمرة للأسر الحاكمة بدلًا من تغيرها بشكل كامل، مما يجنبهم العديد من الثورات على هذه الأسر الحاكمة التي تؤدي إلى خسائر فادحة. هذه العقيدة الصينية تجاه تغيير الأسر الحاكمة، توضح لنا جليًّا وجهة النظر الصينية الفريدة من نوعها في هذا الشأن، مما يساعدنا كثيرًا في فهم الطبيعة السياسية هذه الأيام، وكذلك في فهم طبيعة التغيرات السياسية الصينية الماضية ونظم تغيير الحكم على مدار التاريخ. كما أن هذه الطريقة الصينية في الإبقاء على الحكام أطول فترة ممكنة، قد وضعت

الصين من وجهة نظري في مكانة أفضل، تمكنها من منافسة الدول الغربية في هذا المجال، وذلك لأن هذا النظام لا يشتمل على أسلوب فترات الحكم القصيرة وانشغال العامة بالسياسة أكثر من اللازم كما هو سائد في الغرب. ولقد ألهم هذا التقليد الكونفوشي لتعيين الأجدر(الجديروقراطية)، حيث قام بتطبيقه شرعيًّا على كل الطبقات السياسية لاختيار الأكفأ، على الرغم من أن هذا النظام لم يكن ناجحًا في بعض الأحيان. ويتم اختيار الكفء من القيادات حسب تاريخهم في محاربة الفقر ومساعدة الدولة على خلق مناخ صحي مناسب للشعب. وتعد هذه العناصر أمورًا أساسية يجب توافرها في أي قيادي. لذا نجد أن القادة الصينيين مؤهلون بشكل عام في كل المجالات، لاسيما أنهم يخضعون لاختبارات المسئولية على كل المستويات. لذا فإن شرعية أي قائد والمرتبطة بأدائه قد تُفقد إذا ما حدث بعض الخلل في أدائه أدي إلى خلل جسيم في اقتصاد الدولة. وعلى الرغم من ذلك فإن الشعب الصيني شعب منصف: فإذا ما حدث خلل ما في إدارة أي قائد ينظر الناس إلى أن له تاريخًا قديمًا فعالًا في العمل لصالح البلد، هذا بالإضافة إلى أنه لا يزال يعمل لصالح البلد بكل شغف، حينها نجد أن الشعب الصيني يعطيه الفرصة لكي يحسن من الأوضاع ولا يحكم الشعب عليه وعلى إدارته بالفناء بسبب خطأ ما أضر بالاقتصاد. وفي الحقيقة فإن بعض الأزمات التي تمر بها البلاد قد تكون سببًا كبيرًا لكسب القائد شرعية حقيقية لا تتزعزع لقدرته على اجتياز الأزمات. بخلاف الشرعية الإجرائية البحتة والتي تشبه تسجيل أحد الطلاب اسمه بأحد الفصول، لكي يلتحق بها، وبعد التحاقه بها نكتشف أنه لا يشارك في أي من الأنشطة ولا يؤدي بشكل جيد.

ووفقًا للمثال الصيني، فإنه لا يكتفي بأن يلتحق هذا الطالب بفصل ما، ولكن يتوجب عليه أن يشارك في الأنشطة القائمة، وأن يؤدي بشكل جيد في الامتحانات، وإلاَّ تم فصلة من الدراسة.

قام الباحث السياسي «فرانك شينج» الموجود في هونج كونج، بالتعليق على

المناظرات التي أخوضها دفاعًا عن النظام السياسي الصيني، قائلًا: دون أن ننكر التقدم الملحوظ الذي حققته الصين على مدار العقود القليلة الماضية بسبب مساعدة الشعب ووقوفه إلى جانب الحكومة، إلاَّ أن هناك مشكلة منطقية تطرح نفسها على هؤلاء الذين يفضلون الهيمنة السياسية في البلاد المدعومة من الشعب، فماذا سيحدث إذا فقدت الحكومة هذا الدعم من غالبية الشعب (....) ؟ فهل ستسقط الدولة (...)؟

وهذا سؤال سديد، وسوف أقتبس الرد من مقولة الباحث السياسي «إيريك لي» الموجود في شنغهاي، حيث رد «إيريك لي» على فرانك تشنج بعبارة «أنه كان يقارن تفاحة ببرتقالة» وأضاف أيضًا أن النظام السياسي الصيني «مقدس في الدستور الصيني تمامًا مثل تقديس الديمقراطية الليبرالية في الدستور الأمريكي». وأضاف أيضًا، أنه من المحتمل أن يكون «شينج» قد قصد بكلامه هذا في حالة إذا لم يعد النظام الانتخابي الليبرالي الديمقراطي، يحظى بدعم من غالبية الشعب الأمريكي، فإنه يجب على الولايات المتحدة أن تتخلص من هذا النظام الانتخابي الديمقراطي، وأن تلغي وثيقة الحقوق(..). هذا بالإضافة إلى إذا ما كان هناك خلل في عملية التنمية، فإنه سيؤدي حتمًا إلى فقدان ثقة الشعب ودعمه لكل من النظام الدستوري - والذي لن يستغرق الأمر كثيرًا للانقلاب عليه وإلغائه- أو إلى وجود فترات مستمرة من الاستياء المحلي من الحكومة وعدم التعاون معها .

لذا من المنظور البعيد نجد أن النظام القائم على الآراء العامة للشعب فقط، وعلى حب الناس ولكن بشكل بسيط جدًّا، هذا النظام نجده لا يقدر على منافسة نظام يقوم على آراء الشعب، بالإضافة إلى حب وتأييد الشعب الكامل مما يملك قلوبهم. لذا نستطيع أن نقول أن نظام الجديروقراطية وشرعية الحكام الناتجة عن أدائهم الجيد، هذا النظام من وجهة نظري سيبقي يعمل على خلق مضامين دولية جديدة لا تنقطع.

(7) التعلم الانتقائي والتكيف مع البيئة المحيطة

تسود الصين الثقافة العلمانية، فهي تقدر التعلم من الآخرين. حيث استطاعت الصين أن تطور من قدرتها على التعلم الانتقائي والتكييف مع التحديات المعاصرة بشكل ملحوظ. لذا نجد أن الشعار الرسمي للدولة هو «بناء دولة ومجتمع متحضر ومنفتح».

كذلك تهتم الصين بالنظام التعليمي على كل المستويات، سواء للفرد أو الدولة بأكملها بداية من القاعدة الشعبية إلى القيادة العليا للمكتب السياسي. كما استفادت الصين من خبرات الدول الأخرى في كل مناطق الحداثة، بما في ذلك كيفية إدارة المقاولات، وإنشاء الدولة للطرق السريعة وتطوير التكنولوجيا والعلوم.

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد - التعلم من الآخرين - أن ننوه إلى أن الصين استطاعت أن تحافظ على استقلالها التام في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، نجد أن الصين تعلمت الكثير من الغرب في قطاع النقد والماليات، إلاَّ أن الصين لا تزال تحتفظ بهيمنتها على البنوك الرئيسية، هذا بالإضافة إلى أنها تبنت سياسة رشيدة في مجال تحرير سوق رأس المال الصيني. مما أدي بدوره إلى نجاح الصين في إدارة قطاعها المصرفي بشكل ناجح، ومن ثم استطاعت أن تتجنب الأزمة المالية العالمية. كما احتضنت الصين ثورة تكنولوجيا المعلومات، بل وتفوقت فيها أيضًا إلى أبعد الحدود. كما استطاعت الصين أن تحصل بشكل هائل على أساليب عملية التعلم والتكيف على نطاق واسع، بعد انضمامها لمنظمة التجارة العالمية.

وعلى الرغم من رضا الغربيين عن أنظمتهم، حيث إن هناك من الغربيين من يعتقدون أن النموذج الغربي هو النموذج الذي يصلح على مدار الحياة والى نهاية التاريخ، فإن هذه القناعة أدت إلى الانحطاط. فعلى سبيل المثال نجد أن الأوضاع في أمريكا كانت تتدهور على مدار ثماني سنوات من حكم «جورج دبليو بوش»، هذا بالإضافة إلى أن الإدارة الأمريكية تعاني هذه الأيام أخطر

فترة كساد منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر. كما أن أوروبا تواجه موجات من الاستياء نظرًا للوضع الاقتصادي المتدني وبسبب عدم مرونتها السياسية. هذا بالإضافة إلى أن معظم الدول النامية تعاني هذه الفترة كثيرًا من الأزمات، وللأسف الشديد نجد أن العديد من هذه الدول تسير خلف الدول الغربية بطريقة عمياء، فهي تطبق النموذج الغربي دون ادني تفكير، مما يؤدي إلى تلاحق وتتابع الأزمات عليها بدلًا من حلها. ففي هذا العالم المليء بالمنافسات الدولية الشرسة، لا تستطيع أي دولة من الدول أن تبقي راسخة وتحافظ على وتيرة النماء الخاصة بها، إلاَّ إذا كان لها نظامها السياسي الفريد، الذي يميزها عن غيرها، ولا يمنع ذلك من أن تتعلم هذه الدولة من غيرها من الدول المتقدمة وكذلك أن تتكيف مع التغييرات المعاصرة.

(8) سياسة الانسجام والاعتدال

تعد كل من سياسة الانسجام والاعتدال، سمة مميزة للثقافة الصينية. يفضل الصينيون بشكل عام سياسة الانسجام والمواءمة على سياسة المواجهة، ويفضلون أيضًا سياسة الاعتدال بدلًا من سياسة التطرف والمغالاة. لذا نجد أن الصينيين يهدفون إلى تحقيق الفكرة الكونفوشيوسية القديمة التي تقول بنظرية «الانسجام في التنوع»، فهذه الفكرة تعد هدفًا يسعى إلى تحقيقه أي مجتمع مثالي، ووفقًا لهذه الفكرة فإن هناك ثلاثة أنواع من الوئام والانسجام، النوع الأول انسجام الشخص مع نفسه داخليًا، أما النوع الثاني فهو انسجام الشخص مع غيره، والنوع الثالث هو انسجام الشخص مع البيئة المحيطة به . ترجع هذه الأنواع الثلاثة من الوئام إلى مفهوم صيني أصيل يقال له:» وحدة الأضداد»، ويطلق عليه باللغة الصينية الوحدة بين «الين واليانغ» الوحدة والتناغم بين القوة البشرية للإناث والقوى البشرية للذكور) كما جاء في كتاب أي تشنج (كتاب التغيرات الذي كُتب منذ ما يزيد على 2000 عام.

جاءت فكرة «تشونغ داو» و«تشونغ يونغ»، أو ما يسمي بتحقيق التوازن والسلام في الحياة ومع الطبيعة المحيطة بالشخص، لأول مرة في كتاب

«تشونغ يونغ» مبدأ الاعتدال عام 200 قبل الميلاد.

إن مفهومي الانسجام والاعتدال لا يعنيان بالضرورة الاستسلام والسلبية، إلاَّ أنه يقصد بهما البحث عن أرضيات مشتركة، مع وجود نقاط الخلاف كما هي. ويقصد بهما أيضًا تحقيق ما يسميه الكونفوشيون بالهيربوتونج أو «الانسجام مع وجود الاختلاف».هذه الفكرة سمحت للكثير من الأديان بالتعايش مع بعضها البعض في الصين، دون أية خلافات، هذا بالإضافة إلى اختلاط أفراد الديانات المختلفة مع بعضهم البعض، وذلك على مر العصور في التاريخ الصيني القديم. كما أن هذه الفكرة جنبت الصين العديد من الحروب الدينية التي كانت سائدة في التاريخ الأوروبي. كما أن نجاح الصين وقدرتها على الانفتاح على العالم الخارجي منذ عام 1978، كان يرجع بلا شك إلى الإيمان الراسخ «لدنغ شياو بينغ» بفكرة الاعتدال والإصلاح التدريجي، بدلًا من المغالاة أو الإصلاح المفاجئ (نظرية الصدمة في التغيير).

كانت هناك العديد من الضغوط الاجتماعية، التي تزداد كل فترة مع نهوض الصين، إلاَّ أن الصين رفضت المفهوم الغربي، الذي يدعو إلى السياسات العدائية، وذلك لأن الصين تعتقد في قراره نفسها أن البحث عن أرضيات مشتركة مع وجود الخلافات أمر مهم جدًّا، لاسيما عند تلبية المصالح الاجتماعية المختلفة. وأكبر شاهد على هذا الأمر، أن السياسات العدائية التي ينفذها الغرب في الدول غير الأوروبية أدت إلى مشكلات عميقة داخل البلاد، هذا بالإضافة إلى أن تطبيق هذه السياسات العدائية بالغرب أدى إلى خلق حالة من الفوضى، لذا نجد أن المفكر الليبرالي الفرنسي «فرانسيس فوكوياما» علق قائلًا: «إن الديمقراطية الأمريكية ليس لديها الكثير لكي تعلم الصينيين». لذا من الطبيعي أن نجد أن الصين قد شقت طريقها بنفسها دون إملاء من أحد.

كما أن هذه الفكرة -الانسجام والوئام- قد تكون بمثابة الأمل الوحيد لمعالجة التحديات العالمية المستعصية. فلقد اعتقد العديد من الغربيين انه بعد زوال حائط برلين عام 1989، سيتم حل كل قضايا الخلاف العالمية من خلال

الديمقراطية الليبرالية، إلاَّ أن الواقع اثبت عكس هذه الفكرة. فلقد شهد العالم في ظل النظام الديمقراطي ظهور العديد من الجدران والحوائل بين الفقراء والأغنياء، بين الذين يملكون الثروة والذين لا يملكون قوت يومهم، بين الثقافات وبين الحضارات.

إذن فمن المسئول عن ظهور مثل هذه الفوارق بين الفقراء والأغنياء؟ يقول الباحث الأكاديمي السنغافوري «كيشور ماهبو بيان»: «هناك خلل أصيل في التفكير الغربي الاستراتيجي».

لو أن هناك فرصة متاحة لحل أو حتى التخفيف من وطأة المشكلات الناتجة عن التحديات العالمية، لكنا اخترنا تطبيق النموذج الصيني الذي يدعو إلى الانسجام والاعتدال. وفي الحقيقة قد لا يجد المجتمع الدولي خيارًا بديلاً عن فكرة التضامن الدولي، ومساعدة الدول بعضها البعض لمواجهة الأزمات، لاسيما في ظل تصاعد الأزمات العالمية بكل أنواعها، كما يمكن أن يقوم هذا التضامن الدولي على فكرة الانسجام والاعتدال الصينية، وعلى احترام التنوع الثقافي والسياسي بين الدول وبعضها البعض، في هذا العالم الذي يموج بالأزمات.

قد يدعي البعض أن هذه الأفكار الثماني السابق ذكرها، لا تتناسب إلاَّ مع دولة الصين أو مع الوضع الحالي للتنمية في الصين، ويقولون أيضًا إن الصين في يوم من الأيام قد تتبنى فكرة الديمقراطية الليبرالية لكي تزيد من عملية التنمية بها. إلاَّ أنه من المرجح أن تستمر الصين في تطوير هذه الأفكار، والتي من شأنها مواجهة الأفكار والقيم الغربية أو تفضيل عدم مواجهتها. فكلما واجه العالم الكثير من التحديات العالمية المتزايدة، كان البشر بحاجة إلى أفكار أبعد وأفضل من هذه الأفكار الغربية القاصرة.

أصبح من الواجب على الصين – لاسيما أنها خاضت هذا المضمار أن تدرس بطريقة نقدية – على ضوء على الأفكار والقيم والتجارب الصينية الناجحة - تدرُس كل الأفكار والمفاهيم والمعايير التي وضعها الغرب مثل الديمقراطية

وحقوق الإنسان، والحريات وسيادة القانون، والتعددية الحزبية، والأوتوقراطية، والاقتصاد السوقي، ودور الدولة، ومفهوم المفكرين لدي العامة، والناتج المحلى الإجمالي، والمعامل الجيني ومؤشر التنمية البشرية.

يجب على الصين أن تستفيد من هذه الأفكار ما دامت تتماشى مع الوضع الصيني وظروفه، وأن ترفض الأفكار التي تتعارض مع مصالح الصين وشعبها، أو تقوم بتعديل هذه الأفكار والمفاهيم لتتماشى مع الأوضاع في الصين، وبهذه الطريقة تنشأ للصين معاييرها وخطابها السياسي الخاص بها.

قامت الصين بوضع بعض المعايير- التي تعد إلى حد ما معاير جيدة- إلاَّ أن هذه المعايير أدهشت العديد من دول العالم. فها هي الصين تستمر من نجاح إلى آخر من استضافة الألعاب الأوليمبية، والمعرض العالمي، إلى بناء الطرق السريعة، والسكك الحديدة السريعة، من محاربة الفقر والقضاء عليه، إلى محاربة الكوارث الطبيعية، من بدء تغيير حضاري ضخم، إلى منع وقوع العديد من الأزمات المالية والاقتصادية، من إصلاح المؤسسات التابعة للدولة إلى تطوير طاقات بديلة، من مساعدة أفريقيا إلى تصميم خطة طويلة المدى للتنمية المحلية في الصين.

على مدار القرن الماضي وأكثر، تعلمت الصين الكثير من الغرب، وسوف تستمر في ذلك بما يخدم مصالحها . ولكن من الممكن أنه قد حان الوقت الذي يتعلم فيه الغرب من أفكار الصين، وخصوصا الأفكار التي تم اختبارها بشكل جيد كما ذُكِر سلفًا، وهو ما قد يثري بدوره الفكر الإنساني في كيفية التعامل مع التحديات العالمية المختلفة.

الفصل السادس

نهاية التاريخ

6-1 النموذج الغربي: من الهند إلى أوروبا الشرقية

عند المقارنة بين الصين وغيرها من الدول، فقد يفكر الشخص عادة في دولة الهند، من حيث إن كلاً منهما قد حقق استقلاله في أواخر الأربعينيات، وبدأ كلٌّ منهما من مرحلة متشابهة من التقدم، مع أسبقية قليلة للهند عن الصين بسبب وجود حروب كثيرة في الصين، ظلت قرابة قرن ارتفعت فيها أعداد القتلى إلى عشرات الملايين.

ولكن في الأربعين عامًا الأخيرة، تقلصت الفجوة بين العملاقين الآسيويين: فقد تضاعف الاقتصاد الصيني ثلاثة أضعاف نظيره الهندي، ومع قلة الأراضي الصالحة للزراعة، أصبح الإنتاج الصيني من الحبوب ضعف الإنتاج الهندي، وقد نما حجم التجارة الخارجية أربعة أضعاف، وزاد متوسط العمر في الصين عشر سنوات، وقل معدل وفيات الأطفال ثلاثة أضعاف. وظهر الاقتصاد الهندي ومركزه المالي بـ (مومباي) أكثر تخلف بثلاثة عقود عن نظيره الصيني بـ (شنغهاي).

وعلي الرغم من رغبة العديد من دول الغرب في تفوق الهند على الصين، بحجة أن النظام الديمقراطي للهند هو ورقتها الرابحة، ولكن في رائيي فهذه الورقة الرابحة يشوبها الكثير من الشكوك، ومن المحتمل اتساع الفجوة بين الهند والصين، وبخلاف الفجوة فهناك اختلاف كبير بين النظامين السياسيين، فالنظام الحاكم في الصين أفضل بكثير من نظيره القائم في الهند.

وفي الواقع عند المقارنة مع الصين، فالنظام الديمقراطي في الهند، كان إلى حد كبير سببًا في عدم تنفيذ إصلاحات فعالة على أرض الواقع، والتي لا غني عنها لتحسين أحوال الفقراء في الريف مترامي الأطراف. وكان سببًا في إخفاق

الهند في تحقيق مبادئ حرية المرأة، على المستوي نفسه مقارنة بما تحظى به المرأة في الصين، سواء من خلال الأقوال أو الأفعال، كما أن النظام السياسي في الهند حال دون إلغاء النظام الطبقي الذي يعانيه مائة وستون مليون شخص من المنبوذين في الهند. والسؤال المهم حول الهند: أنه دون إصلاحات جذرية للنظام السياسي، كيف لها أن تحقق مثل هذه التغيرات الاجتماعية؟ فدون التغيرات الاجتماعية، كيف يمكن للهند بناء دولة متمدنة تقوم على الحكم الرشيد وتنمية شاملة ؟

كما لاحظت أن هناك خمس نقاط ضعف متأصلة في الحكم الديمقراطي الهندي، تحول دون تقدمها. ويمكن تلخيص نقاط الضعف في أول نقطتين (التسييس والشعوبية) بالإضافة إلى ثلاثة عوامل هي: «الدولة الضعيفة»، و«الخطط قصيرة الأمد»، بالإضافة إلى «الانقسامات والصراعات».

أولًا: إن السياسات الهندية تتسم إلى حد بعيد بالتسييس في جميع أمورها، وبالتالي يكون من الصعب مناقشة ومعالجة القضايا بشكل حيادي وواقعي. حتى في الأمور التي تتعلق بالتحقيق في أسباب حدوث الهجمات الإرهابية المتكررة في (مومباي) في السنوات الأخيرة، فهناك أحزاب سياسية مختلفة لديها أجنداتها الخاصة، مما يجعل من الصعب الوصول إلى اتفاق جماعي لمواجهه فعاله ضد الإرهاب المتوطن.

ثانيًا: انتشار مذهب الشعوبية، حيث أن السياسات الهندية تفيض بأمثلة تدل على التنافس بين الأحزاب السياسية، في إصدار وعود تعود بالنفع على الأشخاص، مثل «إعفاءات القروض»، و«توفير الطاقة بشكل مجاني» و«الرفاهية الاجتماعية» و«وصول قيمة الأرز إلى 2 روبية»، وينظر رجال السياسة إلى الناخبين على أنهم سلع يمكن شراؤها من السوق السياسية. هذا النوع من الشعوبية التنافسية يكتسب بالفوز بعدد أكثر من الناخبين، وليس بتقديم التضحيات وعمل خطط طويلة الأجل للهند وتقديم المصالح العامة، وهو ما يمكنها من مواجهة التحديات الأساسية التي تواجه الهند مثل النقص

الحاد في المواد الأساسية، وسوء البنية التحتية.

ثالثًا: الدولة الرخوة، كما عرفها الكاتب الحائز على جائزة نوبل «غونار ميردل»: وهي التي لا تسمح بوجود إصلاحات مؤسسية، أو تنفيذ برامج إصلاح أساسية معقولة. لذا كان من السهل سيطرة جماعات المصالح الخاصة على البلد، كما ظهر جليًّا في الإخفاقات المتكررة في محاولات الهند في التعامل مع مشكلات العشوائيات، أو تنفيذ سياسات تنظيم الأسرة، وغيرها من القضايا التي تؤثر سلبًا على المصالح العامة.

رابعًا: كثرة السياسات قصيرة الأمد، هناك عدد قليل من السياسيين من في إمكانه النظر إلى ما هو أبعد من فترة ولايته الحالية أو الاحتياجات الانتخابية، وليست هناك طريقة لمتابعة وتصور برنامج إصلاحي وطني متماسك، كما يحدث في الصين يحمل رؤية واضحة للأولويات والنتائج.

خامسًا: اجتماع نقاط الضعف المذكورة سلفًا نشأ عنه انشقاقات وخلافات، شملت المجتمع الهندي بأكمله. فهو نوع من التراخي، أو غياب للإرادة السياسية في تشكيل وفاق جماعي مبني على فكرة القومية. فالنظام الديمقراطي الهندي يرتكز على فكرة المعارضة من أجل المعارضة، مما أدى إلى زيادة الاقتتال العرقي والديني والطائفي، لدرجة أن الانقسامات والتفكك يعم الدولة بأكملها. لذلك، هناك قصور واضح للإرادة السياسية في إحداث تطوير. فإذا كان هناك مشروع حيوي كالبنية التحتية، فلابد من تأخر تنفيذه نظرًا إلى المشاحنات السياسة بجميع أنواعها. وهذا النوع من الانشقاقات يحول دون تقدم الهند.

وهناك فئة أخرى تسترعي اهتمامنا، وهي الدولة الاشتراكية السابقة، أو التي تمر بعملية تحول اقتصادي وخصوصًا دول شرق أوروبا. وبصفة عامة فانطباعي من خلال زيارة معظم دول أوروبا الشرقية في العقدين السابقين، هو أن الصين تفوقت عليها بفارق كبير، على الرغم من أن انطلاقتهم كانت من الصين.

ومن هذه الدول، «ألبانيا» و«مولدوفا» التي لا تزال دول نامية فقيرة، ولم تحقق لها التغييرات السياسية الازدهار الاقتصادي المطلوب، ولا تزال هاتان الدولتان أقل دول أوروبا تقدمًا.

وبقية الدول أفضل حالًا، وهي ثمانية أعضاء في الاتحاد الأوروبي (إستونيا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا وبلغاريا ورومانيا) وكانت دولًا صناعية متوسطة المستوى قبل عام 1989، وسكانها في الريف لا يتعدون 30 % من نسبة السكان (بخلاف الصين الآن حوالي 50 %)، كما أن دول ألمانيا الشرقية وجمهورية التشيك وهنغاريا هي أكثر ثراء من سلوفاكيا ورومانيا وبلغاريا.

فقد قمت بزيارة جميع عواصم دول أوروبا الشرقية ماعدا (إستونيا) عام 2000، ولكن لا يزال من الصعب عمل مقارنة شاملة بين هذه الدول والصين. فعواصم هذه الدول تبدو مزدهرة مع وجود طبقة متوسطة كبيرة. فقد لعبت المساعدات والاستثمارات القادمة من الاتحاد الأوروبي دورًا كبيرًا في تنمية هذه الدول. ولكن عند مقارنة هذه الدول مع المدن المتقدمة في الصين مثل (شنغهاي) تتبين قلة تمدنها. وبصفة خصوصًا المدن مثل (وارسو وبودابست وبوخارست وصوفيا وبراتيسلافا وريغا)، فهي متأخرة عن شنغهاي فيما يتعلق بالبنية التحتية والازدهار الاقتصادي والموضة، ونوعية وتصميم الهندسة المعمارية للمدن الجديدة.

وفي دول شرق أوروبا أكثر المباني جاذبية هي التي تم بناؤها في القرن التاسع عشر إلى بداية القرن العشرين، وحجم تحديث المناطق الحضرية أقل بكثير مما كانت عليه في أي من المدن في الصين. وهذا قد يعني أيضًا أن دول شرق أوروبا قد قامت ببناء مدن سكنية تكفي سكانها خلال العصر القديم، بينما كان على الصين بناء العديد من المناطق السكنية الجديدة لتلبية احتياجاتها من المساكن منذ عام 1978. فمعدل الصين من التجديد الحضاري لا يمكن لدول كثيرة من شرق أوروبا مجابهته.

وبصفة عامة، توجد فجوة كبيرة فيما يتعلق بالتقدم بين الصين ودول شرق أوروبا، خلال العقود الثلاث الماضية، ولكن هذه الفجوة قد تقلصت بشكل كبير. فخلال العشرين عامًا الأخيرة، أصبحت المدن التي كانت تسبق «شنغهاي» مثل «وارسو» و«بودابست»، الآن متأخرة عنها بعقد أو أكثر. وبشكل عام، فإن المدن المتقدمة في الصين قد اجتازت مدن شرق أوروبا ولكن سوف تحتاج الصين لمزيد من الوقت لجعل جميع المدن على هذا النحو.

فعلي مدار العشرين عامًا الماضية، اتبعت معظم بلدان أوروبا الشرقية ما أسميه اثنين من العلاجات الصادمة أثناء فترتها الانتقالية. فعلي الجانب السياسي، فقد اتبعت النظام الصادم وتحولت بشكل جذري من الحكم الشيوعي إلى النظام الديمقراطي متعدد الأحزاب، والذي يأخذ الطابع الغربي. ومن الناحية الاقتصادية، فقد استعانت بخبراء غربيين واتبعوا العلاج الصادم لضمان عملية خصخصة وتحرير سريعة. وقد لوحظ هذا المنهج الآن في شرق أوروبا وغيرها أن تكلفته كبيرة، وتسبب في أن معظم هذه البلاد تعرضت للتضخم إلى أكثر من 2000 %، وانخفاض حاد في مستويات المعيشة خلال فترة التسعينيات، ولم يتغير هذا الوضع حتى نهاية التسعينيات. وحاليًّا فقد تسببت الأزمة الاقتصادية في زيادة معاناة دول شرق أوروبا.

وأنا لا أعني أن معظم الشعوب في شرق أوروبا تريد العودة إلى العصور القديمة. فهذه ليست القضية، فهناك قليل من الشعوب تريد العودة بالزمن إلى عشرين عامًا، ما عدا دولة «الصومال» التي مزقتها الحروب، والتي قمت بزيارتها منذ أكثر من عشرين عامًا. ولكن إذا أتيح لدول شرق أوروبا فرصة ثانية للتغيير، كانت ستفضِّل التغيير الأقل جذرية، وأكثر تدريجية.

وقد ضاعف كثيرًا من مشكلة دول شرق أوروبا حقيقة تبعية اقتصادها الكامل للغرب. كما أن العملية الجذرية في الخصخصة كانت فاسدة بشكل كبير، وتسببت في تعرض الشعب للكثير من الصعاب. واليوم يخضع اقتصادها بما

في ذلك القطاع المصرفي وغيره من القطاعات الحيوية، إلى التحكم من قبل الشركات الغربية، وهو شيء لا تقبله الصين، وقد تلقت دول شرق أوروبا ضربة قاصمه أعقبت الأزمة الاقتصادية 2008، أدت إلى اعتمادها الكامل على الاقتصاد الغربي.

على الصعيد السياسي، فقد فشلت الديمقراطية الشرق أوروبية في تحقيق ما تسعى إليه معظم الشعوب. مما أدى إلى انخفاض ثقة الجماهير بالحكومة وبالسياسيين. وتلاشي شغف الشعب بتحقيق تغيير جذري، وحل محله تحرر من أوهام المؤسسات السياسية الموجودة. وعلى العكس من شعور الارتياح الذي ساد عام 1989، يسود الآن شعور بالاستياء والتهكم. وتشير نتائج الاستطلاع التالي الموقف الفعلي في أوروبا الشرقية حاليًّا انخفاض ثقة الشعب بالحكومة (جدول 6-1) - نوعية الديمقراطية بأوروبا الشرقية أقل من تايوان (جدول 6-2) التنافسية الاقتصادية في أوروبا الشرقية أقل بكثير من الصين (جدول 6-3)

جدول 6-1 ثقة الشعب بالحكومة بدول أوروبا الشرقية

المجر

جمهورية التشيك

رومانيا

لاتفيا

بولندا

بلغاريا

21 %

21 %

21 %

19 %

17 %

16 %

المصدر: المؤشر الأوروبي (يوروبارميتر) 2008.

جدول 6-2 نوعية الديمقراطية في أوروبا الشرقية مقارنة بتايوان

جمهورية التشيك

تايوان

استونيا

المجر

سلوفاكيا

لاتفيا

بولاندا

بلغاريا

رومانيا

18

32

33

38

41

43

46

49

50

المصدر: وحدة الاستخبارات الاقتصادية EIU 2006.

جدول 6-3 التنافسية الاقتصادية في أوروبا الشرقية مقارنة في الصين

الصين

استونيا

لتوانيا

سلوفاكيا

المجر

بلغاريا

رومانيا

بولندا

15

22

31

34

35

41

44

52

المصدر: الكتاب السنوي للتنافسية الاقتصادية 2007.

ويميل معظم الصينيين إلى الاعتقاد بانخفاض الديمقراطية في «تايوان» بحسب استطلاع قامت به وحدة الاستخبارات الاقتصادية، التشيك فقط (من بين دول شرق أوروبا) تحظى بدرجة أعلى من الديمقراطية مقارنة بتايوان. ورغم ذلك - كما اتضح لي من زيارتي لجمهورية التشيك عام 2008 – فإن معظم شعب التشيك يتحرر من وهم ديمقراطية التشيك. وقد ذكر جيري دينستبير- رئيس وزراء جمهورية التشيك السابق في مقاله الافتتاحي بجريدة نيويورك تايمز في أكتوبر 2006 –» تزايد عدم رضا المواطنين في كل مكان وانخفاض معدلات مشاركة المواطنين في الانتخابات، وأن ثقة الجماهير في الحكومة والبرلمان والعملية السياسية برمتها في تناقص».(35)

إن نتائج هذه الاستطلاعات تنسجم بدرجة كبيرة مع ملاحظاتي الميدانية. فقد مر عشرون عامًا على ثورة 1989، ولا تزال تلك الدول قلقة بشأن تحقيق ديمقراطيات حقيقية. كما أن عددًا كبيرًا من السياسيين التافهين ينافسون بعضهم البعض على مكاسب شخصية، وتبني القوميات والتعصب العرقي والاشتراكية الاقتصادية، بدلًا من العمل بإخلاص من أجل مصالح الشعوب، بالرغم من جميع الأموال والمساعدات المقدمة من الاتحاد الأوروبي لبناء

الديمقراطية. بات الكثيرون في أوروبا الشرقية مقتنعين بوجود ديمقراطية في الشكل وليس في المضمون، وأنه لا يوجد ديمقراطيون حقيقيون ولا حتى رجال دولة. وهذا هو السبب الرئيسي في أن الناس قد تحررت من وهم « القادة المنتخبين .»

وكانت العودة للفضاء الثقافي الأوروبي حلمًا بالنسبة لمعظم شعوب أوروبا الشرقية وقد أصبح حقيقة في عام 1989، لكن الطريق إلى مجتمع جديد يبدو كعملية تحولت من حلم إلى تحرر من الوهم.

إن أوروبا الشرقية هي أقرب للغرب من الصين من الناحية الثقافية والسياسية، كما أنها أقل من الصين من حيث المساحة والسكان. إلاَّ أنه بعد مرور عقدين من الزمان في ممارسة الديمقراطية الغربية، لا يزال الأداء أقل من المعايير المتوقعة. ومن هنا يتضح الدرس جيِّدًا للصين: كونها دولة مختلفة تمامًا ثقافيًا وسياسيًا عن الغرب، فإن أية محاولة لاستنساخ النموذج السياسي والاقتصادي الغربي، ستأتي بنتائج أسوأ من أوروبا الشرقية في الغالب.

وقد أخبرني صديق مولع بالديمقراطية الشعبية من دولة المجر عام 2009، أنه قد ضاق ذرعًا بالانتخابات في المجر، وأكد لي أن أفضل ما يستطيع فعله هو أن يختار المرشح الأقل سوءًا من بين مرشحين سيئين. وعندما تلقت المجر ضربة موجعة من قبل الطوفان المالي الحالي رثى لي حالهم قائلا«:ماذا نستطيع فعله الآن؟ «تنتظر المجر الإنقاذ من صندوق النقد الدولي وصندوق النقد الدولي ينتظر الإنقاذ من الصين.»

قد تكون هذه مبالغة، ولكنها تحمل قدرًا من الصدق. أتذكر أنه في عام 1989، عندما ضربت أوروبا الشرقية عاصفة سياسية، كان الغرب في ارتياح، وقد حذر «دنغ شياو بينغ» مسئولا أمريكيًا زائرًا قائلًا:

«لا تبتهج الآن لأن الموقف معقد بما فيه الكفاية»(36).، كما حث الصين على التمسك بطريق التنمية الخاص بها. مرت عشرون عامًا الآن، كان للصين فيها

نصيب من المشكلات، لكن قليلًا من الناس الآن هم من يشككون في حقيقة أن الأداء العام للصين هو أفضل من أداء أوروبا الشرقية، كما تعلمت الصين الكثير من الدروس المفيدة من تجربة أوروبا الشرقية.

6-2 النموذج الغربي: شرق آسيا وما بعدها

في معظم شرق آسيا نوعان من الدول والمجتمعات من طبقات النموذج السياسي الغربي، النوع الأول: الدول التي تبنت النموذج الغربي، وهي لا تزال دولًا نامية فقيرة، مثل «الفلبين» و«تايلاند» و«منغوليا». والنوع الثاني: الدول التي تبنت النموذج السياسي الغربي بعد أن وصلت إلى مستويات عالية من الحداثة مثل «كوريا الجنوبية» و«تايوان».

إلاَّ أن هذه النظم الديمقراطية أصبحت غير مرغوب فيها، بالإضافة إلى أن هذه الأنواع المختلفة من الديمقراطية تواجه على الأقل ثلاث تحديات، هذه التحديات واجهت العديد من الدول غير الغربية التي تطبق النموذج السياسي الغربي.

أولًا: الانقسام داخل المجتمعات. ففي تايلاند على سبيل المثال، شهدت الدولة العديد من المواجهات المستمرة بعد الإطاحة برئيس الوزراء «تاكسين شيناواترا» بين مجموعة «ريد شيرتس» (Red shirts) التي تمثل الطبقة المتوسطة المتحضرة، وبين مجموعة «يللو شيرتس» (yellow shirts)، التي تمثل طبقة الفقراء، حيث يعيش معظمهم في الريف. وكان السبب في هذا النزاع وجود فجوة كبيرة بين الفقراء والأغنياء في هذه الدولة، والتي تعد أكبر فجوة من نوعها في العالم، حيث كان الأغنياء يملكون 60 بالمائة من الدخل القومي، في حين لا يتعدى تعدادهم 20 بالمائة من السكان، بينما يمتلك الفقراء أقل من 5 بالمائة من الدخل القومي في حين أنهم يمثلون 20 بالمائة من السكان أيضا(37).

فإذا أردنا أن نصنف الوضع في «تايلاند» بعبارة فستكون: «الانقسام الريفي

الحضري»، حيث أطاحت الطبقة المتوسطة الحضرية بالقائد الشعبي الذي انتخبه فقراء الريف؛ ونستطيع أن نصنف التجربة التايوانية بعبارة «الانقسام الشمالي الجنوبي»، حيث حدث انقسام ومواجهة بين أهل الجنوب المؤيدين للاستقلال، وأهل الشمال الذين يتعاطفون مع الفكرة الصينية (فكرة الانسجام والاعتدال). ومن ثم قام السياسيون المؤيدون للاستقلال في كل الحملات الانتخابية بخلق حالة من التوتر بين ما يسمون بالتايوانيين، وبين المقيمين على هذه الأراضي كطريقة فعالة لكسب الأصوات لصالحهم. لذا يسعى القائد التايواني «ماي يينغ جيو» لاسترداد التماسك الاجتماعي في المجتمع التايواني، إلاَّ أن هذا الأمر بات صعبًا، لاسيما في ظل وجود قدر كبير من العداوة بين العديد من الجماعات المختلفة.

وتعد «قرغيزستان» مثالًا آخر لهذا الانقسام الشمالي الجنوبي. حيث قامت ما تسمي الثورة الملونة عام 2005، وحققت نصرًا كبيرًا للجنوبيين على أهل الشمال، إلاَّ أن الرئيس «علييف» فشل في إدارة الدولة، ومن ثم تمت الإطاحة به في عام 2010، من قبل القوات الشمالية لصالح الجنوبيين. هذه المواجهة نتج عنها مواجهات دموية واسعة النطاق مما أجبر الصين على أن تقوم بإجلاء مواطنيها جوًا.

ونشأت هذه الانقسامات المجتمعية بشكل كبير، وكذلك الانقسامات المحلية في كوريا الجنوبية، بعد عملية الديمقراطية التي كانت منتشرة في البلاد. حيث حاول الساسة الكوريون التلاعب بهوياتهم المحلية كطريقة لكسب المزيد من الأصوات، التي أدت بدورها إلى وجود خلافات بين أقاليم مختلفة في الدولة(38).

ولقد أدت هذه الانقسامات المجتمعية إلى نشأة فوضى سياسية عارمة، بكل أنواعها في هذه المجتمعات. فقد استمرت الاضطرابات والمواجهات الدموية في تايلاند لمدة أربع سنوات، وقد ظهرت هذه المشكلات مرة ثانية على الساحة، في ظل وجود هذه الانقسامات الناتجة عن النظم الديمقراطية

الفاشية. وبسبب هذا النظام الديمقراطي حدثت العديد من الانقلابات في تايوان على مدار العقود الماضية. كما حدثت في «تايوان» العديد من محاولات الاغتيال بالإضافة إلى خروج مظاهرات «الريد تيشيرتس» المليونية، التي كانت تهتف ضد «تشين شو». ومن العجيب أن نجد دولة صغيرة جدًّا مثل «قرغيزستان»، والتي يبلغ عدد سكانها أقل من 5 ملايين نسمة، وهي بذلك أقل تعدادًا من أية مدينة صينية متوسطة الحجم، لديها العديد من الانقسامات السياسية وحالة من عدم الاستقرار.

أما المشكلة الثانية التي تسببت فيها النظم الديمقراطية فهي: الفساد، حيث إن نسب الفساد في البلاد التي تطبق الديمقراطية ازدادت بشكل عام بدلًا من أن تنخفض كما كان متوقعا. وإذا كان من المتوقع أن تنخفض نسب الفساد في البلاد التي تطبق النظام الغربي الديمقراطي، إلاَّ أنه ظهر العكس تمامًا، كما هو حادث في المجتمعات الشرق آسيوية، وذلك وفقًا لمؤشر الفساد الذي أعدته المؤسسة الدولية للشفافية لعام 2004 وعام 2008 (الجدول 6 - 4).

جدول 6-4 مؤشر الفساد

السنة

تايوان

تايلاند

منغوليا

الفلبين

اندونيسيا

2004

35

64

85

102

133

2008

39

80

102

141

126

المصدر: موقع ترانسبيرانسي انترناشيونال»الشفافية الدولية«.

وعلي الرغم من أن «إندونيسيا» قد انخفضت نسبة الفساد بها، كما هو موضح في الجدول، إلاَّ أن الشركة الاستشارية لتقييم المخاطر السياسية والاقتصادية، لا تزال تصنف «إندونيسيا» على أنها أكثر الدول فسادا في آسيا عام 2008. وتسللت المافيا والمال إلى السياسة التايوانية بسبب هذه الديمقراطية الغربية، مما أفسد الحياة السياسية، حيث أصبح الهدف من السياسة هو تحقيق اكبر عائد مادي، حتى إن زعيم تايوان في هذا الوقت «تشين شو بيان» اختلس مبالغ كبيرة جدًّا، حتى ألقى بنفسه في السجن (39). أما في كوريا الجنوبية، فقد قام رجال الأعمال الأثرياء بإغداق الأموال في الانتخابات الرئاسية مما افسد نزاهة هذه الانتخابات، وهذا ما حدث في «الفلبين»، حيث يعتقد الفلبينيون أنه مع كل حكومة جديدة تبدأ الدولة في دائرة جديدة من الفساد.

أما المشكلة الثالثة التي نتجت عن هذه النظم الديمقراطية فهي، تأثر الاقتصاد بشكل سلبي. فلقد أضرت الإضرابات السياسية المستمرة في تايلاند، وكذلك المواجهات الدموية باقتصاد الدولة أشد الضرر، وتبنى الفلبينيون النموذج السياسي الأمريكي لما يقرب من قرن من الزمان، إلاَّ أن ثلث السكان لا يزالون يعانون أشد المعاناة من الفقر.

كما أن منغوليا تعتمد على تصدير القليل من المصادر، وهى متأخرة بحوالي عشرين عامًا عن منغوليا الداخلية في الصين. وكذلك كوريا الجنوبية واحدة من أكبر ضحايا الأزمة المالية بآسيا عام 1997 والأزمة الحالية. كما قامت تايوان تحت قيادة «تشن شوي بيان» بالعديد من الاستثمارات العامة والضعيفة وغير الكافية لمدة ثماني سنوات. وإذا كانت «كوريا الجنوبية» قد خرجت سريعًا من أزمتها، فالفضل يعود إلى انخراطها في السوق الصينية سريع الانتشار، وهو ما تحاول ان تحققه تايوان الآن كطريقة فعالة للخروج من انكماشها الاقتصادي .

فقد لاحظ زعيم المعارضة التايلاندي «ليم كيت سيانج»، والذي بدأ الحركة الديمقراطية في تايلاند عام 1998، أن السياسات التايلاندية تحوى الكثير من الفساد، مع وجود جهل مطبق لأفراد الشعب، كما أصبحت الانتخابات دون معني. فاقترح أن يحل نظام التعيين محل الانتخابات البرلمانية في ظل افتقاد الانتخابات التايلاندية لمعناها الأساسي. فقد انتهجت تايلاند نظام الديمقراطية الملكية التي تعود إلى عام 1932، ولكن منذ ذلك الحين تعرضت لأربعة وعشرين انقلابا(40). وبالنسبة لإندونيسيا فلديها ديمقراطية بقياسات غربية، ولا تزال سياساتها تتأثر بشكل كبير بالقوة العسكرية والعائلات السياسية. وتقديري لذلك، هو أنه مع وجود قليل من الحظ، فقد تصبح إندونيسيا دولة ذات منتدي من الديمقراطية، كما هي الحال في الهند، وبدون هذا الحظ، قد يفضي بها الحال إلى فوضي عارمة إذا لم يكن تفكك.

وتنتمي اليابان إلى فئة منفصلة، حيث إنها أصبحت دولة متقدمة وقوة استعمارية على قدم المساواة مع الغرب، وبعد استعادة «ميجي» عام 1860 الحكم الإمبراطوري، وحتى تدميرها في نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد تم فرض النظام الديمقراطي بها من خلال الولايات المتحدة بعد الحرب، وهي تعاني الآن الركود على مدار العقدين الماضيين، مع وجود عدد قليل من رؤساء الوزراء الذين يخدمون لأكثر من عام. وأكثر المتابعين لليابان يسألون السؤال ذاته الذي طرحته جريدة (النيوزويك) في مقالها الرئيسي عام 2009 حول « ضياع القادة باليابان» و«ضعف القيادة باليابان» في وقت الكارثة الاقتصادية(41). فهذا لا يعد فقط ركودًا اقتصاديًّا طويلًا الأمد، ولكنه كارثة في النظام السياسي وقد زاد من تفاقمها زلزال عام 2011 وكارثة المفاعل النووي.(42)

إن ضعف التقارير الخاصة بالنموذج الغربي في آسيا الشرقية يذكرنا بالحاجة إلى اكتشاف أنظمة سياسية تتلاءم مع التقاليد الثقافية الخاصة بكل بلد.

فعل الرغم من اختلاف مراحل التنمية لمجتمعات آسيا الشرقية، فإنها تظهر نماذج مشابهة من التقاليد الثقافية، بالإضافة إلى بعض القيم المشتركة، مثل وضعها لكثير من الضغوط على المجتمع بدلًا من الأفراد، ووضع النظام والتوافق فوق كل الاعتبارات، والتركيز على العمل الجاد، والادخار والتوفير، والاعتقاد بأن الحكومة وشركات رأس المال لا يجب أن تكون من الخصوم الطبيعيين والتركيز على دور العائلة.

ومن ناحية أخرى، فإن الثقافة تلعب دورًا كبيرًا. فاستطلاعات رأي «باروميتر» (Barometer) لشرق آسيا لعام 2001-2003 أظهرت بعض الرؤى حول تأثير الثقافة على سلوكيات الشعب، في مجتمعات شرق أوروبا (جدول6.5). وإذا فشل النظام السياسي في عكس هذه القيم الثقافية، أصبح من المحتم تعرضه للانتكاسات والإخفاقات.

وقد أظهر استطلاع قام به (ديفيد هتشكوك) عام 1994 على مرجعيات القيم بالنسبة للمسئولين ورجال الأعمال والمفكرين والمتخصصين من الولايات المتحدة وغيرها من ثماني مجتمعات بدول شرق آسيا، وأظهر العديد من الاكتشافات المثيرة فيما يتعلق بأولويات القيم في أذهان الشعوب المختلفة: فمعظم من أُجْري عليهم استطلاع الرأي في آسيا يختارون مجتمعًا منظمًا ومتناغمًا كأهم قيمتين بالنسبة لهم، وهما قيمتان غريبتان لكثير من الأمريكيين، الذين يضعون حرية التعبير والحقوق الفردية أعلى قائمة القيم الخاصة بهم (جدول 6.6).

وفي إطار الجهود المبذولة لتنمية النظام السياسي الحديث، بشرق أسيا، فهناك تقدير يجب إعطاؤه لهذه القيم، والحاجة إلى تثبيتها في الأنظمة الثقافية الخاصة بآسيا. حتى لا تواجه هذه المجتمعات العديد من الانتكاسات والإخفاقات كما ذكرنا من قبل.

فقد أظهرت التجربة الصينية منذ عام 1978، اختبارًا قويًا للأنظمة السياسية الجيدة، وهو أنه هل باستطاعة هذه الأنظمة تحقيق حكم رشيد؟ وأن تحظي بدرجات عالية من الرضى لدى الشعب. وكما ذكرت سابقًا، فالحكم الرشيد يمكن أن يأخذ شكل النظام السياسي الغربي أو النظام غير الغربي، والحكم غير الرشيد يمكن أن يأخذ أيًا من الشكلين سواء الغربي أو غير الغربي. فكل دولة يجب أن تكتشف النظام السياسي الملائم لظروفها بهدف تحقيق الحكم الرشيد.

وفي هذا السياق، هناك بعض الملاحظات التي تستحق الاهتمام، قام بها ديفيد جوسيت عالم الدراسات الصينية الفرنسي.

وهناك المقولة الشهيرة الصينية «الضفدع أسفل البئر» والتي تستخدم للسخرية من ضيق الأفق.

جدول 6-5 تأثير القيم التقليدية في شرق أسيا

الحالة

هونج كونج

تايوان

اليابان

الفلبين

كوريا

الصين

تايلاند

منغوليا

المتوسط

الاهتمام بالعائلة ووضع المصالح الفردية في المرتبة الثانية.

90.2

86.1

27.7

79.0

69.9

91.0

88.1

73.6

81.3

عند الخلاف يتم الاحتكام للأكبر سنا لحل المشكلة.

36.9

68.9

66.2

75.8

44.2

72.4

76.7

70.9

64.0

عند وجود صراع مع احد الجيران فأفضل طريقة للتعامل هو التعامل مع الطرف الأخر.

67.1

46.1

75.4

45.8

71.4

71.9

50.7

82.3

63.8

لا يصر الفرد على رأيه إذا خالفه زملائه بالعمل.

53.4

63.0

61.4

57.0

61.4

51.6

62.3

66.7

59.6

المصدر: استطلاع باروميتر (Barometer) أسيا 2001-2003.

جدول 6-6 أولويات القيم في شرق أوروبا والولايات المتحدة

الولايات المتحدة

شرق أوروبا

النسبة

حرية التعبير

الانسجام المجتمعي

1

الحقوق الفردية

التناغم

2

الحريات الفردية

المساءلة

3

النقاش العام

الاهتمام بالأفكار الجديدة

4

المساءلة

حرية التعبير

5

المصدر: ديفيد هتشكوك، القيم الأسيوية والولايات المتحدة: ما مدي الصراع؟

مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، واشنطن،1994.

إلاَّ أن هذا التعبير لا ينطبق على دولة مثل الصين، فما أشبهها بقرية عالمية مستقلة متداخلة بشكل متزايد. فقد اظهر استطلاع الرأي الذي قام به مركز أبحاث «بيو» (Pew) بواشنطن دي سي في عام 2009، أن نسبة 93 % من الشعب الصيني لديهم رؤية جيدة بالنسبة للتجارة العالمية. وجاء في دراسة أخري أجراها المركز نفسه أن نسبة 88 % من الشعب الصيني مقتنعون وراضون بالوضع الاقتصادي الحالي للبلاد، في حين يقابل هذه النسبة 17 % فقط من الشعب الأمريكي و14 % فقط من الشعب الفرنسي و10 % من الشعب الياباني راضين عن الأوضاع الاقتصادية في بلادهم. حيث نجد أن للثقة المتبادلة بين الشعب والحكومة أثرًا بالغًا في تقدم الصين وانفتاحها على العالم الخارجي ،هذا بالإضافة إلى العقلية الصينية الفذة التي استطاعت تأسيس حضارة صينية عظيمة. إن كل هذه العناصر التي أدت إلى نجاح الصين بهذا الشكل، تجعل العديد من الأشخاص الذين يقومون بزيارة مناطق مثل «تيانجين» و«شانغهاي» و«نانجين» مندهشين من حجم الطاقة والنشاط المبذولين في مثل هذه المدن الصينية الكبرى.

وفي عام 2009 قام مركز بيو (Pew) للأبحاث بعمل استطلاع رأي في 25 دولة لقياس مدى رضا الشعب عن أداء حكومته. وأظهرت هذه الدراسة أن 87 % من الشعب الصيني راضين عن الأوضاع في بلادهم، بينما نجد أن النسب قد قلت في دول مثل الولايات المتحدة، حيث إن نسبة رضا الشعب عن أداء الحكومة الأمريكية وصل إلى 36 %، ويقابله نسبة 27 % من الشعب الفرنسي، بينما تصل نسبة رضا الشعب الياباني عن أداء حكومته الى25 %. لذا نجد أنه إذا كان هناك أي تغيير بشأن النظام الصيني السياسي أو الاقتصادي أو الدبلوماسي أو المالي، فإنه يجب على الدولة أن تتوخي الحذر في أخذ القرارات، حتى لا تفقد هذه الثقة المتبادلة بين الشعب والحكومة، وتتحول هذه الثقة إلى تخوف الشعب من أداء الحكومة، كما هي الحال في معظم الدول الغربية، مما أفقد الثقة بين

الحكومات الغربية وبين الشعوب.

إن انفتاح الصين على العالم الخارجي لا يعني بالضرورة أن ترفض الصين أو تنسي ثقافتها وتقاليدها الخاصة بها. بل على العكس، نجد أن معظم المفكرين الصينيين، وكذلك المواطنين الصينيين الذين يعيشون خارج البلاد، ينظرون إلى قضية انفتاح الصين على العالم على أنها عملية إعادة تفسير للثقافة الصينية على مستوى العالم. وفي الحقيقة فإن الصين تسعي هذه الأيام من خلال عملية الانفتاح هذه، إلى عملية تطبيع صينية ونشر للثقافة الصينية في جميع أنحاء العالم. فهل يستطيع الغرب الانفتاح على الثقافة والنهضة الصينية، كي ينهل منها كما انفتحت الصين على دول العالم الخارجي؟ فإذا اعتقد الغرب في قرارة نفسه أن الصين لا تملك شيئًا كي يتعلم منها ومن سياستها القديمة وقيمها وتقاليدها الرشيدة، وإذا ما قابل الغرب هذا النجاح الصيني الباهر في المجال الاقتصادي والسياسي بالتجاهل وعدم الاستفادة منه، فإن هذا الأمر وبكل بساطة يشكل خطرًا كبيرًا على الغرب، فهم بذلك يتجهون نحو الهاوية تمامًا مثل آخر ضفدع في البئر لا يستطيع الخروج منه(43).

لذا يتوجب على أمريكا أن تصلح من أمور بلادها أولًا، بدلًا من أن تعطي المحاضرات والدروس للجانب الصيني. ويجب على أمريكا أن تبحث عن أسباب الأزمة المالية الطاحنة التي أصابت البلاد، والتي أدت إلى فوضى عارمة، مما أضر كثيرًا بالشعب الأمريكي والشعوب الأخرى. فما الأسباب السياسية التي أدت إلى هذه الكارثة؟ ولماذا يفقد الرأي العام الأمريكي ثقته في المؤسسات الأمريكية؟ فوفقًا لاستطلاع الرأي الذي أجرته منظمة جالوب عام 2011، نجد أن الشعب الأمريكي فقد ثقته في الحكومة الأمريكية إلى حد كبير ولا يزال الأمر يتصاعد تدريجيًّا.

- نجد أن 57 % من الشعب الأمريكي فقد ثقته في قدرة الحكومة الفدرالية على مواجهة المشكلات المحلية.

- بينما تصل نسبة الذين فقدوا ثقتهم في أداء الكونجرس إلى 69 %، وهذه النسبة في تصاعد مستمر.

- يرى الرأي العام الأمريكي أن واشنطن تهدر 51 سنتًا من كل دولار واحد ضرائب.

- بينما يعتقد ما يقرب من نصف الشعب الأمريكي، أن «الحكومة الفدرالية أصبحت متوغلة ومهيمنة إلى حد كبير على الكثير من أمور البلاد، وهي بذلك تشكل خطرًا مباشرًا على الحقوق والحريات الخاصة بالمواطنين العاديين"(44).

لذا من المعقول أن نقول إن هناك أسبابًا جسيمة أدت إلى فقدان الثقة بشكل مستمر بين الشعب الأمريكي وبين حكومته. حيث يطلب الشعب من الحكومة الأمريكية أن تقوم بعمل استطلاع رأي كي تحصل على إجماع من قبل الشعب لكيفية مواجهة المشكلات القومية الخطيرة. وفي الحقيقة فإن الصين قد قطعت شوطًا كبيرًا في هذا المجال، وذلك بفضل الإصلاحات المستمرة منذ عام 1978. إلاَّ أن الديمقراطية الغربية تعاني الكثير من الأزمات في دول مثل أيسلندا واليونان وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية . فقد حان الوقت للدول الغربية أن تتعلم من النماذج الأخرى للدول، حتى تتمكن من معالجة مثل هذه المشكلات الصعبة التي تزداد يومًا بعد يوم في الغرب. ومهما حدث في الغرب فإنه يجب على الصين أن تستمر في العمل بجد لمعالجة المشكلات ومواجهة التحديات التي تعوق طريقها نحو تقدم أفضل.

6.3 مناظرة مع فوكوياما(45) صاحب كتاب نهايةُ التاريخ:

قام البروفيسور فوكوياما مؤلف الكتاب المثير للجدل «نهاية التاريخ والإنسان الأخير»، بزيارة شانغهاي في منتصف عام 2011. وألقى هذا العالم الذي يتميز بقدرة على التحدث بالأمريكية واليابانية بكل طلاقة، محاضرة عامة في يوم 27 يونيو 2011، عن النموذج الصيني وعن كتابه الجديد «أسس الاستقرار السياسي»، وذلك في منتدى قمة «ون هوي»، حيث كان يشرف على هذا

المنتدى معهد «الربيع والخريف» و«شنغهاي ويلي دايلي»، وبعد أن انتهى البروفيسور من كلمته قمت بإجراء حوار معه بشأن عدد من القضايا المتعلقة بالنموذج الصيني ونهضة الصين. اشتمل هذا الحوار على عدد كبير من القضايا والمواضيع التي ذكرها في كتابه، وأعتقد أنه من اللائق جدًّا أن أذكر هذا الحوار الذي دار بيننا، حيث يعد هذا الحوار ملخصًا للقضايا الرئيسية التي أدافع عنها في هذا الكتاب، هذا بالإضافة إلى أن هذا الملخص يعد بمثابة فكرة عامة أقدمها لهؤلاء الناس، الذين يريدون معرفة مدى تأثر وارتباط النموذج الصيني بالعالم من حوله.

إن القضية الرئيسية التي أدافع عنها كما هو واضح للقراء هي: النموذج الصيني وما حققه من معدلات التنمية والازدهار، بالإضافة إلى خطابه السياسي، يعد نموذجًا صالحًا لخاتمة نهاية التاريخ وليس بداية التاريخ فقط.

تشانغ وي وي: سيدي البروفيسور «فوكوياما»: لقد تعرضت في حديثك الآن، وفي كتابك الجديد أيضًا، إلى عدد من القضايا المتعلقة بالنموذج الصيني، لاسيما قضية المساءلة وسيادة القانون، ومشكلة الحاكم الطاغية، بالإضافة إلى موضوع مدى استمرارية النموذج الصيني. وأود أن أتكلم عن هذه النقاط واحدة تلو الأخرى. أعتقد أن الصين تسير في مسارها الصحيح، فقد تكون الصين هي أكبر المعامل في العالم للإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية. هذا الكلام الذي ذكرته الآن يذكرني بحوار أجريته مع مدير تحرير المجلة الألمانية «دي تسايت) في شهر فبراير الماضي. وكنا نتحدث أيضًا عن النموذج الصيني إلاَّ أن وجهة نظره تغيرت بعد زيارته الأخيرة إلى شانغهاي، حيث اكتشف أن هناك العديد من أوجه الشبه بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين الصين، حيث قال إن الصين تنتهج وتطبق النموذج الأمريكي. لذا سألته هل يقصد بكلامه هذا أنه ليس هناك نموذج صيني، وأن النموذج الذي يراه ويعترف به هو النموذج الأمريكي فقط؟ وطلبت منه أن ينظر بتمعن إلى الوضع الآن والتقدم الذي تشهده مدينة شانغهاي على الأخص،

حيث إنني من سكان هذه المدينة الضخمة وأعرفها جيدًا. هذا بالإضافة إلى أنني أخبرته أنه إذا نظر إلى شانغهاي بدقة وتمعن، سيجد أن هناك العديد من النواحي والمجالات التي تفوقت فيها شنغهاي على مدينة نيويورك.

استطاعت الصين التفوق على الولايات المتحدة الأمريكية في مجال المكونات الصلبة، مثل بناء القطارات السريعة، والمترو والمطارات والموانئ، بالإضافة إلى العديد من التسهيلات التجارية. كما تفوقت على الولايات المتحدة الأمريكية في مجال البرمجيات، فعلى سبيل المثال نجد أن متوسط عمر الفرد في شانغهاي أطول من متوسط عمر الفرد في أمريكا بثلاث إلى أربع سنوات، كما أن معدل الوفيات في «شانغهاي» منخفض عما هو عليه في أمريكا، هذا بالإضافة إلى توافر معدلات الأمن في شانغهاي مقارنة بأمريكا، حيث تستطيع الفتيات السير في الطرقات في منتصف الليل دون أية مشكلة أو خوف. وكانت رسالتي إلى هذا العالم الألماني: أننا تعلمنا الكثير من الغرب، ومازلنا نتعلم، وسنظل هكذا إلى الأبد، إلاَّ أن نظرتنا إلى المستقبل تمتد إلى ما هو أبعد من النموذج الغربي، أو النموذج الأمريكي. هذا بالإضافة إلى أننا لا زلنا نستكشف ونبحث عن نظم سياسية وقانونية واجتماعية واقتصادية للأجيال المقبلة. وفي هذا الصدد نجد أن مدينة شانغهاي تحتل الريادة من بين مدن أخرى عديد متطورة. أود الآن أن أشارككم أفكاري حول شكوككم المتعلقة بالنموذج الصيني.

أولًا، بالنسبة لقضية المساءلة فقد قمت بمناقشة النظام الديمقراطي الليبرالي، الذي يدعو إلى التعددية الحزبية في الغرب. دعني أخبرك بأنني أقمت في الغرب لما يزيد على عقدين من الزمن، إلاَّ أنني أعتقد تمامًا أن موضوع المساءلة السياسية أمر فعال ومهم للغاية. وبكل صراحة فإن النظام السياسي الأمريكي لا يزال يعيش في عصر ما قبل فترة التصنيع، لذا أعتقد أن الأمريكيين يحتاجون إلى إصلاحات سياسية جذرية مثل الصين، بل وأكثر من الصين أيضا. إذ لا يمكن الاعتماد فقط على مبدأ الفصل بين السلطات في

المجال السياسي لحل المشكلات التي تواجه المجتمع الأمريكي، هذه الأيام بشكل كبير. إذ لم يستطع هذا المبدأ الحيلولة دون حدوث الأزمة المالية أخيرًا.

لذا اعتقد أن المجتمعات الحديثة تحتاج إلى نوع جديد من المراقبة والتوازنات، التي تشمل التوازن بين السلطات الرأسمالية والسياسية والاجتماعية، وليس السلطات السياسية فقط، كما هو الأمر في أمريكا. فإن مبدأ الفصل بين السلطات في أمريكا يحتوي على نقاط ضعف عديدة. وكما قلت فإن هناك العديد من أصحاب المصالح والأجندات الخاصة، مثل المجموعة الصناعية العسكرية (والتي تمثل قوة رأس المال في البلاد بشكل عام)، هؤلاء الأشخاص لن يقبلوا أن يتعدى أحد ما على مصالحهم وسلطاتهم، مما يعوق العديد من المبادرات الإصلاحية الضرورية للنظام الأمريكي.

لذا اعتقد أن مبدأ المساءلة الذي تتبناه الصين، يغطي مناطق كثيرة أكثر مما هو عليه الوضع في الولايات المتحدة الأمريكية. حيث تشمل المساءلة كل من القطاعات الاقتصادية والسياسية والقانونية. فعلى سبيل المثال نجد أن حكومتنا تسعى دائمًا إلى تطوير النمو الاقتصادي، وخلق فرص جديدة للعمل. لذا لا يمكن أن تتم ترقية أي مسئول إلى مناصب أعلى، إلاَّ إذا ثبت أنه كان يعمل على تنمية الاقتصاد، وخلق فرص جديدة للعمل. فلقد قرأت كتابًا «لبول كروغمان» الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد، وقد ذكر في كتابه أن معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات خلق فرص عمل جديدة على مدار العقد الماضي في أمريكا، كانت بنسبة صفر في المائة. ولا أعتقد أن هناك مكان أو محافظة أو مدينة أو قرية في الصين على مدار العقدين الماضيين، قد وصلت إلى هذا المستوى المتدني من الفقر. بل على النقيض نجد أن التطور الاقتصادي قد شمل كل المدن الصينية. وذلك بسبب تطبيق الصين لمبدأ المساءلة الاقتصادية، وليس السياسية فقط، مما أدى إلى هذا التطور الاقتصادي الهائل. وبالطبع هناك بعض المشكلات التي لا تزال قائمة.

كما تطبق الصين مبدأ المساءلة القانونية والسياسية. فعلى سبيل المثال، هذا

المكان الذي نجرى فيه الحوار الآن يسمي «جينجان»، وهو أحد أحياء شانغهاي، بل هو أحد أفضل أحياء شانغهاي. ودون أية مبالغة فإن هذا الحي تفوق كثيرًا على مانهاتن الأمريكية في مجالات الأجزاء الصلبة والبرمجيات. إلا أنه حدث حريق في هذا الحي العام الماضي، مما أدي إلى اشتعال أحد المباني الرئيسية لهذا الحي. وبسبب هذا الحريق تمت معاقبة ما يقرب من 20 مسئولًا ومديرًا تنفيذيًّا، بسبب إهمالهم في أداء واجبهم وسوء عملهم.

يوضح لنا هذا المثال المعنى الحقيقي للمساءلة القانونية والسياسية والاقتصادية، التي تتبناها الصين.

وعلى النقيض في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث نجد إن معظم المدنيين قد فقدوا خمس إلى ربع ثرواتهم بسبب هذه الأزمة المالية الطاحنة التي اجتاحت البلاد. وللأسف الشديد وبعد مضي ثلاثة أعوام على هذه الأزمة، لم نجد فردًا واحدًا قُدم للمساءلة القانونية أو السياسية أو الاقتصادية. مما أغضب الشعب حيث قامت الدولة بتكريم وتعويض أصحاب الأموال المتسببين إلى حد كبير في حدوث مثل هذه الأزمة المالية بعشرات بل بمئات الملايين من الدولارات. وعلى الرغم من قوة إدارة الرئيس الأمريكي «أوباما»، فإن هؤلاء الأشخاص لايزالون يقتطعون من ثروات الشعب الأمريكي، وذلك وفقًا للعقود المبرمة بينهم وبين الدولة تحت مسمي سيادة القانون.

ويذكرني هذا الكلام بالقضية التالية التي تناولتموها، ألاَّ وهي سيادة القانون بالنسبة للنموذج الصيني. إننا في الحقيقة ندعم مبدأ سيادة القانون في الصين، وهناك مساحة كبيرة لتحسين هذا المبدأ (سيادة القانون). إلاَّ أنني أعتقد أن هناك بعض المبادئ التقليدية التي ورثناها عن أجدادنا لا تزال صالحة للاستعمال، ويمكن تطبيقها في واقعنا المعاصر. فعلى سبيل المثال هناك مفهوم يقال له «تيانا أو الجنة» والذي يعني المصلحة العليا وضمير المجتمع الصيني. هذا المبدأ لا يمكن انتهاكه بأي حال من الأحوال. فإذا ما تم انتهاك هذا المبدأ (المصلحة العليا للبلاد)، فإن الدولة تقوم بتطبيق القانون بكل صرامة بنسبة

99.9 % إلاَّ أن الدولة تترك مساحة للحلول السياسية، في إطار سيادة القانون أيضًا. ومن ناحية أخرى فإن ما حدث في «وول ستريت» في أمريكا، لن يحدث في الصين. لذا فإننا نحاول جاهدين إيجاد توازن بين سيادة القانون وبين مفهوم «التيانا»، وهذا هو ما تسعى الصين إلى تحقيقه في ظل بحثها عن نظم قانونية تناسب الجيل المقبل. وإلاَّ ستقع الصين فريسة لما يسمي بالإجراءات بالمفرطة، أي المبالغ فيها والتي قد تكون ضارة بالنسبة لمجتمع كبير ومعقد مثل المجتمع الصيني.

أما بالنسبة لقضية الحاكم الفاسد فلقد تمت معالجتها. فعلي أقل تقدير كان هناك ما يقرب من سبع أسر حاكمة في التاريخ الصيني الطويل، منهم من كان صالحًا ومنهم من كان فاسدًا، وكان يصل عمر كل واحده منهم إلى ما يزيد على 250 عامًا أو بمعني أخر، كان طول عمر الواحدة من الأسر الحاكمة أطول من تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية بالكامل. وفي الحقيقة فإن التاريخ المعاصر للغرب لا يتعدى 200 أو 300 عام، وبالرغم من ذلك فلقد شهد هذا التاريخ الغربي مشاكل عديدة مثل الرق والفاشية والنزاعات العرقية، والعديد من الصراعات، بالإضافة إلى الحرب العالمية الأولى والثانية. لذا لا يستطيع أحد أن يضمن أن النظام الغربي الحالي قادر على الاستمرار مدي الحياة وسنتناول هذه القضية لاحقًا.

وأعتقد أن فكرة المؤسسات السياسية التي ظهرت في الصين، قد عالجت قضية الإمبراطور الفاسد. إلاَّ أنه يتم اختيار القيادة العظمى في الصين أولًا وقبل كل شيء، بناء على الجدارة والكفاءة، وليس الوراثة كما هي الحال في بعض الدول. ويجب أن تتميز مدة توليه المنصب بالصرامة والجدية، كما أنه يسمح للقيادات العظمي في البلاد بتولي القيادة وشغل المناصب لفترتين فقط كحد أقصى. كما يتم تطبيق مبدأ الإجماع عند اختيار القائد، فلابد أن يجمع الناس على الشخص المتقدم لشغل منصب ما. أما العنصر الأخير الواجب توافره في اختيار القادة فهو مبدأ الجدارة (تاريخه في خدمة الشعب والبلاد)،

وهذا تقليد صيني قديم يعتز به الصينيون كثيرًا على مدار التاريخ. هذا بالإضافة إلى أنه يتم اختيار صناع القرار أو أعضاء المكتب السياسي باللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، بناء على معايير. تشتمل عادة على فترتين لتوليه منصب وزير أو حاكم مقاطعة. وكما تعلمون فإنه ليس من السهل أن تحكم إحدى المقاطعات الصينية والتي تساوي مساحتها، مساحة أربع أو خمس دول أوروبية. أعلم أن أي نظام توجد فيه بعض نقاط الضعف، إلاَّ أن هذا النظام يضمن أن الصين لن تنتخب قائدًا غير كفء مثل «جورج دبليو بوش» الأمريكي أو «ناوتو كان» الياباني. وفي الحقيقة إن ما يهمني الآن ليس قضية الحاكم الصيني السيئ، وإنما قضية الرئيس الأمريكي الضعيف جورج بوش. فلو استمر النظام الأمريكي على ما هو عليه اليوم، فإنني على يقين أن الرئيس الأمريكي الذي سيتم انتخابه الدورة المقبلة سيكون أيضًا أضعف وأقل كفاءة من جورج بوش. ولأن أمريكا تعد الدولة العظمى في العالم، فإن هناك من المشكلات التي سوف تواجهها، فهي بحاجة إلى تعديل نظامها. هذا بالإضافة إلى أن غياب مبدأ المساءلة السياسية والاقتصادية للقادة في أمريكا، قد يؤدي إلى عواقب وخيمة، فما رأيكم بالنسبة للرئيس الأمريكي «جورج دبليو بوش» بعد أن فشل في إدارة البلاد مدة ثمان سنوات، حيث انخفضت معدلات التنمية في البلاد بشكل كبير. هذا بالإضافة إلى أن دولة بحجم الولايات المتحدة الأمريكية، لا يمكن أن تتحمل ثماني سنوات أخرى من الانحدار والتدهور.

أما فيما يخص استمرارية النموذج الصيني، فلقد أوضحت في كتابي الجديد، أن الصين تقف كنموذج للدولة الحضارية الفريدة من نوعها، فهي تمتلك منطقًا وأسلوبًا خاصًا بها، يميزها عن غيرها من الدول، ونموذج التنمية الخاص بها يعد نموذجًا فريدًا من نوعه، كما أوضحت في هذا الكتاب إن فكرة الأسر الحاكمة فكرة تناسب الوضع الصيني. كما يصل عمر الأسر الحاكمة الصالحة إلى ما بين 200 إلى 300 عام أو أكثر من ذلك، ولقد ظهر هذا المظهر جليًّا لاسيما خلال الـ 4000 عام الماضية. ومن هذا المنظور استطيع أن أقول إن الصين لا تزال في أول مراحلها نحو دائرة التنمية الحالية التي تقوم بها. وهذا هو السبب الوحيد

الذى يمكنني من أن أقول إنني متفائل بالنسبة لمستقبل الصين، ولقد كانت هذه وجهة نظري على مدار العقدين الماضيين.

كما ينبع تفاؤلي بالمستقبل الصيني من المفهوم الصيني الذي يسمي التوجه العام، هذا المفهوم الذي يصعب انتهاكه، لاسيما عندما يتم تطبيقه والعمل به. وقد ارتفعت معدلات التنمية في اليابان بفضل استرداد «ميجي» للسلطة في أواخر القرن التاسع عشر، في حين لم تقرر الصين أن تنتهج هذا النهج بسبب الإحجام الداخلي القوي من المجتمع الصيني، وهذه طريقة سلبية للتعبير عن أي شيء من التوجهات العامة. أما الآن فلقد حظي مبدأ التوجه العام بترحيب واسع من الشعب، لاسيما بعد هذه العقود الثلاثة من الانفتاح والإصلاح الاقتصادي.

هذا المبدأ (التوجه العام) يصعب انتهاكه بالرغم أن بعض الأمور قد تسير في الاتجاه المعاكس في بعض الأحيان. إنه المبدأ الذي يحدد الاتجاه العام لدائرة التنمية الصينية الكبرى، وللأسف الشديد لم يستطع الكثير من علماء الغرب إدراك هذه الحقيقة. مما جعلهم يتفاءلون بسقوط وانهيار الصين على مدار العقدين الماضيين، ولكن على العكس وجدنا أن الصين تزداد تفوقًا، مما أدي إلى إحباط مثل هذه التوقعات. حتى وإن كان هناك بعض الصينيين الذين يعتقدون أن الصين ستنهار قريبًا إلاّ أنني أعتقد أن هذه الأفكار هي التي سوف تنهار، وأن انهيار الصين لن يحدث حتى ولو بعد 20 عامًا أخري .

لقد تحدثتم عن التبعية التجارية بالنسبة للنموذج الصيني. في الحقيقة تعتمد الصين على التجارة الخارجية، إلاّ أن هذا الموضوع تم تضخيمه أكثر من اللازم. ولكننا سنجد أن التجارة الخارجية تحظي بقدر كبير من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد إذا تم الحساب بناء على أسعار الصرف الرسمية. فإن التجارة الأجنبية يتم حسابها بالدولار الأمريكي ويتم حساب بقية الناتج المحلى الإجمالي «باليوان» الصيني ضعيف القيمة. لذا أعتقد أن مفهوم التبعية التجارية بالنسبة إلى الصين مبالغ فيه إلى حد ما. فإذا نظرنا إلى المستقبل

لوجدنا أن الطلب المحلي للصينيين على المنتجات قد يصبح الأكبر من نوعه في العالم. كما أن عملية التحضر التي تسعى إليها الصين لم تتم بهذه السرعة، والتي تتم بها هذه الأيام منذ عام 1998، حيث نجد هذه الأيام أن ما بين 15 إلى 25 مليون فرد، يتركون الريف ويبدئون حياتهم في المدن الكبرى كل عام. ولم يشهد التاريخ مثل هذه الحركة الحضرية الضخمة والتي تؤدي بدورها إلى ازدياد الطلب المحلي على المنتجات، لدرجة أن هذا الطلب قد يتعدى بكثير طلب كل الدول المتقدمة على المنتجات في المستقبل.

أما فيما يتعلق بالقيم والحقوق الإنسانية. أعتقد انه لا يوجد فرق كبير بين الصين وبين بقية دول العالم في هذا المجال. فالهدف واحد. حيث تهدف كل الدول إلى حماية القيم والحقوق الإنسانية. إلاَّ أن هناك اختلافًا بين هذه الدول وبعضها البعض، بالنسبة للوسائل التي يتم استخدامها لتحقيق هذا الهدف وهو حقوق الإنسان. على سبيل المثال نجد أن الصين تهتم بالمصلحة العامة والحقوق الجماعية أكثر، بخلاف الغرب الذي يهتم بالمصالح والحقوق الفردية. وأعتقد أن النموذج الصيني والذي يهتم بالحقوق الجماعية والمصلحة العامة، يؤدي إلى نتائج أفضل فيما يتعلق بالحقوق الفردية والحفاظ على القيم الإنسانية. لذا فأنا أشبه الطريقة الصينية والتي تهتم بالمصلحة العامة مما يعود بدوره الإيجابي على مصلحة الفرد وحقه الإنساني، بطريقة «دنغ شياو بينغ»، بينما أشبه الطريقة الهندية والتي تركز على الحقوق الفردية، وليس الجماعية بطريقة «الأم تريزا». وهناك فرق كبير بين الطريقتين، حيث استطاعت طريقة «دنغ شياو بينغ» مساعدة ما يزيد على 400 مليون فرد صيني في التغلب على شبح الفقر، والحصول على حقوقهم الإنسانية كاملة: فهم يستطيعون الآن مشاهدة التلفاز والقيادة على الطرق السريعة، وتصفح الإنترنت، ويقومون بالتعليق على المواضيع العديدة والمتنوعة. أما بالنسبة لطريقة «الأم تريزا» والتي استطاعت الوصول إلى عدد كبير من الشعب ومن ثم نالت جائزة نوبل للسلام، لكن الصورة العامة للفقر في الهند لم تتغير.

كما أريد التحدث عن المشاركة العامة في عملية صنع القرار. ففي الواقع، أتمني أن يكون لديك فرصة لعمل المزيد من الأبحاث الميدانية في الصين. فما طريقة صنع القرار في النظام الديمقراطي في الصين؟ دعنا نأخذ هذا المثال. في الصين نقوم بوضع خطة تنمية قومية كل خمس سنوات. وهذا يتبلور من خلال عشرات الآلاف من جولات المناقشات والمشاورات، على مستويات المجتمع والحكومة كافة في الصين. ومن وجهة نظري، هذه هي الديمقراطية الحقيقية في عملية صنع القرار، كما تضمن جودة القرارات المتخذة. لأكون صريحًا، فإن الفجوة بين الصين والغرب في هذا الصدد كبيرة، فمن وجهة نظري، أنه قد تكون الصين في مرحلة الدراسات العليا، وقد يكون الغرب لا يزال في المرحلة الجامعية أو حتى في المدرسة الثانوية، إذا صح هذا القياس.

فالاضطرابات الأخيرة في الشرق الأوسط كانت بحثًا عن الحرية. ولكن من الأسباب الجذرية هي الأحوال الاقتصادية. فقد قمت بزيارة القاهرة أربع مرات منذ عشرين عامًا، وكانت المدينة متخلفة عن مدينة شنغهاي بخمس سنوات. لكن الآن وصل الاختلاف بينهما إلى أربعة عقود من الزمن. فنصف الجيل الصغير عاطل عن العمل. فبدلًا عن الثورة ما الذي يمكنهم عمله؟ وطبقًا لملاحظاتي للشرق الأوسط، فإنه في الوقت الذي تنادى فيه العديد من الدول الغربية بالربيع العربي، لا يجب على الفرد أن يكون متفائلًا أكثر من اللازم. وأتمنى أن تقوم المنطقة باتخاذ إجراءات جيدة، ولكنها ستكون شديدة الصعوبة، فقد يتحول الربيع العربي إلى الشتاء العربي وفي فترة ليست بالبعيدة، فقد يتم تقويض المصالح الأمريكية. فالوضع في هذه المنطقة ليس بأفضل حال من الصين، خلال فترة الثورة عام 1911، التي أعقبتها فوضي امتدت لوقت طويل. ولا تزال هناك رحلة يجب القيام بها في الشرق الأوسط. ولكن يجب أن ننتظر ونرى ما الذي سوف يحدث.

فوكوياما: أشكرك على طرحك لكل هذه الأسئلة. دعني أرد على أسئلتك واحدًا تلوا الآخر. أولًا، عند المقارنة بين نظامين سياسيين، فاعتقد أنه لابد من التمييز

بين السياسات والمؤسسات. فالسياسات المحددة التي يتخذها قادة بعينهم تختلف عن النظام بشكل عام. فمن الواضح أن صانعي القرار في السياسة الأمريكية ارتكبوا الكثير من الأخطاء، على سبيل المثال، الحرب على العراق التي دفعنا ثمنها باهظًا. والأزمة المالية التي نتجت عن بورصة «وول ستريت» كان نتيجة لأيديولوجية السوق الحر والاستهلاك المفرط للأسر، والتوسع في سوق الممتلكات. ولكن أخطاء السياسات قد تقع من أي نظام في أي وقت. وأعتقد أن النظم الديمقراطية أقل عرضة للأخطاء السياسية عن غيرها من الأنظمة الاستبدادية. وفي الواقع، فإن النظم الاستبدادية لديها العديد من الأزمات الأكبر من الأخطاء السياسية. وهذه الأخطاء قد لا يستطيع صانعو القرار إزالتها. وفي نهاية المطاف سيكون ثمن هذه الأخطاء باهظًا.

أنت قلت إن الصين لا يمكنها اختيار قائد قومي مثل جورج بوش. حسنًا، إنه من الصعب جدًّا قول ذلك. فجورج بوش كان رئيسًا لمدة ثماني سنوات فقط، وإذا رجعت إلى الوراء إلى أزمة عهد الإمبراطور الفاسد المتمثلة في «ماو تسي تونغ»، والذي أحدث الكثير من الدمار خلال الثورة الثقافية للمجتمع الصيني، بشكل أكبر من الذي تسبب فيه جورج بوش للمجتمع الأمريكي. وما أريد قوله هو إني حددت الجوانب الإيجابية للقيادة الجماعية والمدة المحددة في الصين. فلو كان هناك مدة محددة للرئيس مبارك والقذافي ما كانا سيواجهان أيًّا من هذه المحن.

أنت أيضًا ذكرت أن التوافق يجب الوصول إليه من قبل القيادة العليا لصنع القرارات المهمة. ومن وجهة نظري، فإن هذه الممارسات هي دروس نشأت عن الثورة الثقافية. وفي الماضي، فإن سعادة وغضب شخص بمفرده قد تتسبب في فساد مجتمع بأسره. لذا وجب على الحزب الشيوعي إنشاء مؤسسات جديدة تشمل مددًا محددة. وهذا أحد الأسباب التي تجعلني أتوجه بالشكر للنظام السياسي. فالعديد من الأمريكيين لم يعرفوا حقيقة أنه على الرغم من النظام الاستبدادي في الصين، فهي أيضًا دولة مؤسسية يتميز نظامها

بالضوابط والتوازنات. وعلي الرغم من ذلك، فنحن نحتاج للتفكير في الفترات الرئاسية طويلة الأمد.

فالإعداد المؤسسي الحالي داخل الحزب الشيوعي يعتمد على الذاكرة الحية للأشخاص الذين عاصروا الثورة الثقافية. ولكن من غير الممكن التحدث عن هذا الجزء من التاريخ بشكل كامل من خلال الصين فقط. فأنت لا تقوم بتعليم الأجيال الحديثة ماذا حدث، فهم لم يعاصروا الثورة الثقافية ويميلون إلى نسيانها. فالمشكلة انه ما الذي سيحدث إذا لم يكن للأجيال الحديثة مثل هذه الخبرة والمخاوف النفسية من العيش تحت هذا النوع من الديكتاتورية المطلقة. فهل هم على استعداد للعيش تحت الضوابط الحالية لاستخدام القوي؟

ولهذا السبب أنا أعتقد أن القاعدة الرسمية للقانون الخاص بالضوابط والتوازنات، أكثر إمكانية للاستمرار على المدى البعيد، لأنهم لا يعتمدون فقط على ذاكرة جيل بمفرده. وإذا لم يكن للجيل المقبل الذاكرة نفسها، فقد يقومون بنفس الأخطاء. لذا أعتقد أن سيادة القانون والديمقراطية هي وسائل من شأنها الحفاظ على كل ما هو جيد ليصل للأجيال المقبلة. وهذا توضيح أكثر لمساوئ الإمبراطور الفاسد، ولهذا أريد العودة إلى التاريخ الصيني.

في كتابي الجديد، من بين الأشياء التي أعتقد أنها من الثوابت في الطبيعة الإنسانية، هي طبيعة تجعلنا نتودد إلى عائلاتنا وأصدقائنا وإخواننا، والأطفال خاصة. كما أن إعطاء أفضلية شخصية للأصدقاء هو نوع من الوضع الطبيعي للتفاعل الاجتماعي الإنساني. ولكننا لا يمكننا وضع قواعد للأنظمة السياسية بناءً على الأصدقاء والعائلات. لذلك فإن من أهم الإنجازات للسياسات الصينية هو إنشاء نظام سياسي مؤسسي من الطراز الأول، لا ينتمي إلى أصدقاء أو عائلات، ولا صلة له بالقرابة أو العلاقات الشخصية.

ولكى تصل الى البيروقراطية، عليك الخضوع لبعض الاختبارات. فهذا النظام

كان مؤسسيًّا بشكل كامل في عهد أسرة «هان»، في القرن الأول قبل الميلاد. لكن في أواخر حكم أسرة هان في القرن الثالث. كان النظام السياسي تحت سيطرة النخبة الحاكمة، وهم من كانوا يمتلكون الثروة والسلطة. ثم أعقبها فترة حكم (الممالك الثلاث)، والتي كانت تتسم بالتعقيد. فبوجه عام عند استيلاء العائلات الغنية على السلطة تتدهور المؤسسات الحديثة. وأنا أعتقد أن هذا قد يحدث لأي نظام سياسي. وفي بعض الأحيان، فهذا الشيء يدعو إلى القلق على النظام الأمريكي، لأننا لدينا النخبة الحاكمة صاحبة الثروة. فهم في إمكانهم الاعتناء بأطفالهم وإرسالهم إلى المدارس الجيدة. وبالطبع فهذا لا يحدث في الصين، ولكن قد يشكل خطرًا على النظام الصيني.

كيف يمكنك التأكد من أن النخبة الحاكمة سوف تظل في إدارة البلاد على أساس اختيار الأجدر وذوي المواهب حتى إذا كان ذلك يخالف مصالح أصدقائهم وعائلاتهم؟ فما أريد قوله إن الحزب الشيوعي الصيني، قام في العقود الأخيرة الماضية بعمل جيد. على الرغم من وجود الفساد بوجه عام. فالأشخاص يعتنون بذويهم وأصدقائهم وأطفالهم. فأنا أعتقد أن من المشكلات النظامية هي خفض المساءلة السياسية، لأنه من الصعب منع تدخل العلاقات الشخصية في النظام السياسي. لذا أكرر أن هذه المشكلة لم تحل بشكل حقيقي. فعلي المدى البعيد لجعل النظام يستمر لعقدين أو ثلاث من الزمان، فإننا نحتاج إلى تعميم مستوي المساءلة لحل المشكلة. أنا لا أريد الدفاع عن كل شيء يحدث بالولايات المتحدة. فقد ترعرعت في مدينة «نيويورك» وأعلم أن هناك الكثير من الجرائم والأشياء التي لا تسير بشكل صحيح في العديد من النواحي. ولكن على الأقل مع وجود نظام ديمقراطي عند حدوث الأخطاء، فإننا نستفيد منها حتى لو اقتضى الأمر بضع سنوات.

دعنا نتحدث سريعًا عن ملاحظة واحدة تتعلق بالولايات المتحدة. فقد واجهنا الأزمة الاقتصادية العالمية، وكما قلت لم يعاقب أحد على ذلك. وأنا أعتقد أن هذا شيء مخزٍ لأننا لم نجر محاسبة للأشخاص الذين تسببوا في هذه الأزمة

المالية. فسبب حدوثها هو شيء معقد. ولكن أنا أعتقد أنه ليس لها علاقة بالنظام السياسي الديمقراطي، لأنه في عام 1903 كان لدينا كارثة اقتصادية أكبر أوصلتنا إلى انتخاب الرئيس روزفلت، وإنشاء نظام أكثر رفاهية وتنظيمًا. فقد قاموا بتدبير أكثر قوة بسبب حالة الغضب العارم بين الناس لما حدث. لذلك من الممكن أن يتخذ النظام إجراءات مساءلة حقيقية لمواجهة أخطاء سياسية ضخمة. ولكن من ناحية أخرى، فأنا أعتقد أن المشكلة في السنوات الأخيرة في الولايات المتحدة هو أن الكارثة لم تكن كبيرة للغاية. وهو ما جعل صانعي السياسات يقومون بإيجاد بعض الطرق لتخفيف الأزمة. لذلك فإن الزخم السياسي الذي يسعى للإصلاح هو نوع من التفويض. لهذا لم نقم بإصلاحات تنظيمية ملائمة. ولكن لا أعتقد أن نظامنا الديمقراطي كان سببا في الأزمة الحالية.

تشانغ وي وي: بإمكاني الرد بإيجاز على ما تقول، ولكني أعتقد أن كل دولة لديها أحداثها وأخطاؤها القبيحة التي مرت بها في التاريخ، بما في ذلك الصين. فالثورة الثقافية والقفزة الكبرى كان لديها العديد من المآسي. وأنا لدي تجاربي الشخصية في الثورة الثقافية. ولكن من المهم التأكيد على أنه ليس هناك دولة لديها استثناءات. فالولايات المتحدة لديها تاريخ في الاستعباد والمذابح الهندية، وتفرقة عنصرية منظمة ظلت لأكثر من قرن. فأنت تعتقد أن هذه الأخطاء تم تصحيحها من خلال النظام الأمريكي ذاته. وبالمثل فإن الثورة الثقافية والقفزة الكبرى تم تصحيحها أيضًا من خلال النظام الصيني. وقضية الإمبراطور الفاسد تم تصحيحها من خلال النظام الصيني. والآن من غير المحتمل وجود قائد واحد في إمكانه الوقوف ضد النظام المؤسسي، لأن شكل الحكم في الصين عبارة عن نظام لقوة التحول الذي يجمع بين الاختيار مع وجود نوع من الانتخابات. فأنا أعتقد أن هذا النموذج من المحتمل أن يكون أفضل حالا من الانتخابات في الغرب، وخصوصًا من منظور اكتشاف النظام السياسي للجيل المقبل.

وما يمارسه الغرب بشكل كبير هو نظام انتخابي قد أطلق عليه في بعض الأحيان «ديمقراطية مشاهير النجوم» أو «ديمقراطية هوليوود»، فهو يميل إلى الناحية الاستعراضية أكثر من القيادية والقيام بأعمال وطنية. ومادامت الإجراءات صحيحة فلا يهم إذا كان الشخص المنتخب نجم سينما أو لاعبًا محترفًا، بينما التقاليد الصينية للقيادة السياسية لديها فكرة مهمة، وهي أن الدولة يجب أن يكون حاكمها شخصًا يمتلك الموهبة والخبرة والقدرة ويتم اختياره على أساس الجدارة والاستحقاق. وهذا الفكر متأصل بشكل جذري في أذهان الشعب الصيني.

من ناحية أخرى، لقد ذكرت أن الرئيس «ماو».. قام بأخطاء فادحة. لكن لا يمكننا تجاهل حقيقة أنه لا يزال يحظى باحترام كبير في الصين، وهذا يظهر أنه قام بأشياء صحيحة، فليس من الإنصاف إنكار أهم إنجازاته، التي من بينها، أولا: توحيد البلاد على ما هي عليه الآن: ثانيًا: تحرير المرأة: ثالثًا: الإصلاح الزراعي. وقد قال «دنغ شياو دنغ» ذات مرة إن إنجازات الرئيس (ماو) تفوق إخفاقاته من 70 % إلى 30 %. لقد سمعته يقول هذا التعليق، وأعتقد أنه تقييم عادل. ومن الممكن أن هذا التصور المختلف للرئيس يكون طبقًا لاختلاف التقاليد الثقافية: فالتقاليد الصينية تتميز بالديناميكية السياسية، بينما الغرب يتميز بالديناميكية القانونية. فشكرا للإصلاحات التي حدثت في العقود الثلاثة الماضية والانفتاح، حيث نشأ عنهما طبقة متوسطة مستقرة. وأنا أقسم المجتمع الصيني إلى ثلاث طبقات: العليا والمتوسطة والسفلى. وهذا الشكل المجتمعي من شأنه منع التطرف الذي حدث في عهد الرئيس (ماو). وهذا الفكر المتطرف قد يحدث في بلاد مثل مصر بسبب تلاشي الطبقة المتوسطة. وهذا الشكل المجتمعي هو السبب وراء عدم تحول الصين ناحية التطرف.

ومع كامل الاحترام لرائيك حوال للفساد، فأنا أعتقد أننا في حاجة إلى عمل ما يمكن أن يسمي المقارنات الرأسية والأفقية. فالفساد الموجود في الصين خطير وليس من السهل التعامل معه. ومع ذلك، فبقراءة التاريخ يمكننا اكتشاف أن

القوى الكبرى بما فيها الولايات المتحدة، واجهت فترات ارتفاع معدلات الفساد التي عادة ما تتزامن مع عملية التحديث السريع. وكما لاحظ أستاذك «صامويل هينتينجتون» أن العمليات السريعة للتمدن غالبًا ما يصاحبها زيادة كبيرة للفساد. وهذا يرجع بشكل كبير إلى حقيقة أن الأنظمة التنظيمية والرقابية لا يمكنها مواكبة نمو الثروة ورأس المال، من خلال عملية التحديث السريع. وفي النهاية فالفساد في الصين يمكن معالجته وحله من خلال إنشاء مؤسسات نظامية ورقابية أفضل.

فقد قمت بزيارة الولايات المتحدة مرات عديدة، ووجدت أن تعريف الفساد يظهر جليًا. ففي كتابي الجديد، وضعت في مقدمته مفهوم «الجيل الثاني من الفساد»، وقد كشفت الأزمة الاقتصادية العديد من القضايا الخطيرة (للجيل الثاني من الفساد). على سبيل المثال، تصنيف وكالات جني الأرباح من خلال التحكيم التنظيمي بإعطاء (AAA تريبل إيه) لمؤسسات ومنتجات ماليه مشبوهة وتعمل ضد الصالح الوطني. وأنا أعتقد أن هذا فساد. لكن هذه القضايا تسمي بالمخاطر الأخلاقية في النظام القانوني الأمريكي. ويمكن معالجة الأزمة الاقتصادية بشكل أفضل، إذا كانت هناك معالجة لمثل هذه المشكلات باعتبارها شكلًا من أشكال الفساد.

فبإمكاننا عمل مقارنة أفقية، فقد قمت بزيارة أكثر من 100 دولة. والحقيقة أنه لا يهم كم يشكو الشعب الصيني من الفساد الموجود ببلادهم. فهم أفضل حالًا من غيرهم من البلاد المماثلة لهم في الحجم، ويتخطى تعدادها السكاني 50 مليونًا وأكثر، وفي مرحلة مشابهة من التقدم مثل، «الهند» و«أوكرانيا» و«باكستان» و«البرازيل» و«مصر» و«روسيا». فتقييم منظمة الشفافية الدولية يؤكد نظريتي. ومثل أية دولة حضارية، فالصين عبارة عن «دمج للمئات من الدول في دولة واحدة» على مدار تاريخها الطويل وهذا النوع من الدول لا يمكن تطبيق النظام السياسي الغربي عليه بدون ارتفاع احتمالية تفككها.

وعلاوة على ذلك، فإنه من الضروري أن ننظر إلى بلد كبير مثل الصين من حيث

المناطق. فالمناطق المتقدمة في الصين أكثر تحصينا ضد الفساد. قد مكثت في إيطاليا لزيارة أستاذ جامعي وقمت بزيارة اليونان عدة مرات. وأنا أعتقد أن شنغهاي بالتأكيد أقل فسادًا من إيطاليا واليونان. ففي جنوب إيطاليا تم تقنين المافيا بحكم الأمر الواقع من خلال النظام الديمقراطي. كما قمت بزيارة اليونان منذ أكثر من عشرين عامًا عندما كان عجزها المالي مرتفعًا جدًّا. والآن أصبحت اليونان تواجه الإفلاس وفي حاجة إلى المساعدة. وقد قلت لصديقي اليوناني بكل صراحة: «منذ عشرين عاما، كان رئيس وزرائكم (بابنديريو) وبعد عشرين عاما لازال رئيس وزرائكم (بابنديريو)، وسياستكم تبدو كأعمال تجارية لعدد من العائلات، مما جعل الاقتصاد اليوناني يواجه الإفلاس نتيجة نظام الرفاهية المبالغ فيه وسوء الإدارة». وقد مزحت معه بأننا يمكننا إرسال فريق من «شانغهاي» أو «تشونغتشينغ» لمساعدة اليونان بالإدارة الناجحة. وفي الواقع بغض النظر عن النظام السياسي سواء أكان نظام الحزب الواحد، أم نظامًا متعدد الأحزاب، أم نظامًا دون أحزاب. فيجب إرجاع السبب إلى الإدارة الناجحة وما يمكنك تقديمه للشعب. ولذلك، فالإدارة الناجحة هي العامل الأهم بغض النظر عن نمط الديمقراطية الغربي.

وهذا يأخذني إلى التحدث عن بحثك المعنون بـ(نهاية التاريخ). فوجهة نظري هي العكس عما تراه. فاعتقادي أنها ليست نهاية التاريخ، ولكنها خاتمة لنهاية التاريخ. فالنظام الديمقراطي الغربي قد يكون فقط مرحلة انتقالية من التاريخ البشري. لماذا يجب أن أعتقد هذا الاعتقاد؟ منذ ألفين وخمسمائة عام مضت. مارست بعض المدن اليونانية مثل «أثينا» النظام الديمقراطي بين المواطنين الذكور، ثم تلقت هزيمة على يد «إسبرطة».

ومنذ ذلك الحين، وعلي مدار ألفي عام، حملت كلمة « الديمقراطية « بشكل أساسي دلالات سلبية في أوروبا كلها، وغالبًا كانت تستخدم مرادفًا للسياسات الغوغائية. فلم تقدم الدول الغربية نظام كل شخص له صوت واحد إلى بلادهم حتى اكتملت عملية التحديث.

ولكن اليوم، هذا النوع من السياسات الديمقراطية لا يمكنه إيجاد حلول لمثل هذه المشكلات الضخمة، أولًا، ليس هناك ثقافة (الكفاءة أولًا). فأي شخص تم انتخابه بإمكانه إدارة شئون البلاد. وقد أصبح هذا الإجراء مكلفًا للغاية وغير محتمل حتى بالنسبة لبلد مثل أمريكا. ثانيًا، إصلاحات برامج الرعاية يجب أن تكون صاعدة وليست هابطة. ولذلك فمن المستحيل إطلاق مثل هذه الإصلاحات كما فعلت الصين لقطاعاتها البنكية والشركات المملوكة للدولة. ثالثًا، إن الأمر يزداد صعوبة أكثر فأكثر لبناء موافقة اجتماعية داخل بلادهم. ففي الماضي، كان بإمكان الحزب الفائز بأغلبية 51 % من الأصوات توحيد المجتمع بأسره في الدول المتقدمة. أما اليوم، وحتى المجتمع الأمريكي أصبح يعانى الانقسام والاستقطاب. وبدلًا من اعتراف الحزب الخاسر بهزيمته أصبح يواصل معارضته. رابعًا، هناك قضية الشعوبية المُغْفلة والتي تعطي اهتمامًا قليلًا لمصالح البلد والمجتمع بعيدة المدى. حتى إن دولة مثل الولايات المتحدة تواجه هذه المخاطر.

في عام 1793 أرسل ملك بريطانيا «جورج الثالث» مبعوثه إلى الصين لفتح منافذ التجارة الثنائية. ولكن الإمبراطور الصيني «تشيان لونغ» كان شديد العجرفة، فكان يعتقد بأن الصين هي أفضل بلد في العالم. ولا تحتاج لتعلم أي شيء من الآخرين. وهذا ما يعرف بـ (نهاية التاريخ)، ومنذ ذلك الحين بدأت الصين بالانحدار والخسارة. والآن أنا ألاحظ مثل هذه العقلية في الغرب. فمن المهم القدوم إلى الصين ورؤية الإصلاحات التي قامت بها في العقود الثلاثة الماضية. صغيرة هي الخطوات ولكن الرحلة بلانهاية. ولا يزال لدي الغرب إيمان راسخ بنظامهم، حيث يعتقدون أنه نقطة قوتهم، ولكن هذا النظام أصبح يولد الكثير من المشكلات. فاليونان وهي مهد الديمقراطية الغربية في طريقها للإفلاس. والديون البريطانية تصل إلى أكثر من 90 % من إجمالي الناتج المحلي. وقد قام رئيس الوزراء الصيني بزيارة رسمية إلى المملكة المتحدة اليوم بغرض الاستثمار هناك، وقد سعدت بريطانيا بذلك. وماذا عن الولايات المتحدة؟ لقد قمت بعملية حسابية بسيطة. هي أن هجمات 11/9 كلفت

الولايات المتحدة تريليون دولار أمريكي، كما كلفت الحربين (البعيدتين عن الذكاء) الولايات المتحدة حوالي ثلاثة تريليونات دولار أمريكي، والأزمة الاقتصادية حوالي ثمانية تريليونات دولار أمريكي. والآن الديون المالية للولايات المتحدة ما بين عشرة إلى عشرين تريليون دولار أمريكي. بمعني آخر، إذا لم يكن الدولار العملة الأساسية للاحتياطي الدولي (وهذا قد لا يستمر للأبد)، فكان من الممكن إعلان الولايات المتحدة إفلاسها بالفعل.

كان لديَّ صديق هاجر منذ عقد مضى من «شنغهاي» إلى الولايات المتحدة. فلو كان اختار المكوث في شنغهاي وشراء بعض الممتلكات، وعمل مجموعة من الاستثمارات، في الصين مثلما فعل الكثيرون غيره، لتضاعفت ثروته ضعفين أو ثلاثة. والآن الولايات المتحدة غارقة في أزمتها المالية. وقد عاني خسارة كبيرة بسبب شراء الدولار الأمريكي باليوان، نظرا لانخفاض قيمة الدولار، وكذلك الأزمة المالية خفضت ممتلكاته بالولايات المتحدة لتصل إلى الربع. وفي النهاية، أصبح من الصعب عليه الآن الرجوع إلى شنغهاي. فالصعود في الصين هو ما نسميه الاتجاه العام، فمعدله وسرعته غير مسبوقين في تاريخ البشرية. وشعوري الخاص هو أن النظام الغربي يسير على حافة الهاوية وفي حاجة إلى تعديلات جذرية وإصلاحات.

فيوكوياما: أريد أن أقول مرة أخرى إنك في حاجة إلى تمييز النظام السياسي من السياسات قصيرة الأمد. لذلك فإنه مما لا شك فيه أن الولايات المتحدة في جيلها الماضي قامت بعمليات اقتراض واسعة. ولكن في الحقيقة لا أعتقد أن هذه مشكلة نظامنا الديمقراطي. كما أن هناك تقاربًا كبيرًا بين ألمانيا والصين. فهي اقتصاد ضخم يقدم فائضًا تجاريًّا ثابتًا، كما أن هناك انتعاشه نسبية لسوق الأعمال. وفي الوقت ذاته ليس لديها هوس بالتحديث المالي المبالغ فيه والذي كان سببًا في انهيار الاقتصاد الأمريكي وانفجار فقاعة العقارات. وهي دولة تقوم على أساس النظام الديمقراطي. فهي لديها فقط بعض الاختيارات المختلفة عن الولايات المتحدة. لذلك لا أعتقد أن لديها المزيد لتقدمه سواء

أكانت دولة ديمقراطية أم لا. فكل دولة قد تقع في أخطاء سياسية.

وأكرر بأنني أريد وضع الأمور في نصابها الصحيح. فأنا لا أريد التقليل من الإنجازات التي قامت بها الصين. ومع ذلك، فإنك لا تستطيع إصدار أحكام حول السياسات طويلة الأجل من خلال الأداء لفترة قصيرة الأمد. ففي أواخر 1980 كانت حركة الاقتصاد الياباني مستمرة دون توقف، قبل انفجار فقاعة الممتلكات اليابانية. وبعد انفجارها حدثت الأخطاء السياسية الآتية، فقد عانت عشرين عامًا من الركود الاقتصادي، وانخفاض معدل التنمية. لكن الشعب في منتصف الثمانينات أعتقد بأنه يجب على اليابان النمو أكثر فأكثر حتى تفوقت على الولايات المتحدة. وقد كان هناك اعتقاد بظهور التفوق الياباني. وأنا أعتقد الآن إذا نظرت إلى النمو الاقتصادي من المنظور بعيد المدى، فالتحدي الأكبر الذي تواجهه الصين هو الذي قد يواجه أي اقتصاد آخر. فهناك فترة يحدث فيها نمو اقتصادي سريع وحركة صناعية قد تدفع الناس إلى الانتقال من المناطق الريفية إلى المدن.

وفي هذه المرحلة حققت الدول الأوربية نموًا سريعًا، كما فعلت كوريا واليابان. وقد خاضت الصين هذه العملية منذ حوالي خمسة وعشرين عامًا. وفي نقطة معينه، فإن هذا التحول يصرف الناس عن الاقتصاد الزراعي. وهنا تواجه تحدي الإنتاج في اقتصاد أكثر عمقًا. وأنا أعتقد أنها الحقيقة العالمية، وهي أنه ليست هناك دولة على الإطلاق حافظت على نمو عشرة بالمائة من النقطة التي انطلقت منها، لتصبح ذات اقتصاد صناعي. وهذا ما سوف يحدث في الصين. فالاقتصاد الصيني سوف يتباطأ في الجيل المقبل. فكل الدول، وخصوصًا الدول الآسيوية، سوف تواجه هذه المشكلة، لأن معدل المواليد آخذٌ في الانخفاض، مما سيشكل عبئًا كبيرًا. فنسبة تعداد كبار السن أكبر، نظرا إلى زيادة طول العمر وانخفاض نسبة الوفيات بين الأطفال الرضع، ولم يكن هناك سياسة الطفل الواحد. وهذه حقيقة ملموسة في تايوان وسنغافورة ومعظم المناطق في الصين. فقد حضرت اليوم اجتماعًا، قال فيه أحد رجال الاقتصاد إنه بحلول

العام 2040 أو 2050 سوف يكون تعداد السكان في الصين 400 مليون فوق سن الستين عاما. وهذا تحديا خطيرا تواجهه معظم الدول المتقدمة. لذلك عندما نتحدث عن مرونة النظام السياسي، يجب علينا التفكير في الخطط بعيدة الأمد. ونظرا للتحديات المقبلة من انخفاض لمعدلات المواليد والنسبة السكانية الكبيرة لكبار السن، فما مدي المرونة التي يجب أن يكون عليها النظام؟ ولكني لا أقول بأن الدول الديمقراطية لديها جميع الحلول. فهذا التحدي يواجهه الجميع.

وقد أثار البروفيسور «تشانغ» قضية الشعوبية، والتي تعني أن الأشخاص الذين يتمتعون بالديمقراطية لا يقومون دائمًا باختيارات صحيحة. وأعتقد أن هناك العديد من الأمثلة التي تثبت صحة تلك السياسات الأمريكية هذه الأيام. ففي بعض الأحيان أقوم بهز رأسي بسبب بعض القرارات الغبية التي يقوم بها رجال السياسة. ولكن هناك مقولة للرئيس (أبراهام لينكولن)،والذي أعتقد أنه أعظم رئيس لأمريكا، «يمكنك خداع بعض الناس كل الوقت وخداع كل الناس بعض الوقت، ولكن لا يمكنك خداع كل الناس كل الوقت»، وخصوصًا مع ارتفاع معدلات التعليم وزيادة الدخل، فأنا أعتقد أن هذا النوع من الشعوبية قد تغير في بعض النواحي. فهذا اختبار حقيقي للنظام الديمقراطي. نعم قد يقوم الشعب بقرارات خاطئة على المدى القريب، أو اختيار قادة بشكل خاطئ. ولكن حقيقة الأمر أنه في الأنظمة الديمقراطية الناضجة هناك مبادئ حقيقية لحرية التعبير وإمكانية مناقشة القضايا. وعلى المدى البعيد سوف يقوم الناس باتخاذ قرارات صحيحة. ففي التاريخ الأمريكي يمكنك تحديد العديد من القرارات الخاطئة التي اتخذت على المدى القريب. ولكن في النهاية سوف يتفهم الناس مصالحهم على المدى البعيد، وهو ما سيؤدي بهم إلى اتخاذ قرارات صحيحة.

وقد قال رئيس الوزراء البريطاني العظيم «وينستون تشرشل» ذات مرة:» الديمقراطية هي أسوأ أشكال الحكم ما عدا الأشكال الأخرى منها التي تمت تجربتها». وأعتقد أن هذا شيء مهم، فالسؤال الواجب طرحه هنا: ما البدائل

التي تمتلكها؟ البديل هو حكم متسلط من الدرجة الأولي مثل الذي كان لدي الصين في الجيل الماضي. وقد يكون هذا النظام أفضل قليلًا. ولكن السؤال هو: كيف في إمكانك أن تضمن بأن المؤسسات سوف تقود المجتمع إلى اتخاذ القرارات الصحيحة؟ وذكر البروفيسور (تشانغ) أيضًا أن ارتفاع الطبقة الوسطى سوف يكون من شأنه استبعاد إمكانية التمرد.

وقد كتب أحد أساتذتي وهو صامويل «هانتينجتون» كتابًا عام 1968 تحت عنوان «النظام السياسي في ظل التغيرات الاجتماعية». وكنت أدرس هذا الكتاب في جامعة ستانفورد. ومن بين الأشياء التي ذكرها صامويل أن الثورات لا تشعلها الطبقات الفقيرة. ولكن تشعلها الطبقة الوسطى من الشعب. ولكن هذه الفرص قد تم صدها من خلال النظم الاقتصادية والسياسية. فهناك فجوة بين توقعاتهم وإمكانية النظام على استيعاب توقعاتهم، وهو الأمر الذي قد يُحْدِث عدم الاستقرار السياسي. لذلك فإن نمو الطبقة الوسطى كما أعتقد ليس ضمانًا ضد التمرد ولكنه سبب للتمرد.

فما حدث في مصر وتونس كان سببه نمو الطبقة الوسطي، وزيادة خريجي الجامعات، والأشخاص الذين يستخدمون الإنترنت. فكانوا على اتصال بالعالم الخارجي وتفهموا حقيقة سوء حكوماتهم. وبخصوص النمو المستدام للصين، فأنا لا أعتقد أن عدم الاستقرار في الصين قد يتسبب فيه الفلاحون الفقراء في المناطق الريفية. فالثورات السياسية تقوم بها الطبقة الوسطي المتعلمة، بسبب منع النظام السياسي اتصالها بالعالم الخارجي، وعدم منحهم الوضع الاجتماعي الذي تستحقه. فأنا أعلم أن هناك 6 إلى 7 ملايين خريج جامعي كل عام. وأعتقد أن من أهم التحديات التي تواجه الاستقرار ليس الأشخاص الفقراء في الصين، ولكن الطبقة الوسطى. فهل يستطيع المجتمع تلبية متطلباتهم، هذا هو السؤال المهم في هذا السياق؟

وفيما يتعلق بالفساد، فانا لا أدَّعي أن الأنظمة الديمقراطية في إمكانها حل مشكلة الفساد، لأن هناك العديد من الأنظمة الديمقراطية لديها معدلات عالية

من الفساد. وفي كثير من النواحي، فالصين أقل فسادًا من العديد من الدول الديمقراطية.

ولكنني أعتقد أن أهم الطرق لمحاربة الفساد هو حرية الصحافة، حيث في إمكانك كشف الفساد دون الخوف من احتمالية التعرض للتهديد أو الإكراه. فحرية الصحافة الحقيقية من أهم الأدوات لمحاربة معدلات الفساد العالية. وهذا لا يحدث عادة في الدول الديمقراطية. فعلى سبيل المثال في إيطاليا، رئيس الوزراء يمتلك جميع وسائل الإعلام. ولكنني أعتقد أن وجود حرية التعبير له فوائده، حيث يمكنك انتقاد الأشخاص ذوي النفوذ في النظام السياسي، دون الخوف من انتقامات شخصية. وهذه إحدى مزايا وجود نظام ديمقراطي ليبرالي.

تشانغ وي وي: شكرًا لك دكتور فوكوياما. لقد ذكرت أنه يجب على الصين أن تقوم بعمل تقييمات لفترات زمنية أطول. لقد قمت بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية عام 1985 كمترجم فوري لأحد القادة الصينيين، وهناك تقابلنا مع «هنري كيسنجر». وعندما طُلب منه التحدث عن العلاقات الصينية الأمريكية، أجاب قائلًا: إنه يفضل أن يسمع منا أولًا، حيث إننا قادمون من دولة تمتد حضارتها إلى آلاف السنوات الماضية. وعلى الرغم من أن هذه الكلمات قد قيلت على سبيل المجاملة، فإنه يجب أن نتذكر حقيقة أن الصين كانت بالفعل دولة أكثر تقدمًا فيما يتعلق بالقوة الوطنية، والنظام السياسي خلال 2000 عام مضت. كما أنني أود أن أعرب عن تقديري الخاص لك سيد فوكوياما، فأنت تتميز عن غيرك من علماء الغرب، حيث قضيت معظم وقتك وبذلت جهدًا كبيرا في دراسة المؤسسات السياسية للصين القديمة، وكما هو واضح من خلال ملاحظتكم ودراستكم للتاريخ الصيني القديم، فإن الصين كانت أول من أسس أول دولة متحضرة على مستوى العالم.

إلاَّ أن الصين تخلفت عن الغرب خلال الـ 200 إلى 300 عام الماضية. ولكن الصين لا تزال تسابق الريح كي تتفوق على غيرها من الدول، في المجالات

الحديثة على وجه الخصوص. لكنني أخشي عجرفة الغرب وكبرياءه الذي يجعله يصرف نظره عن أن يتعلم من النموذج الصيني. حيث إنني أعتقد أن هناك الكثير من الأمور التي يستطيع الغربيون تعلمها من المجتمع الصيني. قد يكون الرئيس الأمريكي «أوباما» محقًا عندما حث الشعب على إنشاء الطرق السريعة والتركيز على التعليم الأساسي، والتقليل من العجز المالي وزيادة معدل الادخار لتطوير قطاع الصناعة التحويلية، وتشجيع قطاع التصدير. ولقد ذكر أكثر من مرة ولا يزال يكرر أنه لا يمكن أن تكون أمريكا رقم اثنين في العالم، وهنا يتضح لنا حجم الضغط الذي يتعرض له الرئيس الأمريكي بسبب نهوض الصين خشية أن تتفوق على أمريكا.

أما بالنسبة لقضية الشعوبية فيبدو انك متفائل، فأنت لديك إيمان راسخ بأن أمريكا تستطيع أن تتعلم من أخطائها بدلًا من أن يسود فيها مبدأ الشعوبية. ولكنني أود أن ألفت انتباهكم إلى أن الشعوبية أصبحت منتشرة في جميع أنحاء العالم إلى حد كبير، بفضل وسائل الإعلام الحديثة. فقد أصبح الآن من السهل انهيار مجتمع أو دولة بشكل سريع بسبب الشعوبية المفرطة، فقضية الشعوبية تعد أكبر بكثير من حجم المؤسسة السياسية. ودليلي هنا هو أن التقاليد الصينية الموروثة من آلاف السنين قد وضعت بَصْمتها على كل شيء . وأنا لا أقول إن التقاليد دائمًا ما تكون صحيحة أو خاطئة. ولكن من المستحيل وغير الواقعي كسر تقاليد الشخص، التي لطالما كانت لها بصمتها على ما نفعله اليوم. ولذلك فأنا دائمًا أقول سواء أقبلت هذا أم لا، إن السمات الصينية تلازمنا طوال الوقت، لما نملكه من الجينات التاريخية للصين. والذي يمكننا عمله هو إبراز مزايا تقاليدنا ونتخلى عن مساوئها. فقد ظهر جليًا في الثورة الثقافية أنه من الصعب تخلي الفرد عن تقاليده. فالصين لديها الكثير من التقاليد الجيدة، منها مبدأ الجدارة الذي يضمن مستقبلًا واعدًا للصين، لاحتوائه على الاختيار، بالإضافة إلى بعض الأشكال من الانتخابات، استنادا إلى خبرة آلاف السنين من الاختيار على أساس الجدارة يمكننا أن نبلي بلاءً حسنًا.

لقد تحدثت عن بدائل الديمقراطية. وهنا بالضبط تختلف وجهات نظرنا. فلا تنوي الصين التسويق لنموذجها على أنه بديل عن الديمقراطية، لإقناع غيرها من الدول أو الشعوب باتباعه. وكل ما نسعى إليه هو بكل بساطه إدارة شئون بلادنا بشكل أفضل. وهو ما يعني تحسين الظروف المعيشية لخُمْس التعداد البشري، وليس هناك أفضل من تحقيق هذا الهدف. ومن الطبيعي أيضًا اتباع الغير للنموذج الخاص بك عند قيامك به بشكل ناجح. وتقريبا تتعلم الدول المجاورة للصين اليوم بشكل أو بآخر الكثير، من النموذج الصيني، من روسيا إلى الهند، ومن فيتنام ولاوس وكمبوديا، إلى دول آسيا الوسطي.

وقد شارك العديد من الباحثين الغربيين والصينيين المطالبين باستقلال المجتمع المدني، نظرية البروفيسور «هينتينجتون» فيما يتعلق بالصراع بين الطبقة الوسطي والدولة . ولكن الصين لديها تقاليدها الثقافية الخاصة بها، التي قد تؤثر بشكل مختلف على الطبقة الوسطي. فأغلب الغربيين يرون أن الحكومة شر لابد منه، بينما يرى أغلب الصينيين أنها فضيلة لابد منها. فاعتمادًا على الموروث الثقافي أصبحت الطبقة الوسطى أكثر المؤيدين في العالم لاستقرار الصين. بالإضافة إلى أنه لابد من وجود علاقة تفاعلية أكثر إيجابية بين الطبقة الوسطي والدولة الصينية بدلًا من التصادم بينهما. وهذا سوف يخلق مجتمعًا متماسكًا قد لا تجده في أي مجتمع غربي آخر.

أما الآن أريد التحدث عن قضية الفساد. فنحن نعلم جميعًا أن «التنانين الصغيرة الأربع الآسيوية « وهي: «كوريا الجنوبية» و«تايوان» و«سنغافورة» و«هونج كونج». بعد الانتهاء من عملية التحديث تبنت كل من تايوان وكوريا الجنوبية النظام السياسي الغربي، بينما ظلت سنغافورة وهونج كونج على نهجهما. وانظر إلى موقفها اليوم: قلت نسبة الفساد بشكل كبير في كل من هونج كونج وسنغافورة، مقارنة بكوريا الجنوبية وتايوان، طبقًا لما أعلن عنه القائمون بدراسة الفساد. فقد عانت هونج كونج الفساد منذ 1960، ولكنها تغلبت على هذه المشكلة بشكل كبير، من خلال إنشاء لجنة مستقلة لمحاربة

الفساد . وعلي الجانب الأخر، فعلي أي حال من الأحوال يعتبر النظام الديمقراطي الغربي أفضل الحلول المطروحة لقضية الفساد، على الأقل بالنسبة للدول غير الغربية. كما تظهر مؤشرات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية أن الأنظمة الديمقراطية غير الغربية، والتي تحكم أكثر من 50 مليون شخص، تعاني نسبة فساد داخلي أكثر من الصين. وفي الواقع، فقد زادت نسبة الفساد في تايوان بشكل كبير بعد تطبيق الديمقراطية ذات الطابع الغربي. وهو ما لم يمكنها من إلقاء القبض على قائدها «تشين تشو بيان» والزج به في السجن. بالإضافة إلى تورط خمس رؤساء لكوريا الجنوبية في فضائح فساد. وفي المقابل، نجحت كل من هونج كونج وسنغافورة دون النموذج السياسي الغربي، من الحد من الفساد بشكل كبير من خلال سيادة القانون والابتكار المؤسسي.

وبالنسبة لتصريحات «تشرشل» فيما يتعلق بالنظام الديمقراطي، فقد فسره بعض الصينيين على أن النظام الديمقراطي نظام سيئ. وقد قمت بالتحقق من نص تصريحاته، ووجدت أنه أعلن عنها في مناظرة «ويستمنستر» عام 1947، وقد أشار بشكل واضح إلى الديمقراطية الغربية المتبعة في الدول الغربية. وقد عارض بشكل كبير استقلال الهند. فكيف يتوقع منه دعمه لتطبيق النظام الديمقراطي الغربي في الهند؟ ولكني اقتبست جملة قالها تشرشل يوصِّف فيها النموذج الصيني على أنه (أقل الأنظمة سوءًا) مما يعني أن لديها نقاط ضعف ولكنه يسير بشكل أفضل عن غيرها من الأنظمة.

فوكوياما: دعني أبدأ بالسؤال الخاص بالطبقة الوسطي. هل الطبقة الوسطى في الصين تختلف عن غيرها في المجتمعات الأخرى؟ وقد تناقشت كثيرًا حول هذا السؤال مع البروفيسور «هنتينجتون»، الذي ألف كتاب «صراع الحضارات» عام 1990، والذي برهن من خلاله على تحكم الثقافة في السلوكيات. فأنت لديك العديد من الأنظمة الثقافية مثل الهندية والإسلامية والمسيحية والكونفوشيوسية حول العالم. وعلي الرغم من التغييرات الناتجة عن عملية التحديث، فلا تزال الثقافة هي من تحدد سلوكيات الأشخاص حتي الشعوب

المتقدمة. وأنا أعتقد أن الثقافة مهمة جدًّا. وسبب دراستي للسياسات الدولية، هو شغفي بملاحظة الشعوب المختلفة. فلو كان كل الأشخاص مثل الذين أقابلهم، في «بالو ألتو» أو في «سان فرانسيسكو» فلن يكون لديَّ اهتمام في التحدث إلى أي شخص.

لذلك فإن التنوع الثقافي من الأمور الواقعية، وأنه من الجيد وجود اختلاف بين الأشخاص. ولكن هناك بعض الأسئلة الملحة، مثل: هل تظهر الثقافة نفسها بشكل واقعي مع مرور الوقت، بشكل يحول دون تطوير العملية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؟ أم أن عملية التحديث لا تقود إلى أي نوع من التقارب الثقافي؟

دعني أطرح عليك مثالًا، أنظر في أرجاء هذه الغرفة، حيث هناك كثير من النساء. لماذا يوجد هذا العدد الكبير من النساء من بين الحضور؟ فقديمًا كان وجود المرأة قليل جدًّا في المجتمعات، حيث كان الميراث من نصيب الذكور مع انعدام فرص المرأة. كما حدث في الولايات المتحدة وأوروبا في المرحلة الأولية من التقدم. ولكن عندما تسافر إلى الدول المتقدمة، وهنا في شرق آسيا تجد المرأة في كل مكان. فلماذا الحال هكذا؟ وما سبب ارتفاع شأن المرأة؟ لماذا اصبحوا يعملون بالمكاتب والمصانع؟ ولماذا أصبحت تتمتع بحقوق اقتصادية واجتماعية مساوية للرجال؟ والسبب هو عملية التحديث. فبعض الخلافات الثقافية حول الأدوار الملائمة للمرأة أصبحت الآن خاطئة. كما يعتقد الكثيرون عدم قدرة المرأة على منافسة الرجال في مجال العمل. فهم لديهم أدوار طبيعية تقتصر فقط على تربية الأطفال والأسر. واليوم لا يمكننا إدارة اقتصاد حديث دون وجود العنصر النسائي في القوة العاملة.

فالمملكة العربية السعودية لا تسمح بقيادة النساء للسيارة، مما دفعهم إلى توظيف قرابة نصف مليون سائق من جنوب آسيا للقيادة بنسائهم. فإذا لم يكن لديهم بترول لكان أكثر النظم الاقتصادية جنونًا. فعلي الرغم من وجود أدوار مناسبة للمرأة بالثقافة الإسلامية فإن دور المرأة في الشرق الأوسط أصبح أكثر

قوة وتنظيمًا من الناحية السياسية. فهي تطالب بالمساواة مع الرجال. وهنا يتضح لي أنه على الرغم من اختلاف الثقافة فإنها قدمت حلاً مماثلًا في قضية وضع المرأة. وهذه الحلول لا تقدمها الثقافة ولكن تفرضها عملية التحديث على المجتمعات. ولا أعتقد أنه يوجد مجتمع متقدم لا تُمْنح فيه المرأة حقوقًا مساوية للرجال. وبالطبع هذا السؤال يفتح الباب على مصراعيه للنقاش. وقد قال البروفيسور «تشانغ» إن الطبقة المتوسطة المتعلمة، والتي تحظي بنسبة من الأمان والممتلكات الخاصة تحت النظام الثقافي الصيني، تختلف عن غيرها من الطبقات الوسطى في أي مكان آخر. وقد يكون هذا هو السبب.

وطبقا لملاحظاتي، فإن الطبقات الوسطي في الثقافات الأخرى تتصرف بشكل متشابه. ففي العالم العربي يعتقد الكثيرون أن الشعوب العربية مختلفة بسبب وجود الدين الإسلامي، والأنظمة المختلفة. ولكن على مدار العام الماضي كانت الشعوب العربية هي الوحيدة التي تظاهرت في الشوارع ضد حكوماتها. لذا أعتقد أن بعض الافتراضات حول الأفعال الثقافية قد تكون خاطئة. فقد تفرض الثقافة بعض التصرفات في الماضي، ولكن في ظل الظروف الحالية فالوضع يختلف. فمع وجود الإنترنت والتنقل والسفر، فأفعال الشعوب تكون من خلال الاحتياجات والتطلعات للجيل المعاصر.

دعني أقل شيئا أخيرًا والذي أتفق فيه مع السيد تشانغ. وهو أنني لا أعتقد أن هناك إخفاق بين شعوب الولايات المتحدة وأوروبا في تقدير الإنجازات التي قامت بها الصين، سواء التاريخي منها أو المعاصر. فكتابي الحديث يشتمل على ستة أقسام، ثلاثة منها تتناول الصين. فالأقسام التي تتحدث عن الصين أكثر من الأقسام التي تتناول بقية دول العالم. ففي الواقع قد أمضيت الكثير من الوقت في محاولاتي تعلم التاريخ الصيني. وأعتقد أن هذا اعتراف مني بأهميـة هـذا التاريخ للأمريكيين والصينيين. كما أعتقد انه لا توجد حضارة تقوم فقط على اقتراض القيم والمؤسسات. فما ألاحظه الآن في الصين هو محاولة استعادة الجذور الصينية الأصيلة. وهذا الشيء من الجيد القيام به في

الصين، وأظن أن التحدي الآن هو استعادة هذا التاريخ والتقاليد المشرفة، وجعلها تتماشى مع المؤسسات الحديثة. ويجب علينا فعل ذلك دون أن تصل بنا الحال إلى ظهور القومية والشوفينية. فما الدولة التي تشبهها اليابان؟ فهي لا تشبه الولايات المتحدة أو بريطانيا أو فرنسا، فلديها الكثير من السمات اليابانية. وأعتقد أن دولة الصين الحديثة تحتاج أيضًا إلى الكثير من السمات الصينية. لذا ستكون المهمة الأساسية هي معرفة السمات الصينية النموذجية، وما يحتاجه المجتمع الصيني الحديث منها. وهذا أيضًا جزء من نظام دولي أشمل. وهذه هي السبيل الوحيدة لنعيش في سلام مع بعضنا البعض.

تشانغ وي وي: دعني أقدم لك ردًا سريعًا. فقد تبنَّي الكثير من علماء السياسة الغربيين، فكرة أن التحديث يقود إلى التقارب الثقافي. ولكن أثبتت التجربة أن هذا القول ليس صحيحًا بالضرورة. لذا دعنا نأخذ دولة الصين كمثال. فهي تشتهر بانشغالها بعملية التحديث من خلال خلق الثروات وجني الأموال. ولكن منذ سنوات قليلة أصبحت إحدى الأغنيات التي تشجع الأشخاص على زيارة والديهم بشكل أكبر شعارًا وطنيًا. فكانت من أكثر الأغاني تأثيرًا على الصينيين ولمست وترا حساسا بداخلهم.

ومن ناحية أخرى، فعلى الرغم من سرعة وتيرة التحديث، وظهور مبدأ الفردية، فلا تزال قيمة الأسرة في صلب التقاليد الصينية، وكثير من الصينيين على استعداد لتقديم الكثير من التضحيات لأجلها بشكل أكبر من الغربيين. ووجهة نظري أنه من غير المحتمل تغيير الجوهر الأساسي للثقافة من خلال عملية التحديث. وإلا سيكون العالم مملًا جدًا. فهل من الممكن تغيير جوهر إحدى الثقافات الراسخة لدولة مثل الصين؟ فهناك اختلاف كبير بين ثقافة «ماكدونالدز» وثقافة «الثماني مدارس» للمطاعم الصينية. ففي الواقع فإن ثقافة «ماكدونالدز» لا يمكنها غزو الثقافة الصينية. بينما يمكن للثقافة الصينية استيعاب ثقافة «ماكدونالدز». وأنا أقدر ما ذهب إليه إدموند بورك الفيلسوف الإنجليزي السياسي، بأن أي تغيير في النظام السياسي لابد أن ينبثق بشكل

أساسي من التقاليد الخاصة بالدولة.

وعلاوة على ذلك، فانا أعتقد أن احترامنا للثقافات، هو احترام للحكمة الملازمة للثقافات. فهناك اختلاف بين الحكمة والمعرفة. فنحن لدينا اليوم معرفة أكثر بكثير من أي وقت مضى. وأطفالنا في المدارس اليوم لديهم معرفة تفوق ما كان لدي كونفوشيوس وسقراط. وعلي الرغم من ذلك، هناك تطور ضئيل للحكمة الإنسانية. وهنا لديّ اقتراح بسيط لا أعرف إذا كنت ستقبله أم لا: هو إضافة عامل الحكمة إلى العوامل الثلاثة التي ذكرتها لتأسيس منظومة سياسية حديثة، وهي: الدولة، والمحاسبة، وسيادة القانون. فقد لاحظت فوز أمريكا تكتيكيا بالعديد من الحروب ولكن خسرت فيها من الناحية الاستراتيجية، مثل حربها على فيتنام وأفغانستان والعراق، على سبيل المثال لا الحصر. فكان يجب التعامل مع هذه المواقف بحكمة، وأعتقد أنه من المهم المبالغة في إبراز أهمية الحكمة.

كنت ألقي محاضرة أخيرًا بألمانيا، وأخبرني أحد الاقتصاديين الألمان بقصة: أنه ذات مرة سألت المستشارة الألمانية أحد رجال الاقتصاد في ألمانيا، عن سبب عدم وجود رجال اقتصاد من الطراز الأول أو فائزين بجائزة نوبل في مجال الاقتصاد من ألمانيا؟ فأخبرها: «السيدة المستشارة لا داعي للقلق، لأنه إذا كان هناك اقتصاديون من الطراز الأول فلن يكون هناك اقتصاد من الدرجة الأولي». بمعني آخر، إن المشكلة تكمن في الاقتصاد. فمن بين جميع العلوم الاجتماعية المستحدثة بالغرب، أعتقد أن الاقتصاد هو الأقرب إلى الواقع لكونه يشبه العلوم الطبيعية، ومدعومًا بالنماذج الرياضية.

وفي الواقع، فإن العلوم السياسية وغيرها من العلوم الاجتماعية المبتكرة في الغرب، هي أبعد عن الحقيقة مقارنة بالعلوم الاقتصادية. ولهذا يجب أن نكون أكثر جرأة في تفكيرنا وأكثر شجاعة في الجهود المبذولة في تحديث الخطابات. وسوف أعرض عليكم أحد القواسم المشتركة بيننا، وهي محاولاتنا الخروج من صندوق العلوم السياسية الغربية . وفي كتابك الأخير تحاول

الدمج بين علوم الأنثروبولوجي، وعلم الاجتماع والاقتصاد وعلوم الآثار وغيرها . على الرغم من وجوب إظهار التقدير والاحترام لجهودكم، فأنا لا أوافق على كل ما ورد بها. فمن جانبنا، أقوم أنا وزملائي بخطوات أكثر منكم من خلال تغطية الخطاب السياسي الغربي. ولكننا لا ننوي تسجيل نقاط سياسية، أو إثبات مدى صحة ما تقوم به الصين وخطأ الغرب أو العكس. ولكن ما نسعي إليه هو القيام بالمزيد من الجهود، لتحديد التحديات العالمية مثل: القضاء على الفقر، وصراع الثقافات، والتغير المناخي، والمشكلات المتنوعة الملازمة لعملية التحديث . فالحكمة الغربية ليست كافية ويجب على الحكمة الصينية القيام بالمساهمة الآن.

وفي نهاية هذه المناقشة، يجب عليَّ الإقرار بفوز النموذج الصيني. ولكن ما أنوي فعله هو أكثر من ذلك. نعم، وتيرة نمو الصين سريعة جدًّا، ويتوقع أغلب الخبراء أن تكون أكبر قوى اقتصادية من عشر إلى عشرين عامًا، فالطبقة الوسطي في الصين يزيد تعدادها على سكان الولايات المتحدة مرتين. وكما يبدو أن هناك تحولًا سريعًا لمركز الجاذبية أكثر مما كان متوقعًا بعد الأزمة العالمية الاقتصادية عام 2008. وقد ذكرت في كتابي هذا، أن النهضة التي تشهدها الصين ليس تطورًا لدولة عادية، ولكنه تطورًا لدولة فريدة، وبلد حضارية تمتلك نموذجًا جديدًا للتنمية وخطابًا سياسيًّا جديدًا، وكل هذه العوامل سوف تأتي بموجة تغيير غير مسبوقة في تاريخ البشرية.

لكن ليس هناك ما يدعو للقلق . لأن النمو الاقتصادي ليس لعبة تقتضي فوز طرف واحد، فهناك من يستفيد - وخصوصًا الدول الغربية - من النمو المتزايد للاقتصاد الصيني. وليس بالضروري أيضًا أن تقتضي نماذج التنمية والأفكار السياسية فوز أحد الجانبين، ولا يجب النظر إليها على هذا النحو، ولهذا يجب أن ننشر جزءًا من الحكم الصينية القديمة على أساس مبدأ «انتقائية التعليم والتكيف» و«الانسجام في التنوع».

فقد تعلمت الصين الكثير من الغرب، وسوف تستمر في التعلم بما يخدم

مصالحها. وربما قد حان الوقت إن يتبع الغرب مقولة «دنغ» الشهيرة في تحرير العقل، وتعلم حتي القليل من النهج والأفكار الصينية، على الرغم من غرابتها بما يخدم مصالحها. وهذا سوف يتحقق ليس فقط بالابتعاد عن الالتباسات الأيديولوجية لهذه الدولة العظيمة، ولكن أيضًا من خلال إثراء الحكمة العالمية في مواجهتها للتحديات، مثل: القضاء على الفقر، وخلق فرص للعمل، والتغير المناخي وصراع الحضارات.

فعندما كانت تواجه الولايات المتحدة وأوروبا الأزمة، الاقتصادية، أعتبر نموذج «الأنجلوساكسون» في حالة يرثي لها من قبل الكثير، ومن بينها الدول الغربية، التي يجب عليها عمل إصلاحات ضرورية، لتلبية توقعات شعوبها من الحكم الرشيد، وتتعامل بشكل أفضل مع التحديات العالمية المتنوعة، التي تواجه البشرية اليوم. وفي هذا السياق يجب على الفرد إظهار التقدير للإصلاحات المستمرة في الصين منذ عام 1978، فقد ابتكرت نموذجًا لتنمية دولة الصين الحضارية والخطاب السياسي فيها.

كما صاحبت نهضة الصين موجة تغيير عالمية غير مسبوقة، في مجال السياسة والاقتصاد، وهذا التغير يصب في مصلحة الصين ولكن لا يعني بالضرورة أن يكون على حساب مصلحة الآخرين. بل يجب أن تكون عملية يربح فيها الجميع، من خلال تفتح واستيعاب عقليات الجميع. بمعني آخر، إنها ليست نهاية التاريخ، ولكنها خاتمة رائعة لنهاية التاريخ، ما يعتبر جيّدًا بالنسبة للصين وللغرب ولبقية دول العالم، لتحقيق مصلحة البشرية جمعاء.

(1) هي منظمة بحثية إعلامية أمريكية - في الصحافة العالمية والإعلام الرقمي والإنترنت

(2) إجمالي الناتج المحلي (GDP) عبارة عن القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها بشكل محلي والتي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محددة. غالبًا ما يتم اعتبار إجمالي الناتج المحلي للفرد مؤشرًا لمستوى

المعيشة في الدولة.[2] ولا يعد إجمالي الناتج المحلي للفرد مقياسًا لدخل الفرد. وبموجب النظرية الاقتصادية، يساوي إجمالي الناتج المحلي للفرد تمامًا إجمالي الدخل المحلي (GDI) للفرد. ويتعلق إجمالي الناتج المحلي بالحسابات القومية، وهي مادة في الاقتصاد الكلي. ويجب ألا يتم الخلط بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الناتج القومي (GNP) الذي يخصص الإنتاج حسب الملكية.

(3) مجموعة الثمانية أو مجموعة الدول الصناعية الثمانية تضم الدول الصناعية الكبرى في العالم. أعضاؤها هم : الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، روسيا الاتحادية، إيطاليا، المملكة المتحدة، فرنسا، وكندا. يمثل مجموع اقتصاد هذه الدول الثمانية 65 % من اقتصاد العالم وأغلبية القوة العسكرية (تحتل 7 من 8 مراكز الأكثر إنفاقًا على التسلح وتقريبًا كل الأسلحة النووية عالميًا). أنشطة المجموعة تتضمن مؤتمرات على مدار السنة ومراكز بحث سياسية، مخرجاتها تتجمع في القمة السنوية التي يحضرها زعماء الدول الأعضاء.

(4) مجموعة 20 أو مجموعة العشرين هو منتدى تأسس سنة 1999 بسبب الأزمات المالية في التسعينات. يمثل هذا المنتدى ثلثي التجارة في العالم وأيضًا يمثل أكثر من 90 بالمئة من الناتج العالمي الخام. تهدف إلى تعزيز التضافر الدولي وترسيخ مبدأ الحوار الموسع بمراعاة زيادة الثقل الاقتصادي الذي أصبحت تتمتع به عدد من الدول. فإن مجموعة العشرين ج20 يمثل ثلثي التجارة وعدد السكان في العالم وأكثر من 90 % من(الناتج العالمي الخام (وهو مجموع الناتج المحلي الخام لجميع بلدان العالم.

(5) إصلاح ميجي فترة انتقالية من تاريخ اليابان عرفت فيها البلاد تحولات واسعة بعد أكثر من قرنين من حكم سلالة التوكوغاوا . شهدت هذه الفترة تحولات جذرية سياسية واجتماعية، قادت هذه إلى إنهاء شوغونية أسرة الـ«توكوغاوا» و«فترة إيدو» التي صاحبتها، ودخلت البلاد بعدها الفترة

المعاصرة من تاريخها. هذه الفترة الانتقالية بداية انفتاح اليابان على الخارج وانطلاق عملية الإصلاحات.

(6) صامويل فيليبس هنتنجتون (18 أبريل 1927 - 24 ديسمبر 2008) كان عالمًا سياسيًا أميركيًا، بروفسور في جامعة هارفارد لـ 58 عامًا، ومفكر محافظ. عمل في عدة مجالات فرعية منبثقة من العلوم السياسية والأعمال، تصفه جامعة هارفارد بمعلم جيل من العلماء في مجالات متباينة على نطاق واسع، وأحد أكثر علماء السياسة تأثيرًا في النصف الثاني من القرن العشرين . أكثر ما عُرف به على الصعيد العالمي كانت أطروحته بعنوان صراع الحضارات، بالإضافة لعمله في هارفارد كان هننجتون مخططًا أمنيًا في إدارة الرئيس جيمي كارتر، وشارك في تأسيس مجلة بوليسي وترأس عدة مراكز دراسات بحثية. كان ديمقراطيًا وعمل مستشارًا لنائب الرئيس ليندون جونسون،

(7) انظر موقع المركز الدولي للقضاء على الفقر في الصين: http://www.iprcc.org.cn/front/article/article.action?id=2037.

(8) حروب الأفيون هي حربين، سميتا بحرب الأفيون قامتا بين الصين الامبراطورية المحكومة انداك من قبل سلالة تشينغ وبريطانيا. وفي الثانية، انضمت فرنسا إلى جانب بريطانيا. وكان السبب هو محاولة الصين الحد من زراعة الأفيون واستيراده، مما حدا ببريطانيا ان تقف في وجهها بسبب الأرباح الكبيرة التي كانت تجنيها بريطانيا من تجارة الأفيون في الصين. قامت حرب الأفيون في عام 1888 م، وكان من نتائجها أن أصبحت هونغ كونغ مستعمرة بريطانية.

(9) (بيزنيس هيرالد القرن الحادي والعشرون)، الأول من أغسطس، 2009.

(10) «كيف تقيم وضعك الاجتماعي ضمن الطبقة المتوسطة»، مجلة يو إس نيوز آند وورلد ريبورت، 23 مارس 2010.

(11) مجلس إدارة البنك الاحتياطي الفيدرالي، استطلاع لموارد المستهلكين المالية، مارس 2010.

(12) مؤشر التنمية البشرية هو مؤشر ابتكرته هيئة الأمم المتحدة يشير إلى مستوى رفاهية الشعوب في العالم . وتصدر له تقريرا سنويا منذ عام 1990 وما يقوم برنامج التطوير للأمم المتحدة بغرض تنمية الدول وتحسين أوضاع المواطنين في الدول المختلفة .

يتعلق مؤشر التنمية البشرية بقياس متوسط العمر المتوقع للمواطن ومستوى التعليم والأمية والمستوى المعيشي في مختلف أنحاء العالم. قام بابتكار هذا المؤشر عالم الاقتصاد الباكستاني محبوب الحق ، وساعده في ذلك عالم الاقتصاد الهندي أماريتا سين الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد والعالم البريطاني «ماغاند ديساي».

(13) جريدة Joongang، 8 فبراير 2010.

(14) ماو تسي دونغ، الأعمال الكاملة لماو تسي دونغ، مجلد رقم 7، صفحة 80، بيبولز بريس، بكين،1999.

(15) مطار شانغهاي بودنغ هو مطار دولي ومحور رئيسي للنقل الجوي في آسيا، ولا سيما في منطقة شرق آسيا، وهو المطار الدولي الرئيسي في شانغهاي. يقع على بعد حوالي 30 كيلومترًا من وسط المدينة، ويحتل 40 كم مربع في موقع متاخم للساحل في الحافة الشرقية لمنطقة بودونغ داخل حدود بلدية شانغهاي. القدرة الاستيعابية 80 مليون راكب سنويًّا، جنبًا إلى جنب مع القدرة على التعامل مع ستة ملايين طن من الشحن الجوي . ويعد المطار الثالث بين أكثر المطارات ازدحامًا في العالم من حيث حركة البضائع.

(16) http://blog.sina.com.cn/s/blog_4845eea90100d0xa.html، 28 إبريل 2010.

(17) مقتبس من صحيفة مراجع الشباب، يناير 2010.

(18) طبعة لي جيانبينغ ولي مينغ رونغ وجاو يانجينغ، التقرير السنوي عن القدرة الإجمالية للاقتصاد الإقليمي في الصين 2008-2009، سوشيال ساينسيس أكاديمي بريس، بكين، 2010.

(19) انظر اللقاء مع البروفيسور لو شي يوي، صحيفة يومية شبابية صينية، 11 فبراير 2010.

(20) انظر التقرير الخاص عن الطبقات المتوسطة الجديدة في الأسواق الناشئة، ذي إيكونيميست، 12 فبراير 2009.

(21) تشونغتشينغ مدينة كبرى في جمهورية الصين الشعبية، تتمتع بنظام إداري خاص (بلدية مركزية)، تعد أكبر مركز صناعي وتجاري في منطقة جنوب الصين الغربي، وهمزة وصل لعديد الطرق البرية أو النهرية على المجرى الأعلى لنهر اليانغتسي. يغلب على «تشونغتشينغ» الطابع الصناعي، تتواجد فيها العديد من صناعات الحديد والصلب والكيماويات وكذا مصانع الطاقة الكهربائية وصناعة السيارات (تتواجد بها العديد من كبرى شركات صناعة السيارات العالمية) والآلات والسفن ومواد البناء والغزل والنسيج والأطعمة والطب والأدوية وغيرها من الصناعات.

(22) الأزمة المالية الآسيوية هي فترة تأزُّم مالي أصابت معظم قارة آسيا بدءًا من شهر يوليو عام 1997، وتسبَّبت بمخاوف من تحوُّلها إلى أزمة عالمية. بدأت الأزمة أول الأمر في تايلاند في أعقاب انهيار عملة البات التايلندي انتشرت الأزمة لاحقًا، وبدأت عملات كامل جنوب شرق آسيا وكوريا الجنوبية واليابان بالسقوط وانخفضت أسعار البورصة المالية وكافَّة المنتجات، مقابل ارتفاعٍ هائل في القروض الخاصّة.

(23) نافتا (NAFTA) اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا: هي معاهدة لإنشاء

منطقة تجارية حرة ما بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وقعت اتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية في دجنبر 1992 وأصبحت سارية المفعول في يناير سنة 1994.

تعتبر مصادقة الكونغرس الأمريكي في 17 .11. 1993 على اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية هي البداية لإنشاء هذا التكتل- مع أن سريان الاتفاقية لم يبدأ إلا في أول يناير 1994-الذي يضم كلاً من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، وهو كما يفهم من الاتفاقية المنشئة له مفتوح أمام باقي الدول الأمريكية بما في ذلك بعض دول أمريكا اللاتينية التي قد تنضم إليه في المستقبل. أهداف هذا الاتحاد لا تختلف كثيرًا عن أهداف الاتحاد الأوروبي، فهي بعد تحقيق اقتصاد قوي للدول الأعضاء تعطي كل أولوياتها للقدرة على منافسة التكتلات الاقتصادية الأخرى الصاعدة على المستوى العالمي وبالخصوص الاتحاد الأوروبي، محاولة حجز مكان اقتصادي يناسب المكان المعتبر لهذه الكتلة وبالخصوص أمريكا.

(24) زانغ وي وي، الصين تلمس العالم، زينهو بريس، بكين، 2008، صفحات 124-125.

(25) لوشيان باي، «نظريات علوم اجتماعية بحثًا عن حقائق صينية»، جريدة China Quarterly، عدد 132 (1992)، صفحة 1162.

(26) راي هوانغ (هوانغ رينيو)، الصين: تاريخ شامل، ليانجينغ بريس، تايبيه، 1993.

(27) مارتين جاكس، عندما تحكم الصين العالم: نهاية العالم الغربي وميلاد نظام عالمي جديد، بنجوين، نيويورك، 2009.

(28) لوس آنجلوس تايمز، 22 نوفمبر، 2009.

(29) لمعرفة آراء مارتين جاكس حول النظام القائم على العلاقات التجارية

وقضية العرق، انظر صفحات 374-376 من «عودة النظام القائم على العلاقات التجارية» وصفحات 380-382 حول «النظام العرقي الصيني» في كتاب مارتين جاكس بعنوان عندما تحكم الصين العالم: نهاية العالم الغربي وميلاد نظام عالمي جديد، بنجوين، نيويورك، 2009.

(30) اتحاد دول جنوب شرق آسيا المعروف اختصارًا باسم آسيان: هو منظمة اقتصادية تضم 10 دول في جنوب شرق آسيا. تأسس الاتحاد في8 أغسطس 1967 في بانكوك، تايلاند ولذا يحتفل يوم 8 أغسطس بيوم آسيان. مؤسسو آسيان هم تايلاند، إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة.

(31) هنري كسنجر، عن الصين، بنجوين، نيويورك، 2011، صفحة 6.

(32) مارتّي أهتيساري؛ الرئيس الفنلندي العاشر (1994-2000)، والمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لعملية تحديد وضع كوسوفو المستقبلي وذلك من نوفمبر .2005 حاز على جائزة نوبل للسلام في عام 2008 لمجهوداته على مدى عقود لحل النزاعات الدولية.

(33) لنمور الآسيوية أو نمور شرقي آسيا هو لقب يطلق على اقتصاد دول؛ تايوان، سنغافورة، هونغ كونغ وكوريا الجنوبية. سميت بهذا الاسم لتحقيقها معدل نمو اقتصادي كبير وتصنيع سريع خلال الفترة ما بين الستينيات والتسعينيات، وفي بداية القرن الواحد والعشرين تحولت هذه البلدان إلى بلدان متقدمة، وساعدت في نمو اقتصادات بعض الدول الآسيوية. تمتلك النمور الآسيوية توجه مشاركة خاصة مع بعض الدول الآسيوية ذات الاقتصاد الجيد، مثل الصين واليابان.

(34) رأسمالية المحاسيب هو مصطلح يصف الاقتصاد الذي يعتمد فيه النجاح في الأعمال التجارية على العلاقات القوية بين القائمين على العمل التجاري والمسئولين الحكوميين. ويمكن أن يتسم بالمحاباة فيما يتعلق بتوزيع التصاريح القانونية أو المنح الحكومية أو التخفيضات الضريبية الخاصة أو

غيرها من أشكال تدخل الدولة في توجيه الشئون الاقتصادية. ويعتقد أن رأسمالية المحاسيب تظهر عندما تمتد المحسوبية السياسية إلى عالم الأعمال التجارية، حين تؤثر الصداقات التي ترمي إلى خدمة المصالح الذاتية والعلاقات بين الأسر بين رجال الأعمال والحكومة على الاقتصاد والمجتمع لدرجة أنها تفسد المثاليات الاقتصادية والسياسية التي ترمي إلى خدمة العامة.

وقد كان لمصطلح «رأسمالية المحاسيب» تأثير كبير بين العامة كتفسير للأزمة المالية الآسيوية. كما أنه يستخدم في مختلف أرجاء العالم كذلك للإشارة إلى أي قرارات حكومية تهدف إلى تفضيل «محاسيب» المسئولين الحكوميين بطريقة عملية. وفي العديد من الحالات، يستخدم هذا المصطلح بشكل متبادل مع مصطلح رفاهية الشركات، إلى درجة وجود فارق بينهما، فهذا المصطلح الأخير يمكن أن يقتصر على الدعم الحكومي المباشر للشركات الكبرى والاستثناء من الثغرات الضريبية، وكل القرارات التنظيمية والتجارية، والتي يمكن أن تكون، في الواقع العملي، أكبر من أي دعم مباشر.

(35) جيري دينستبير (Jiri Dienstbier) مقال» الحلو والفاكهة المرة للثورة المخملية»، صحيفة نيويورك تايمز، 9 أكتوبر 2006.

(36) دنغ شياو بينغ، أعمال مختارة لدنغ شياو بينغ . المجلد الثالث. مطبعة الشعب ص 360.

(37) ستانلي ويس (Stanley A. Weiss)، مقال «دروس تايلاند في الشعوبية»، صحيفة هيرالد ترابيون، 15 يناير 2009.

(38) لين تشن «دراسة مقارنة للديمقراطية في تايوان وكوريا الجنوبية موقعwww.tecn.cn/data

(39) تشانغ وي وي «معضلة تايوان الديمقراطية وأثارها على علاقاتها الرسمية

مع الدول الأخرى»، (China Review Monthly) نوفمبر 2007.

(40) هنا بيتش «لماذا تناضل الديمقراطية بآسيا»، صحيفة تايم مجازين، 12 يناير 2009.

(41) ريتشارد صامويل « غياب القادة اليابانيين»، صحيفة نيوز ويك، 20 إبريل 2009.

(42) مايكل شومان» أعراض مرض اليابان»، صحيفة تايم مجازين، 31 أكتوبر 2011.

(43) ديفيد جوسيت «من سيكون آخر ضفدع بالبئر؟»، مجلة أسيا تايمز الإلكترونية، 9 نوفمبر 2009.

(44) ويل مارشال «الديمقراطية في كارثة»، معهد السياسات المتقدمة،29 سبتمبر 2011.

(45) يوشيهيرو فرانسيس فوكاياما ولد 27 أكتوبر 1952 هو عالم سياسة واقتصاد سياسي ومؤلف وأستاذ جامعي أميركي. اشتهر بكتابه نهاية التاريخ والإنسان الأخير الصادر عام 1992، والذي جادل فيه بأن انتشار الديمقراطيات الليبرالية والرأسمالية والسوق الحرة في أنحاء العالم قد يشير إلى نقطة النهاية للتطور الاجتماعي والثقافي والسياسي للإنسان. ارتبط اسم فوكوياما بالمحافظين الجدد، ولكنه أبعد نفسه عنهم في فترات لاحقة. تعد أطروحة نهاية التاريخ والإنسان الأخير التي نشرها في مجلة ناشيونال آفيرز عام 1989 قبل أن يتوسع فيها ويؤلف الكتاب، من أشهر أطروحات فوكوياما والتي جادل فيها بأن تطور التاريخ البشري كصراع بين الإيديولوجيات إنتهى إلى حد كبير، مع استقرار العالم على الديمقراطية الليبرالية بعد الحرب الباردة وسقوط جدار برلين عام 1989، وتوقع فوكوياما انتصار الليبرالية السياسية والاقتصادية في نهاية المطاف.


OBJ